



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي
الطبعة الثانية 1417 هـ

١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	جواهر الكلام فى شرح شرايع الاسلام المجلد ٢١
١٠	اشاره
١١	[اتتمه القسم الأول فى العبادات]
١١	اشاره
١٣	[كتاب الجهاد]
١٣	اشاره
١٥	[الركن الأول فى من يجب عليه]
١٥	اشاره
٣١	[فروع ثلاثه]
٣١	[الأول إذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه]
٣٢	[الثانى للأبوين منعه من الغزو ما لم يتعين عليه]
٣٦	[الثالث لو تجدد العذر بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه]
٤٨	[و من لواحق هذا الركن المرابطه]
٥٦	[الركن الثانى فى بيان من يجب جهاده و كيفية الجهاد]
٥٦	اشاره
٥٦	[الطرف الأول فى من يجب جهاده]
٥٩	[الطرف الثانى فى كيفية قتال أهل الحرب]
٥٩	اشاره
٩٩	[أفرعان]
٩٩	[الأول المشرك إذا طلب المبارزه و لم يشترط جاز معونه قرنه]
١٠١	[الثانى لو شرط أن لا يقابله غير قرنه فاستنجد أصحابه فقد نقض أمانه]
١٠٢	[الطرف الثالث فى الذمام]
١٠٢	اشاره

- ١٠٤ [أما العاقد]
- ١٠٨ [أما العبارة]
- ١١٠ [أما وقته]
- ١٢٠ [اختمه فيها فصلان]
- ١٢٠ اشاره
- ١٢٠ [الفصل الأول في التحكيم]
- ١٢٧ [الفصل الثاني في الجعالة]
- ١٢٧ اشاره
- ١٢٨ [تفريع لو كانت الجعالة عيناً وفتح البلد على أمان فكانت في الجملة]
- ١٣٠ [الطرف الرابع في الأسارى]
- ١٣٠ اشاره
- ١٥٠ [تفريع إذا أسر الزوج البالغ لم يفسخ النكاح]
- ١٥٣ [أو يلحق بهذا الطرف مسألتان]
- ١٥٣ اشاره
- ١٥٣ [المسألة الأولى إذا أسلم الحربى في دار الحرب حقت دمه و عصم ماله]
- ١٥٥ [المسألة الثانية إذا أسلم عبد الحربى في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه]
- ١٥٧ [الطرف الخامس في أحكام الغنيمه]
- ١٥٧ اشاره
- ١٥٧ [الأول في أقسام الغنيمه]
- ١٥٧ اشاره
- ١٥٧ [أما ما ينقل]
- ١٥٧ اشاره
- ١٦١ [أفروع]
- ١٦١ [الأول إذا باع أحد الغانمين غانماً شيئاً أو وهبه لم يصح]
- ١٦٤ [الثاني الأشياء المباحه في الأصل كالصيود و الأشجار لا يختص بها أحد]
- ١٦٤ [الثالث لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل أن يكون للمسلمين و لأهل الحرب كالخيمه و السلاح فحكمه حكم اللقطه]

- ١٦٥----- [الرابع إذا كان في الغنيمه من ينعتق على بعض الغانمين قيل ينعتق نصيبه]
- ١٦٦----- [أما ما لا ينقل]
- ١٦٦----- [أما النساء و الذرارى]
- ١٦٧----- [الثانى فى أحكام الأرضين]
- ١٦٧----- اشاره
- ١٨٦----- [خاتمته كل أرض ترك أهلها عمارتها كان للإمام عليه السلام تقبيلها ممن يقوم بها]
- ١٩٦----- [الثالث فى قسمه الغنيمه]
- ١٩٦----- اشاره
- ٢٢٤----- [مسائل أربع]
- ٢٢٤----- اشاره
- ٢٢٤----- [المسأله الأولى المرصد للجهد لا يملك رزقه من بيت المال]
- ٢٢٧----- [المسأله الثانيه قيل ليس للأعراب شىء من الغنيمه]
- ٢٣٠----- [المسأله الثالثه لا يستحق أحد سلبا و لا نفلا فى بدأه و لا رجعه إلا أن يشترطه الإمام عليه السلام]
- ٢٣٢----- [المسأله الرابعه الحربى لا يملك مال المسلم بالاستغنام]
- ٢٣٧----- [الركن الثالث فى أحكام أهل الذمه]
- ٢٣٧----- اشاره
- ٢٣٧----- [الأمر الأول من تؤخذ منه الجزيه]
- ٢٥٥----- [الأمر الثانى فى كميه الجزيه]
- ٢٧٥----- [الأمر الثالث فى شرائط الذمه]
- ٢٧٥----- اشاره
- ٢٧٧----- [الأول قبول الجزيه]
- ٢٧٧----- [الثانى أن لا يفعلوا ما ينافى الأمان]
- ٢٧٨----- [الثالث أن لا يؤذوا المسلمين]
- ٢٧٩----- [الرابع أن لا يتظاهروا بالمناكير]
- ٢٨٠----- [الخامس أن لا يحدثوا كنيسه و لا يضربوا ناقوسا و لا يطيلوا بناء و يعزرون لو خالفوا]
- ٢٨١----- [السادس أن تجرى عليهم أحكام المسلمين]

- ٢٨٦ [هاهنا مسائل]
- ٢٨٦ اشاره
- ٢٨٦ [المسألة الأولى إذا خرقوا الذمه في دار الإسلام كان للإمام عليه السلام ردهم إلى أمنهم]
- ٢٨٧ [المسألة الثانية إذا أسلم الذمي بعد خرق الذمه قبل الحكم فيه سقط الجميع]
- ٢٨٨ [المسألة الثالثة إذا مات الإمام عليه السلام و قد ضرب لما قدره من الجزية أمدا معيناً أو اشترط الدوام و جب على القائم بعده إمضاء ذلك]
- ٢٩٠ [الأمر الرابع في حكم الأبنية]
- ٣٠١ [الأمر الخامس في المهادنة]
- ٣٠١ اشاره
- ٣١٥ [أفرعان]
- ٣١٥ اشاره
- ٣١٥ [الأول إذا قدمت مسلمة فارتدت لم ترد]
- ٣١٥ [الثاني لو قدم زوجها و طالب بالمهر فماتت بعد المطالبة دفع إليه مهرها]
- ٣٢٣ [و من لواحق هذا الطرف مسائل]
- ٣٢٣ اشاره
- ٣٢٣ [المسألة الأولى كل ذمي انتقل عن دينه إلى دين لا يقر أهله عليه لا يقبل منه]
- ٣٢٧ [المسألة الثانية إذا فعل أهل الذمه ما هو سائغ في شرعهم و ليس بسائغ في الإسلام لم يتعرضوا]
- ٣٣٠ [المسألة الثالثة إذا اشترى الكافر مصحفا لم يصح البيع]
- ٣٣٠ [المسألة الرابعة لو أوصى الذمي ببناء كنيسة أو بيعة لم يجز]
- ٣٣٢ [المسألة الخامسة يكره للمسلم أجره رم الكنائس و البيع]
- ٣٣٢ [الركن الرابع في قتال أهل البغي]
- ٣٣٢ الركن الرابع في قتال أهل البغي
- ٣٤٤ [مسائل]
- ٣٤٤ [المسألة الأولى لا يجوز سبي ذراري البغاه و لا تملك نساؤهم إجماعاً]
- ٣٤٩ [المسألة الثانية لا يجوز تملك شيء من أموالهم]
- ٣٥١ [المسألة الثالثة ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة يقسم للرجال سهم و للفارس سهمان]
- ٣٥٢ [خاتمه من منع الزكاة لا مستحلاً فليس بمرتد]

٣٦٢ [كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

٣٦٢ [كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

٣٦٦ [الأول في تعريف المعروف]

٣٦٦ اشاره

٣٧٦ [الأول أن يعلمه معروفًا ومنكرًا ليأمن من الغلط]

٣٧٧ [الثاني أن يجوز تأثير إنكاره]

٣٧٩ [الثالث أن يكون الفاعل له]

٣٨١ [الرابع أن لا يكون في الإنكار مفسده]

٣٨٤ [الثالث في مراتب الإنكار]

٣٩٥ [الرابع في المقيم للحد]

٤٢٢ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدید آور : جواهر الکلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان: عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمد لله الذي ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثاني و الله اعلم الحمد لله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانساری.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط: نسخ

نوع و تزئینات جلد: جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجی موسی ره الی ملکی و هو مالک الملک و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المکتبه فی شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان علی المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فی يوم الخامس المطابق با يوم الثاني من شهر جمادیا لاولی من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبویه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسین الصالحی ... النجفی و التهرانی المسکن " (ظهریه صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۲۱، ص: ۱

[تتمه القسم الأول فی العبادات]

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطيبين الغر الميامين

[كتاب الجهاد]

اشاره

(كتاب الجهاد) من الجهد بالفتح لغه التعب و المشقه، أو منه بالضم كذلك أيضا الوسع و الطاقه، و شرعا بذل النفس و ما يتوقف عليه من المال في محاربه المشركين أو الباغين على وجه مخصوص، أو بذل النفس و المال و الوسع في إعلاء كلمه الإسلام و إقامة شعائر الإيمان، و هو و إن كان شاملا للكافرين و الباغين لكن فيه أنه غير مانع، لأن إعزاز الدين أعم من كونه بالجهاد المخصوص، إلا أن الأمر في أمثال هذه التعاريف التي لا يراد منها إلا التمييز في الجملة سهل كما تسمعه إن شاء الله في نظائرها و على كل حال فهو

ذروه سنام الإسلام(١)

و رابع أركان الإيمان(٢)

و باب من أبواب الجنه(٣)

و أفضل الأشياء بعد الفرائض(٤)

و سياحه أمه محمد صلى الله عليه و آله(٥)

التي قد جعل الله عزها بسنابك خيلها

١- ١ الوسائل - الباب ١ من أبواب مقدمه العبادات الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤ من أبواب جهاد النفس الحديث ١١.

٣- ٣ الوسائل - الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

٥- ٥ الوسائل - الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢٢.

و مراكز رماحها(١)

و فوق كل بر بر فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه بر(٢)

و الخير كله في السيف و تحت ظل السيف، و لا يقيم الناس إلا السيف، و السيوف مقاليد الجنة و النار.(٣)

و للجنة باب يقال له باب المجاهدين يمضون إليه، فإذا هو مفتوح و هم متقلدون سيوفهم(٤)

و من غزا غزوه في سبيل الله فما أصابه قطره من السماء أو صداع إلا كانت له شهادة يوم القيامة(٥)

و أن الملائكة تصلى على المتقلد بسيفه في سبيل الله حتى يضعه(٦)

و من صدع رأسه في سبيل الله غفر الله له ما كان قبل ذلك من ذنب(٧)

إلى غير ذلك مما ورد فيه، مضافا إلى قوله تعالى (٨): «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - فَاسْتَبَشَّرُوا بِبَيْعِكُمْ» إلى آخره، و قوله تعالى (٩) «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ» إلى آخره، و غير ذلك.

و لكن لا ريب في أن الأصلى منه قتال الكفار ابتداء على الإسلام و هو الذى نزل فيه (١٠) «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَ هُوَ كُرْهُ لَكُمْ» و يلحق به قتال من دهم المسلمين منهم، و إن كان هو مع ذلك دفاعا، و قتال الباغين ابتداء فضلا عن دفاعهم على الرجوع إلى الحق، و أما دفع من

١- ١ الوسائل- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٠.

٦- ٦ كتر العمال ج ٢ ص ٢٦٥ الرقم ٥٦٥١ و ٥٦٥٣.

٧- ٧ كتر العمال ج ٢ ص ٢٥٢ الرقم ٥٣٥٩.

٨- ٨ سورة التوبة- الآية ١١٢.

٩- ٩ سورة النساء- الآية ٩٧.

١٠- ١٠ سورة البقرة- الآية ٢١٢.

يريد قتل نفس محترمه أو أخذ مال أو سبى حريم فليس من الجهاد المصطلح، بل هو من الدفاع، و لذا ذكره في كتاب الحدود.

و تمام النظر فى الجهاد يكون فى أركان أربعه

[الركن الأول فى من يجب عليه]

إشاره

(الأول من يجب عليه) الجهاد بالمعنى الأول و هو فرض على كل مكلف حر ذكر غيرهم و لا معذور فلا يجب على الصبى و لا على المجنون و نحوهما ممن هو غير مكلف بلا- خلاف أجده فيه، كما عن الغنيه الاعتراف به فيه، بل و باقى الشرائط، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى خبر رفع القلم و غيره مما دل على اعتبار البلوغ و العقل فى التكليف و لا على المملوك بلا خلاف

أجده فيه، بل فى المنتهى الحريه شرط فلا يجب على العبد إجماعا، لأن النبى صلى الله عليه و آله كان يبايع الحر على الإسلام و الجهاد، و العبد على الإسلام دون الجهاد، و لأنه عباده يتعلق بها قطع مسافه، فلا تجب على العبد، و زاد فى محكى المختلف قوله تعالى (١) «لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ» لأن العبد لا يملك، و إن نوقش بأن عدم الملكيه لا يستلزم عدم الوجدان، فقد يجد بالبذل له و إن لم يكن مالكا، فلا يدخل فى الآيه، بل يبقى على عموم الأدله، و لذا جعل الأصحاب الحريه شرطا غير اشتراط السلامه من الفقر، و لو صح

ما ذكره من التلازم لأغنى اشتراط السلامه من الفقر عن اشتراط الحريه، مع أنه مبنى على عدم ملكيه العبد، و أما على القول بها كما هو رأى جماعه فى الجمله أو مطلقا فلا تلازم، مع أنهم اشتراطوا الحريه أيضا، و إن كان قد يجاب بأن اتفاق حصول البذل لا ينافى اشتراط الوجوب المطلق بالوجدان، كما لا ينافيه بالنسبه إلى اشتراط السلامه من الفقر مع إمكان اتفاق البذل، و القول بالملكيه مع الاتفاق على حصر التصرف عليه غير مجد، و احتمال الإذن من المولى كاحتمال البذل لا يحقق الوجوب المطلق.

و من ذلك ينقدح إمكان الاستدلال بالآيه بوجه آخر عليه و على نحوه من فاقدى الشرائط لصدق الضعف و لو بسبب عدم القدره على شىء و إن

أمكن حصول الإقدار من المولى، و بذلك و ما سمعته من الإجماع يخص العموم المقتضى لاندراج العبد فيه، و إن حكى عن الإسكافى عدم اشتراط الحريه مشعرا بوجوبه على العبد للعموم الذى قد عرفت حاله مع أنه معارض بما دل على عدم قدرته و وجوب الطاعه و عدم إمكان التصرف منه بنفسه،

و للمرسل (١) «إن رجلا جاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام لبياعه فقال: يا أمير المؤمنين ابسط يدك أبايعك على أن أدعوك بلسانى، و أنصحك بقلبي، و أجاهد معك بيدي، فقال عليه السلام: أ حر أنت أم عبد؟ فقال: عبد فصفق يده فبايعه»

الذى هو غير حجه فى نفسه، و محتمل للجهاد معه على تقدير الحريه أو إذن المولى، أو عموم الحاجه و غير ذلك.

فالتحقيق حينئذ عدم وجوبه على العبد بجميع أقسامه إلا المبعوض منه إذا كان قد تهايا مع مولاه، فإن العمومات حينئذ شامله له فى

نوبته، و الإجماع المحكى إنما هو على عدم وجوبه على العبد، لا على أن الحريه شرط و إن توهم نحو ما تسمعه فى الذكوره، و فرق واضح بينهما، ضروره اقتضاء اشتراطها عدم وجوبه على فاقدها و لو جزءا يسيرا، بل و إن ارتفع عنه سائر الموانع من حيث الرقيه بأن كان مأذونا من المولى فى الجهاد و فى بذل المال، إذ ليس لازم الرقيه مانعا عن الوجوب

كى يتجه الوجوب مع ارتفاعه، بل لأن الحريه من حيث هى كذلك شرط، و الفرض عدمها، إلا أنك قد عرفت عدم دليل عليها لا- من الآيه و لا من الإجماع و لا من غير ذلك، فيبقى العموم حينئذ سالما، اللهم إلا أن يمنع من حيث التغرير بجزء الرق مؤيدا ذلك بظاهر اشتراط الأصحاب الحريه، و إن فرعوا عليه عدم الوجوب على العبد، فإن ذلك لا يقتضى إرادته خصوص المملوك بتمامه منها، فتأمل جيدا.

و لا على المرأه بلا خلاف أيضا، بل الإجماع بقسميه عليه مضافا إلى ضعفها عن ذلك، و

قول أمير المؤمنين عليه السلام فى خبر الأصبغ(١): «كتب الله الجهاد على الرجال و النساء، فجهاد الرجل أن يبذل ماله و نفسه حتى يقتل فى سبيل الله، و جهاد المرأه أن تصبر على ما ترى من أذى زوجها»

و لو باعتبار أن التفصيل فى معنى الجهاد بينهما قاطع للشركه، بل فى المنتهى الختلى المشكل لا يجب عليها الجهاد و هو كذلك إن تم الإجماع على اشتراط الذكوره، أو غيره من الأدله و لو الخبر المزبور، ضروره اقتضاء الشك فى الشرط الشك فى المشروط و إلا- كان محلا- للنظر، لأن الإجماع على عدم وجوبه على المرأه لا يقتضى نفيه عنها بعد فرض عدم العلم بكونها امرأه، مع عموم قوله تعالى

«كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ» اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ بَعْدَ انْدِرَاجِهَا فِي ضَمِيرِ خُطَابِ الْمَذْكُورِينَ، فَتَبْقَى

حينئذ على أصاله عدم الوجوب كما هو الظاهر لعدم عموم يشملها، ولعل ذلك هو العمده، وإلا فلا إجماع صريح في المنتهى على اعتبار المذكوره، وإن حكى، قال: «المذكوره شرط في وجوب الجهاد فلا يجب على المرأه إجماعاً» و من المحتمل بل الظاهر إرادته على عدم وجوبه على المرأه، ثم قال: «الخنثى المشكل لا يجب عليه الجهاد، لأن المذكوره شرط الوجوب، و مع الشك في الشرط يحصل الشك في المشروط، مع أن الأصل العدم» نعم عن الغنيه نفى الخلاف فيه و في غيره من الشرائط مؤيدا بظاهر الاشتراط في عبارات الأصحاب على وجه لا يقدر فيه تفریع الخاص الذى هو غير مقتض لإرادته خصوص الخاص منه.

و لا على الشيخ الهم العاجز عنه للأصل و ظاهر الآيه المعتضد بعدم الخلاف المحكى و المحصل، مضافا إلى قاعده نفى الحرج المقتضيه كالأيه للحوق المريض و نحوه به كما صرح به غير واحد إلا أن يكون مريضا مرضا لا يمنعه منه، نعم لو فرض قوه الهم عليه و جب عليه و إن كبر سنه كما وقع من عمار بن ياسر فى صفيين و مسلم بن عوسجه فى كربلاء و كيف كان فلا خلاف بين المسلمين فى وجوبه فى الجملة بل هو كالضرورى، خصوصا بعد الأمر به فى الكتاب العزيز فى آيات كثيره، كقوله تعالى (١) «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ» * و قوله تعالى (٢) «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» و قوله تعالى (٣)

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٧٤.

٢- ٢ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٣- ٣ سورة محمد صلى الله عليه و آله- الآيه ٤.

«فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ» و قوله تعالى (١) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثَبَاتٍ» و قوله تعالى (٢) «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» و قوله تعالى (٣) «فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا» و قوله تعالى (٤) «حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ» إلى غير ذلك.

نعم فرضه على الكفايه بلا- خلافاً أجده فيه بيننا بل و لا بين غيرنا، بل كاد يكون من الضروري فضلاً عن كونه مجمعا عليه، مضافاً إلى المعلوم من سيره النبي صلى الله عليه و آله و أصحابه، و قوله تعالى (٥) «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ، فَضَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَ أَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً، وَ كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِ» و قاعده الحرج، إلا ما يحكى عن سعيد بن المسيب فأوجهه على الأعيان لظاهر قوله تعالى (٦) «انْفِرُوا خِفَافًا وَ ثِقَالًا، وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ثم قال (٧) «إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»

و النبوى (٨) «من مات و لم يغز و لم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق»

و فيه ما قيل من أن الآية منسوخه بظاهر قوله تعالى (٩) «وَ مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً،

فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ أَنَّهَا فِي خصوص

١- ١ سورة النساء- الآية ٧٣.

٢- ٢ سورة النساء- الآية ٧٦.

٣- ٣ سورة التوبة- الآية ٥.

٤- ٤ سورة الأنفال- الآية ٦٦.

٥- ٥ سورة النساء- الآية ٩٧.

٦- ٦ سورة التوبة- الآية ٤١.

٧- ٧ سورة التوبة- الآية ٣٩.

٨- ٨ سنن البيهقي- ج ٩ ص ٤٨ و كنز العمال- ج ٢ ص ٢٥٥ الرقم ٥٤٢٣.

٩- ٩ سورة التوبة- الآية ١٢٣.

غزاه تبوك التي استنفرهم النبي صلى الله عليه وآله فيها، فتخلف فيها كعب بن مالك وأصحابه فهجرهم النبي صلى الله عليه وآله حتى تاب الله عليهم، أو أن المراد من الآية الوجوب ابتداءً، فإن الواجب الكفائي عندنا واجب على الجميع وإن كان يسقط بفعل من يقوم به منهم، ولذا يعاقب الجميع بتركه،

قال أمير المؤمنين عليه السلام في المروى (١) عنه في دعائم الإسلام: «و الجهاد فرض على جميع المسلمين لقول الله عز وجل
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ»

فإن قامت بالجهاد طائفه من المسلمين وسع سائرهم التخلف عنه ما لم يحتج الذين يلون الجهاد إلى المدد، فإن احتاجوا لزم الجميع أن يمدوهم حتى يكتفوا، قال الله عز وجل:

«وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً» وإن دهم أمر يحتاج فيه إلى جماعتهم نفرؤا كلهم، قال الله عز وجل «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» و أما النبوى (٢) فهو مع أن روايه أبو هريره المعلوم كذبه محتمل ضربا من الندب أو وجوب العزم الذى هو من أحكام الإيمان أو غير ذلك، و ما يحكى عن بعض العامه من أنه كان واجبا

على الصحابه ثم نسخ مما هو معلوم البطلان، بل يمكن دعوى الضروره على خلافه.

ثم إن الكفايه بحسب الحاجه بكثره المشركين و قتلهم و ضعفهم و قوتهم، و عن الشيخ و الفاضل و الشهيدين و الكركى أن أقل ما يفعل الجهاد فى السنه مره، بل عن الأخير دعوى الإجماع عليه، و هو الحججه

١-١ المستدرک- الباب ١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢٣.

٢-٢ سنن البيهقى- ج ٩ ص ٤٨ و كنز العمال- ج ٢ ص ٢٥٥ الرقم ٥٤٢٣.

إن تم، لا ما قيل من قوله تعالى (١) «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ» الآية باعتبار تعليق وجوبه على الانسلاخ، فيجب كلما وجد الشرط، ولا يتكرر بعد ذلك بقيه العام، لعدم إفاده الأمر المطلق التكرار، إذ هو كما ترى فيه نظر من وجوه.

و على كل حال فلا خلاف بيننا بل الإجماع بقسميه عليه في أنه إنما يجب على الوجه المزبور بشرط وجود الإمام عليه السلام و بسط يده أو من نصبه للجهاد و لو بتعميم ولايته له و لغيره في قطر من الأقطار، بل أصل مشروعيتها مشروط بذلك فضلا عن وجوبه، ففي

خبر بشير الدهان (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قلت له: إني رأيت في المنام أني قلت لك إن القتال مع غير الإمام المفروض طاعته حرام مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير، فقلت لي هو كذلك، فقال أبو عبد الله عليه السلام هو كذلك هو كذلك هو كذلك»

و في

خبر عبد الله ابن المغيرة (٣) «قال محمد بن عبد الله للرضا عليه السلام و أنا أسمع حدثني أبي عن أهل بيته عن آباءه عليهم السلام أنه قال له بعضهم إن في بلادنا موضع رباط يقال له قزوين و عدوا يقال له الديلم، فهل من جهاد أو هل من رباط فقال: عليكم بهذا البيت فحجوه، فأعاد عليه الحديث فقال عليكم بهذا البيت فحجوه أما يرضى أحدكم أن يكون في بيته ينفق على عياله من طوله ينتظر أمرنا فإن أدركه كان كمن شهد مع رسول الله صلى الله عليه و آله بدرًا، و إن مات منتظرًا لأمرنا كان كمن كان مع قائمنا صلوات الله عليه هكذا في فسطاطه و جمع بين السبابتين، و لا أقول هكذا و جمع بين السبابة و الوسطى فإن هذه أطول من هذه، فقال أبو الحسن عليه السلام: صدق»

و في

١- ١ سورة التوبة- الآية ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

موثق سماعه(١) عنه عليه السلام أيضا قال «لقى عباد البصرى على بن الحسين عليه السلام فى طريق مكة فقال له يا على بن الحسين عليه السلام تركت الجهاد و صعوبته و أقبلت على الحج و لينته، إن الله عز و جل (٢) يقول «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَ يُقْتَلُونَ وَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَ الْإِنْجِيلِ

وَ الْقُرْآنِ، وَ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمَتِ اللَّهِ الَّتِي بِأَيْدِيكُمْ الَّتِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» فقال له على بن الحسين صلوات الله عليهما أتم الآيه، فقال: «التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النََّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» فقال له على بن الحسين صلوات الله عليهما: إذا رأينا هؤلاء الذين هذه صفتهم فالجهاد معهم أفضل من الحج»

و فى

خبر أبى بصير(٣) عن أبى عبد الله عن آباءه عليهم السلام المروى عن العليل و الخصال «قال قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا يخرج المسلم فى الجهاد مع من لا يؤمن فى الحكم و لا ينفذ فى الفىء أمر الله عز و جل، فإنه إن مات فى ذلك المكان كان معينا لعدونا فى حبس حقنا، و الإشاطه بدمائنا و ميته ميتة جاهليه»

و خبر الحسن بن على بن شعبه المروى (٤) عن تحف العقول عن الرضا عليه السلام فى كتابه إلى المأمون «و الجهاد واجب مع إمام عادل، و من قاتل فقتل دون ماله و رحله و نفسه فهو شهيد، و لا يحل قتل أحد من الكفار فى دار التقيه إلا قاتل أو باغ، و ذلك

١- ١ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ سورة التوبه- الآيه ١١٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٠.

إذا لم تحذر على نفسك، ولا أكل أموال الناس من المخالفين وغيرهم والتقيه في دار التقية واجبه، ولا حث على من حلف تقية يدفع بها ظلماً عن نفسه»

و خبر محمد بن عبد الله السمندرى (١) «قلت لأبى عبد الله عليه السلام إنى أكون بالباب يعنى باب من الأبواب فينادون السلاح فأخرج معهم، فقال: أ رأيتك إن خرجت فأسرت رجلاً فأعطيته الأمان و جعلت له من العهد ما جعله رسول الله صلى الله عليه و آله للمشركين أ كان يفون لك به؟ قال: لا و الله جعلت فداك ما كان يفون لى قال فلا تخرج ثم قال لى أما أن هناك السيف»

و خبر الحسن بن العباس ابن الجريش (٢) عن أبى جعفر الثانى عليه السلام فى حديث طويل فى بيان «إنا أنزلناه» قال «و لا أعلم فى هذا الزمان جهادا إلا الحج و العمرة و الجوار»

و خبر عبد الملك بن عمر (٣) قال: «قال لى أبو عبد الله عليه السلام:

يا عبد الملك ما لى لا- أراك تخرج إلى هذه المواضع التى يخرج إليها أهل بلادك، قال: قلت و أين قال جده و عبادان و المصيصة و قزوين، فقلت: انتظارا لأمركم و الاقتداء بكم، فقال: إى و الله، لو كان خيراً ما سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قال: قلت له كان يقولون ليس بيننا و بين جعفر خلاف إلا أنه لا يرى الجهاد، فقال: أنا لا

أراه، بلى و الله إنى لأراه و لكن أكره أن أدع علمى إلى جهلهم»

إلى غير ذلك من النصوص التى مقتضاها كصريح الفتاوى عدم مشروعيه الجهاد مع الجائر و غيره، بل فى المسالك و غيرها عدم الاكتفاء بنائب الغيبه، فلا يجوز له توليه بل فى الرياض نفى علم الخلاف فيه حاكياً له عن ظاهر المنتهى و صريح الغنيه إلا من أحمد فى الأول، قال و ظاهرهما الإجماع، مضافاً إلى

١-١ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

ما سمعته من النصوص المعتره وجود الإمام، لكن إن تم الإجماع المزبور فذاك، و إلا أمكن المناقشه فيه بعموم ولايه الفقيه فى زمن الغيبه الشامله لذلك المعتضده بعموم أدله الجهاد، فترجح على غيرها.

و كيف كان ف لا- يتعين إلا- أن يعينه الإمام عليه السلام على شخص خاص أو أشخاص كذلك لاقتضاء المصلحه فى الخصوصيه أو لقصور القائمين عن القيام به أو الدفع إلا بالاجتماع فيعين الإمام عليه السلام من يتم به القيام بذلك، و إلا وجب كفايه أيضا كأصله أو يعينه على نفسه بنذر و شبهه كالعهد و اليمين و الإجاره أو غير ذلك مما يكون سببا للتعين المخرج له عن الكفائيه، و منه إذا التقى الزحفان و تقابل الفئتان، قال الله تعالى (١) «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا» و (٢) «إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ»

هذا، و قد أطنب فى المسالك فى بيان قصور العبارة من حيث عطف قوله: «أو لقصور» على المستثنى أو على قوله: «مصلحه» و لكن لا فائده مهمه بعد وضوح المراد، و الله العالم.

و قد تجب المحاربه على وجه الدفع من دون وجود الإمام عليه السلام و لا منصوبه كأن يكون بين قوم يغشاهم عدو يخشى منه على بيضه الإسلام، أو يريد الاستيلاء على بلادهم أو أسرهم و أخذ مالهم، أو يكون بين أهل الحرب فضلا عن غيرهم و يغشاهم عدو يخشى منه على نفسه فيساعدهم دفعا عن نفسه

قال طلحه بن زيد (٣) «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل أرض الحرب

١- ١ سورة الأنفال- الآية ٤٧.

٢- ٢ سورة الأنفال- الآية ١٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣ مع الاختلاف فى اللفظ.

بأمان فغزا القوم الذين دخل عليهم قوم آخرون، قال: على المسلم أن يمنع عن نفسه و يقاتل على حكم الله و حكم رسوله، و أما أن يقاتل على حكم الجور و دينهم فلا يحل له ذلك»

و لا يكون ذلك و نحوه جهادا بالمعنى الأخص الذى يعتبر فيه الشرائط المزبوره، بل فى المسالك «أشار المصنف بذلك إلى عدم جريان حكم الفرار و الغنيمه و شهاده المقتول فيه على وجه لا- يغسل و لا- يكفن» بل فى الدروس نسبتته إلى ظاهر الأصحاب، قال بعد أن ذكر الدفاع عن البيضة مع الجائر و عن النفس: «و ظاهر الأصحاب عدم تسميه ذلك كله جهادا، بل دفاع، و تظهر الفائده فى حكم الشهاده و الفرار و قسمه الغنيمه و شبهها» قلت: قد يقال بجريان الأحكام المزبوره عليه إذا كان مع إمام عادل عليه السلام أو منصوبه و إن كان هو دفاعا أيضا، لكنه مع ذلك هو جهاد كما وقع لرسول الله صلى الله عليه و آله لما دهمه المشركون إلى المدينه، و إطلاق المصنف و غيره نفي الجهاد عنه إنما هو مع عدم وجود الإمام العادل عليه السلام و لا منصوبه، فهو حينئذ ليس إلا دفاعا مستفادا من النصوص المزبوره و غيرها، بل هو كالضرورى، بل ظاهر غير واحد كون الدفاع عن بيضة الإسلام مع هجوم العدو و لو فى زمن الغيبه من الجهاد، لإطلاق الأدله، و اختصاص النواهي بالجهاد ابتداء للدعاء إلى الإسلام من دون إمام عادل عليه السلام أو منصوبه، بخلاف المفروض الذى هو من الجهاد من دون اشتراط حضور الإمام و لا منصوبه و لا- إذنهما فى زمان بسط اليد، و الأصل بقاؤه على حاله، و احتمال عدم كونه جهادا حتى فى ذلك الوقت مخالف لإطلاق الأدله و إن كان قد يظهر من خبر يونس (١) الآتى فى المرابطه كون الجهاد هو الابتداء

إلا أنه محمول على إرادته كون ذلك الأكمل من أفراده، وإلا فالجهاد أعمّ كما يشعر به تقسيمهم إياه إلى الابتداء وإليه، بل قد تقدم في كتاب الطهاره تصريح جماعه بكون المقتول فيه شهيدا كالمقتول بين يدي الإمام

عليه السلام، فلا- يغسل و لا- يكفن، بل حكاه بعضهم عن الغنيه والإشاره و المعتبر و الذكري و الدروس و جامع المقاصد و الروضه و الروض و غيرها، و إن نفاه آخرون كما عن المقنعه و المبسوط و النهايه و المراسم و السرائر و الوسيله و المهذب و الجامع و القواعد و التحرير و المنتهى و المسالك بل ربما نسب إلى الأصحاب، بل هو ظاهر المصنف في أحكام الأموات و قد تقدم الكلام في ذلك هناك، فلاحظ و تأمل، و تسمع إن شاء الله بعض الكلام في ذلك أيضا.

و كذا يجب الدفاع على كل من خشى على نفسه مطلقا أو ماله أو عرضه أو نفس مؤمنه أو مال محترم أو عرض كذلك إذا غلب ظن السلامه كما أشبعنا الكلام فيه في كتاب الحدود فلاحظ كى تعرف الفرق بين النفس و المال بالنسبه إلى اعتبار غلبه الظن بالسلامه في الثانى دون الأول، بل و بالنسبه إلى وجوب الدفع عنه مع حصول الغلبه المزبوره و عدمه و إنما أقصاه الجواز كما هو الأقوى، هذا و قد صرح غير واحد هنا بالإثم و الضمان لو قصد معاونه الجائر، بل في الرياض نفى الإشكال عنه، قال: «و هل يآثم و يضمّن لو جاهد بغير قصد؟ قيل: نعم، و هو أحوط إن لم نقل بأنه أظهر، و هل يشترط في العدو المزاحم كونه كافرا كما عن الشيخ أم لا كما عن الأكثر» و نحو ذلك في المسالك، قال فيها في تفسير قوله «و لا يكون جهادا» «أى يجب عليه قصد المدافعه، فلا يكفي قتالهم بدونه و إن لم يقصد

الجهاد، لأن الفعل الواحد الواقع على وجوه متعددة إنما يتميز بالنيه فلو ترك القصد كان مأثوما ضامنا لما يحترم من النفوس و الأموال، و هل يشترط فى العدو الهاجم كونه كافرا أم يجوز دفعه و إن كان مسلما قيل بالأول، و به صرح الشيخ فى النهايه لتحريم قتل المسلم، و ظاهر الأكثر عدم الاشتراط، لأنه مدافعه عن نفسه، و المسلم يجوز دفعه كذلك، و أشار المصنف بقوله «و لا- يكون جهادا» إلى أن حكم الشهيد من عدم تغسيله و تكفينه لا- يلحق المقتول هنا، و كذا حكم الجهاد من تحريم الفرار و قسمه الغنيمه، نعم هو بمنزله الشهيد فى الأجر، و إطلاق الأخبار(١) بكونه شهيدا ينزل على ذلك».

قلت: لكن قد يناقش - مضافا إلى ما أشرنا إليه سابقا فى إطلاق الضمان فى الرياض فى الأول فضلا عن الثانى، و هو الجهاد مع عدم القصد إذا كان التالف كافرا حربيا أو ماله حتى لو جاهد معهم ابتداء- بمعلومية هدر الكافر و ماله مطلقا، و أنه لا احترام له، و الحرمة من حيث معاونه الجائر و تقوية سلطانه لا تنافى عدم ضمان الحربى فضلا عن جاهد بغير قصد، بل ينبغى الجزم بعدم الضمان فى الجهاد مع الجائر بقصد إعلاء كلمه الإسلام و تقوية أمره و إن حرم، كما دلت عليه النصوص السابقه،

قال أبو عميره السلمى (٢)«سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إنى كنت أكثر الغزو و أبعد فى الأجر و أطيل فى الغيبه فحجر ذلك على فقالوا: لا غزو إلا مع إمام عادل

١- ١ الوسائل - الباب ٤٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و غيرها.

٢- ٢ الوسائل - الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ عن أبى عره السلمى مع اختلاف يسير أيضا.

فما ترى أصلحك الله؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام إن شئت أجمل لك أجملت، وإن شئت أن أخص لك لخصت، فقال: بل أجمل، فقال: إن الله يحشر الناس على نياتهم يوم القيامة، قال:

فكأنه اشتهى أن يلخص له قال: فلخص لى أصلحك الله. فقال: هات فقال الرجل غزوت فوافقت المشركين فينبغى قتالهم قبل أن أدعوهم.

فقال: إن كان غزوا و قوتلوا و قاتلوا فإنك تجزى بذلك. و إن كانوا أقواما لم يغزوا و لم يقاتلوا فلا- يسعك قتالهم حتى تدعوهم. قال الرجل فدعوتهم فأجابنى مجيب و أقر بالإسلام فى قلبه و كان فى الإسلام فجير عليه فى الحكم و انتهكت حرمة و أخذ ماله و اعتدى عليه فكيف بالمخرج و أنا دعوته. فقال: إنكما مأجوران على ما كان من ذلك. و هو معك يحوطك من وراء حرمتك و يمنع قبلتك و يدفع عن كتابك و يحقن دمك خير من أن يكون عليك يهدم قبلتك و ينتهك حرمتك و يسفك دمك و يحرق كتابك»

و يمكن أن يريد ضمان المحترم نفسا و مالا كما سمعته من المسالك. نعم قد يمنع الضمان فيه أيضا مع تحقق اسم الدفاع فى الواقع و إن لم يكن قاصدا له و لا- للجائر للأصل و غيره. بل قد يقال بصدقه أيضا. خصوصا مع قصده و إن كان هو ممن تبع الجائر للجهاد معه و كان آثما. لكن ذلك لا ينافى خطاب الدفاع بعد تحقق موضوعه الذى يتبعه ما هو حكم له من عدم الضمان و غيره. فتأمل جيدا.

و كيف كان فقد تلخص مما ذكرنا أن الجهاد على أقسام: أحدها أن يكون ابتداء من المسلمين للدعاء إلى الإسلام. و هذا هو المشروط بالشروط المزبوره. و الذى وجوبه كفاى. و الثانى أن يدهم المسلمين عدو من الكفار يخشى منه على البيضة. أو يريد الاستيلاء على بلادهم و أسرهم و سبيهم و أخذ أموالهم. و هذا واجب على الحر و العبد و الذكر

و الأثنى و السليم و المريض و الأعمى و الأعرج و غيرهم إن احتيج إليهم، و لا يتوقف على حضور الإمام عليه السلام و لا إذنه، و لا- يختص بمن قصده من المسلمين، بل يجب على من علم بالحال النهوض إذا لم يعلم قدره المقصودين على المقاومة، و يتأكد الوجوب على الأقربين فالأقربين، الثالث أن يكون بين المشركين مقيما أو أسيرا أو بأمان و يغشاهم عدو و يخشى المسلم على نفسه فيدفع عن نفسه بحسب الإمكان، و هذا غير مشروط بالشروط السابقة أيضا.

و كيف كان فلا- خلاف نقلا- و تحصيلا فى أنه يسقط فرض الجهاد بالمعنى الأول بأعذار أربعة: العمى و الزمن كالمقعد و المرض المانع من الركوب و العدو، و الفقر الذى يعجز معه عن نفقه طريقه و عياله و ثمن سلاحه و إن كان يختلف ذلك بحسب الأحوال بل الإجماع بقسميه عليه، و هو الحجة بعد قاعده نفى الحرج، و قوله تعالى (١) «لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَ لا عَلَى الْمَرْضَى وَ لا عَلَى الَّذِينَ لا يَجِدُونَ ما يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذا نَصَّحُوا لِلَّهِ وَ رَسُولِهِ، ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ، وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» و قوله تعالى (٢) «لَيْسَ عَلَى الْمَأْمِيِّ حَرْجٌ وَ لا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ» و قوله تعالى (٣) «وَ لا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ: لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا ما يُنْفِقُونَ» بل و قوله تعالى (٤) «لا يَشْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَ الْمُجَاهِدُونَ» و غير ذلك.

١- ١ سورة التوبة- الآية ٩٢.

٢- ٢ سورة النور- الآية ٦٠.

٣- ٣ سورة التوبة- الآية ٩٣.

٤- ٤ سورة النساء- الآية ٩٧.

نعم يتحقق العمى بذهاب البصر من العينين معا، فيسقط حيثئذ عنه الجهاد وإن وجد قائدا، أما الأعور فالجهاد واجب عليه، لإمكانه منه، فيبقى على عموم الأدلة، بل في المسالك وكذا الأعشى وغيره مما لا يصدق عليه العمى، والزمانه بالإقعاد ونحوه،
و

لعله المراد بالعرج الذى يسقط معه الجهاد، بخلاف اليسير منه الذى يمكنه الركوب والمشى معه وإن تعذر عليه شدة العدو، فإنه واجب عليه، لعموم الأدلة، وكذا المرض اليسير نحو وجع الضرس ونحوه مما يتمكن معه من الجهاد بل قد سمعت ما فى المتن من اعتبار كونه مانعا من الركوب والعدو بل فى المسالك «أى المانع من مجموعهما، فإن الراكب قد يحتاج إلى العدو بأن يصير ماشيا لقتل دابته ونحوه، ومن يقدر على العدو قد يحتاج إلى الركوب» وإن كان هو لا يخلو من مناقشه باعتبار كون العنوان فى السقوط صدق المرض، نعم الظاهر انسياق المتعذر أو المتعسر معه الجهاد كما هو الغالب دون غيره، وأما عدم وجدان النفقه فهو مختلف بحسب أحوال الشخص بالنسبه إلى ما يحتاج إليه من النفقه له ولعيله وما يحتاج إليه من السلاح من سيف و فرس و سهام و رمح و غير ذلك فإن من الناس من يحسن الضرب بالسهم خاصه فيعتبر فى حقه، و منهم من يحسنه بالسيف فيعتبر فى حقه، و منهم من يعتاد النفقه الواسعه و هو من أهلها فتعتبر فى حقه، و هكذا، بل فى المسالك «و كذلك الفقر يختلف الحال فيه بحسب اختلاف الأشخاص، فقد يطلق الفقر على شخص مع ملكه لمال كثير، و غيره يعد غنيا بذلك المال، و يجوز اعتباره فى المرض أيضا فإن الأمراض تختلف فى اغتفارها بالنسبه إلى أحوال الجهاد و أنواعه، فإن بعض أفراد الجهاد لا يحتاج إلى ركوب و لا عدو فلا يعتبران فى المرض» و إن كان لا يخلو من مناقشه بكون المدار على

تحقق عنوان السقوط بالمرض و عدم الوجدان، نعم قد يختلف الأخير بالنسبه إلى أحوال المجاهدين و أنواع الجهاد فقد تكون المسافه قصيره لا يحتاج معها إلى الحموله بخلاف المسافه الطويله معها إليها، و عن الشيخ اعتبار مسافه التقصير، و لا دليل عليه و الظاهر تحقق الوجدان بالبذل على نحو الحج كما ستسمع إن شاء الله.

[فروع ثلاثه]

[الأول إذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه]

الأول إذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه منه و إن علم حلوله قبل رجوعه و لم يترك مالا فى بلده يقابله و لا ضامنا، لعدم استحقاق المطالبه، و احتمال بعضهم جواز المنع إذا كان يحل قبل رجوعه، لاستلزامه تعطيل حقه، لكنه كما ترى و لو كان الدين حالا و هو معسر قيل له منعه و إن كنا لم نتحقق القائل به منا، نعم حكاه فى المنتهى عن الشافعى و أحمد، و فى المسالك أن الشيخ ذكر فى المبسوط كلاما يدخل فيه المعسر لا بخصوصه و على كل حال هو بعيد جدا، ضروره شمول العمومات له بعد فرض سقوط المطالبه عنه و عدم استحقاق له فى عينه، و كون الجهاد يقصد منه الشهاده التى يفوت الحق بها لا يقتضى تسلطا له على منعه على أن الشهاده غير معلومه و لا- مطنونه، فلا- يترك لأجلها أعظم أركان الإسلام، بل لو علمت أو ظنت كان المتجه الجواز أيضا،

و فى المرسل (١) «إن رجلا جاء إلى النبى صلى الله عليه و آله فقال يا رسول الله: إن قتلت فى سبيل الله صابرا محتسبا تكفر عنى خطيى قال: نعم إلا الدين، فإن جبرئيل عليه السلام قال لى ذلك»

محمول على المفرط فى قضاء الدين بقريته استثنائه من الخطايا، و لو تعين على المديون الجهاد و جب عليه الخروج فيه سواء كان الدين حالا أو مؤجلا موسرا كان أو معسرا أذن له غريمه أو لا لأن الجهاد تعلق بعينه فكان مقدا

على ما فى ذمته كسائر فروض الأعيان، و لكن ينبغى له عدم التعرض لمظان القتل بأن يبارز أو يقف فى أول المقاتله أو نحو ذلك مما فيه تغرير، و لو ترك و فاء أو أقام كفيلا مليا جاز له الغزو أذن له صاحب الدين أو لم يأذن، لعدم المانع حيثئذ، و ل ما يحكى (١) عن عبد الله أبى جابر من أنه خرج إلى أحد و عليه دين كثير فاستشهد و قضاء عنه ابنه جابر و لم يذمه النبى صلى الله عليه

و آله على ذلك مع علمه به، بل قال صلى الله عليه و آله فى حقه: «لا زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتوه» (٢).
و الله العالم.

[الثانى للأبوين منعه من الغزو ما لم يتعين عليه]

الثانى للأبوين المسلمين العاقلين الحرين منعه من الغزو ما لم يتعين عليه بلا خلاف أجده فيه، بل عن ظاهر التذكرة و الإيضاح الإجماع عليه، بل فى المنتهى من له أبوان مسلمان لم يجاهد تطوعا إلا بإذنهما، و لهما منعه، و به قال كافه أهل العلم، و فى خبر عمرو بن شمر (٣) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فقال يا رسول الله: إنى راغب فى الجهاد نشيط فقال صلى الله عليه و آله: فجاهد فى سبيل الله- إلى أن قال له- يا رسول الله إن لى والدين كبيرين يزعمان أنهما يأنسان بى و يكرهان خروجى فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: أقم مع والديك فو الذى نفسى بيده لأنسك بهما يوما و ليله خير من جهاد سنه»

بل

فى آخر

١-١ البحار ج ١٨ ص ٣١ الطبع الحديث.

٢-٢ البحار ج ٢٠ ص ١٣١ الطبع الحديث.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ عن عمرو بن شمر عن جابر.

«لأنسهما بك ليله خير من جهاد سنه»

و عن ابن عباس (١) «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: أجاهد معك فقال: لك أبوان قال: نعم، قال ففيهما جاهد»

و فى آخر (٢) «إني جئت أبايعك على الهجرة و تركت أبوى يبيكان قال: ارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما»

و عن أبى سعيد (٣) «أن رجلا- هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله هل لك باليمن أحد قال: نعم أبواى قال: أذنا لك قال: لا، قال فارجع فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد و إلا فسرهما»

بل ظاهر الأخير و معقد الإجماع المزبور اعتبار الإذن فضلا عن سلطنه المنع، بل ربما كان ذلك أيضا ظاهر محكى المبسوط و الوسيله و التحرير و التذكرة، إلا- أن الخبر عامى، و معقد الإجماع محتمل لإرادته ولايه المنع، و زاد فى المنتهى الاستدلال بأن طاعه الأبوين فرض عين، و الجهاد فرض كفايه، و فرض العين مقدم على فرض الكفايه إلا أنه لا يقتضى اعتبار الإذن، و بالجمله إن تم الإجماع المزبور فذاك و إلا أشكل اعتبار الإذن بحيث إن خرج من دون ذلك و لو مع عدم علمهما و عدم نهيهما عنه يكون آثما للأصل و عموم الأدله، و لعل ذلك هو ظاهر المصنف و الفاضل و يحيى بن سعيد و الشهيدين و الكركى و غيرهم على ما حكى عن بعضهم لاقتصارهم على أن لهما المنع، بل قد يشكل عموم وجوب الطاعه فى جميع ما يقترحانه

فى غير فعل محرم و ترك واجب مما لا أذيه عليهما فيه فى الفعل و الترك على وجه يكون كالسيد و العبد بعدم دليل معتد به على ذلك، و دعوى كون مطلق المخالفه عقوقا و إيذاء و عدم مصاحبته بالمعروف واضحه المنع، خصوصا بعد أن كان العقوق

١- ١ المستدرک- الباب ٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ سنن البيهقى- ج ٩ ص ٢٦.

٣- ٣ المستدرک- الباب ٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

ضد البر على ما فى القاموس و النهايه، بل إليه يرجع ما فى المصباح المنير و مجمع البحرين و قد

مر(١)فى صلاه الجماعه السؤال عن الصلاه مع رجل لا بأس به غير أنه يخالف أبويه قال: «لا بأس».

نعم يحرم عليه العقوق الذى هو أحد الكبائر كما استفاضت به النصوص (٢)بل من أكبرها، و الإيذاء لهما و لو بقول أف و نهرهما كما أنه يجب عليه الإحسان إليهما و المصاحبه لهما بالمعروف، بل فى المنتهى بعد ذلك فى أثناء فروع ذكرها «لو سافر لطلب العلم و التجاره استحبه له استئذانهما، و لو منعاه لم يحرم عليه مخالفتها، و فارق الجهاد، لأن الغالب فيه الهلاك، و هذا الغالب فيه السلامه» و هو مناف لما ذكره أولا من وجوب الطاعه عليه مع فرض عدم تعين السفر المزبور عليه، و من هنا التزم بعضهم عدم الفرق بين الجهاد و غيره

من الأسفار المباحه و المندوبه و الواجبه كفايه مع قيام من فيه الكفايه.

و على كل حال فلو كانا كافرين لم يعتبر إذنهما فى الجهاد، بل و لا- يحرم مخالفتها فيه كما صرح به الشيخ و الفاضل و غيرهما، خلافا للمحكى عن الثورى، بل قيل إنه مقتضى إطلاق المصنف و الوسيله و الفاضل و يحيى بن سعيد و الشهيد و الكركى و غيرهم، بل فى الروضه «و فى اشتراط إسلامهما قولان، و ظاهر المصنف عدمه» و لكن لا يخفى عليك

١-١ الوسائل - الباب ١١ من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١ و فيه « أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن إمام لا بأس به فى جميع أموره عارف غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذى يغيظهما أقرأ خلفه؟ قال: لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا» و قد ذكره فى الجواهر فى الجزء ١٣ ص ٢٧٥ و ٢٨٢.

٢-٢ الوسائل - الباب ٤٦ من أبواب جهاد النفس.

ضعفه، لعموم الأدله الراجح هنا على غيره من وجوه، خصوصا بناء على ما قيل من كون التعارض بينهما من وجه، بل فى المنتهى «كان النبى صلى الله عليه وآله يخرج معه من الصحابه إلى الجهاد من كان له أبوان كافران من غير استئذان كأبى بكر وغيره، و أبو حذيفه بن عتبه بن ربيعه كان مع النبى صلى الله عليه وآله يوم بدر و أبوه كان رئيس المشركين يومئذ قتل ببدر، و أبو عبيده قتل أباه فى الجهاد، بل فيه أيضا الاستدلال بأنهما كافران، فلا ولايه لهما على المسلم، و لأنه يسوغ قتلها فترك قبول قولهما أولى» و إن كان لا يخلو من نظر فى الجملة بعد الأمر بمصاحبتهما فى الدنيا بالمعروف، فتأمل.

و لو كان الجهاد متعينا عليه و جب عليه الخروج له من غير استئذان بل و مع المخالفه بلا-خلاف أجده فيه كما اعترف به الفاضل، إذ لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق، و كذا فى جميع الواجبات، و لو كانا مملوكين فعن ظاهر الشيخ و غيره كونهما كالحرين، بل هو صريح ثانى الشهيد لعموم الأدله، و لكن فى المسالك حكاية قول بالعدم، و لم أتحققه، و لعله لكونهما مولى عليهما فلا ولايه لهما، و فيه أن الطاعه و نحوها غير الولايه، و فى إلحاق الأجداد و الجدات بهما قول للفاضل فى التذكرة، و قواه فى المسالك، بل قال: «و لو كانا مع الأبوين ففى اعتبار إذن الجميع أو سقوط الأجداد و جهان، أجودهما الأول» و لعل الأجود الثانى، لعموم أدله الجهاد، و لأن المستفاد من الكتاب و السنه و أكثر الفتاوى منع الأبوين، و احتمال إرادته الأب فصاعدا و الأم كذلك خلاف المنساق، و من ذلك يستفاد ضعف القول المزبور، و لذا كان خيره الفخر و الكركى عدم الإلحاق، نعم لا فرق فى الحكم بين منعهما أو أحدهما كما صرح به غير واحد، بل لا خلاف فيه، بل

و لا إشكال بعد ما عرفت من كونه مقتضى الأدله السابقه، و لو منعه أحدهما و أزره الآخر فالظاهر السقوط أيضا للأصل و غيره،
و الله العالم

[الثالث لو تجدد العذر بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه]

الثالث لو تجدد العذر بعد التحام الحرب و التقاء الصفيين لم يسقط فرضه المستفاد من قوله تعالى (١) «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا» و غيره مما دل على وجوب الصبر و حرمة الفرار من الزحف و توليه الدبر لكن على تردد من ذلك، و من الشك في الوجوب معه، لإطلاق ما دل على السقوط معه إلا مع العجز عن القيام به المانع من التكليف المعلوم اشتراطه بعدمه عقلا و نقلا، فإنه لا إشكال حينئذ في السقوط معه، هذا، و لكن في المسالك إذا تجدد العذر بعد التام الحرب فإن كان خارجا كرجوع الأيوين و صاحب الدين لم يعتبر رجوعه، لعموم الأوامر الداله على الثبات حينئذ، و إن كان ذاتيا كالمرض و العمى و الإقعاد ففي السقوط قولان، أقربهما ذلك لعدم قدره التي هي شرط الوجوب، و قال ابن الجنيدي: يجب الثبات هنا أيضا، و هو ضعيف، نعم لو لزم من رجوعه تخاذل في المسلمين و انكسار اتجاهه عدم السقوط، قال: «و اعلم أن ظاهر العبارة كون الخلاف في القسم الأول خاصة، و الموجود في كتب الخلاف كونه في الثاني» قلت: قد حكى التفصيل المزبور في المنتهى عن الشيخ و خلاف الشافعي في أحد قوليه فيهما، و صرح هو بعدم سقوط الفرض عنه في رجوع الأيوين عن الإذن في ذلك الحال، و كذا لو أسلما و لم يأذنا أو رجع الغريم أو السيد عنها كذلك، بل صرح فيه بأنه لو رجع الأيوين قبل التعيين عليه رجع إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع و لو من حدوث مرض أو ذهاب نفقه، فإن أمكنه الإقامه في الطريق و إلا مضى

مع الجيش، فإذا حضر الصف تعين عليه بحضوره، و لم يبق لهما إذن بل صرح فيه أيضا بأنه لو خرج بغير إذنهما فحضر القتال ثم بدا له الرجوع لم يجز له ذلك، و قد يناقش في الأخير بمنع التعيين عليه بعد فرض اعتبار الإذن في الخروج، بل و سابقه، بل و أصل التفصيل بنحو ذلك مع كون التعارض بين الأدلة من وجه، و مع التسليم فدعوى انتفاء قدره بالعمى و نحوه يمكن منعها إن كان المراد منها المقاومة، لمعلوماته عدم اعتبارها هنا، نعم لو انتفى بذلك حقيقه المقاتله اتجه السقوط حينئذ، و لعل هذا الذى أشار إليه المصنف بقوله، «إلا- مع العجز» فإن احتمال الوجوب فى هذا الحال واضح الفساد، و أوضح منه فسادا دعوى تناول إطلاق الأمر بالثبات و نحوه لمثله، و الله العالم و إذا بذل للمعسر ما يحتاج إليه و جب بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المسالك، لصدق الوجدان حينئذ، فيندرج فى أدله الوجوب كتابا و سنه، نعم لو كان ذلك على سبيل الأجره لم يجب لا أن الإجاره لا- تتم إلا- بالقبول، و هو نوع اكتساب لا يجب تحصيله للواجب المشروط، بخلاف البذل الذى يتحقق بالإيجاب من البذل، فيتفرع عليه الوجوب، و قد تقدم فى الحج ما له دخل فى المقام، فإنه شبيهه بالبذل له، بل عن بعض هنا أيضا اعتبار كونه على وجه لازم كالنذر أو قبوله البذل، و إلا لم يجب نحو ما سمعته فى البذل للحج، فلاحظ و تأمل.

و من عجز عنه بنفسه لعذر من الأعذار السابقه و كان مؤسرا و جب إقامه غيره كما عن الشيخ و القاضى و الحللى و المقدار فى الكنز، و إن كنا لم نتحققه، و الكركى فى جامعه، بل فى غايه المراد نسبته إلى الشيخ و أتباعه و قيل يستحب و إن كنا لم نعرف القائل

به قبل المصنف، نعم هو خيره جماعه ممن تأخر عنه كالفاضل و ثانى الشهيدين و الصيمرى و غيرهم و لكن هو أشبه بأصول المذهب و قواعده التى منها أصل البراءة و إطلاق نفى الحرج الشامل للنفس و المال و كما لا يشترط فى غير الواجد الضعف أو المرض فكذا لا- يشترط فى الضعيف و المريض عدم الوجدان، و لم يفرق أحد بين أصناف المعذورين و لمعلوميه سقوط المباشرة عنه بالعجز الذى يتبعه سقوط النيايه، لأنها تتبع وجوب المباشرة، و دعوى كون الوجوب أصاله لا بطريق البدل يدفعها أنه خلاف ظاهر فرض موضوع المسأله، بل لم أعرف قائلا- بوجوب الجهاد بالمال مع الجهاد بالنفس، و إن كان مقتضى ما استدل به للأول من قوله تعالى (١) «وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» بل و قوله تعالى (٢) «وَكْرَهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» باعتبار ذمه لهم على عدم الإنفاق، و عموم الأوامر بالجهاد القابل للنيايه و خصوصا

قوله تعالى «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ» (٣) فإن التأكيد مشعر بالمعذور، و عموم الأمر (٤) بالمعاونه على البر و التقوى المندرج فيه المقام، إلا أن ذلك كله كما ترى لا دلالة فى شىء منه على وجوب الاستنايه مع العجز، و دعوى أن الجهاد بالمال لا يكون إلا- به فى غير الجهاد بالنفس و إلا- كان إنفاقا على نفسه لا جهادا بالمال- مع أنها لا تدل على الترتيب المزبور ضروره إمكان وجوب الجهاد بالنفس و الجهاد بالمال بمعنى تجهيز المعسرين له- يمكن منعها بمعلوميه صدق الإنفاق فى سبيل الله و المعاونه على ما هو أعم من بذل المال على نفسه حال

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٤١.

٢- ٢ سورة التوبه- الآيه ٨٢.

٣- ٣ سورة الحج- الآيه ٧٧.

٤- ٤ سورة المائده- الآيه ٣.

الجهاد وغيره، إلا أن يقال إن مقتضى الآية وجوب الجهاد بالمال على الإطلاق أى سواء جاهد بنفسه مع ذلك أو كان عاجزاً، خرج عنه الصورة الأولى بالإجماع، فتبقى الثانية، ولكن ذلك لا يقتضى الاستنابه المفروضه، بل يمكن أن يكون المراد معونه المجاهدين بماله فى الخيل و السلاح و الظهر و الزاد و سد الثغر كما عن ظاهر الحلبي إيجاب ذلك على المعذور الغنى، اللهم إلا- أن يقال بأولويه التقييد الأول، لندر القول بالثانى بعد الإجماع على عدم وجوب الأعم منهما، ولأن الاستنابه أقرب المجازات لصدق الجهاد بالمال من ذلك، خصوصاً

بعد كون فعل النائب فعل المنوب عنه، إلا- أن ذلك كله كما ترى تهجس فى تهجس، و ليس بأولى من القول بأن المراد من الأمر القدر المشترك بين الوجوب و الندب، و إن كان قد يقال إن الأول تقييد، و هذا مجاز و الأول أولى، على أنه لم نعلم قائلاً برجحان الاستنابه فى حال قدره على الجهاد بالنفس إلا أن مرجعه أيضاً إلى التهجس المزبور الذى يمكن معارضته بإرادته ما ينفقه المجاهد من المال حال الجهاد بالنفس أو غير ذلك.

و بالجمله لا- دلالة فيها واضحه على المطلوب نحو الاستدلال بقاعده عدم سقوط الميسور بالمعسور، بل و بما سمعته من آيه (١) التعاون و الأمر بالجهاد حق الجهاد الذى لا يخفى ما فيه خصوصاً الأخير المحتمل أموراً متعددة خارجه عما نحن فيه من الجهاد بمعنى المقاتله، فالأصل حينئذ بحاله، و لكن يسهل الخطب فى المسأله ما فى الرياض، فإنه قال بعد ذكر المسأله: «ثم إن هذا إذا لم يحتج إلى الاستنابه بأن يعجز القائمون بدونها و إلا فيجب قولاً واحداً» و ظاهره فرض الخلاف

حال عدم الاحتياج، و من المعلوم سقوط الواجب كفايه بذلك، و حيثئذ فيرتفع الخلاف، و لعله لذا قال في غايه المراد بعد ذكر الخلاف و أدله الطرفين: و لقائل أن يقول: الخلاف مرتفع لأن الجهاد فرض كفايه إجماعاً من

المسلمين إلا من شذ، و التكليف به مشروط بعدم ظن الاكتفاء به، فإن حصل الشرط وجب قطعاً بالنفس و المال بطريق أولى و إن انتفى سقط قطعاً، و إن احتيج إلى غزو أحد و هناك مؤسر و معسر و وجب على المؤسر أحد الأمرين إما الخروج بنفسه أو تجهيز المعسر، و كذا لو كان أكثر و فرض كثره المؤسرين و المعسرين، و قد نبه في المختلف على شىء من ذلك، و لعله أشار إلى ما ذكره فيه، فإنه بعد أن ذكر ترجيح القول بعدم الوجوب قال: نعم لو احتيج إلى الاستنابه بأن يعجز القائمون و جبت، و لكن عن الكركى فى جامعہ أنه قال: «و عبارہ المختلف تدل على الوجوب إذا كان محتاجاً إليه، و عدمه مع عدم الحاجة، و هو مشكل، فإن الوجوب كفايى و الدليل فيه جار أيضاً» قلت قد يقال إن لم يكن إجماع إن القائل بالسقوط عن المعذور لا يوجب الاستئجار عليه و لو مع الحاجة، كما لا يجب عليه نفسه، و القائل بالوجوب يريد الوجوب كفايه على معنى أنه إن فعل كان ممن قام بالواجب و إن لم يحتج إليه، و إلا لم يكن كذلك و إن لم يكن مأثوماً مع فرض قيام الغير به، نعم لو لم يقيم به الجميع أثم الجميع، و كأنه لذا قال فى المسالك: الأقوى وجوب الاستئجار مع الحاجة إليه أو أمر الإمام له بذلك، و إلا فلا، لأصالة البراءة، فيكون الاستئجار واجبا كفاييا كما يجب النهوض على القادر، و لعل هذا هو الأصح.

هذا كله فى العاجز عن الجهاد بنفسه و لو كان قادرا عليه فجهز غيره سقط عنه ما لم يتعين بتوقف الأمر عليه، أو

بتعيين الإمام عليه السلام بلا خلاف أجده فيه، بل عن المنتهى نسبتته إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع، كما هو مقتضى المحكى عن التذكرة أيضا، و في الدروس يجوز الاستئجار على الجهاد عندنا، قد استثناء غير واحد من عدم جواز الاستئجار على الواجب و لو كفايه في كتاب المكاسب، و لعله لمعلومية عدم إرادته المباشرة من الجهاد، فيكفي استنابه الغير، و هو المراد مما في المسالك من أن الغرض في الواجب الكفائي المقتضى لسقوطه عن زاد على ما فيه الكفايه لحصول من فيه الكفايه تحصيله بنفسه أو غيره، و ربما يؤيد ذلك

خبر أبي البختری (١) عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام «أن عليا عليه السلام سئل عن إجماع الغزو فقال لا بأس أن يغزو الرجل عن الرجل، و يأخذ الجعل منه»

مؤيدا

بالنبوي (٢) «من جهز غازيا كان له كمثل أجره»

بل ظاهره كظاهر الفتاوى عدم الفرق في النائب بين كونه قادرا بنفسه على الغزو من

دون حاجه إلى الجعل و غيره ممن لم يكن قادرا، و لا ينافي ذلك كونه واجبا على الأول بعد أن كان مخيرا بين فعله لنفسه و بين فعله عن غيره، كما أن الجاعل مخير بين فعله بنفسه و بين النائب عنه و من ذلك يعلم ما في تقييد بعضهم النائب في المسألة السابقة بكونه غير واجب عليه الجهاد لفقر و نحوه، هذا، و في محكى التحرير قال الشيخ: «لنائب ثواب الجهاد، و للمستأجر ثواب النفقه» و كان نسبتته إلى الشيخ مشعره بنوع تردد فيه، و لعله لاقتضاء الإجاره كون الثواب للمستأجر لكونه نائبا عنه و فعله فعله، نعم مقتضى ما سمعته من النبوي أن الله تعالى شأنه يعطيها معا ثواب ذلك تفضلا منه، و الأمر سهل.

١-١ الوسائل - الباب ٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ كتر العمال ج ٢ ص ٢٥٤ الرقم ٥٤١٩.

و يحرم الغزو في أشهر الحرم و هي رجب و ذو القعدة و ذو الحجة و المحرم إلا أن يبدأ الخصم أو يكون ممن لا يرى للأشهر الحرم حرمه بلا خلاف أجدده في شىء من ذلك، لقوله تعالى (١) «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ: قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ» أى ذنب كبير، و قوله تعالى (٢) «فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» الآية، و قوله تعالى (٣) «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» الذى قيل فى سبب نزوله أنه كان أهل مكة قد منعوا النبى صلى الله عليه و آله عام

الحديبيه سنة ست فى ذى القعدة و هتكوا الشهر الحرام، فأجاز الله تعالى للنبى صلى الله عليه و آله و أصحابه أن يدخلوه فى سنة تسع فى ذى القعدة لعمره القضاء مقابلا لمنعهم فى العام الأول، ثم قال:

«وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ» أى يجوز القصاص فى كل شىء حتى فى هتك حرمه الشهر، ثم عمم الحكم فقال «فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» الآية، و

مضمرة العلاء بن الفضيل (٤) المنجبر بما عرفت «سألته عن المشركين أيتدئونهم المسلمون بالقتال فى الشهر الحرام فقال: إذا كان المشركون يتدئونهم باستحلاله ثم رأى المسلمون أنهم يظهرون عليهم فيه، و ذلك قول الله عز و جل «الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ» و الروم فى هذا بمنزلة المشركين، لأنهم لم يعرفوا للشهر الحرام حرمه و لاحقا لهم يتدئون بالقتال فيه، و كان المشركون يرون له حقا و حرمه

١- ١ سورة البقره- الآية ٢١٤.

٢- ٢ سورة التوبه- الآية ٥.

٣- ٣ سورة البقره- الآية ١٩٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٢٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

فاستحلوه، فاستحل منهم، فأهل البغى يبتدئون بالقتال»

و المراد إذا كان المشركون يبتدئون منهم فنعم، و حينئذ فجواب «إذا» محذوف، و كان المشركون يرون له حرمة أى فى بدء أمرهم، فأهل البغى

يعنى من استحل منهم يبتدئون بالبناء للمفعول.

و فى المنتهى كان الفرض فى عهد النبى صلى الله عليه و آله الجهاد فى زمان دون زمان و فى مكان دون آخر، أما الزمان فإنه كان جائزا فى جميع السنه إلا فى أشهر الحرم، و هى رجب و ذو القعدة و ذو الحجه و محرم، لقوله تعالى «فَإِذَا انشَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و أما المكان فإن الجهاد كان سائعا فى جميع البقاع إلا الحرم، فإن الابتداء بالقتال فيه كان محرما، لقوله تعالى (١) «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ» إذا عرفت هذا فإن أصحابنا قالوا: إن تحريم القتال فى أشهر الحرم باق إلى الآن لم ينسخ فى حق من يرى للأشهر الحرم حرمة للأصل، و أما من لا يرى لها حرمة فإنه يجوز قتاله فيها، و ذهب جماعه من الجمهور إلى أنهما منسوختان بقوله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و بعث النبى صلى الله عليه و آله عليا عليه السلام إلى الطائف فافتتحها فى ذى القعدة و قال الله تعالى (٢) «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» أما تحريم القتال فى المسجد الحرام فإنه منسوخ أى بقوله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و من ذلك يعلم الوجه فى قول المصنف و يجوز القتال فى الحرم و قد كان محرما فنسخ بالآيه المزبوره، بل و بقوله تعالى (٣)

١-١ سورة البقره- الآيه ١٨٧.

٢-٢ سورة البقره- الآيه ١٨٩.

٣-٣ سورة البقره- الآيه ١٨٧.

«وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ، وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ، وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ» قال فى الكنز: «هذه الآية ناسخه لكل آية فيها أمر بالمرادعه أو الكف عن القتال، كقوله (١) «وَدَعِ أَذَاهِم» وقوله (٢) «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِي» و أمثاله، لأن حيث للمكان أى فى أى مكان أدر كتموهم من حل أو حرم، و كان القتال فى الحرم محرما ثم نسخ بهذه الآية و أمثالها، فصدرها ناسخ لعجزها» إلى آخره، هذا، و قال بعض الأفاضل: «و هل يلحق بمحل البحث أى الحرمه فى الأشهر المقاتله لدفع الكفار الذين دهموا المسلمين فى زمن الغيبه لتسخيرهم و أخذ بلادهم؟ فيه إشكال، و لكن احتمال الإلحاق فى غايه القوه، مع أنه أحوط فى الجملة» و كأنه أشار بذلك إلى ما وقع من الأرس فى بلد العجم، و فيه أولا- أن محل البحث فى غزوهم لا- فى دفاعهم، و ثانيا أنهم ممن لا يرون حرمه لهذه الأشهر، فاحتمال الإلحاق حينئذ فى غايه الضعف، بل هو واضح الفساد، و الله العالم.

و تجب المهاجره عن بلد الشرك على من يضعف عن إظهار شعار الإسلام من الأذان و الصلاه و الصوم و غيرها، سمي ذلك شعارا لأنه علامه عليه، أو من الشعار الذى هو الثوب الملاصق للبدن، فاستعير للأحكام اللاحقه للدين، بلا خلاف أجده فيه بين من تعرض له كالأفاضل و

الشهيدىن و غيرهم، و الأصل فيه بعد معلوميه إيجاب النبى صلى الله عليه و آله لها قوله تعالى (٣)

١- ١ سورة الأحزاب- الآية ٤٧.

٢- ٢ سورة الجحد- الآية ٦.

٣- ٣ سورة النساء- الآية ٩٩- و ١٠٠.

«إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا، فَأُولَئِكَ مِآوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسِيءُ تَطِيعُونَ حِيلَهُ وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ، وَ كَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا» و قوله تعالى (١) «يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ» بناء على كون المراد به الإشارة إلى الهجره عن المكان الذى لا يتمكن فيه من العباده، بل و قوله تعالى (٢) «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» الآية و قوله تعالى (٣) «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيُرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا، وَ إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» و قوله تعالى (٤) «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُوْنَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَ لَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، الَّذِينَ صَبَرُوا وَ عَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» و غير ذلك مما دل على طلب المهاجره من الكتاب و السنه،

كالنبوى «من فر بدينه من أرض إلى أرض و إن كان شبراً من الأرض استوجب الجنة، و كان رفيق أبيه إبراهيم و نبيه محمد صلى الله عليه و آله»

الذى الأصل فيه الوجوب.

نعم إنما تجب مع المكنه لا مع عدمها بلا خلاف أجده أيضا فيه لما سمعته من ظاهر الآية المؤيد بنفى الحرج و غيره من العقل و النقل و من هنا كان الناس فى الهجره على أقسام ثلاثه كما صرح به فى المنتهى أحدها من تجب عليه، و هو من أسلم فى بلاد الشرك و كان مستضعفا

١-١ سورة العنكبوت- الآية ٥٦.

٢-٢ سورة النساء- الآية ١٠١.

٣-٣ سورة الحج- الآية ٥٧.

٤-٤ سورة النحل- الآية ٤٣ و ٤٤.

فيهم لا يمكنه إظهار دينه و لا عذر له من مرض و نحوه، و الثاني من تستحب له، و هو من أسلم في بلاد الشرك أو كان فيها و يمكنه إظهار دينه لعشيرته تمنعه أو غير ذلك، فإنها لا تجب عليه كما صرح به جماعة بل لا أجد فيه خلافاً، للأصل و ظاهر الآيه أيضاً و غيره، و لكن يستحب له كما صرح به جماعة تجنباً لهم عن تكثير عددهم و عن معاشرتهم، اللهم إلا أن يكون في بقائه مصلحه للدين، الثالث من لا تجب عليه و لا تستحب له، و هو من كان له عذر يمنعه عنها من مرض و نحوه مما أشير إليه بقوله تعالى «إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ» الآية، نعم إذا تجددت له قدره وجبت.

و على كل حال ف الهجره باقيه ما دام الكفر باقيا كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل لا أجد فيه خلافاً بيننا، بل ظاهر المسالك انحصار المخالف في بعض العامه، و لا إشكالا لإطلاق الأدله السابقه، و

النبوي (١) «لا هجره بعد الفتح»

مع عدم ثبوته من طرفنا معارض

بالآخر «لا تنقطع الهجره حتى تنقطع التوبه، و لا تنقطع التوبه حتى تطلع الشمس من مغربها»

فيجب حمله على إرادته نفيها عن مكه لصيرورتها بالفتح بلد إسلام، أو على إرادته نفي الكمال على نحو قوله تعالى (٢) «لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ» أو غير ذلك.

هذا كله في بلاد الشرك، و عن الشهيد إلحاق بلاد الخلاف التي لا يتمكن فيها المؤمن من إقامة شعار الإيمان، فتجب عليه الهجره مع

١-١ الوسائل- الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

٢-٢ سورة الحديد- الآية ١٠.

الإمكان إلى بلد يتمكن فيها من إقامه ذلك، و استحسنة الكركى، لكن قال: «الظاهر أن هذا إنما يكون حال وجود الإمام عليه السلام و ارتفاع التقيه، أما مع غيبته و بقاء التقيه فهذا الحكم غير ظاهر، لأن جميع البلاد لا يظهر فيها شعار الإيمان و لا يمكن إنفاذها إلا بالمساره، و إن تفاوتت فى ذلك» قلت: قد

يظهر من النصوص(١) - الوارده فى الحث على التقيه و الترغيب فيها، حتى

ورد(٢) أن المصلى معهم كمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه و آله فى الصف الأول،

و أنها دينهم عليهم السلام (٣) و النصوص (٤) الوارده فى الأمر بحسن المعاشره و المصاحبه معهم و استعمال عياده مرضاهم و تشييع جنازتهم، و السيره المستمره على كثره الممارسه لهم و المجاوره و نحو ذلك - عدم وجوب المهاجره فى زمن الغيبه و إن تمكن من بلاد يظهر فيها شعار الإيمان، لأن الزمان زمان تقيه حتى يظهر ولى الأمر روحى له الفداء بل لعل ذلك معلوم من مذهب الإماميه قولاً - و فعلاً - فمن الغريب ما سمعته عن الشهيد، و لم أعرف ذلك لغيره، بل و لا له أيضاً فى كتاب من كتبه المعروفه.

ثم إن الظاهر كون المراد بالتمكن من إظهار شعار الإسلام الذى

١- ١ الوسائل - الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى من كتاب الأمر بالمعروف.

٢- ٢ الوسائل - ٥ من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٣ و ٢٣ من كتاب الأمر بالمعروف.

٤- ٤ الوسائل - الباب ٧٥ من أبواب صلاه الجماعه و الباب ٢٦ من أبواب الأمر و النهى من كتاب الأمر بالمعروف.

يسقط معه وجوب الهجره هو عدم المعارضه و الأذيه من العمل على ما يقتضيه دينه فى واجب أو ندب، فلو تمكن من بعض دون بعض وجبت خصوصا إذا كان المتروك مثل الصوم و الصلاه و الحج و نحوها مما هو من أعظم الشعائر، بل الظاهر إرادته التجاهر بما يقتضيه الإسلام، فلا يكفى فى عدم وجوبها الإتيان بها متخفيا، كما أنه لا يكفى الإتيان بها على مقتضى مذهبهم تقيه، فإن التقيه الدينيه غير مشروعه فى مذهبنا من غير أهل الخلاف من المسلمين، و الله العالم.

[و من لواحق هذا الركن المرابطه]

و من لواحق هذا الركن المرابطه و هى الإرصاء و الإقامه لحفظ الثغر من هجوم المشركين الذى هو الحد المشترك بين دار الشرك و دار الإسلام كما فى التنقيح، أو كل موضع يخاف منه كما فى جامع المقاصد أو هما معا كما فى المسالك، قال: الثغر هنا الموضع الذى يكون بأطراف بلاد الإسلام بحيث يخاف هجوم المشركين منه على بلاد الإسلام، و كل موضع يخاف منه يقال له ثغر لغه.

و على كل حال ف هى مستحبه لما تسمعه من النصوص (١) كما صرح به الفاضلان و الشهيدان و غيرهم، بل لا أجد فيه خلافا بينهم للأصل السالم عن معارضه ما يقتضى الوجوب كتابا و سنه، ضروره خلو الأول عما يزيد على مدح الذين جاهدوا و رباطوا، و قصور ما وصل إلينا من الثانيه عن إثبات الحكم بالوجوب، لكن فى التنقيح وجوبها على المسلمين كفايه من غير شرط ظهور الإمام عليه السلام، و لعله يريد حال الضرر بعدمها على الإسلام، لا أن المراد وجوبها من حيث كونها كذلك مطلقا، نعم هى راجحه و لو كان تسلط الإمام عليه السلام مفقودا أو كان غائبا لأنها لا تتضمن قتالا

ابتداء مع غير إمام عادل كى يكون مندرجا فيما دل على النهى عنه بل تتضمن حفظا و إعلاما إذ الرباط الإقامه فى الثغر للإعلام بأحوال المشركين كى يؤخذ الحذر من هجومهم على بلاد الإسلام، و لو اتفق الاحتياج معه إلى القتال فهو من الدفاع حينئذ عن البيضة الذى قد عرفت كونه قسما من الجهاد و مأمورا به،

قال يونس(١): «سأل أبا الحسن عليه السلام رجل و أنا حاضر فقال له جعلت فداك إن رجلا من مواليك بلغه أن رجلا يعطى سيفاً و فرسا فى سبيل الله فأتاه فأخذهما منه ثم لقيه أصحابه فأخبروه أن السبيل مع هؤلاء لا يجوز و أمره بردهما قال: فليفعل، قال: قد طلب الرجل فلم يجده، و قيل له قد شخص الرجل قال: فليربط و لا يقاتل، قلت: مثل قزوين و عسقلان و الديلم و ما أشبه هذه الثغور قال: نعم، قال فإن جاء العدو من الموضع الذى هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: يقاتل عن بيضة الإسلام، قال:

يجاهد قال: لا- إلا أن يخاف على ذرارى المسلمين، قلت: أ رأيتك لو أن الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعوهم قال يربط و لا يقاتل قال: فإن خاف على بيضة الإسلام و المسلمين قاتل، فيكون قتاله لنفسه لا للسلطان، لأن فى درس الإسلام درس ذكر محمد صلى الله عليه و آله»

و منه يعلم كون الرباط لا قتال فيه، و استحبابه حال زمان قصور اليد الملحق به

زمان الغيبه، و لا ينافيه الأمر بالرد المحتمل إرادته الاحتياط باعتبار إرادته التارك الجهاد معهم ابتداء فى سبيل الله تعالى شأنه، أو كون ذلك أظهر الأفراد عنده، كما لا ينافى النهى عن الجهاد الأمر بالمقاتله عن البيضة بعد حمله على إرادته الابتداء بالقتال مع

غير العادل.

و على كل حال فلا ريب في دلالة على أن المرابطه في سبيل الله تعالى شأنه مستحبه، مضافا إلى إطلاق المروى في المنتهى عن سلمان (١) عن رسول الله صلى الله عليه وآله «رباط ليله في سبيل الله خير من صيام شهر و قيامه، فإن مات جرى عليه عمله الذى كان يعمل، و أجرى عليه رزقه، و أمن الفتان»

و عن فضاله بن عبيده (٢) قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: كل ميت يختم على عمله إلا المرابط في سبيل الله، فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة، و يؤمن من فتان القبر»

و المروى عن ابن عباس (٣) قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله، و عين باتت تحرس في سبيل الله»

و لا ينافى ذلك ما فى

خبر عبد الله بن سنان (٤) قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول فى هؤلاء الذين يقتلون فى هذه الثغور، قال: فقال الويل لهم ليعجلون قتله فى الدنيا و قتله فى الآخرة، و الله ما الشهداء إلا شيعتنا و لو ماتوا على فرشهم»

بعد إمكان إرادته المرابطين الذينهم من أتباع الجائرين أو المجاهدين بابتداء القتال معهم، أو غير ذلك مما هو غير المفروض الذى قد صرح به غير واحد من الأصحاب، بل ظاهر المنتهى الاتفاق عليه

١- ١ كتر العمال- ج ٢ ص ٢٥٣ الرقم ٥٣٧٨.

٢- ٢ كتر العمال- ج ٢ ص ٢٥٧ الرقم ٥٤٧٨ عن فضاله بن عبيد.

٣- ٣ تيسير الوصول ج ١ ص ٢٢٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

و كذا ما فى

خبر محمد بن عيسى (١) المروى عن قرب الإسناد عن الرضا عليه السلام «عن رجل من هؤلاء مات و أوصى أن يدفع من ماله فرس و ألف درهم و سيفان يرباط عنه و يقاتل فى بعض هذه الثغور فعمد الوصى و دفع ذلك كله إلى رجل من أصحابنا فأخذه منه و هو لا يعلم ثم علم أنه لم يأن لذلك وقت بعد فما تقول يحل له أن يرباط عن الرجل فى بعض هذه الثغور أم لا؟ فقال يرد إلى الوصى ما أخذ منه و لا يرباط، فإنه لم يأن لذلك وقت بعد، فقال يونس: فإنه لم يعرف الوصى قال: يسأل عنه، قال:

فقد سأل عنه فلم يقع عليه كيف يصنع يقاتل أم لا؟ فقال له الرضا عليه السلام إذا كان ذلك كذلك فلا يقاتل عن هؤلاء و لكن يقاتل عن

بيضه الإسلام فإن فى ذهاب بيضه الإسلام درس ذكر محمد صلى الله عليه و آله»

بل لا أجد فيه خلافا عدا ما يحكى عن الشيخ و القاضى و لم أتحققه، بل قيل إنهما أفتيا بمضمون الخبر المزبور و إن زادا ذكر لفظ المرابطة، لكن يمكن إرادته غير المشروع منها، و هى التى تتضمن قتالا- غير مشروع نعم صرح فى النهايه و التحرير و المنتهى بعدم تأكده حال الغيبه، و لم أجد ما يشهد له عدا ما سمعته من خبر قرب الإسناد (٢) المحمول على إرادته القتال من المرابطة فيه، بل مقتضى إطلاق الأدله السابقه عدم الفرق بين الحضور و الغيبه، و لعله لذا كان ظاهر غير واحد عدم الفرق، بل فى الروضه التصريح بالتأكد فيهما، نعم قيل: وجهه عدم الخلاف فيه فى الأول فتوى و روايه، بخلاف زمان الغيبه فإن فيه الخلاف أو احتمالاه فتوى و روايه، مع أن عبارته السرائر صريحه فى عدم جزمه باستجاباه، بل ظاهر مساق عبارته العدم، لكنه كما ترى.

و كيف كان فالرباط أقله ثلاثه أيام و أكثره أربعون يوما كما

١-١ الوسائل - الباب ٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ مع الاختلاف.

٢-٢ الوسائل - الباب ٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ مع الاختلاف.

صرح به فى النهايه و المنتهى و التذكره و الإرشاد و القواعد و الدروس و جامع المقاصد و الروضه و غيرها، بل فى المنتهى نسبه الأول إلى علمائنا و التذكره إلى الاتفاق عليه، و

قال أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام فى خبر زراره و محمد بن مسلم^(١): «الرباط ثلاثه أيام و أكثره أربعون يوماً فإذا جاز ذلك فهو جهاد»

أى ثوابه ثواب المجاهدين كما صرح به غير واحد و إن بقى على وصف المرابطه كما صرح به فى الدروس، و على كل حال فما عن الإسكافى من أن أقله يوم كالمحكى عن أحمد من العامه من أنه لا طرف له فى القله محجوج بما عرفت، اللهم إلا أن يقال للتسامح فى السنن بأن مقتضى النبوى^(٢) السابق تحققه برباط ليله و يمكن إرادته الإسكافى باليوم ما يشملها مع البياض، و حينئذ فما فى الروضه- من أن أقله ثلاثه، فلا يستحق ثوابه و لا يدخل فى النذر و الوقف و الوصيه للمرابطين بإقامه دون الثلاثه، إلى أن قال: و لو نذره و أطلق وجب ثلاثه بليتين بينهما كالاكتكاف لا يخلو من نظر، خصوصاً بعد إطلاق ما دل على فضله الذى لا يحكم عليه الخبر المزبور بناء على عدم حمله على المقيد فى المندوبات، هذا.

و قد

قال أبو عبد الله الجعفى^(٣) قال لى أبو جعفر محمد بن على عليهما السلام: «كم الرباط عندكم؟ قلت: أربعون، قال لكن رباطنا الدهر، و من ارتبط فىنا دابه كان له وزنها و وزن وزنها ما كانت عنده، و من ارتبط فىنا سلاحاً كان له وزنه و وزن وزنه ما كان عنده، لا تجزعوا من مره و لا من مرتين و لا من ثلاث و لا من أربع، فإنما

١- ١ الوسائل- الباب ٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ كتر العمال- ج ٢ ص ٢٥٣ الرقم ٥٣٧٨.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٥٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

مثلنا و مثلكم مثل نبي كان في بنى إسرائيل فأوحى الله تعالى إليه أن ادع قومك للقتال، فإنى سأنصركم، فجمعهم من رءوس الجبال و من غير ذلك ثم توجه بهم، فما ضربوا بسيف و لا طعنوا برمح حتى انهزموا ثم أوحى الله تعالى إليه أن ادع قومك إلى القتال فإنى سأنصركم، فدعاهم فقالوا وعدتنا النصر فما نصرنا، فأوحى الله تعالى إليه إما أن يختاروا القتال أو النار، فقال: القتال أحب إلى من النار، فدعاهم فأجابهم ثلاثمائة و ثلاثه عشر عدد أهل بدر، فتوجه بهم فما ضربوا بسيف و لا طعنوا برمح حتى فتح الله لهم»

و هو محمول على إرادته ترقب الفرج ساعه بعد ساعه كما جاءت به النصوص (١) لا الرباط المصطلح، كما هو واضح، و الله العالم.

و من لم يتمكن منها أى المرابطه بنفسه يستحب أن يربط فرسه هناك كما فى النافع و القواعد و التحرير و غيرها، و الظاهر عدم إرادته الشرطيه من ذلك، فيرجع إلى ما فى التذكرة من استحباب المرابطه بنفسه و فرسه و غلامه و جاريتيه و إعانه المرابطين، و نحوه ما فى الإرشاد و الدروس و اللعه و الروضه و غيرها، ضروره كون ذلك من الإعانه على البر و التقوى، و من هنا لم يكن فرق بين الفرس و غيرها من الدواب و الغلام و الجارويه و نحوها

مما ينتفع بها المرابطون، فيبيح حينئذ لهم الانتفاع بذلك، و فى

خبر جعفر بن إبراهيم الجعفرى (٢) «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: من ربط فرسا عتيقا محيت عنه ثلاث

١-١ البحار- ج ١٣ ص ١٣٦ الطبعة الكمپانى.

٢-٢ الوسائل- الباب ٤ من أبواب أحكام الدواب- الحديث ٢ من كتاب الحج عن إبراهيم الجعفرى إلا- أن الموجود فى المحاسن يعقوب بن جعفر بن إبراهيم بن محمد الجعفرى.-

سيئات و كتبت له إحدى عشر حسنه، و من ارتبط هجينا محيت عنه فى كل يوم سيئتان و كتبت له سبع حسنات، و من ارتبط برذونا يريد به جمالا أو قضاء حوائج أو دفع عدو عنه محيت عنه كل يوم سيئه واحده و كتبت له ست حسنات»

و رواه فى الفقيه بإبدال السبع بالتسع، و أفضل الرباط أشد الثغور خطرا، نعم لا ينبغي له نقل الأهل و الذريه إلى الثغور المخوفه بل ربما حرم.

و كيف كان ف لو نذر المرابطه وجبت مع وجود الإمام عليه السلام و بسط يده و فقدته أى غيبته أو قصور يده كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا معتادا به، بل عن السرائر ما يشعر بدعوى الإجماع عليه، بل و لا إشكالا لما عرفته من استحبابها على كل حال، لكن مقتضى ما تسمعه من الشيخ فى نذر المال عدم انعقاد النذر عليها، و لا ريب فى ضعفه.

و كذا لو نذر أن يصرف شيئا فى المرابطين و جب أيضا لذلك مع بسط يد الإمام إجماعا بقسميه، بل و مع غيبته أو قصور يده على الأصح، و قيل و القائل الشيخ فى النهايه، بل قيل و جماعه:

يحرم و يصرفه فى وجوه البر إلا مع خوف الشنعه بعدم الوفاء بالنذر، أو بأنه لا يرى صحته للمرابطه فيه أو غير ذلك، ل

خبر على ابن مهزيار(١) «كتب رجل من بنى هاشم إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام أنى كنت نذرت نذرا منذ سنين أن أخرج إلى ساحل من سواحل البحر إلى ناحيتنا مما يربط فيه المطوعه نحو مرابطتهم بجده و غيرها من سواحل البحر أفتري جعلت فداك أنه يلزمنى الوفاء به أو لا يلزمنى أو أفتدى الخروج إلى ذلك الموضع بشىء من أبواب البر لأصير إليه

إن شاء الله فكتب عليه السلام إليه بخطه وقرأته إن كان سمع منك نذرك أحد من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنته، وإلا فاصرف ما نويت من ذلك في أبواب البر، وفقنا الله وإياك لما يحب ويرضى».

ولا ريب في أن الأول أشبه بأصول المذهب وقواعده بعد ما عرفت من استحباب صرف المال في إعانتهم، فيعتقد النذر عليه ولا يجوز صرفه في غيره في حال بسط اليد أو قصورها

الذى هو مورد الخبر المزبور الذى أعرض عنه الأ-كثر، بل فى التذكرة «لو نذر أن يصرف شيئاً من ماله إلى المرابطين وجب الوفاء به إجماعاً، سواء كان الإمام ظاهراً أو مستتراً» إلى آخره، على أن مورد الخبر المزبور نذر الخروج بنفسه وإن كان يلزمه صرف مال، أو يكون المراد أنى أخرج شيئاً من المال، وعلى كل حال فإذا فرض عدم انعقاد النذر لم يكن عليه شىء لأصرف ذلك فى وجوه البر ولا غيره، فالمتجه حينئذ حمل الخبر المزبور على نذر لخصوص مرابطين مرابطه غير مشروعه ولو باعتبار كونهم جنداً للمخالفين أو غير ذلك، وحمل الصرف حينئذ على ضرب من الندب، والله العالم.

ولو آجر نفسه أو غلامه أو دابته أو غير ذلك وجب عليه القيام بها ولو كان الإمام عليه السلام مستورا لعموم الأدله وألويتها من الجهاد بذلك بعد ما عرفت من كونها مندوبه فى حالتى الظهور والاستتار، بل لو قلنا بوجوبها جاز على نحو ما سمعته فى الجهاد التى هى من لواحقه وقيل والقائل الشيخ فيما حكى عنه إن وجد الأ-جير المستأجر أو ورثته ردها وإقامتها فى المسالك استناداً إلى روايه تدل عليه ظاهراً لكن لم أجد إلا- ما سمعته من خبرى يونس ومحمد بن عيسى وخبر على بن مهزيار، وليس فى شىء منها

الإجاره، اللهم إلا أن يدعى استفاده حكمها من الأولين بل و الثالث، إلا أن مقتضى ذلك فسادها لا القيام بها مع عدم وجدان المستأجر، و لعله لفحوى ما سمعته فى الخبرين الأولين، و على كل حال فلا ريب فى ضعف القول المزبور و أن الأولى و الأصح الوجوب من غير تفصيل لعموم الأدله بعد ما عرفت من مشروعيتها على كل حال

[الركن الثانى فى بيان من يجب جهاده و كيفية الجهاد]

إشاره

(الركن الثانى) (فى بيان من يجب جهاده و كيفية الجهاد) و فيه أطراف خمس

[الطرف الأول فى من يجب جهاده]

الأول فى من يجب جهاده، و هم ثلاثه الأول البغاه على الإمام من المسلمين عليه السلام و يلحق بهم مانعوا الزكاه و إن لم يكونوا مستحلين كما تعرفه إن شاء الله، و الثانى أهل الذمه، و هم اليهود و النصارى و المجوس إذا أدخلوا بشرائط الذمه و الثالث من عدا هؤلاء من أصناف الكفار، و كل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين النفور إليهم، إما لكفهم عن فسادهم كما فى البغاه الذين هم من المسلمين، و من هجم على بلاد الإسلام من غيرهم على وجه يخشى منه على بيضه الإسلام أو على أسر المسلمين و قتلهم و سبى ذراريهم و إما لنقلهم إلى الإسلام أو الإيمان أو إعطاء الجزية كما فى الأقسام الثلاثه أيضا، فما قيل - من كون العبارة لفا و نشرا مرتبا على أن يكون لكفهم للبغاه، و لنقلهم إلى الإسلام للقسمين الأخيرين

لا يخلو من نظر، و لا يشكل ذلك بأن البغاه كفار مرتدون عن فطره أو أكثرهم أو بعضهم، و المرتد كذلك لا تقبل توبته عندنا كما فى حاشيه الكركى و المسالك، لإمكان القول بقبول توبه هؤلاء خاصه كما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام معهم، و لعله لكون الشبهه عذرا فى حقهم، و لذا اختصوا بأحكام لا تكون لغيرهم كما تسمعه إن شاء الله فى محله، و حينئذ يتجه تعلق الحكم المزبور بكل من الأقسام الثلاثة.

و كيف كان فلا إشكال فى أصل الحكم بعد الأمر به و الحث الأکید عليه كتابا و سنه، بل هو إن لم يكن من الضروريات فلا ريب فى كونه من القطعيات، نعم قد يمنع الوجوب، بل قد يقال بالحرمة لو أراد الكفار ملك بعض بلدان الإسلام أو جميعها فى هذه الأزمنه من حيث السلطنه مع إبقاء المسلمين على إقامة شعار الإسلام و عدم تعرضهم فى أحكامهم بوجه من الوجوه، ضروره عدم جواز التغيرير بالنفس من دون إذن شرعى، بل الظاهر اندراجه فى النواهي عن القتال فى زمن الغيبه مع الكفار فى غير ما استثنى، إذ هو فى الحقيقه إعانه لدوله الباطل على مثلها.

نعم لو أراد الكفار محو الإسلام و درس شعائره و عدم ذكر محمد صلى الله عليه و آله و شريعته فلا إشكال فى وجوب الجهاد حينئذ و لو مع الجائر لكن بقصد الدفع عن ذلك لا- إعانه سلطان الجور، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى النصوص (١) بالخصوص التى تقدم بعضها، و إلى عموم الأمر بالقتال فى الآيات المتكثره الشامله للفرض، بل ظاهر الأصحاب أنه من أقسام الجهاد فتشمله حينئذ آياته و رواياته و إن كان لا يشترط فيه الشرائط الخاصه التى هى للجهاد الابتدائى للدعاء إلى

الإسلام كما تقدم بعض الكلام فيه، و لقد أطنب بعض أفاضل العصر فى الاستدلال على وجوبه و فى ذكر أحكام فى ذلك تزيد على خمسين و إن كان جملة منها من الواضحات كذكره التقصير فى السفر فيه الذى هو من المعلومات الأولى بعد أن كان سفر طاعه واجبه، و بعضها واضح المنع، كدعوى كون المقاتله المزبوره من الواجب العينى على جميع الناس و أغرب شىء ذكره منها أنه رجح كون الوجوب فيه على التراخى، ثم ذكر لو تعارض مع الحج فهل يقدم عليه أو يقدم القتال عليه، مع أن من المعلوم فوريه وجوب الحج، فلا- ينبغى معارضه الواجب على التراخى إياه، هذا بعد الإغضاء عن دعوى كون الوجوب فى الفرض على التراخى، خصوصا فى بعض الأحوال، بل و الإغضاء عما فى كثير من كلامه من أشباه ذلك.

و كيف كان فإن بدءوا المسلمين بالقتال فالواجب محاربتهم مع الممكنه بلا خلاف و لا إشكال، بل هو كالضرورى، بل إن كفوا و جب ابتداءؤهم بها بحسب الممكنه كذلك أيضا بعد

تعاضد الكتاب و السنه و المعلوم من سيره النبى صلى الله عليه و آله و التابعين من شده المواظبه و الحث عليه حتى تكرر ذلك منه صلى الله عليه و آله و هو فى النزاع، و خصوصا فى تنفيذ جيش أسامه بن زيد، لكن قد يظهر من العبارة اعتبار الممكنه فى الثانى دون الأول، و لكن من المعلوم عدم إرادته، ضروره اعتبارها فى كل منهما، نعم هى فى الأول بمعنى القدره على دفعهم و ردهم و كف أذاهم، و فى الثانى القدره على مقاومتهم و قهرهم على الإسلام و القيام بشرائط الذمه إن كانوا من أهلها، و إلا فالقتل.

و لعل اقتصار المصنف عليها في الثاني مقدمه لقوله و أقله في كل عام مره كما سمعته سابقا من غير واحد مستدلين عليه بقوله تعالى «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ» إلى آخره بالتقريب الذي أسلفناه و لكن لا يخفى عليك ما فيه، و لذا قيل التحقيق خلاف ذلك في الوجود و العدم، فقد تجب الزيادة عليها مع الحاجة، كخوف قوه العدو مع الاقتصار عليها، و أداؤه إلى ضعف المسلمين عنهم، و يجوز تركه أصلا في السنه بل و الستين للعذر مثل أن يكون في المسلمين ضعف في عدد أو عده أو حصول مانع في الطريق، كعدم الماء و نحوه، أو لرجاء الرغبه في الإسلام أزيد من القتال و نحو ذلك، بل إن اقتضت المصلحه للإسلام و المسلمين مهادنتهم جاز أو وجب لكن لا يتولى ذلك إلا الإمام عليه السلام أو من يأذن له بالخصوص أو بما يشمله كما صالح النبي صلى الله عليه و آله قريشا عشرين سنه حتى نقضوا العهد على ما حضرني من نسخه المسالك، و لكن المعروف أن أقصى مده صالح النبي صلى الله عليه و آله عشر سنين كما ستعرف التحقيق فيه إن شاء الله بل عنه صلى الله عليه و آله أنه أخر قتال قبائل من العرب بغير هدنه لها أيضا، و قد سمعت سابقا البحث في جواز تولى نائب الغيبه ذلك.

[الطرف الثاني في كيفية قتال أهل الحرب]

إشاره

الطرف الثاني من الأطراف في كيفية قتال أهل الحرب، و الأولى و في التحرير و القواعد و المنتهى و محكى السرائر ينبغي للإمام عليه السلام أن يبدأ بقتال من يليه من الكفار إلا أن يكون الأبعد أشد خطرا و يمكن إرادته الوجوب من ذلك، كما هو ظاهر النافع و الإرشاد و التذكرو و الدروس و اللمعه و غيرها، بل هو صريح الكركي و ثاني الشهيدين، لقوله تعالى (١) «قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ»

الظاهر فى الوجوب و إن كان قد يناقش بأن الأمر بمقاتلتهم غير الأمر بالبداة بقتالهم، فتبقى العمومات حينئذ بحالها، نعم يتجه إرادته التأكيد فيهم كما فى كل عام أمر ببعض أفرادها بالخصوص بعد الأمر بالعموم، و من هنا

صرح المقداد بالندب الذى يشعر به التعبير بالأولى و ينبغى، بل يمكن إرادته من غيرهم أيضا، و لعله لكونه مقتضى السياسة أيضا، نعم إذا كان الأبعد أشد خطرا و أكثر ضررا بدأ به كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل لا أجد فيه خلافا، و لذا أثار النبى صلى الله عليه و آله (١) على الحارث بن أبى ضرار لما بلغه أنه تجمع له، و كان بينه و بينه عدو أقرب منه، و كذا فعل بخالد بن سفيان الهذلى (٢) أو كان الأقرب مهادنا كما صرح به أيضا غير واحد أو منع من مقاتله الأقرب مانع، و بالجمله ينبغى مراعاة المصلحة فى ذلك، و هى مختلفه باختلاف الأحوال، و منه يعلم حال الأقرب فالأقرب فإن ذلك من أحكام السياسة التى ترجع إلى نظر الإمام عليه السلام و مأذونه و لذا يجب على الإمام عليه السلام و منصوبه التربص إذا كثر العدو و قل المسلمون حتى تحصل الكثرة للمقاومة ثم تجب المبادرة كما فى القواعد، و لكن فى التحرير يستحب له أن يتربص بالمسلمين مع القله و يؤخر الجهاد حتى يشتد الأمر بالمسلمين، و لعل المراد حال آخر غير المفروض ثم إن الكثرة المقاومه تختلف باختلاف الحال، و

قال عمر بن أبى نصر (٣) «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: خير الرفقاء أربعة، و خير

السرايا أربعمائه، و خير العساكر أربعة آلاف، و لا تغلب

١- ١ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٣٨.

٢- ٢ سنن البيهقى - ج ٩ ص ٣٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٥٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ عن عمرو بن أبى نصر.

و فى

خبر فضيل بن حنتم (١) عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله «لا يهزم جيش عشره آلاف من قله»

وقال شهر بن حوشب (٢) «سألنى الحجاج عن خروج النبى صلى الله عليه وآله إلى مشاهده فقلت: شهد رسول الله صلى الله عليه وآله بدرًا فى ثلاث مائه و ثلاثه عشر، و شهد أحدا فى ستمائه، و شهد الخندق فى تسعمائه، فقال. عمن قلت؟ قلت عن جعفر بن محمد عليهما السلام فقال: ضل و الله من سلك غير سبيله»

و فى المروى (٣) عن الخصال بسنده إلى ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله خير الصحابه أربعه، و خير السرايا أربعمائه، و خير الجيوش أربعه آلاف و لم يهزم اثنا عشر ألف من قله إذا جردوا و صدقوا».

و كيف كان فىنبغى للإمام عليه السلام ملاحظه أطراف بلاد المسلمين فىجعل فيها من يكف المشركين و يعمل الحصون و يحفر الخنادق و

غير ذلك مما يحترس المسلمون به، كما أنه فىنبغى له جعل أمير فى كل ناحيه يقلده أمر الحروب و تدبير الجهاد ذى أمانه و رفق و نصح للمسلمين و رأى وقوه و شجاعه و مكابده للعدو، و إذا احتاج إلى المدد مده، إلى غير ذلك مما يقتضيه الحال، فإن الجهاد موكول إلى نظر الإمام عليه السلام و يلزم الرعيه طاعته كما يراه.

و كيف كان ف لا يبدءون أى الكفار الحريون بالقتال مع عدم بلوغ الدعوى إليهم إلا بعد الدعاء إلى محاسن الإسلام و هى الشهاداتان و ما يتبعهما من أصول الدين و امتناعهم عن ذلك و عن

١-١ الوسائل - الباب ٥٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ عن فضيل بن خيثم.

٢-٢ الوسائل - الباب ٥٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب ٥٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

إعطاء الجزية إن كانوا من أهلها بلا خلاف أجدّه بل ولا إشكال، و في

خبر مسمع بن عبد الملك (١) عن الصادق عن آبائه عليهم السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام: «بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن فقال: يا علي لا تقاتلن أحدا حتى تدعوه، و ايم الله لأن يهدى الله على يديك رجلا خيرا لك مما طلعت عليه الشمس و غربت، و لك و لاؤه يا علي»

و نحوه غيره من النصوص، مضافا إلى الأصل و غيره بعد ظهور الأدلة في الأمر بجهادهم و قتلهم كي يسلموا، فلا بد من إعلامهم أن المراد ذلك لا طلب المال و الملك و نحوه مما يستعمله الملوك، و لكن لو بدر أحد من

المسلمين إلى أحد من الكفار و قتله قبل الدعوه أثم و لا ضمان، خلافا للشافعي فحكم بالضمان للقياس على الذمي الذي هو مع بطلانه في نفسه عندنا مع الفارق، بل ربما حكى عن الشيخ نفى الأمرين معا، و لكن فيه أنه مناف لما عرفت من عدم جواز قتالهم قبل الدعوه إلى الإسلام.

و على كل حال ففي النافع و التحرير و التذكير و التبصره و الإرشاد و القواعد و الدروس و الروضه يكون الداعي الإمام عليه السلام أو من نصبه و ربما ظهر منهم الوجوب، بل قيل إنه يدل عليه خبر مسمع (٢) السابق و إن كان فيه ما لا يخفى، بل ربما ظهر من

خبر السلمى (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام خلافة، قال: «إني كنت أكثر الغزو و أبعث في طلب الأجر و أطيل الغيبه، فحجروا ذلك على، فقالوا: لا غزو إلا مع إمام عادل، فما ترى أصلحك الله تعالى»

إلى آخر ما سمعته سابقا، و لعله لذا حكى عن النهايه و السرائر التعبير

١-١ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو الحديث.

٢-٢ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

ينبغي المشعر بالندب المحتمل إرادته ممن عرفت أيضا، بل قيل هو أوفق بقولهم: «و تسقط الدعوه عن قوتل لها و عرفها» الشامل لدعاء الإمام عليه السلام و منصوبه و غيرهما، و إن كان فيه إمكان إرادته الدعوه من الإمام عليه السلام و منصوبه، خصوصا ممن ذكر ذلك متصلا

بالعبارة السابقة، بل لا تخفى عليك أمارات التقيه من الخبر المزبور، و إلا فقد عرفت عدم جواز الغزو في زمان الغيبه، نعم قد يقال إنه لا دليل صالح على الوجوب، و الأصل البراءه، مؤيدا بحصول الغرض بصدورها من كل أحد، و الظاهر الاكتفاء ببلوغها إلى رئيسهم مشافهه أو مراسله أو مكاتبه، و الأولى اعتبار بلوغها إلى كل مقاتل منهم، كما أن الأولى كونها بالمأثور، و هو بسم الله أدعوك إلى الله و إلى دينه، و جماعه أمران أحدهما معرفه الله، و الآخر العمل برضوانه، و أن معرفه الله أن يعرفه بالوحدانيه و الشرافه و العلم و القدره و العلو في كل شىء و أنه الضار النافع القاهر لكل شىء الذى لا تدركه الأبصار، و هو يدرك الأبصار و هو اللطيف الخبير، و أن محمدا عبده و رسوله، و أن ما جاء به الحق من عند الله، و أن ما سواه لهو الباطل، فإذا أجابوا إلى ذلك فلهم ما للمؤمنين و عليهم ما على المؤمنين.

و كيف كان فقد صرح الشيخ و الفاضلان و الشهداء و غيرهم بأنه يسقط اعتبار وجوب الدعوه على تقديره فى حق من عرفها بقتال سابق عليها أو بغير ذلك، للأصل و ما سمعته فى خبر السلمى و ما حكاه غير واحد (١) من أن النبى صلى الله عليه و آله غزا بنى المصطلق و هم آمنون و إبلهم تسقى على الماء و استأصلهم، بل لعله لا خلاف فيه و إن حكى عن إطلاق النهايه و السرائر و التبصره، لكن

يمكن تنزيهه على غير الفرض الذي لا حكمه ظاهره في وجوبها فيه مع فرض علمهم بها.

نعم هو مستحب كما صرح به غير واحد لتأكيد الحجته، و للمحكي (١) من فعل على عليه السلام عند مقاتله عمرو بن عبدود، و ما سمعته (٢) من وصيه النبي صلى الله عليه و آله له عليه السلام لما بعثه إلى اليمن، و ما يحكى من دعوه سلمان أهل فارس و غير ذلك، و لجواز حدوث الرغبه في الإسلام أو إعطاء الجزية أو إيقاع الهدنه، و خصوصا إذا كانت بلاد المشركين واسعه يجوز فيها من لم تبلغه الدعوه، و لا- تخص الدعوه الحربى من غير أهل الكتاب، بل هى شامله لهم و لغيرهم و إن زادت فيهم بطلب الجزية.

و يستحب الدعاء بالمأثور ففى خبر الميمون (٣) عن أبى عبد الله عليه السلام «أن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا أراد القتال قال هذه الدعوات اللهم إنك أعلمتنا سيلا- من سبلك جعلت فيه رضاك، و نددت إليه أولياؤك، و جعلته أشرف سبلك عندك ثوبا و أكرمها لديك مآبا و أحبها إليك مسلكا، ثم اشترت له من المؤمنين أنفسهم و أموالهم بأن لهم الجنة، يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون و يقتلون وعدا عليك حقا فاجعلنى ممن اشترى فيه منك نفسه ثم وفى لك ببيعه الذى بايعك عليه غير ناكث لك، و لا ناقض لك عهدا، و لا

مبدل تبديلا، بل استحبابا لمحبتك، و تقربا به إليك، فاجعله خاتمه عملى، و صير فيه فناء عمرى و ارزقنى فيه لك به مشهدا توجب لى به منك الرضا، و تحط به عنى

١-١ البحار- ج ٢٠ ص ٢٢٧ و ٢٥٣ و ٢٥٥ الطبع الحديث.

٢-٢ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب ٥٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

الخطايا، و تجعلني في الأحياء المرزوقين بأيدي العداة و العصاه تحت لواء الحق و رايه الهدى، ماضيا على نصرتهم، قدما غير مول دبرا و لا محدث شكاً، اللهم و أعوذ بك عند ذلك من الجبن عند موارد الأهوال و من الضعف عند مساوره الأبطال، و من الذنب المحبط للأعمال، فأحجم من شك أو أمضى بغير يقين، فيكون سعيي في تباب، و عملي غير مقبول».

ثم إنه ينبغي اتخاذ الشعار في الحرب، و هو النداء الذي يعرف به أهلها فيكون علامه على ذلك،

قال الصادق عليه السلام في خبر معاويه (١) «شعارنا يا محمد يا محمد و شعارنا يوم بدر يا نصر الله اقترب، و شعار المسلمين يوم أحد يا نصر الله اقترب، و يوم بنى النضير يا روح القدس أرح، و يوم بنى قينقاع يا ربنا لا يغلبنك، و يوم الطائف يا رضوان، و شعار يوم حنين يا بنى عبد الله يا بنى عبد الله، و يوم الأحزاب حم لا يبصرون، و يوم بنى قريظه يا سلام أسلمهم، و يوم المريسيع و هو يوم بنى

المصطلق ألا إلى الله الأمر، و يوم الحديدية ألا لعنه الله على الظالمين، و يوم خيبر و هو يوم القموص يا على آتهم من عل، و يوم الفتح نحن عباد الله حقا حقا، و يوم تبوك يا أحد يا صمد، و يوم بنى الملوح أمت أمت و يوم صفين يا نصر الله، و شعار الحسين يا محمد، و شعارنا يا محمد»

و قال الصادق عليه السلام في خبر السكوني (٢) «قدم أناس من مزينه على النبي (ص) فقال ما شعاركم؟ قالوا: حرام، قال: بل شعاركم حلال»

و في الكافي «و روى (٣) أيضا أن شعار المسلمين يوم بدر يا منصور أمت و شعار يوم أحد للمهاجرين يا بنى عبد الله يا بنى عبد الرحمن، و للأوس يا بنى

-
- ١-١ الوسائل - الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

عبد الله»

و الله العالم.

و على كل حال ف لا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف أو أقل كما صرح به الشيخ و الفاضلان و الشهيدان و غيرهم بل لا أجد فيه خلافا كما اعترف به فى التنقيح، بل الفرار من الزحف من جمله الكبائر كما استفاضت به النصوص أو تواترت، و قال الله تعالى (١) «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأَدْبَارَ، وَ مَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ، وَ مَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَ بُئِيسَ الْمَصِيرُ» و فى مرسل الكلينى (٢) عن أمير المؤمنين عليه السلام «و ليعلم المنهزم أنه مسخط ربه و موبق نفسه، له فى الفرار موجد الله و الذل اللازم و العار الباقي، و أن الفار لغير مزيد فى عمره، و لا- محجور بينه و بين يومه، و لا- يرضى ربه، و لموت الرجل محقا قبل إتيان هذه الخصال خير من الرضا بالتلبس بها و الإقرار عليها»

و فى خبر محمد بن سنان (٣) «أن أبا الحسن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله حرم الله الفرار من الزحف، لما فيه من الوهن فى الدين، و الاستخفاف بالرسول و الأئمة العادله، و ترك نصرتهم على الأعداء، و التقويه لهم على ترك ما دعوا إليه من الإقرار بالربوبية و إظهار العدل و ترك الجور و إماته الفساد، لما فى ذلك من جراه العدو على المسلمين، و ما يكون فى ذلك

١- ١ سورة الأنفال- الآيه ١٥ و ١٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

من السبى و القتل و إبطال دين الله عز و جل و غيره من الفساد» و فى

خبر إسماعيل بن جابر(١) عن جعفر بن محمد عن آبائه عن على عليهم السلام المروى عن رساله المحكم و المتشابه نقلا عن تفسير النعمانى مسندا إليه «أن الله تعالى لما بعث نبيه صلى الله عليه و آله أمر فى بدء أمره أن يدعو بالدعوه فقط، و أنزل عليه «و لا- تُطع الكافرين و المنافقين و دَعُ أذَاهُمْ (٢)» فلما أرادوا ما هموا به من تبنيه أمره الله بالهجره و فرض عليه القتال، فقال. «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا(٣)»- ثم ذكر بعض آيات القتال إلى أن قال. فنسخت آيه القتال آيه الكف- ثم قال- و من ذلك أن الله تعالى فرض القتال على الأمة فجعل على الرجل أن يقاتل عشره من المشركين، فقال:

«إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا(٤)» ثم نسخها سبحانه فقال «الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَ عَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ(٥)» فنسخ بهذه الآيه ما قبلها، فصار فرض المؤمنين فى الحرب إن كان عدده المشركين أكثر من رجلين لرجل لم يكن فارا من الزحف، و إن كانت العده رجلين لرجل كان فارا من الزحف»

و قال الصادق عليه السلام فى خبر مسعده بن صدقه(٦) فى حديث طويل: «إن الله عز و جل فرض على المؤمن فى

١- ١ الوسائل- الباب ٢٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ سورة الأحزاب- الآيه ٤٧.

٣- ٣ سورة الحج- الآيه ٤٠.

٤- ٤ سورة الأنفال- الآيه ٦٦.

٥- ٥ سورة الأنفال- الآيه ٦٧.

٦- ٦ الوسائل- الباب ٢٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

أول الأمر أن يقاتل عشره من المشركين ليس له أن يولى وجهه عنهم و من ولاهم يومئذ دبره فقد تبوأ مقعده من النار، ثم حولهم عن حالهم رحمه منه لهم فصار الرجل منهم عليه أن يقاتل رجلين من المشركين تخفيفاً من الله عز و جل، فنسخ الرجلان العشره»

و قال عليه السلام أيضا في خبر الحسين بن صالح (١) «من فر من رجلين في القتال في الزحف فقد فر، و من فر من ثلاثه في القتال فلم يفر».

بل قد يقال إن مقتضى الإطلاق عدم الفرق في ذلك بين القسم الأول من الجهاد و الثانى، أى الذى يدهم المسلمين فيه عدو يخشى منه على شعار الإسلام، كما جزم به بعض الأفاضل، إلا أنه قد يناقش بأن المنساق من النص و الفتوى الأول خصوصا مع ذكرهم له في أحكامه فيبقى الثانى على مقتضى الأصل، و لكن مع ذلك الأول أحوط مع عدم ظن العطب.

و كيف كان فالمراد حرمة الفرار من الحرب و الهرب منها، و هو المكنى عنه بتولية المدبر دون غير ذلك، و لذا قال المصنف كغيره من

الأصحاب إلا لمتحرف للقتال كقول الله تعالى شأنه (٢) «إِلَّا مُتَّحِرِّفًا لِقِتَالٍ» أى لا يكون للفرار بل لحصانه الموضع، و ربما قيل هو الكر بعد الفر، و لعله هو أحد أفراد المتحرف، فإنه الميل إلى حرف أى طرف، و منه التحرف فى طلب الرزق، و هو الميل إلى جهة يظن الرزق فيها، فيراد حينئذ مطلق المتحرف للقتال كطالب السعه كما فى القواعد و التذكرة و المسالك و غيرها، ليكون أمكن له فى القتال من المكان الضيق المفروض كونه فيه أو موارد المياه كما فى

١- ١ الوسائل - الباب ٢٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ عن حسن بن صالح.

٢- ٢ سورة الأنفال - الآية ١٦.

القواعد و التحرير و التنقيح و التذكرة و المسالك و غيرها، دفعا لعطشه المانع له عن القتال أو استدبار الشمس كما فى القواعد و التحرير و التذكرة و التنقيح و الروضه و غيرها، لأنه أولى من القتال مقابلا لها أو تسويه لأتمته كما فى القواعد و التنقيح و الروضه و المسالك و غيرها، أى درعه، و غير ذلك مما هو نوع تحرف للقتال، كنزع شىء و لبسه المصرح به فى الدروس و القواعد و المسالك، و الارتفاع عن هابط و الاستناد إلى جبل المصرح بهما فى التذكرة و التحرير إلى غير ذلك من المصالح التى لا يعد مع ملاحظتها فرارا و هربا أو متحيزا أى مائلا- إلى حيز فئه أى جماعه من الناس منقطعه عن غيرها قليله كانت أو كثيره كما فى التحرير و الإرشاد و القواعد و الروضه و غيرها، بل هو

ظاهر الآيه و النافع و التبصره و اللمعه و الدروس بل لا فرق بين كونها قريبه أو بعيده بحيث لا يصدق معها الفرار من الحرب كما صرح به جماعه، و عليه ينزل إطلاق أخرى، و دعوى أن مطلق البعد مخل بالمقصود و مبطل لصوره الجهاد كما احتمله فى الإيضاح و اضحه المنع.

نعم الظاهر اعتبار كون الفئه صالحه للاستنجد و لو بالانضمام كما صرح به الفاضل و الكركى و ثانى الشهيدين و المقداد، بل لعله المراد من إطلاق المصنف و النافع و التبصره و الإرشاد و التحرير و الدروس و اللمعه ضروره انسياق المدخليه فى القتال من المستثنى فى الآيه، إذ لو فرض كون الفئه غير صالحه لكونهم مرضى أو زمنى أو غير ذلك مما لا غنى به عنده لم تكن فائده فى التحيز إليها بالفرار الذى فيه قوه للعدو و ضعف و وهن للمسلمين، لكن الظاهر عدم اعتبار رجاء حصول الظفر بها، بل يكفى رجاء النفع و الدفع و قوه القلب و كمال القتال

و نحو ذلك، كما أن الظاهر عدم اعتبار إشعار المتحيز عجزاً محوجاً إلى الاستنجاد لإطلاق الآيه، فيكفي حينئذ في جوازه كونه أتم في القتال أو غير ذلك مما له مدخله كما صرح به في التذكرة خلافاً لبعض الشافعية، نعم قد يقال بعدم جواز التحيز إلى الفئه إذا كان فيه انكسار للمسلمين و استظهار للعدو، هذا، و في المسالك «و لو وصل إلى الفئه في زمان لم يخرج به عن كونه مقاتلاً- فبدا له الانتقال إلى أخرى جاز بشرط أن لا يخرج بمجموع التحيزين عن الوصف، لا بكل واحد على انفراده مع اتصال الانتقال، أما لو طرأ بعد الانتقال معها اعتبر كل واحده» و لا يخلو من تأمل، و المدار على صدق عدم الفرار و الهرب بالتحيز المفروض إلى فئه من غير فرق بين الفئات.

و في التذكرة و المتحيز إلى فئه بعيدة لا يشارك الغانمين في غنيمه فارق قبل اغتنامها، و لو فارق بعد غنيمه البعض شارك فيه دون الباقي أما لو تحيز إلى فئه قريبه فإنه يشارك الغانمين في المغنوم بعد مفارقتها و هو أحد وجهي الشافعية لأنه لا تفوت نصرته و الاستنجاد به، فهو كالسريه تشارك جند الإمام (ع) فيما يغنمون، و إنما يسقط الانهزام الحق إذا اتفق قبل القسمه، أما إذا غنموا شيئاً و اقتسموه ثم انهزم بعضهم لم يسترد منه ما أخذ» و هو جيد لكن أوله لا يخلو من نظر، و لو تحيز إلى فئه و في الأثناء قد تحيزت هي إلى أخرى تحيز معها إذا لم يصدق الفرار و الهرب، و إلا- وجب الثبات، و الأولى تحقق ما عزم عليه من القتال بالتحيز إلى الفئه، لأنه الظاهر من الآيه، فلا يكفي حينئذ عزمه من دون تحقق عزم الفئه التي يتحيز إليها، و يحتمل الاكتفاء بعزمه الذي رخص له الانصراف.

و على كل حال فقد صرح الفاضل و ثاني الشهيدان و غيرهما بأن

ذلك كله للمختار، أما المضطر كمن عرض له مرض أو نفذ سلاحه فإنه يجوز له الانصراف، وهو كذلك مع الضرورة التي يسقط معها التكليف، وإلا لم يجز، لإطلاق الآية، وخصوصا إذا كان بالانصراف مفسده على المسلمين بظهور الضعف والوهن أو خوف انكسارهم وغلبه العدو عليهم، ولو قدم العدو إلى بلد جاز لأهله التحصن منهم وإن كانوا أكثر من الضعف ليلحقهم المدد والنجده، وليس ذلك فرارا ولا توليا، بل لو لقوهم خارج الحصن جاز لهم التحيز إليه، نعم ذهاب الدواب ليس عذرا في جواز الفرار، لأن القتال ممكن للرجال، بل لو ذهب سلاحهم جاز تحيزهم إلى مكان فيه الحجاره ليقاتلوا بها، والله العالم.

و على كل حال ف لو غلب عنده الهلاك مع كون العدو على الضعف أو أقل و كان في فئه لم يجز له الفرار كما في النافع و الإرشاد و التحرير و التذكرة و التنقيح و المسالك و غيرها، بل في الرياض نسبتة إلى الأكثر و قيل يجوز و القائل الشيخ في محكى المبسوط و لم أتحققه، لأن المحكى عنه في التنقيح أنه حكاه قولاً بل حكى عنه في الخلاف أنه قال: الأولى عدم الجواز، نعم هو خيره الفاضل في القواعد و المختلف للأصل، و لقوله تعالى (١) وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ و للخرج و سقوط أكثر الواجبات بظن الهلاك و لكن الأول أظهر لقوله تعالى (٢) «إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا» و

النصوص (٣) المستفيضة أو المتواتره الداله على حرمه الفرار من الزحف و أنه من

١-١ سورة البقره- الآية ١٩١.

٢-٢ سورة الأنفال- الآية ٤٧.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢٩ من أبواب جهاد العدو و الباب ٤٦ من جهاد النفس.

الكبائر، و بناء الجهاد على التغير بالذنى هو فى الحقىقه حىاه أبدىه عند الله تعالى لقوله تعالى (١) «و لا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يُرزقون» و لأن إىجاب الثبات للضعف مظنه العطب و الهلاك، خصوصاً إذا كان العدو مع ذلك أشد شجاعه و أقوى قلباً، و الإخبار من الله تعالى بالغلبه إن كان المراد حقىقه رافع لمظنه العطب حىئذ على كل حال فلا موضوع للمسأله.

و من ذلك يعلم ما فى دعوى أن التعارض بين الأدله من وجه، و لا- ترجيح فىكون مخييراً، مضافاً إلى ما سمعته من دعوى الأ-كثريه و إلى ظهور القول المزبور فى نفى الوجوب لا- الجواز الذى مقتضاه ترجيح أدله الجهاد على تلك العمومات، و يلزمه وجوب الثبات حىئذ لأدله، اللهم إلا- أن يكون وجه القول بالجواز دعوى تعارض الأدله و لا ترجيح فىكون مخييراً، و فىه ما عرفت من وضوح الترجيح بما سمعت، و من الغريب دعوى انسياق غير الفرض من العمومات مع فرض كون العدو على الضعف، و أغرب منه الاستدلال بقاعده الحرج و أنها من القواعد العقليه التى لا- تقبل التخصيص، مع أنك قد عرفت سابقاً وجوب ثبات العشره للمائه، و أى حرج فى الجهاد حتى يقتل و تحصل له الحياه الأبدىه و السعاده السرمديه،

و قد وقع من سيد الشهداء روحى له الفداء فى كربلاء الثبات بنىف و سبعين رجلاً لثلاثين ألفاً الذى هو أقل ما روى (٢) فى نصوصنا، نعم لا بأس بالفرار للنساء كما فى التذكره، قال:

لأنهن لسن من أهل فرض الجهاد، مع أنه قد يشكل فى القسم الثانى من الجهاد بناء على وجوب الثبات فىه على حسب جهاد الدعوه، أما

١- ١ سورة آل عمران- الآيه ١٦٣.

٢- ٢ البحار ج ٤٥ ص ٤٤ المطبوعه عام ١٣٨٥.

الصبيان و المجانين فلا تكليف عليهم، و كذا السكران إلا إذا كان عاصيا بسكره فى وجهه، و الله العالم.

و إن كان المسلمون أقل من ذلك لم يجب الثبات كما صرح به غير واحد، للأصل بعد انتفاء شرط الوجوب المستفاد من الكتاب و السنه و الفتاوى المقتضى لانتفاء المشروط، نعم قد يشكل ذلك فى نحو زياده الواحد و الاثنى مثلا مع الضعف و الجبن فى الكفار، و الشجاعه و القوه فى المسلمين بإطلاق أدله الثبات بعد انسياق اعتبار كون العدو على الضعف فأقل إلى ما هو الغالب من غير الفرض، و كذا الكلام فى صورته العكس، و من هنا قال الفاضل: و فى جواز فرار مائه بطل من المسلمين من مائتين و واحد من ضعفاء الكفار إشكال، من مراعاة العدد و من مقاومه لو ثبتوا، و العدد مراعى مع تقارب الأوصاف، و كذا الإشكال فى عكسه، و هو فرار مائه من ضعفاء المسلمين من مائه و تسع و تسعين من أبطال الكفار، فإن راعينا صورته العدد لم

يجز، و إلا- جاز بل فى القواعد الأقرب المنع فى الأول، لأن العدد معتبر مع تقارب الأوصاف، لكن قد يقال بخروج ذلك عن محل البحث الذى هو مجرد زياده العدو بالعدد من غير ملاحظه حيثه أخرى، و لذا قال المصنف:

و لو غلب على الظن السلامه استحب أى الثبات و إن زاد الكفار على الضعف، لما فيه من إظهار القوه و زياده العزم، خصوصا بعد ما استفاد من قوله تعالى (١) «كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ» و غيره من الترغيب فيه و فى إدراك الشهاده و عدم الاكتراث بزياده العدد، لأن النصر من عند الله.

و إذا غلب العطب قيل يجب الانصراف مع السلامه به،

لوجوب حفظ النفس و حرمة التغرير بها و قيل و لكن لم نعرف القائل به قبل المصنف يستحب الانصراف و هو أشبه عند المصنف بأصول المذهب و قواعده التي منها أصاله البراءه من الوجوب في نحو الفرض بعد ما يستفاد من الكتاب و السنه من الترغيب في الشهاده، و من كون النصر بإذن الله و غير ذلك مما يكون أقل مراتبه الجواز، بل لعل المتجه الندب، ضروره ظهور الأدله في رجحانه، بل لا أعرف دليلا على جوازه خاليا عن الرجحان، بل يمكن القطع بعدمه، بل لم أعرف من حكاه قولا غير المصنف، و الذي حكاه في المنتهى عدم وجوب

الانصراف لأن لهم غرضا في الشهاده، و استحسنة، كما أن المحكى من عبارته المبسوط الجواز لا الندب فمتى جاز كان واجبا أو مستحبا، بل يمكن إرادته القائل المزبور أفضليه الانصراف منه باعتبار حصول البقاء الذي هو سبب لكثير من العبادات و الطاعات و المبرات لا الجواز بالمعنى الأخص الذي هو بمعنى الإباحه الصرفه من دون ترتيب شىء من الثواب عليه مع فرض بذل نفسه في الدين، فإنه يمكن القطع بعدمه، كما أنه يمكن القطع بعدم الوجوب بعد ملاحظه ما ورد في الكتاب و السنه من الترغيب في الشهاده و الحث على الثبات و نحو ذلك مما يكفى بعضه في رفع الوجوب، و به يفترق حال الجهاد حينئذ عن غيره ضروره وجوب الانصراف في الفرض في غير الجهاد بخلافه، و الله العالم.

و لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات كما في المبسوط و المختلف و القواعد و التحرير و التنقيح للأصل بعد ظهور الأدله في وجوب الثبات للضعف مع الكثره كما يشعر به قوله تعالى (١).

«فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ - إِلَى قَوْلِهِ - أَلْفٌ» إِلَى آخِرِهِ، بَلْ رُبَّمَا فَسَّرَ الزَّحْفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (١) «إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا» بِذَلِكَ، فَفِي كَنْزِ الْعُرْفَانِ «قِيلَ الْمَرَادُ بِالزَّحْفِ الْجَيْشَ الَّذِي

يَرَى لِكَثْرَتِهِ كَأَنَّهُ يَزْحَفُ» إِلَى آخِرِهِ وَقِيلَ يَجِبُ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ فِيمَا سَمِعْتَهُ مِنْ خَيْرِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ يُمْكِنُ كَوْنُ الْمَرَادِ مِنْهُ مَعَ الْجَيْشِ لِأَنَّ الْأَحَادَ، فَالْأَقْوَى الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ الْأَحْوِطُ الثَّانِي، إِذِ الظَّاهِرُ عَدَمُ الْخِلَافِ فِي الْجَوَازِ، بَلْ وَالْإِشْكَالُ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ، أَمَا مَعَ ظَنِّ الْعَطْبِ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ الْهَرَبِ مَعَ فَرَضِ السَّلَامَةِ فِيهِ لِنَحْوِ مَا عَرَفْتَهُ سَابِقًا، وَيَحْتَمِلُ الْعَدَمَ، وَ لَعَلَّهُ الْأَقْوَى، لَمَّا سَمِعْتَهُ، هَذَا كُلُّهُ فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَ أَمَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا لَوْ طَلَبَاهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْفِرَارُ وَ بَيْنَ مَا لَوْ طَلَبَهُمَا فَلَا يَجُوزُ، فَلَمْ أَعْرِفْ لَهُ مَسْتَنَدًا بَلْ وَ لَا قَائِلًا وَ إِنْ حَكَاهُ فِي التَّذَكُّرِ بِلَفْظِ الْقَيْلِ، وَ اللَّهُ الْعَالِمُ.

وَ يَجُوزُ مُحَارَبَةُ الْعَدُوِّ بِالْحَصَارِ وَ مَنَعُ السَّابِلِ دُخُولًا وَ خُرُوجًا وَ بِالْمَنَاجِقِ وَ التَّفْنِكِ وَ الْقَنَابِرِ وَ الْأَطْوَابِ وَ الْبَارُودِ وَ رَمَى الْحَيَاتِ الْقَاتِلَةِ وَ الْعِقَارِبِ وَ غَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَ هَدْمِ الْحِصُونِ وَ الْبُيُوتِ وَ قَطْعِ الْأَشْجَارِ وَ الْقَذْفِ بِالنَّارِ وَ إِرْسَالِ الْمَاءِ لِيَنْصَرَفُوا بِهِ وَ مَنَعِهِ عَلَيْهِمْ لِيَمُوتُوا عَطْشًا وَ كَلِمًا يَرْجَى بِهِ الْفَتْحَ بِلَا خِلَافٍ أَجْدَهُ فِيهِ، لِلْأَصْلِ وَ إِطْلَاقِ الْأَمْرِ بِقَتْلِهِمْ، وَ الْمَرْوِيُّ (٢) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ نَصَبَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ مَنْجَنِيقًا وَ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ وَ صَبِيَّانَ وَ خَرَبَ حِصُونَ بَنِي النَّظِيرِ وَ خَيْرٍ وَ هَدَمَ دُورَهُمْ، بَلْ فِي الدَّرُوسِ وَ الرُّوضَةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَرَقَ بَنِي النَّظِيرِ، وَ فِي خَيْرِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ (٣) «كُتِبَ

١-١ سورة الأنفال الآية ١٥.

٢-٢ البحار ج ٢١ ص ١٦٨ الطبع الحديث.

٣-٣ الوسائل - الباب ١٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ و التهذيب ج ٦ ص ١٤٢ الرقم ٢٤٢.

بعض إخواني إلى أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مدائن أهل الحرب هل يجوز أن يرسل عليهم الماء أو يحرقون بالنار أو يرمون بالمنجنيق حتى يقتلوا وفيهم النساء والصبيان والشيخ والأسارى من المسلمين والتجار فقال: تفعل ذلك ولا تمسك عنهم لهؤلاء، ولا ديه عليهم ولا كفاره»

مضافا إلى قوله تعالى (١) «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنِهِ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا» وقوله تعالى (٢) «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» وقوله تعالى (٣) «وَأَقْعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ» وأنهم شر الدواب وأشدّها أذيه، وغير ذلك، فما عساه يظهر من الشهيد في الدروس من حرمة قتلهم بمنع الماء مع الاختيار في غير محله، وكذا ما في الروضة من اعتبار توقف الفتح في جواز هدم الحصون والمنجنيق وقطع الشجر.

نعم يكره قطع الأشجار ورمى النار وتسلط المياه إلا مع الضروره ففى

خبر جميل و محمد بن حمران (٤) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا بعث سريره دعا بأمرها فأجلسه إلى جنبه وأجلس أصحابه بين يديه، ثم قال:

سيروا بسم الله وباللّٰه و فى سبيل الله و على مله رسول الله صلى الله عليه وآله، لا- تغدروا و لا- تغلوا و لا- تمثلوا و لا- تقطعوا شجره إلا أن تضطروا إليها، و لا تقتلوا شيخا فانيا و لا صبيا و لا امرأه»

و نحوه خبر الثمالى (٥) عنه عليه السلام أيضا، و فى ثالث و هو

خبر

١-١ سورة الحشر- الآيه ٥.

٢-٢ سورة الأنفال- الآيه ٦٢.

٣-٣ سورة التوبه- الآيه ٥.

٤-٤ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٥-٥ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

مسعده بن صدقه^(١) عنه عليه السلام أيضا «أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا بعث أميرا له على سريره أمره بتقوى الله تعالى في خاصه نفسه ثم في أصحابه عامه، ثم قال له: اغزوا بسم الله و في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله، و لا تغدروا و لا تغلوا و لا تمثلوا، و لا تقتلوا وليدا و لا متبتلا في شاهر، و لا تحرقوا النخل، و لا تغرقوه بالماء، و لا تقطعوا شجره مثمره، و لا تحرقوا زرعاً، لأنكم لا تدرون، لعلكم تحتاجون إليه، و لا تعقروا من البهائم مما يؤكل لحمه إلا ما لا بد لكم من أكله»

الحديث، و عن النبي ^(٢) صلى الله عليه وآله أنه قطع أشجار الطائف، لكن ليس في شيء منها تعميم النهي عن النار و الماء كما عساه يظهر من إطلاق المصنف إلا أن يحمل على إرادته

ذلك بالنسبه إلى الأشجار، إلا أن الأمر سهل بعد كون الحكم الكراهه المحمول عليها لقصوره عن إفاده الحرمة من وجوه، و الله العالم.

و يحرم إلقاء السم كما في النهايه و الغنيه و السرائر و النافع و التبصره و الإرشاد و الدروس و جامع المقاصد مع التقييد في كثير منها بما إذا لم يضطر إليه أو يتوقف الفتح عليه، ل

خير السكوني ^(٣) عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام «أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يلقي السم في بلاد المشركين»

بل في السرائر نسبته إلى الأخبار و إن كنا لم نجد غير الخبر المزبور و قيل يكره كما في القواعد و التحرير و التذكرة و اللمعه و الروضه و غيرها، و هو المحكى عن المبسوط و الإسكافي، بل في المختلف نسبته إلى أصحابنا حملا للنهي في

١-١ الوسائل - الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢-٢ البحار ج ٢١ ص ١٦٩ الطبع الحديث.

٣-٣ الوسائل - الباب ١٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

الخبر المزبور عليها، لقصوره سندا عن إفاده الحرمة، ولعله لذا قال المصنف وهو أشبهه وفيه أن السكوني مقبول الرواية، بل حكى الإجماع على العمل بأخباره، نعم قد يقال إنه ظاهر في النهي عن إلقائه في البلاد، لاستلزامه غالبا قتل الأطفال و النساء و الشيوخ و من فيها من المسلمين و نحوهم ممن يحرم قتلهم، أما إذا فرض اختصاص قتله

بالكفار الذين يجوز قتلهم بأنواع القتل فلا، بل قد يتوقف في الجواز في الأول و إن توقف الفتح عليه، لإطلاق الخبر المزبور، بل إن كان هو المراد من الضرورة في عبارته من قيد أمكن منعه لذلك أيضا و منه يعلم ما في قول المصنف فإن لم يمكن الفتح إلا به جاز بلا- كراهه، ضروره أن الخبر مطلق، فما عن ظاهر بعض من جوازه و إن أدى إلى قتل نفس محترمه و لم يتوقف الفتح عليه واضح الضعف لذلك و للمقدمه، كما هو واضح.

و لو تترسوا بالنساء و الصبيان منهم و نحوهم ممن لا- يجوز قتله منهم كالمجانين كف عنهم مع إمكان التوصل إليهم بغير ذلك للمقدمه، و إلا- كما أشار إليه المصنف بقوله إلا- في حال التحام الحرب جاز و إن استلزم قتل الترس، خصوصا إذا خيف من الكف عنهم الغلبه، ترجيحها لما دل على الأمر بقتلهم على ما دل على حرمة قتل الترس بخبر حفص بن غياث (١) السابق و الشهره أو عدم الخلاف و غير ذلك.

و كذا لو تترسوا بالأسارى من المسلمين و إن قتل الأسير إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك بل مقتضى إطلاق الخبر المزبور جوازه و إن لم يتوقف عليه، بل في التحرير لو تترس الكفار بنسائهم و صبيانهم فإن كانت الحرب ملتحمه جاز قتالهم، و لا يقصد قتل الصبي و لا المرأة،

و إن لم تكن ملتحمه بل كان الكفار متحصنين بحصن أو من وراء خندق كافرين عن القتال قال الشيخ: يجوز رميهم، و الأولى تجنبهم، و لكن ظاهره أولويه التجنب مع عدم التحام الحرب و إن توقف الفتح عليه، كما أن ظاهره الاكتفاء في جواز قتلهم بالتحام الحرب و إن تمكن من غيره، و منه ينقدح ذلك أيضا في عبارة المصنف بل و الفاضل في القواعد، قال: لو تترسوا بالنساء و الصبيان جاز رمى الترس في حال القتال، اللهم إلا أن يكون المراد و لو بقريته قوله أخيرا «إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك» عدم التمكن في تلك الحال و هو حال قيام الحرب من غيره كما هو الغالب، و لذا قال في النافع: «لو تترسوا بالصبيان و المجانين و لم يمكن الفتح إلا- بقتلهم جاز» و نحوه ما في التبصره و الإرشاد بل و التذكرة قال: «لو تترس الكفار بنسائهم و صبيانهم فإن دعت الضروره إلى الرمي بأن كانت الحرب ملتحمه و خيف لو تركوا لغلّبوا جاز قتالهم، و يجوز قتل الترس، و إلا كف عنهم لأجل الترس، ل

قول الصادق (١) عليه السلام «و لا تمسك عنهم لهؤلاء»

و لأن ترك الترس يؤدي إلى تعطيل الجهاد، لثلا يتخذوا ذلك ذريعه إليه» و في الدروس «و يكف عن النساء إلا مع الضروره، و كذا عن الصبيان و المجانين، و لو لم يمكن الفتح إلا بقتلهم جاز» و كذا في المسالك، نعم أطلق في اللمعه و الروضه فقال:

«يجوز قتل الترس ممن لا يقتل».

و خلاصه الكلام أن قتل الكافر الحربى واجب، فمتى أمكن الوصول إليه من دون مقدمه محرمه فعل، و إلا- تعارض خطاب الوجوب و الحرمة، فمع عدم الترجيح يتجه التخيير، و لعله المراد من الجواز في عبارة الأصحاب، بل ظاهر الخبر المزبور ترجيح الأول على وجه يبقى

قوله عليه السلام: «و لا تمسك عنهم لهؤلاء»

بل ربما يؤيده معلوميه ترجيح الإسلام على مثل ذلك، ولذا رمى النبي صلى الله عليه وآله الطائف بالمنجنيق وفيهم النساء و الصبيان، و أما احتمال ترجيح خطاب الحرمه فى الفرض فلم أجده لأحد إلا ما سمعته من الفاضل فى التحرير من أولويه التجنب التى سمعتها، و نحوه فى التذكرة قال: «و إن لم تكن الضرورة داعيه إلى قتلهم بأن كانوا يدفعون بهم عن أنفسهم و لم تكن الحرب ملتئمه و كان المشركون فى حصن متحصن أو كانوا من وراء خندق كافين عن القتال فالأقرب كراهه قتلهم، للنهى عن قتل النساء و الصبيان، و نحن فى غنيه عن قتلهم، و القول الثانى الشافعى المنع، و ليس بجيد، لأنه يجوز نصب المنجنيق و إن كان يصيبهم، فلو تترسوا بهم فى القلعه كذلك، و لكن فيه ما لا يخفى، و التحقيق ما عرفت، و لا فرق فى ذلك بين قسمى الجهاد و لا بين الترس المسلم و غيره ممن هو محترم الدم، فما فى الإيضاح - من رمى الترس مطلقا إذا كان الجهاد دفعا للكفار القاصدين، و أما إذا كان للدعوه و لم يحتمل الحال تركهم رمى الترس غير المسلم، و أما الترس المسلم فلا يجوز رميه، لقوله تعالى (١) «و لَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ» الآية، و تبعه الكركى - لا يخلو من نظر، خصوصا بعد اشتمال الخبر المزبور على النساء و الصبيان و الأسارى و التجار من المسلمين، و ظهوره فى القسم الثانى، و الآية ليست فيما نحن فيه، هذا، و قد صرح بعضهم باعتبار عدم القصد إلى قتل الترس، و لعل المراد عدم قصد قتله لعداوه و نحوها مما لا مدخل له فى الجهاد، و أما قصد قتله مقدمه للفتح و غلبه الكفار و الاستيلاء عليهم فهو معنى جوازه، و الله العالم.

و على كل حال ف لا يلزم القاتل قود فى الحال المزبور إجماعاً بقسميه، و لخبر حفص (١) السابق المعتضد بالأصل و غيره، بل و لا ديه عندنا كما صرح به الشيخ و الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل عن ظاهر المنتهى الإجماع عليه، للأصل بعد الإذن شرعاً و خبر حفص السابق، و ظاهر تركها فى قوله تعالى (٢) «فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ» بناءً على مساواته للفرض باعتبار كون القصد فيهما قتل الكافر لا المؤمن، و إن كان

لا- يخلو من بحث مؤيدا بأن إيجابها مقتضى للتساهل فى أمر الجهاد باعتبار خوف الرامى لاحتمال كون المرمى مسلماً، اللهم إلا أن يقال بأن الوجوب على تقديره فهو فى بيت المال نحو ما تسمعه فى الكفاره، نعم هو فرع الدليل الذى قد عرفت انتفاءه، بل ظاهر الأدله خلافه، و به يخص

قوله (٣) عليه السلام «لا يبطل دم امرئ مسلم»

حتى بالنسبه إلى بيت المال كما هو مقتضى النفى فى خبر حفص و الفتاوى، فما عن الشافعى من وجوبها لقوله تعالى (٤) «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ وَ دِيَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ» واضح الضعف، لما عرفت، مع أنه ليس من الخطأ قطعاً، بل هو عمد مأذون فيه، فلا يندرج فيها.

و لكن تلزمه الكفاره كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل نفى الإشكال فيه ثانيهما كما عن غيره نفى الخلاف، و لعله كذلك و إن قال المصنف فى النافع: «و فى الكفاره قولان» بل ظاهره التردد كالتحرير، إلا أنا لم نتحققه، نعم نسبه فى

١- ١ الوسائل- الباب ١٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ سورة النساء- الآية ٩٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٩ من أبواب القصاص فى النفس الحديث ١.

٤- ٤ سورة النساء- الآية ٩٤.

التنقيح إلى الشيخ في النهايه باعتبار نفيه الديه فيها دونها لكنه كما ترى، و على تقديره فهو واضح الضعف بعد فحوى قوله تعالى
»

فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ و عموم ما دل على وجوبها.

و لكن في بعض الأخبار و هو خبر حفص السابق لا ديه عليهم و لا كفاره مؤيدا بأنها للذنب، و لا ذنب في الفرض، و بالأصل، إلا أنه - بعد معلوميه عدم اعتبار الذنب فيها، و لذا وجبت في الخطأ الذي لا ذنب فيه، و انقطاع الأصل بما عرفت - غير جامع لشرائط الحجية، و قد أعرض عنه الأكثر أو الجميع، فلا يصلح معارضا لما دل على وجوبها، مع إمكان حمله على إرادته نفيها عن مال القاتل بناء على وجوبها في بيت المال كما صرح به في الروضه و المسالك لأنه من المصالح بل أهمها، خصوصا بعد ملاحظه خوف التخاذل عن الجهاد بوجوبها على القاتل خشية الغرامه، و لعله لا يخلو من قوه، و لكن ظاهر المصنف و الفاضل و الشهيد و المقداد وجوبها على القاتل، بل هو ظاهر الدليل من الآيه و غيرها، و هل هي كفاره خطأ لظاهر الآيه، و لأنه في الأصل غير قاصد للمسلم، و إنما قصده الكفار فلم يجعل عامدا و لأنه مأذون فيه شرعا، أو عمد نظرا إلى صورته الواقع، ضروره كونه عامدا إلى قتله، و الآيه إنما وردت فيمن قتل المسلم خطأ و لو لزعمه أنه كافر، و هو غير الفرض؟ وجهان، أحوطهما و أقواهما الثاني.

و لو تعمده الغازى مع إمكان التحرز لزمه القود و الكفاره بلا- خلاف و لا إشكال للعموم و إن كانت الحرب قائمه، و لو كان خطأ فالديه على العاقله و عليه الكفاره كما هو واضح، و الله العالم.

و لا يجوز قتل المجانين و لا الصبيان و لا النساء منهم و لو عاونهم بتشديد النون إلا مع الاضطرار بلا خلاف أجده في شىء من ذلك، بل في المنتهى الإجماع عليه في النساء و الصبيان، بل و على قتل النساء مع الضروره، مضافا إلى ما سمعته من خبرى جميل (١) الثمالى (٢) و غيرهما، بل في روايه

الجمهور عن أنس بن مالك (٣) أن النبى صلى الله عليه و آله قال: «انطلقوا بسم الله و بالله و على مله رسول الله صلى الله عليه و آله، و لا تقتلوا شيخا فانيا و لا صغيرا و لا امرأه»

، كما أن فيها أيضا

عن ابن عباس (٤) أن النبى صلى الله عليه و آله مر بامرأه مقتوله يوم الخندق فقال من قتل هذه؟

فقال رجل: أنا يا رسول الله، قال: لم؟ قال: نازعتنى قائم سيفى فسكت»

و فى خبر حفص بن غياث (٥) الذى رواه المشايخ الثلاثة فى حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام «عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن و رفعت عنهن؟ قال: فقال. لأن رسول الله صلى الله

عليه و آله نهى عن قتل النساء و الولدان فى دار الحرب إلا أن يقاتلن، فإن قاتلن أيضا فأمسك عنها ما أمكنك و لم تخف خلا، فلما نهى عن قتلهن فى دار الحرب كان ذلك فى دار الإسلام أولى، و لو امتنعت أن تؤدى الجزية لم يمكن قتلها، فلما لم يمكن قتلها رفعت الجزية عنها، و لو امتنع الرجال أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم

١- ١ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣- ٣ سنن البيهقى- ج ٩ ص ٩٠ و كنز العمال ج ٢ ص ٢٧٤ الرقم ٥٨٧١.

٤- ٤ مجمع الزوائد- ج ٥ ص ٣١٦.

٥- ٥ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

و قتلهم، لأن قتل الرجال مباح في دار الشرك، وكذا المقعد من أهل الذمه والأعمى والشيخ الفانى والمرأه والولدان فى أرض الحرب، فمن أجل ذلك رفعت عنهم الجزية»

و نحوه خبر الزهرى (١) عن على بن الحسين عليه السلام المروى عن العلل ، و فى

خبر السكونى (٢) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام «أن النبى صلى الله عليه وآله قال: اقتلوا المشركين واستحيوا شيوخهم و صبيانهم»

على معنى استبقائهم و فى خبر طلحه (٣) عن أبى عبد الله عليه السلام «جرت السنه أن لا- تؤخذ الجزية من المعتوه و لا- من المغلوب على عقله»

بناء على أن من لا جزية عليه لا يقتل كما عساه يشعر به الخبر الأول (٤).

و المراد بالضروره أن يتترس الكفار بهن أو يتوقف الفتح على قتلهن أو نحو ذلك، بل فى المنتهى و عن التحرير لو وقفت امرأه فى صف الكفار أو على حصنهم فشتت المسلمين أو تكشفت لهم جاز رميها

روى عكرمه (٥) قال: «لما حاصر رسول الله صلى الله عليه وآله أهل الطائف أشرفت امرأه فكشفت عن قبلها فقال: ها دونكم فارموا فرماها رجل من المسلمين فما أخطأ ذلك منها»

و يجوز النظر إلى فرجها للرمى و إن كان لا- يخلو من نظر، لعدم اندراج نحو ذلك فى الضروره و الخبر ليس من طرفنا، بل مقتضى إطلاق النهى فى النصوص من طرفنا خلافه، نعم لو قاتلن جاز قتلهن، مع أنك قد سمعت ما فى خبر حفص من الأمر بالإمساك عنهن ما أمكن مع ذلك، و لكن

فى المنتهى

-
- ١-١ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.
 - ٣-٣ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.
 - ٤-٤ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 - ٥-٥ سنن البيهقى ج ٩ ص ٨٢.

أن النبي صلى الله عليه وآله قتل يوم بنى قريظة امرأه ألفت رحي على محمود بن سلمه (١)

ووقف على امرأه مقتوله فقال ما بالها قتلت و هي لا تقاتل (٢)

و فيه إشعار بجواز قتلها إذا قاتلت.

و أولى من ذلك المراهقون إذا قاتلوا أودعت الضرورة من توقف الفتح و نحوه على قتلهم، أما مع عدم ذلك فلا يجوز قتلهم، لإطلاق النهي و كذا لا يجوز قتل الشيخ الفاني الذي لا رأى له و لا قتال بلا خلاف أجده فيه، بل قد يظهر من التذكرة و المنتهى الإجماع عليه لإطلاق النهي عن قتله فيما سمعته من النصوص مؤيدا بكونه كالمرأه و الصبي، نعم لو كان ذا رأى و قتال قتل إجماعا محكيا فى المنتهى و التذكرة إن لم يكن محصلا، لعموم الأدله الذى لا يخصه إطلاق النهي عن الشيخ المنزل على غير الفرض و لو للإجماع المزبور، بل فى المنتهى دعواه أيضا على ذى رأى دون القتال، قال. «لأن دريد بن الصمه قتل يوم خيبر و كان له مائه و خمسون سنه، و كان له معرفه بالحرب، و كان المشركون يحملونه معهم فى قفص حديد ليعرفهم كيفيه القتل، فقتله المسلمون و لم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله» و نحوه فى التذكرة، قال: «الشيخ من المحاربين إن كان ذا رأى و قتال جاز قتله إجماعا، و كذا إن كان فيه قتال و لا رأى له، أو كان له رأى و لا قتال فيه، لأن دريد بن الصمه قتل يوم خيبر، و الأصح يوم حنين» إلى آخره، و بذلك ظهر الحال فى الأحوال الأربعة للشيخ التى يقتل فى ثلاثه منها، لما عرفت من العموم و غيره دون الرابعه، خلافا لأحمد و المزنى و أبى إسحاق و الشافعى فى أحد قوله فيقتل أيضا، للعموم

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٨٢ و فيها محمود بن مسلمه.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٩١.

المخصوص بما عرفت.

و يلحق به المقعد والأعمى كما صرح به الفاضل، و سمعت ما فى خبر حفص، لكن ينبغى تقييد ذلك أيضا بما إذا لم يكونا ذا رأى فى الحرب و لم يقاتلا و لم تدع الضروره إلى قتلها كما إذا ترسوا بهما و نحو ذلك مما عرفت.

و ألحق الفاضل و الشهيدان أيضا الخنثى المشكل بالمرأه، و لعله لترجيح مراعاة مقدمه الحرام على مقدمه الواجب، ضروره وجوب قتل المشركين و حرمة قتل النساء، أو لدعوى عدم اندراجها فى أدله الوجوب باعتبار كون الخطاب به للمذكرين، و على كل حال فلا ريب فى التقييد بعدم الضروره نحو ما سمعته فى النساء، هذا.

و فى القواعد يقتل الراهب و لكن فى التحرير: الرهبان و أصحاب الصوامع يقتلون إن كان لهم رأى و قتال» و فى التذكرة «الرهبان و أصحاب الصوامع يقتلون إن كان لهم قوه و رأى أو كانوا شبانا» و فى المختلف «قال فى المبسوط: أهل الصوامع و الرهبان يقتلون، و قال ابن الجنييد: لا يقتل منهم راهب و لا صاحب صومعه حيث قد حبس نفسه فيه إلا أن يكون أحد منهم قتل أحدا من المسلمين، و يكون منهم يخاف مع ترك قتلهم النكايه بالمسلمين، و الأقرب ما اختاره الشيخ، لعموم الأدله» و فى المنتهى «الرهبان و أصحاب الصوامع يقتلون إن كانوا شيوخا لهم قوه أو رأى، و كذا لو كانوا شبانا قتلوا كغيرهم إلا من كان شيخا فانيا للعموم، قال الشيخ: و قد روى أنهم لا يقتلون» قلت: قد سمعت النهى عن قتل المتبتل فى شاهر فى خبر مسعده بن صدقه (١) إلا أنه غير جامع لشرائط الحجيه، و من هنا يقوى العمل

بالعموم، كقوله تعالى (١) «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و نحوه الشامل للمريض أيضا الذى لم يئأس من برئه، فإنه حينئذ بمنزلة الجريح الذى يجهز عليه، نعم لو يئس من برئه ففي المنتهى و التحرير لم يقتل كالنساء، مع أنه لا يخلو من بحث للعموم، و كونهم شر الدواب، و فى قتلهم تطهير للأرض منهم.

و من هنا يقتل الفلاح الذى لم يقاتل، و

قول عمر بن الخطاب (٢) «اتقوا الله فى الفلاحين الذين لا يبغون لكم الحرب

ليس بحجه، خصوصا مع معارضه الكتاب و السنه كالمحكى عن الشافعى فى أحد قولييه من عدم قتل أرباب الحرف و الصناعات و السوقه الذين لا يتعاطون القتال و لا يمارسون الأسلحه.

نعم فى التذكرة لا يقتل رسول الكافر،

روى العامه عن ابن مسعود (٣) «أن رجلين أتيا النبى صلى الله عليه و آله رسولين لمسيلمه فقال لهما: اشهدا أنى رسول الله فقالا: نشهد أن مسيلمه رسول الله فقال النبى صلى الله عليه و آله: لو كنت قاتلا رسولا لضربت عنقكما»

و منه يستفاد الأمان للرسول الذى هو مقتضى المصلحه و السياسه، ضروره مسيس الحاجه إلى ذلك كما هو واضح، و الله العالم.

و لا يجوز التمثيل بهم بقطع الآناف و الآذان و نحو ذلك فى حال الحرب بلا خلاف أجده فيه، لما سمعته من النهى عنه فى

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٥.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٩١ و كنز العمال- ج ٢ ص ٢٩٦ الرقم ٦٢٦٦.

٣- ٣ مجمع الزوائد- ج ٥ ص ٣١٤.

النصوص (١) السابقة، مضافا إلى ما

عن علي عليه السلام (٢) عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تجوز المثله و لو بالكلب العقور»

و إلى مخافه استعمالهم إياها مع المسلمين، بل مقتضى النصوص و أكثر الفتاوى عدم الفرق فى ذلك بين حال الحرب و غيره، و بين ما بعد الموت و قبله، فما عساه يشعر به التقييد بحال الحرب فى المسالك و الرياض فى غير محله، بل لا فرق أيضا بين ما لو فعلوا ذلك بالمسلمين و عدمه، و إن كان مقتضى قوله تعالى (٣) «وَالْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ» الجواز لكن إطلاق النص و الفتاوى يقتضى عدمه، نعم فى القواعد و التذكرة يكره نقل رءوس الكفار إلا مع

نكايه الكفار به أى إذا لا لهم، و زاد فى الثانى ما لو أريد معرفه المسلمين بموته، فإن أبا جهل لما قتل حمل رأسه، و إن لم يكن كذلك كان مكروها، فإنه لم ينقل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله رأس كافر قط، قلت: لعل ذلك ليس من التمثيل أو هو مستثنى، لكن يتوقف على الدليل، و الله العالم.

و كذا لا يجوز الغدر بهم بأن يقتلوا بعد الأمان مثلا، قال فى مجمع البحرين: «الغدر ترك الوفاء و نقض العهد» بلا خلاف أجده فيه، للنهى عنه أيضا فى النصوص (٤) السابقة، مضافا إلى قبحه فى نفسه و تنفير الناس عن الإسلام،

قال

١-١ الوسائل - الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو.

٢-٢ الوسائل - الباب ٦٢ من أبواب القصاص فى النفس الحديث ٦ و الاختصاص للمفيد ص ١٥٠.

٣-٣ سورة البقره - الآيه ١٩٠.

٤-٤ الوسائل - الباب ١٥ و ٢١ من أبواب جهاد العدو.

أمير المؤمنين عليه السلام في خبر الأصمغ بن نباته (١) في أثناء خطبه له «لو لا - كراهه الغدر كنت من أدهى الناس، ألا إن لكل غدره فجره و لكل فجره كفره، ألا و إن الغدر و الفجور و الخيانة في النار»

و في خبر طلحة بن زيد (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام سأله «عن فرقتين من أهل الحرب لكل واحد منهما ملك على حده اقتتلوا ثم اصطالحوا ثم إن أحد الملكين غدر بصاحبه فجاء إلى المسلمين فصالحهم على أن يغزوا تلك المدينة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا

ينبغي للمسلمين أن يغدروا و لا يأمرؤا بالغدر، و لا يقاتلوا مع الذين غدروا، و لكنهم يقاتلون المشركين حيث وجدوهم، و لا يجوز عليهم ما عاهدوا عليه الكفار»

نعم تجوز الخدعة في الحرب كما صرح به الفاضل في جملة من كتبه، بل في التذكرة و المنتهى دعوى الإجماع، قال: تجوز المخادعة في الحرب و أن يخدع المبارز قرينه ليتوصل بذلك إلى قتله إجماعاً، ثم قال: و

روى العامه «أن عمرو بن عبد ود بارز علياً عليه السلام فقال: ما أحب ذلك يا ابن أخي، فقال علي عليه السلام لكني أحب أن أقتلك فغضب عمرو فأقبل إليه فقال علي عليه السلام: ما برزت لأقاتل اثنين فالتفت عمرو فوثب علي عليه السلام فضربه، فقال عمرو خدعتني، فقال علي عليه السلام: الحرب خدعه»

و في

خبر إسحاق بن عمار (٣) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام «أن علياً عليه السلام كان يقول لأن تخطفني الطير أحب إلى من أن أقول على رسول الله صلى الله عليه و آله ما لم يقل، سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يوم الخندق

١- ١ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٥٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

يقول: الحرب خدعه، و يقول تكلموا بما أردتم»

و قال الصدوق من ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وآله الحرب خدعه،

و في

خبر أبي البختري (١) المروى عن قرب الإسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه قال: «الحرب خدعه، و إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله فوالله لأن آخر من السماء أو تخطفني الطير أحب إلى من أن أكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله، إن رسول الله صلى الله عليه وآله بلغه أن بنى قريظه بعثوا إلى أبي سفيان إذا التقيتم أنتم و محمد صلى الله عليه وآله أمددناكم و أعناكم، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله خطيبا فقال: إن بنى قريظه بعثوا إلينا إنا إذا التقينا نحن و أبو سفيان أمدونا و أعانونا فبلغ ذلك أبا سفيان، فقال غدرت يهود فارتحل عنهم»

و قال عدى بن حاتم (٢) «إن عليا عليه السلام قال يوم التقى هو و معاوية بصفين فرفع بها صوته يسمع أصحابه: و الله لأقتلن معاوية و أصحابه، ثم قال في آخر قوله إن شاء الله و خفض بها صوته و كنت منه قريبا فقلت يا أمير المؤمنين عليه السلام إنك حلفت على ما قلت، ثم استنيت فما أردت بذلك؟ فقال: إن الحرب خدعه و أنا عند المؤمنين غير كذوب، فأردت أن أحرص أصحابي عليهم كي لا يفشلوا و لكي يطمعوا فيهم، فافهم فإنك تنتفع بها بعد اليوم إن شاء الله، و اعلم أن الله عز و جل (٣) قال لموسى عليه السلام حيث أرسله إلى فرعون

فأتياه «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى»

١-١ الواسئل - الباب ٥٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٢-٢ الواسئل - الباب ٥٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣-٣ سورة طه - الآية ٤٦.

و قد علم أنه لا يتذكر ولا يخشى و لكن ليكون أحرص لموسى عليه السلام على الذهاب».

و كذا يحرم الغلول منهم على ما صرح به فى النهايه و النافع و القواعد و الإرشاد و التحرير و المنتهى و التذكرة و المسالك و غيرها على ما حكى عن بعضها للنهى عنه فى النصوص (١) السابقة، و فسرته فى المحكى عن جامع المقاصد بالسرقه من أموالهم، و لكن فيه أنه مناف لما هو المعلوم فى غير المقام من كون مال الحربى فيئا للمسلم، فله التوصل إليه بكل طريق، اللهم إلا أن يكون إجماعاً، أو يكون المراد السرقه منهم بعد الأمان و نحوه مما يكون به محترم المال مع كفره، أو يراد به النهى عن السرقه من الغنيمه، بل قيل إنه أكثر ما يستعمل فى ذلك، بل يمكن حمل ما يقبل ذلك من عبارات الأصحاب عليه، و الله العالم.

و يستحب أن يكون القتال بعد الزوال مع الاختيار كما فى النهايه و الغنيه و التذكرة و الدروس و غيرها لأن عنده تفتح أبواب السماء و تنزل الرحمه و النصر كما فى

خبر يحيى بن أبى العلاء (٢) عن أبى عبد الله عليه السلام «كان على عليه السلام لا يقاتل حتى

تزول الشمس، و يقول تفتح أبواب السماء و تقبل الرحمه و ينزل النصر و يقول: هو أقرب إلى الليل، و أجدر أن يقل القتال، و يرجع الطلب و يفلت المنهزم»

و فى المروى (٣) عن سيد الشهداء فى طف كربلاء أنه ابتدأ بالقتال مع كفره أهل الكوفه بعد الزوال، بل بعد صلاه الظهرين

كما صرح باستحباب كون القتال بعدهما غير واحد، و لعله لمخافه

١-١ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو.

٢-٢ الوسائل- الباب ١٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣-٣ البحار ج ٤٥ ص ٢١ المطبوعه عام ١٣٨٥.

و يكره الإغارة عليهم ليلاً- كما فى الإرشاد و هو المراد من التبييت المصرح بكرهته فى النهايه و النافع و القواعد و التحرير و التذكرة و المنتهى و الدروس و الروضه و غيرها، لأن المراد به كما فى التنقيح و الروضه و غيرهما النزول عليهم ليلاً، ل خبر عباد بن صهيب (١) قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ما بيت رسول الله صلى الله عليه و آله عدوا قط ليلاً»

و فى روايه

الجمهور (٢) عنه صلى الله عليه و آله «كان إذا طرق العدو لم يغر حتى يصبح»

مضافا إلى ما فى ذلك من قتل النساء و الأطفال و نحوهم ممن لا يجوز قتلهم، نعم لو دعت الحاجه إلى ذلك جاز بلا كراهه، و لعل منه ما رواه

الجمهور (٣) عن النبى صلى الله عليه و آله من أنه شن الغاره على بنى المصطلق ليلاً.

و كذا يكره القتال قبل الزوال إلا لحاجه كما صرح به غير واحد، و لعل المراد به خصوص ما قرب منه إلى الزوال مخافه ذهاب الصلاه، و لأنه المنساق منه لا مطلقا حتى الصبح الذى أقسم الله تعالى شأنه (٤) بالمغيرات فيه، و سمعت أن رسول الله صلى الله عليه و آله إذا طرق العدو ليلاً لم يغر حتى يصبح.

و يكره أيضا أن يعرqb الدابه و إن وقفت به أو أشرف على القتل كما فى النهايه و النافع و التذكرة و المنتهى و اللمعه و التنقيح و جامع المقاصد و المسالك و غيرها إلا إذا اقتضت المصلحه ذلك

١- ١ الوسائل- الباب ١٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٧٩ و ٨٠.

٣- ٣ ليس فى الأخبار أنه ص شن الغاره عليهم ليلاً- بل الموجود أنه ص أغار عليهم و هم على الماء و فى لفظ آخر « و هم غارون».

٤- ٤ سورة العاديات- الآية ٣.

كما فعله جعفر ذو الجناحين بموته على ما صرح به غير واحد، و في

خبر السكوني (١) المروى في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لما كان يوم موته كان جعفر بن أبي طالب على فرس، فلما التقوا نزل عن فرسه فعرقبها بالسيف، فكان أول من عرقب في الإسلام»

و رواه في المنتهى (٢) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: «أول من عرقب الفرس في سبيل الله جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين، عرقب فرسه».

و لو تمكن من ذبحها كان أحسن كما صرح به أيضا غير واحد ل

خبر السكوني (٣) على ما في المنتهى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا حرن على أحدكم دابته يعني إذا قامت في أرض العدو ذبحها ولا يعرقبها»

و الموجود في

الكافي عن السكوني (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا حرن على أحدكم دابته يعني أقامت في أرض العدو أو في سبيل الله فليذبحها ولا يعرقبها»

و على كل حال فمن ذلك يعلم الوجه فيما ذكرناه، و من الغريب ما في المنتهى من دعوى نسخ الخبر الأول بالثاني.

١-١ الوسائل- الباب ٥٢ من أبواب أحكام الدواب الحديث ٢ من كتاب الحج

٢-٢ التهذيب ج ٦ ص ١٧٠ الرقم ٣٢٨.

٣-٣ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب الذبائح الحديث ١ من كتاب الصيد و الذبائح و التهذيب ج ٦ ص ١٧٣ الرقم ٣٣٧.

٤-٤ الوسائل- الباب ٥٢ من أبواب أحكام الدواب الحديث ١ مع اختلاف يسير، و الكافي ج ٥ ص ٤٩ الطبع الحديث.

نعم كان مقتضى النهى التحريم لا- الكراهه، و لعله لما فى جامع المقاصد، قال: «و أما عدم التحريم فلأن الناس مسلطون على أموالهم فإن قيل يحرم تعذيب الدابه و عدم إطعامها و سقيها و تحميلها فوق الطاقه فكيف جازت العرقه قلنا: حال الحرب مخالف لغيره، و إتلاف الدابه و إضعافها أمر مطلوب، لأن إبقاءها بحالها ربما أدى إلى استعانه الكفار بها» و إن كان هو كما ترى، و فى التنقيح أنما قلنا بكراهته لأنه يئول إلى هلاكها، و نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن قتل الحيوان لغير أكله (١) و فيه أنه لا- يدل على كراهه خصوص ذلك، فالعمده ما عرفت و من الغريب إنكار بعض الأفاضل الدليل، و قال: ليس فى النصوص إلا ما سمعته سابقا

(٢) «و لا تعقروا من البهائم ما يؤكل لحمه إلا ما لا بد لكم من أكله»

إلا أنه غير دال على خصوص ذلك، و لكن أمر الكراهه سهل يكفى فيها الفتاوى.

و كيف كان فالذى يدل على أصل الجواز

(٣) عموم «الناس مسلطون على أموالهم»

و أنها مخلوقه للناس يفعلون بها كيف شاءوا و نحو ذلك، و فعل جعفر الذى لم ينكره النبى صلى الله عليه و آله بل أعطى فى تلك الشهاده جناحان يطير بهما فى الجنة كيف يشاء، و المناقشه بكونه ظلما فيقبح يدفعها أن

الشارع بجوازه كشف عن عدم قبحه كالذبح و الإشعار و نحوهما مما يجوز شرعا، نعم قد يقال إن المنساق دابه المسلم أما دابه الكافر فلا كراهه فى تعرقبها حال الحرب إضعافا لهم و مقدمه لقتل راكبها و غير ذلك كما صرح به الكركى و ثانى الشهيدين، بل

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٨٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٣- ٣ البحار ج ٢ ص ٢٧٢ الطبع الحديث.

هو أولى من قتل الصبيان، وقد عقر حنظله بن الراهب (١) فرس أبي سفيان يوم أحد فرمت به فخلصه ابن مسعود، ولكن مع ذلك لو تمكن من ذبحها كان أولى حتى لو كان في غير حال الحرب، لما فيه من الإضرار بهم، بل لو لم يتمكن إلا من القتل غير الذبح أو العقر ونحوه و كان فيه إضرار لهم لم يبعد الجواز بلا كراهه كما هو مقتضى إطلاق بعض و إن كان لا يخلو من بحث، بناء على حرمة في نفسه أو كراهته من حيث احترام الدابة، و الله العالم.

و تكره المبارزه بغير إذن الإمام عليه السلام كما في اللمعه و الدروس و الإرشاد و القواعد و التحرير و المختلف و التنقيح و الروضه و المسالك و محكى المبسوط و غيرها، و لعل المراد طلبها بدون إذنه لا- الجواب إليها من الطالب لها بدون إذنه، ضروره كون المستفاد من النصوص الأول دون الثاني، بل ربما ظهر منها خلافه ففي

خبر ابن القداح (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «دعا رجل بعض بنى هاشم إلى البراز

فأبى أن يبارزه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام ما منعك أن تبارزه؟ فقال: كان فارس العرب و خشيت أن يغلبني فقال له أمير المؤمنين عليه السلام فإنه بغى عليك، و لو بارزته لغلبته و لو بغى جبل على جبل لهد الباغي، و قال أبو عبد الله عليه السلام:

إن الحسين بن علي عليهما السلام دعا رجلا- إلى المبارزه فعلم به أمير المؤمنين عليه السلام فقال: لئن عدت إلى مثل هذا لأعاقبك، و لأن دعاك أحد إلى مثلها فلم تجبه لأعاقبك أ ما علمت أنه بغى»

و في نهج

١- ١ سنن البيهقي ج ٩ ص ٨٧ و فيها أنه أخلصه ابن شعوب.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

البلاغه(١)قال أمير المؤمنين عليه السلام لابنه الحسن عليه السلام «لا تدعون إلى مبارزه، و إن دعيت إليها فأجب، فإن الداعى باغ و الباغى مصروع»

و فى

خبر عمرو بن جميع (٢)عن أبى عبد الله عليه السلام سئل «عن المبارزه بين الصفيين بغير إذن الإمام عليه السلام فقال: لا بأس و لكن لا يطلب إلا بإذن الإمام عليه السلام»

و لعله لذا قال الشيخ فى النهايه لا بأس بالمبارزه بين الصفيين فى حال القتال، و لا

يجوز له أن يطلب المبارزه إلا بإذن إمام عليه السلام و نحوه عن ابن إدريس.

و إليه أشار المصنف بقوله و قيل: يحرم بل فى المحكى عن أبى الصلاح أيضا، قال: «لا يجوز للمسلم أن يستبرز كافرا إلا بإذن سلطان الجهاد» و فى المنتهى «و هل طلب المبارزه من دون إذنه حرام أو مكروه؟ كلاهما يلوحان من كلام الشيخ، و الذى تدل الأخبار عليه التحريم» و قال الكركى: «الأصح الكراهه، و يحرم طلبها لما ورد من النهى عنه و أنه بغى» و لكن ظاهره الكراهه فى غير صورته الطلب، بل قيل إنه الظاهر من القائلين بجواز المبارزه بغير الإذن، و فى الرياض «يدل على رجحان الاستئذان مضافا إلى النص و الوفاق الاعتبار و الآثار، لأن الإمام عليه السلام أعلم بفرسانه و فرسان المشركين و من يصلح للمبارزه و من لا يصلح، و ربما حصل ضرر بذلك، فينبغى أن يفوض النظر إليه ليكون أقرب إلى الظفر و أحفظ لقلوب المسلمين» و عن المنتهى أنه أيدته بما رواه الجمهور من أن عليا عليه السلام و حمزه و عبيده استأذنوا النبى صلى الله عليه و آله يوم بدر، قلت: قد

١-١ الوسائل - الباب ٣١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل - الباب ٣١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

سمعت ما فى النصوص السابقه من الأمر بها بعد الدعاء إليها من غير استئذان و النهى عن طلبها، إلا أنه غير صالح لتخصيص أدله الجهاد و الأمر بالمقاتله و نحوهما، لضعف السند و إعراض المشهور، و لذا حمل على الكراهه، نعم تحرم إذا منع منها بلا خلاف و لا إشكال، و على كل حال فلا إشكال فى أصل مشروعيتها فى الجملة، بل فى الإيضاح دعوى إجماع الأمة على ذلك، و فى المنتهى المبارزه مشروعته غير مكروهه فى قول عامه أهل العلم إلا الحسن البصرى فإنه لم يعرفها و كرهها، و لا ريب فى فساده، لما عرفت و لما رواه الجمهور^(١) و غيرهم من أن عليا عليه السلام بارز يوم خيبر مرحبا فقتله، و بارز عمرو بن عبد ود فقتله، و بارز هو و حمزه و عبيده بن الحارث يوم بدر بإذن النبى صلى الله عليه و آله، و فيما رواه الجمهور^(٢) أيضا أن بشر بن علقمه بارز أسوارا فقتله فبلغ سلبه اثنى عشر ألفا، و لم يزل أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله تقع منهم المبارزه، و أنه كان أبو ذر يقسم أن قوله تعالى^(٣) «هَذَا نِ حَصِيٍّ مَانَ اخْتَصَمُوا» نزلت فى الذين تبارزوا يوم بدر، و هم حمزه و على عليه السلام و عبيده^(٤)، و أن أبا قتاده قال:

بارزت رجلا يوم خيبر فقتلته ^(٥) إلى غير ذلك، بل يمكن دعوى كونه من الضرورى.

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٣١ و ١٣٢ و البحار ج ٢١ ص ١ إلى ص ٤٠ و ج ٢٠ ص ٢٢٦ و ج ١٩ ص ٢٥٣.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣١١.

٣- ٣ سورة الحج- الآية ٢٠.

٤- ٤ سنن البيهقى ج ٩ ص ٩٤.

٥- ٥ سنن الدارمى ج ٢ ص ٢٢٩.

و كذا يستحب المبارزه كفايه أو عينا إذا ندب إليها الإمام عليه السلام من دون أمر جازم و تجب كفايه أو عينا إذا ألزم بها بلا خلاف فى شىء من ذلك و لا إشكال بعد معلوميه

وجوب الطاعه له، بل فى المنتهى «لو خرج عالج يطلب البراز استحب لمن فيه قوه و يعلم من نفسه الطاقه له مبارزته بإذن الإمام عليه السلام، و يستحب للإمام عليه السلام أن يأذن له- إلى أن قال- إذا ثبت هذا فالمبارزه تنقسم أقساما أربعة: واجبه و مستحبه و مكروهه و مباحه، فالواجبه إذا ألزم الإمام عليه السلام بها، و المستحبه أن يخرج المشرك فيطلب المبارزه، فيستحب لذى القوه من المسلمين الخروج إليه، و المكروهه أن يخرج الضعيف من المسلمين الذى لا يعلم من نفسه المقاومه، فيكره له المبارزه لما فيه من كسر قلوب المسلمين بقتله ظاهرا و المباحه أن يخرج ابتداء فيبارز، لا يقال: إن الضعيف قد جوز له الدخول فى القتال من غير كراهه فكيف كره له المبارزه لأننا نقول الفرق بينهما ظاهرا، فإن المسلم هنا يطلب الشهاده و لا نترقب منه الغلبه بخلاف المبارزه فإنه يطلب منه الظفر و الغلبه، فإذا قتل كان ذلك كسرا فى المسلمين» و فى القواعد «لو طلبها مشرك استحب الخروج إليه للقوى الواثق من نفسه بالتهوض لكن يأذن الإمام عليه السلام فيستحب له أن يستأذنه، و يستحب للإمام عليه السلام أن يأذن له، فتجىء فيه الأحكام الأربعة» قلت: قد يظهر من النصوص السابقه عدم اشتراط إذن الإمام عليه السلام فى الخروج إلى من طلبها، لأنه باغ، كما أن المتجه كون أقسامها خمس كما فى التحرير فإنها تحرم كما عرفت إذا منع الإمام منها، و مع طلبها ابتداء عند من عرفت، بل ظاهره

هو أيضا التحريم فى الأخير كما سمعت، و أيضا قد يقال ظاهر النصوص السابقة عدم الكراهه فى الجواب إليها مع طلب المشرك لها و إن كان المسلم ضعيفا، لأنه باغ كما سمعت، فالأولى جعل المكروه طلبها بناء على المختار، كما أن المباحه ما ذكره مع عدم الطلب من كل منهما، لكن فى القواعد «تحرم أى المبارزه على الضعيف على إشكال قيل من قوله تعالى (١)» و لا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ» و من عموم الخطاب بالقتال» و لا- يخفى عليك ما فى الأول من منع كونه إلقاء بل هو شهاده و عن جامع المقاصد أن الأولى الترك، ثم قال: «و إن قيل هل الإشكال مع الإذن أو بدونه؟ الأول مشكل، لأنه مع الإذن كيف يحرم أو يكره، و هل يأذن الإمام فى الحرام، قلنا: يحتمل أن يأذن الإمام عليه السلام و لا يعلم حال المستأذن، فيكون التحريم أو الكراهه بناء على أن المبارزه من دون إذن مكروهه» و هو كما ترى لا حاصل له يعتد به، و الله العالم.

[فرعان]

[الأول المشرك إذا طلب المبارزه و لم يشترط جاز معونه قرنه]

الأول المشرك إذا طلب المبارزه و لم يشترط عدم الإعانه جاز للمسلمين معونه قرنه المسلم كما فى القواعد و التحرير و المختلف، لعموم أدله قتل المشرك حيث وجد، و إليه يرجع ما فى الدروس لو نكل المبارز عن قرنه جازت الإعانه إلا مع شرط عدمها و أبطل ابن الجنيد شرط عدم المعاونه، و عن ابن الجنيد أنه قال: إذا خرج جماعه إلى جماعه و لم يقع بينهم شرط على أن كل واحد واحد يعين بعضا كان لبعضهم إعانه بعض على صاحبه قبل الفراغ من صاحبه، و بالجمله لا إشكال فى الحكم المزبور إلا إذا كانت عاده تقوم مقام الشرط كما أوما إليه فى المنتهى فى نظير المسأله، قال: «لو خرج المشرك طالبا للبراز جاز

لكل أحد رميه و قتله، لأنه مشرك لا أمان له و لا عهد له إلا أن تكون العاده جاريه بينهم أن من خرج بطلب المبارزه لا يتعرض له، فيجرى ذلك مجرى الشرط» إلى آخره، و لأنه كالغدر فإن شرط أن لا يقاتله غيره و جب الوفاء له كما فى القواعد و التحرير و المختلف بل لا أجد فيه خلافاً إلا ما يحكى عن ابن الجنييد من أنه إن تشارطوا أن لا يعين أحد على أحد كان هذا الشرط باطلاً، لأن الله تعالى أزم المؤمنين بالدفع عن المؤمنين ممن يريد البغى عليهم، و

قال النبى صلى الله عليه و آله (١): «المؤمنون يد على من سواهم»

و فيه أن ذلك مخصوص بغير صوره الشرط فى الفرض الذى هو كالأمان للكافر على هذا الوجه ف لا يجوز نقضه.

نعم إن فر المسلم فطلبه الحربى جاز دفعه عنه كما فى القواعد و التحرير و المختلف و المنتهى و غيرها، لانقضاء القتال المشروط فيه الأمان ما دام القتال، و لو شرط المشرك أن لا يقاتل حتى يرجع إلى صفه ففى المنتهى «وجب الوفاء له إلا أن يترك المسلم قتاله أو يتخنه بالجراح، فيرجع فيتبعه ليقته أو يخشى عليه منه فيمنع و يدفع عن المسلم، و يقاتل إن امتنع من الكف عنه، لأنه نقض الشرط و أبطل أمانه» قلت: و هو كذلك، أما لو كان الشرط على هذا الوجه أيضاً فقد يقال إن المتجه الوفاء له أيضاً، قال فى التحرير: «لو انهزم تاركا للقتال أو متخنا بالجراح جاز قتال المشرك إلا أن يشترط ألا يقاتل حتى يرجع إلى فتته، فيجب الوفاء له إلا- أن يترك المسلم أو يتخنه بالجراح فيتبعه ليقته أو يخشى عليه منه فيمنع و يدفع عن المسلم، فإن امتنع قوتل، و لو أعان المشركون صاحبهم كان على المسلمين إعانه

صاحبهم، و يقاتلون من أغان عليه» بل فى المتهى و التهرىر «و لا- يقاتلونه لأنه لىس النقض من جهته، و لو أثن المسلم بالجراح و

لم يرجع لم تجز معاونته مع فرض الشرط، أما إذا ترك القتال و رجع جاز دفعه عنه» و لعل ذلك هو مراد الأوزاعى فىما حكى عنه من عدم جواز معاونه المسلم مع إثنانه بالجراح، لأن المبارزه هكذا مقتضاها، و لكن لو حجز بينهما و خلى سبيل العلب جاز، و ما

فى روايه الجمهور(١) من أن عليا عليه السلام و حمزه أعانا عبيده بن الحارث على قتل شيبه بن ربيعه حين أثن عبيده بالجراح قضيه فى واقعه لم يحك فىها الشرط.

و كيف كان ف لو فر المسلم و لم يطلبه الحربى لم تجز محاربه لأنه لم ينقض شرطا و قيل و القائل بعض علمائنا على ما فى المختلف بل قال: هو الظاهر من كلام الشيخ يجوز ما لم يشترط الأمان حتى يعود إلى فتنه و فيه أن مقتضى المبارزه المفروض فيها شرط عدم المقاتله من غير المبارزه ذلك، فىجب الوفاء بها

[الثانى لو شرط أن لا يقابله غير قرنه فاستنجد أصحابه فقد نقض أمانه]

الثانى لو شرط أن لا يقابله غير قرنه فاستنجد أصحابه فقد نقض أمانه، و إن تبرعوا فمنعهم فهو فى عهده شرطه، و إن لم يمنعهم جاز قتاله معهم كما فى القواعد لأن المفروض كون ذلك منهم باستنجاهه، أما لو فرض عدمه و كان ذلك من أصحابه لأنفسهم فالمتجه قتالهم دونه، و فى التهرىر فإن كان قد شرط أن لا يقاتله غير مبارزه و جب، فإن استنجد أصحابه فأعانوه فقد نقض و يقتل معهم، و لو منعهم

فلم يمتنعوا فأمانه باق، و يقاتل أصحابه، و لو سكت عن نهيهم عن المعاونه نقض أمانه، و لو استنجد جاز قتاله مطلقا، و لعله يريد ما ذكرناه، و إلا كان لا يخلو من نظر فى الجملة، و المراد بالوفاء بالشرط

هنا ما يرجع خلافه إلى القدر المنهى عنه كما هو واضح، والله العالم.

[الطرف الثالث في الذمام]

إشارة

الطرف الثالث في الذمام والأمان، وفي الروضة وهو الكلام وفي حكمه الدال على سلامه الكافر نفساً وما لا إجابته لسؤاله ذلك، وفيه أن الظاهر عدم اعتبار السؤال فيه، ولا كونه على النفس والمال بل هو على حسب ما يقع فيهما أو في أحدهما أو في غير ذلك، ولعله لا يريد اختصاصه بما ذكره، وعلى كل حال فلا خلاف في مشروعيته بيننا بل وبين المسلمين كما في المنتهى بل الإجماع بقسميه عليه، قال الله تعالى (١) «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ»

وقال السكوني (٢) «قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما معنى قول النبي صلى الله عليه وآله يسعى بدمتهم أدناهم قال: لو أن جيشاً من المسلمين حاصروا قوماً من المشركين فأشرف رجل فقال: أعطوني حتى ألقى صاحبكم وأناظره فأعطاه أدناهم الأمان وجب على أفضلهم الوفاء به»

و خبر حبه العرنى (٣) قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من ائتمن رجلاً على دمه ثم خاس به فيأني من القاتل برىء وإن كان المقتول في النار»

خاس أى نكث بالعهد، وفي

خبر مسعده بن صدقه (٤) أيضاً عنه عليه السلام «أن علياً عليه السلام أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن من الحصون، وقال: هو من المؤمنين»

و خبر عبد الله بن سليمان (٥) «سمعت أبا جعفر صلوات الله عليه يقول: ما من رجل آمن رجلاً على ذمته ثم قتله إلا جاء يوم القيامة يحمل لواء الغدر».

١- ١ سورة التوبة- الآيه ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

بل الظاهر لحوق شبهه الأمان به،

قال الصادق عليه السلام فى خبر محمد بن الحكم (١) «لو أن قوما حاصروا مدينه فسألوهم الأمان فقالوا: لا فظنوا أنهم قالوا: نعم فنزلوا إليهم كانوا آمنين»

وفى

خبر الثمالى (٢) عن أبى عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله المتقدم سابقا «أيا رجل من أدنى المسلمين أو أفضلهم نظر إلى رجل من المشركين فهو جار حتى يسمع كلام

الله، فإن تبعكم فأخوكم فى الدين، وإن أبى فأبلغوه مأمنه، واستعينوا بالله عليه»

و نحوه

خبر محمد بن حمران و جميل بن دراج (٣) كليهما عن أبى عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، و خبر جميل الآخر (٤) عنه عليه السلام أيضا، إلا أنه قال «و أيا رجل من المسلمين نظر إلى رجل من المشركين من أقصى العسكر فأدناه فهو جاره»

و المراد بنظره إليه إجارته إياه، إلى غير ذلك من النصوص المرويه عند العامه و الخاصه، لا سيما

النبوى (٥) المشهور عند الطرفين «المؤمنون بعضهم أكفاء بعض تتكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم أدناهم»

فما عن أبى الصلاح «لا يجوز لأحد من المسلمين أن يجير كافرا و لا

١- ١ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ و الكافى ج ٥ ص ٢٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ و الكافى ج ٥ ص ٣٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ و الكافى ج ٥ ص ٣٠.

٥- ٥ الوسائل- الباب ٣١ من أبواب القصاص فى النفس.

يؤمن أهل حصن و لا قريه و لا مدينه و لا قبيله إلا بإذن سلطان الجهاد فإن أجار بغير إذنه أثم و وجب إجارته و جواره و لم تجز ذمته و إن كان عبدا و أمسك عمن أجار من الكفار» واضح الفساد بعد ما عرفت، و لكن فى

خبر طلحه بن زيد(١) عن أبى عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال: «قرأت فى كتاب لعلى عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله كتب كتابا بين المهاجرين و الأنصار و من لحق بهم من أهل يثرب أن كل غازيه غزت يعقب بعضها بعضا بالمعروف و القسط بين المسلمين فإنه لا يجاز حرمه إلا بإذن أهلها، و أن الجار كالنفس غير مضار و لا آثم و حرمه الجار على الجار كحرمه أمه و أبيه، و لا يسالم مؤمن دون مؤمن فى قتال فى سبيل الله إلا على عدل و سواء»

و فى المحكى عن نهايه ابن الأثير و منه كتابه بين قريش و الأنصار(٢) «و إن سالم أحد من المؤمنين فلا يسالم مؤمن دون مؤمن» أى لا يصالح واحد دون أصحابه، و إنما يقع الصلح بينهم و بين عدوهم باجتماع ملئهم على ذلك، لكن ذلك كله كما ترى هو فى غير ما نحن فيه.

و على كل حال فتمام الكلام فيه يحصل فى البحث عن العاقد و العباره و الوقت،

[أما العاقد]

أما العاقد فلا بد أن يكون بالغاً عاقلاً لسلب عباره الصبى و المجنون و من فى حكمه كالنائم و السكران و نحوهما فى الإنشاء إلا ما خرج من وصيه الأول، و لعدم دخول الأول أيضاً منهما فى لفظ الرجل و المسلم، بل و الثانى فى الثانى حقيقه و إن دخلا فى حكمه بالنسبه إلى بعض الأحكام مختاراً إذ لا عبره بأمان المكره إجماعاً محكياً فى المنتهى، بل و محصلاً، و لظهور

١- ١ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

٢- ٢ نهايه ابن الأثير ماده «سلم» مع اختلاف فى اللفظ.

الأدلة في المختار، فالأصل عدم ترتب حكمه عليه مسلماً كما هو ظاهر النصوص السابقة، فلا عبره بأمان غيره و إن كان يقاتل مع المسلمين و في

دعائم الإسلام (١) عن أبي جعفر عليه السلام «و إن أمنهم ذمى أو مشرك كان مع المسلمين في عسكرهم فلا أمان له»

نعم يستوى في ذلك الحر و المملوك المأذون له بالجهاد و غيره و الذكر و الأنثى بلا خلاف كما اعترف به في المنتهى في الأخير، و نسبة فيه أيضاً إلى علمائنا و أكثر أهل العلم في العبد، لعموم

قوله (ص) (٢) «يسعى بذمتهم أدناهم»

و خصوص خبر مسعده (٣) في العبد عن أمير المؤمنين عليه السلام معللاً له بأنه من المؤمنين، فما عن أبي حنيفة و أبي يوسف من اختصاص الأمان بالعبد المأذون في القتال واضح الفساد بعد ما عرفت من أنه لا حجر عليه بالنسبة إلى ذلك، و إلا لم يكن فرق بين المأذون في القتال و غيره، و ل

ما (٤) في المنتهى «من أن أم هانئ قالت لرسول الله صلى الله عليه و آله يا رسول الله إنى أجرت أحمائى و أغلقت عليهم و إن ابن أمى أراد قتلهم فقال رسول الله صلى الله عليه و آله قد

أجرنا من أجرت يا أم هانئ، إنما يجير على المسلمين أدناهم»

و أجارت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه و آله العاص بن الربيع فأمضاه رسول الله صلى الله عليه و آله (٥)

إلى غير ذلك.

١- ١ المستدرک- الباب ٦١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣١ من أبواب القصاص في النفس.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٤- ٤ المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٨١٤.

٥- ٥ سنن البيهقي ج ٩ ص ٩٥.

و على كل حال فقد ظهر لك مما ذكرناه أنه لو أذم المراهق أو المجنون أو المكره و نحوهم ممن عرفت لم ينعقد أمانه و لكن لو اغتر المشرك فزعم الصحة و جاء معه يعاد إلى مأمنه لما سمعته من فحوى خبر محمد بن حكيم (١) المؤيد بالاعتبار و كذا كل حربى دخل دار الإسلام لشبهه الأمان كأن يسمع لفظاً فيعتقده أماناً أو يصحب رفقه فيتوهمها أماناً أو يشتمل عقد الأمان على شرط فاسد و لكن لا- يعلم المشرك إفساده أو نحو ذلك بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المنتهى للفحوى المزبوره و غيرها، و لو ادعى الكافر الشبهه لم يقبل إذا لم يثبت ما يقتضيها، لعموم الأمر بالقتل و الأسر و غيره و يجوز أن يذم الواحد من المسلمين و إن كان أدناهم كالعبد و المرأه لآحاد من أهل الحرب عشره فما دون كما صرح به جماعه لما سمعته سابقاً و لا يجوز أن يذم عاماً لسائر المشركين و لا لأهل إقليم (١١) أو بلدان منه أو نحو ذلك، اقتصاراً

فيما خالف عموم الأمر بقتل المشركين كتاباً و سنه على المنساق من الأدله السابقه و هل يذم لقريه أو حصن؟ قيل: نعم كما أجاز على عليه السلام (٢) ذمام الواحد لحصن من الحصون (١٢) لإطلاق

قوله صلى الله عليه و آله «يسعى بذمتهم أدناهم»

و لخبر السكونى (٣) المشتمل على قوم من المشركين و قيل لا (١٣) يجوز و هو الأشبهه (١٤) عند المصنف، لأصالة عدم ترتب الأثر فيبقى عموم الأمر بقتل المشركين بحاله و فعل على عليه السلام قضيه فى واقعه فلا يتعدى (١٥) منها إلى غيرها، و لكن فيه أن

١-١ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

الأصل مقطوع بالإطلاق السابق، بل العموم مخصوص به، و المحكى عن على عليه السلام ما هو كالتعليل العام، و منه أخذ عمر بن الخطاب فيما رواه

الجمهور^(١) عن فضل بن يزيد الرقاشى، قال: «جهز عمر بن الخطاب جيشا فكنت فيه، فحضرنا موضعا فرأينا أن نستفتحه اليوم و جعلنا نقبل و نروح، فبقى عبد منا فراطنهم و راطنوه فكتب لهم الأمان فى صحيفه و شداها على سهم فرمى بها إليهم، فأخذوها و خرجوا فكتب

إلى عمر بن الخطاب بذلك فقال: العبد المسلم رجل من المسلمين ذمته ذمتهم»

فالمتجه إلحاق القرية الصغيره و القافله القليله بالآحاد كما صرح به فى المنتهى و حاشيه الكركى و غيرهما و الإمام عليه السلام يذم لأهل الحرب عموما و خصوصا على حسب ما يراه من المصلحه بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المنتهى، لأن ولايته عامه، و الأمر موكول إليه فى ذلك و نحوه و كذا من نصبه الإمام عليه السلام للنظر فى جهه يذم لأهلها عموما و خصوصا على حسب ما يراه من المصلحه أيضا، لأنه فرع من له ذلك، أما فى غير ماله الولاية عليه فهو كغيره من المسلمين.

و لا- خلاف فى أنه يجب الوفاء بالذمام على حسب ما وقع، بل فى المنتهى الإجماع عليه، لما سمعته من الأدله السابقه التى منها أنه غدر مع عدم الوفاء ما لم يكن متضمنا لما يخالف الشرع فإنه لا يلزم عليه الوفاء به بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به الفاضل، بل و لا إشكال، لكن قد عرفت وجوب رده إلى مأمنه إذا كان لم يعرف الفساد، ضروره كونه حينئذ ممن دخل بشبهه الأمان التى قد عرفت اقتضاءها ذلك، كما هو واضح، و لا فرق فى وجوب الوفاء

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٩٤ و كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٩ الرقم ٦٣٠٢ عن فضيل بن زيد.

بين المذموم وغيره و لو الإمام عليه السلام لما سمعته من إطلاق الأدله، لكن فى النهايه «لا يجوز لأحد أن يذم عليه أى الإمام عليه السلام بدون إذنه» و فى نكت المصنف «أن المراد أن يذم الواحد لقومه، فهذا لا يمضى ذمامه على الإمام عليه السلام» و فيه أنه بناء على اعتبار الآحاد فى الذمام و فرض خروج القوم عن الآحاد لكثرتهم لم يمض لا على الإمام عليه السلام و لا على غيره، و يمكن أن يكون الشيخ نظر إلى ما فى

خبر مسعده(١) عن أبى عبد الله عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله فى آداب السرايا إلى أن قال: «و إذا حاصرتم أهل حصن فأرادوك على أن تنزلهم على ذمه الله و ذمه رسوله فلا- تنزلهم، و لكن أنزلهم على ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم، فإنكم إن تخفروا ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم كان أيسر عليكم يوم القيامة من أن تخفروا ذمه الله و ذمه رسوله»

و لكن فيه أنه يمكن كون المراد عقد الصلح و نحوه مما لا يجوز إلا للإمام عليه السلام أو منصوبه لا ما نحن فيه على أنه قيل: المراد بالذمه هنا العهد، و الخفر النقض على وجه الاحتياط و الإعظام لعهد الله تعالى خوفا من أن يتعرض لنقضه من لا يعرف حقه من جهله الأعراب و سواد الجيش، فالنهى عنه نهى تنزيه، و على كل حال فالظاهر عدم الفرق فى الذمام المزبور بين الإمام عليه السلام و غيره و قد سمعت ما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام فى إجازة ذم العبد الحصن، مضافا إلى إطلاق النصوص و الفتاوى، هذا.

و قد تقدم أنه لو أكره العاقد على الأمان لأسر و نحوه لم ينعقد لما عرفت من اعتبار الاختيار.

[أما العبارة]

و أما العبارة فهو أن يقول المسلم أمنتك أو أجزتتك

أو أنت في ذمه الإسلام قاصداً بذلك الإنشاء و كذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحا و إن كان الأولان هما المستفادان من الآية (١) و

قول النبي صلى الله عليه و آله (٢): «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، و من أغلق عليه بابه فهو آمن»

إلا- أن الظاهر عدم الفرق بينهما و بين غيرهما مما يدل على ذلك صريحا من غير فرق بين اللفظ العربي و غيره، قال جعفر بن محمد عليهما السلام على

ما رواه في الدعائم (٣) «الأمان جائز بأيّ لسان كان»

و في الدعائم (٤) أيضا عن علي عليه السلام «إذا آوى أحد من المسلمين أو أشار بالأمان إلى أحد من المشركين فنزل على ذلك فهو أمان»

كل ذلك مضافا إلى عموم

قوله (ص):

«يسعى بدمتهم أذناهم»

و غيره.

بل و كذا استفاد الحكم مما سمعت في كل كناية علم بها ذلك من قصد العاقد و لو كتبه، و لو قال: لا بأس عليك أو لا تخف أو نحو ذلك لم يكن ذماما ما لم ينضم إليه من قرائن حاله أو مقالیه ما يدل على إنشاء قصد الأمان بذلك لكن في القواعد على إشكال، إذ مفهومه ذلك، و فيه منع كون مفهومه الإنشاء المزبور على الوجه المذكور، بل فيها أيضا أنه لا بد من قبول الحربى إما نطقا أو إشاره أو سكوتا، أما لو رد لم ينعقد، و فيه أيضا منع عدم الانعقاد مع القبول بعد الرد إذا كان المؤمن باقيا على أمانه، لإطلاق الأدله، و كذا الحكم إذا آوى مسلم إلى مشرك بالمجىء مثلا،

١-١ سورة التوبه- الآيه ٦.

٢-٢ الوسائل- الباب ٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣-٣ المستدرک- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

٤-٤ المستدرک- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

أو قال: قف أو قم أو ارم سلاحك، نعم لو زعم المشرك ذلك و نحوه أمانا كان ممن دخل بشبهه الأمان الذى قد عرفت حكمه سابقا بلا- خلاف فيه بيننا، بل و فى جميع ما ذكرناه كما اعترف به فى المنتهى بل و لا إشكال، فما عن بعض الجمهور- من كون الأخيرين أمانا و الأوزاعى إن ادعى الكافر أنه أمان أو قال إنما وقفت لندائك فهو آمن، و إن لم يدع ذلك فليس بأمان و لا يقبل- واضح الفساد.

[أما وقته]

و أما وقته فقبل الأسر بلا خلاف أجده فيه، فلا يجوز لأحد الناس بعده، بل فى المنتهى نسبه ذلك إلى علمائنا و الشافعى و أكثر أهل العلم، للأصل بعد ظهور الأدله فى غير الحال المزبور حتى من الذى أسره، فما عن الأوزاعى من صحه عقده بعد الأسر واضح الفساد، و أمان زينب زوجها أبا العاص بن الربيع بعد الأسر إنما صح لإجازة النبى صلى الله عليه و آله إياه، ضروره أن له الأمان بعد الأسر، كما أن له إطلاقه، و بذلك يخالف الإمام عليه السلام غيره و لزعم عمر أنه قائم مقام النبى صلى الله عليه و آله فى ذلك أمن الهرمزان بعد الأسر، و بالجملة فالأمان للمسلمين ما دام الامتناع و لو لكونه فى مضيق أو قرية أو نحوهما.

بل لو أشرف جيش الإسلام على الظهور فاستدم الخضم جاز مع نظر المصلحه المعتره فى صحه أصل الأمان على ما صرح به بعضهم أو عدم المفسده كما فى القواعد و لعله الأوفق بإطلاق الأدله الشامل لذلك و للحال المزبور أيضا، فلو أمن جاسوسا أو من فيه مضره لم ينعقد، للأصل و العموم بعد انسياق الأدله إلى غيره و أما لو استدموا بعد حصولهم فى الأسر فأذم لم يصح لما عرفت.

و لو أقر المسلم أنه أذم لمشرك فإن كان فى وقت يصح منه إن شاء

الأمان قبل إجماعاً كما في المنتهى، لقاعده من ملك شيئاً ملك الإقرار به، وإلا فلا بأن كان إقراره بعد الأسر لم يصح، لأنه لا يملكه حينئذ حتى يملك الإقرار به، بل هو في الحقيقة إقرار في حق الغير، نعم لو قامت للمشرك بينه على ذلك ثبت و جرى عليه حكم الأمان، وكذا لو أقر جماعه كما عن الشيخ وغيره التصريح به، ضروره أن تعدد المقر لا يقتضى كونه من الشهاده التي موضوعها الإخبار الجازم بحق للغير لا ما يشمل فعل أنفسهم، فما عن بعض الجمهور من القبول لكونهم عدولا غير متهمين و واضح الفساد، نعم لو شهد بعض أنه آمنه بعض آخر اتجه القبول حينئذ مع حصول شرائطه من العداله و نحوها و لو ادعى الحربى على المسلم الأمان فأنكر المسلم و لا بينه فالقول قوله كما في القواعد و غيرها للأصل، بل صرح فيها كما عن جماعه بعدم اليمين عليه للأصل، و لعله لما قيل من أن الأسر و القتل حكمان ثابتان على الحربى، و بمجرد دعواه لا يسقطان، و أن إنكار المسلم لا يأتى على حق يترتب عليه، بل على ما يقتضى سقوط ما قد علم ثبوته من الأسر و القتل، و إن كان لا يخلو من نظر كما اعترف به في المسالك، قال: «لأنه إن كان في حاله يمكن المسلم فيها إنشاء الأمان أو ينفعه إقراره له فيبقى على القاعده المشهوره: البينه على المدعى و اليمين على من أنكر، و إن كان في وقت لا- ينفعه كما لو كان أسيرا لم يثبت عليه يمين، لأن إقراره في تلك الحال لا ينفعه، بل إنشاؤه كذلك» و يمكن الجواب عن الأول بأن الحق في الأمان ليس منحصرافى المسلم، بل يتعلق به و بغيره ممن استحق المال و النفس، فيكون ذلك كالوكيل الذى يقبل إقراره و لا يتوجه عليه يمين، قلت: قد يقال إن دعوى الحربى إن كانت و هو باق على امتناعه لم يتوجه له يمين على

المسلم، لأن له الرجوع عن الأمان في تلك الحال، فإنكاره حينئذ بمنزله رجوعه، وقولهم يجب الوفاء به يراد به بعد غرور الحربى وركونه إليه و صيرورته فى قبضته، لأنه حينئذ يكون غدرا، و ربما كان فى قوله تعالى «ثُمَّ أَوَّلَعَهُ مَأْمَنَهُ» إشارة إلى إرادته وجوب الوفاء بهذا المعنى و إن كانت منه على من جاء به كما تسمعه من المنتهى فقد يقال بتوجه اليمين كما ستعرف، و إن كانت دعواه على غيره فلا يمين له عليه، لما عرفت، فتأمل.

و لو حيل بينه و بين الجواب بموت أو إغماء لم تسمع دعوى الحربى إلا بالبينة، لعدم ما يدل عليها، فيبقى العموم بحاله و لكن فى الحالين يرد إلى مأمنه ثم هو حرب كما فى الكتب السابقة معللا له فى الأخيرين بالشبهه، و فيه أنه مناف للحكم بتقديم قول المسلم و عدم قبول دعواه، فإن مقتضاهما جريان حكم الأسر و القتل عليه، و ليس فى الأدله درء ذلك عنه بمجرد الشبهه نحو ما جاء فى الحد و إنما فيها دخول الحربى بشبهه الأمان، و هو يقتضى تحقق اشتباهه لا الاكتفاء بمجرد دعواه، و الاحتياط فى الدماء فى غير أهل الحرب، و لكن مع ذلك لا- ينبغى ترك الاحتياط مع إمكانه، و فرض المسأله فى المنتهى «أنه لو جاء المسلم بمشرك فادعى أنه أسره و ادعى الكافر أنه آمنه قال: فالقول قول المسلم، لأنه معتضد بالأصل، و هو إباحه دم الحربى و عدم الأمان، و قيل يقبل قول الأسير لأنه يحتمل صدقه فيكون هذا شبهه يمنع من قتله، و قيل يرجع إلى من يعضده الظاهر فإن كان الكافر ذا قوه و معه سلاحه فالظاهر صدقه، و إن كان ضعيفا مسلوبا سلاحه فالظاهر كذبه، و الوجه الأول، و لو صدقه المسلم قال أصحاب الشافعى لا يقبل، لأنه لا يقدر على أمانه و لا يملكه، فلا يقبل

إقراره، وقيل يقبل، لأنه كافر لم يثبت أسره، ولا نازعه فيه منازع فيقبل قوله في الأمان» قلت: لا يبعد القبول مع كونه في يد المسلم وتحت سلطانه، إذ الحق راجع إليه، بل قد يشك في جريان الأصل في أصل المسألة بدعوى اعتبار كون الأسر وهو محارب في ترتب الأحكام وإن كان يمكن دفع ذلك بأصالة صحه فعل المسلم، وأصالة عدم صدور الأمان منه، على أن ذلك يقتضى سد باب التمكن منه، ضروره إمكان الدعوى على كل حال، وأيضا الأمر غير منحصر في الدم حتى يتجه الاحتياط فيه، لأنه قد يكون الاستيلاء مقتضيا للاسترقاق، كما لو كان الأسير امرأه وملكه المال ونحو ذلك، ولو كانت الدعوى على غير من جاء به فلا- يمين له على المنكر، لأن إقراره في تلك الحال غير مجد نعم له اليمين على من جاء به على نفى العلم بأمان غيره له إذا قلنا إن إقراره يجدى في تلك الحال، وبالجملة فالمسألة غير محرره في كلامهم و في

المروى في دعائم الإسلام (١) عن على عليه السلام «إذا ظفرتم برجل من أهل الحرب فإن زعم أنه رسول إليكم فإن عرف ذلك وجاء بما يدل عليه فلا سبيل لكم عليه حتى يبلغ رسالته و يرجع إلى أصحابه و إن لم تجدوا على قوله دليلا فلا تقبلوا»

هذا، و في القواعد لا يعقد أكثر من سنه، و لكن لم يحضرنى ما يدل عليه، بل قد سمعت إطلاق الأدله، و في المنتهى إذا انعقد الأمان و جب الوفاء به بحسب ما شرط أو غيره إجماعا ما لم يكن متضمنا لما يخالف الشرع بلا خلاف، و ستمع الكلام في نحو ذلك في المهادنه إن شاء الله و إن عقد الحربى لنفسه الأمان ليسكن في دار الإسلام دخل ماله تبعاً في وجوب الوفاء له، و عدم جواز التعرض له و إن لم يذكره بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به

فى المنتهى ضروره اقتضاء الأمان الكف عنه، و أخذ ماله مناف لذلك و لو ذكر ماله فى الأمان كان تأكيدا و لو التحق بدار الحرب فإن كان لتجاره أو رساله أو تنزه و فى نيته العود إلى دار الإسلام فالأمان باق لبقاء نيته على الإقامة، و إن كان للاستيطان بها انتقض أمانه لنفسه بنقض ما هو كالشرط عليه دون ماله الذى ثبت الأمان له، و لم ينتقض بما انتقض

به أمان النفس، فيستصحب، و لا ينافى ذلك تبعيه المال للنفس فى الأمان، ضروره اقتضائها ثبوت الأمان له، لا دوران أمانه على أمانها، فيجب حينئذ رده إليه لو طلبه، و صح له بيعه و هبته و غير ذلك من التصرفات، إذ هو بالتبعيه المزبوره صار كالمصرح بأمانه مستقلا، نعم لو أخذه إلى دار الحرب انتقض الأمان فيه، بل و كذا لو كان قد اشترط عليه عدم الأمان لما له إذا استوطن دار الحرب، و لعل هو مراد من قيد بقاء الأمان للمال بما إذا كان الأمان مطلقا، فلو كان مقيدا بكونه فى دار الإسلام انتقض أمان المال أيضا، فلا- يرد عليه بما فى المسالك من أن الأمان لا- يكون إلا- فى دار الإسلام، و من ثم يبطل أمانه لو انتقل إلى دار الحرب بنيه الإقامة أما لو دخله بنيه العود لم ينتقض أمانه فى نفسه و لا ماله قطعا، و الله العالم.

و لو مات أو قتل انتقض الأمان فى المال أيضا إذا لم يكن له وارث مسلم و صار فيئا، و يختص به الإمام عليه السلام، لأنه لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب فهو من الأنفال التى جعلها الله له عليه السلام كإرث من لا وارث له و كذا الحكم لو مات فى دار الإسلام و لم يكن له وارث مسلم، ضروره كون الوجه فيهما معا بناء على ما

صرح به الفاضل و غيره انتقاله إلى وارثه الكافر الذى لم يعقد له الأمان خلافا لابن حنبل و المزنى و الشافعى فى أحد قوليهِ، فيبقى الأمان فيه لو ارثه باعتبار انتقاله إليه متعلقا به حق الأمان كالرهن و نحوه، و فيه منع كون الأمان حقا كذلك، و إنما هو متعلق بذى المال و قد مات و للشافعى قول آخر يكون غنيمه، و فيه أنه غير مأخوذ بقهر و غلبه، و كذا الكلام فى الذمى لو مات فى دار الإسلام و له وارث حربى كما هو واضح، كذا قالوا، و لكن الإنصاف عدم خلو ذلك عن بحث و نظر إن لم يكن إجماع، ضروره ملكيته لمن فى يده المال لكونه مال حربى، قد استولى عليه، بناء على انتقاض الأمان فيه بالموت، بل لا يخلو ما سمعته من ابن حنبل من وجه، خصوصا إذا كان وارثه معه و لو متجددا له بولاده و نحوها.

و لو أسره المسلمون لم يزل الأمان على ماله، لكن لا يخلو إما أن يمن عليه الإمام عليه السلام أو يفاديه أو يقتله أو يسترقه، ففى الأولين يرد ماله إليه، و فى الثالث يكون ماله للإمام عليه السلام إذا لم يكن له وارث إلا الحربى على حسب ما عرفت، و فى الرابع الذى أشار إليه المصنف بقوله فإن استرق ملك ماله تبعا لرقبته كما فى القواعد مع زياده و لا يختص به من خصه الإمام برقبته، بل للإمام عليه السلام و إن أعتق، و فى المنتهى «و إن استرقه زال ملكه عنه لأن المملوك لا يملك شيئا و صار فيئا، و إن أعتق بعد ذلك لم يرد إليه، و كذا لو مات لم يرد على ورثته سواء كانوا مسلمين أو كفارا، لأنه لم يترك شيئا» و فى المسالك التصريح بكون ماله فيئا للإمام عليه السلام نحو ما سمعته من القواعد، قال: «فقول المصنف ملك ماله تبعا أراد به التبعية فى الملك لا فى المالك، فلا يستحقه مسترقه، لأنه مال

لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، ولو أعتق بعد ذلك لم يعد عليه، أما لو من عليه عاد إليه» قلت: ظاهرهم بناء المسألة على مسألة مالكيه العبد وعدمها، وأنه لا فرق في ذلك بين الابتداء والاستدامة، فيتجه حينئذ بناء على القول بها كما هو ظاهر المصنف فيما يأتي إن شاء الله و لو لاستدامه بقاء المال على ملكيته، و لكن يثبت سلطان المولى عليه بواسطة ثبوت سلطانه على المالك، فيصح له جميع التصرفات فيه، بخلاف العبد فإنه محجور عليه للآية (١) و لثبوت حق المولى فى المال و لو على الوجه المزبور، فلا يصح تصرفه فى شىء منه بدون إذنه، و حينئذ فبقاء عباره المصنف على ظاهرها من التبعية فى المالك حينئذ أولى، بل الظاهر ذلك أيضا فى غير المال المزبور من أمواله التى فى دار الحرب، و لعل هذا من أكبر الشواهد على قابلية العبد للملك و لو الاستدامى باعتبار كونه مالكا قبل العبودية، و أقصى ما يدل على عدم ملكيه العبد على القول به عدم ابتداء ملكه و هو عبد لا ما ملكه سابقا، إذ على القول بعدمها يزول ملكه بمجرد استرقاقه، فيبقى بلا مالك، أو يدخل فى ملك من استرقه و إن لم يستول على المال،

لكونه فى دار الحرب مثلا أو يكون للإمام عليه السلام لأنه من الأنفال التى منها المال الذى لا مالك له، أو لمن هو فى يده و لو كافر إن كان فى يده، و إلا فهو مباح و الكل لا تساعد عليه الأدلة، بل هو مجرد تهجس، و قولهم «العبد و ماله لمولاه» لا يراد منه ما يشمل ما نحن فيه، بل المراد به بناء على الملكية أن سلطنه التصرف للمولى و إن كانت العين ملكا للعبد، فيصح بهذا الاعتبار نسبه إلى كل منهما، و على عدم الملكية ضرب من التجوز فى ماله

العبد كالاختصاص و نحوه، و قد أشبعنا الكلام فى المسأله فى محله، و الحمد لله، فلاحظ و تأمل، و الله العالم.

و لو دخل المسلم دار الحرب مستأمنًا فسرق و جب إعادته أى المسروق كما صرح به الفاضل و غيره سواء كان صاحبه فى دار الإسلام أو دار الحرب قيل لظهور أمان المستأمن فى عدم خيائته لهم و إن لم يكن مصرحًا به، و لكن لا يخلو من نظر إن لم يكن إجماعًا فإن الأمان لا يقتضى أزيد من مأمونيه المستأمن لا العكس، و لعل الأولى الاستدلال بالنهى عن الغلول و الغدر لهم، ضروره أولويه هذا الفرد من غيره، و الله العالم.

و لو أسر المسلم الحربيون و أطلقوه بأمان و شرطوا عليه الإقامه فى دار الحرب و الأمان منه لم تجب عليه الإقامه بل تحرم مع التمكن من الهجره على حسب ما عرفت سابقًا و حرمت عليه أموالهم بالشرط كما فى المنتهى و غيره، و لكن فيه أنه شرط لا يجب الوفاء بالعقد الذى تضمنه، بل هو فى الحقيقه ليس عقدا مشروعًا و لذا لو أطلقوه على مال لم يجب الوفاء لهم به فالأولى الاستدلال بإطلاق النهى عن الغلول و الغدر، نعم لو هرب منهم كان له الأخذ من مالهم كما فى المنتهى لإباحه أنفسهم و أموالهم للمسلمين، فليس غلولا، و لا غدرا فى الحقيقه كى يشمل النهى المزبور عنهما.

و لو دخل المسلم دار الحرب بأمان فاقترض مالا- من حربى و عاد إلينا و دخل صاحب المال بأمان ففى المنتهى كان عليه رده إليه، لأن مقتضى الأمان الكف عن أموالهم، قلت هو كذلك و إن لم يدخل المقرض إلينا، و كذا قوله أيضا و لو اقترض حربى من حربى مالا ثم دخل المقرض إلينا بأمان فإن عليه رده إليه، لأن الأصل وجوب الرد

و لا دليل على براءة الذمه، والله العالم.

و لو أسلم الحربى و فى ذمته مهر لزوجته و كانت قد أسلمت معه أو قبله كان لها المطالبه به إن كان مما يملكه المسلم، و إلا فقيمته و إن كان قد أسلم هو خاصه لم يكن للزوجه مطالبته و لا لوارثها الحربى كما صرح به الفاضل و غيره، لأنهم حربيون، و لا- أمان لهم على ذلك، فله منعه عليهم، بل فى المسالك «أن مقتضى إطلاق المصنف الوارث عدم الفرق بين المسلم منه و الحربى، و هو متجه من حيث أن إسلام الزوج قبلها أو جب استيلاءه على ما أمكنه من مالها الذى من جملته المهر، و كلما استولى عليه يملكه كغيره من أموال أهل الحرب و كونه فى ذمته بمنزله المقبوض فى يده، فينبغى أن يملكه بإسلامه مع بقائها على الحربيه، و حينئذ فلا يزيله ما يتجدد من إسلامها و لا موتها مع كون وارثها مسلما، فهذا الإطلاق فى محله، و كذلك أطلق العلامة فى كثير من كتبه» قلت قد تبعه على ذلك الأردبيلي، و مقتضاه أن الحكم كذلك فى سائر الديون و إن كانت ثمن مبيع، و لكن فى حاشيه الكركى أن الذى صرح به جماعه عدم السقوط، بل حكى فى المسالك بعد ذلك عن جماعه من الأصحاب أن الحربى إذا أسلم سقط عنه مال أهل الحرب الذى كان فى ذمته إذا كان غصبا أو إتلافا أو غير ذلك مما حصل بغير التراضى و الاستئمان، و أما ما ثبت فى ذمته بالاستئمان كالقرض و ثمن المعاوضات فإنه يبقى فى ذمته بشبهه الأمان و إن لم يكن وقع صيغه أمان، و يؤيده ما ذكره من أن المسلم أو الحربى لو دخل إليهم و خرج لهم بمال ليشتري به شيئا لم يجز التعرض له، لأنه أمانه و كذا لو دفعوا إلى أحد شيئا وديعه لم يجز التعرض لها إلحاقا للأمانه بالأمان.

و لا يخفى عليك حينئذ الإشكال فيما ذكره مضافا إلى ما صرح به الفاضل فى المنتهى و التذكرة و محكى التحرير فى مفروض المسأله بأنه ليس لها و لا لورثتها الكفار المطالبه، أما إذا كانوا مسلمين فإن لهم المطالبه، و أولى من ذلك ما لو أسلمت هى بعد إسلام الزوج، ضروره أن استحقاق الوارث فرع استحقاقها، بل عنه فى الإرشاد فى باب النكاح التصريح بأن إسلام الزوج الحربى يوجب للحرية عليه نصف المهر إن كان قبل الدخول، و جميعه إن كان بعده، و مقتضى ثبوت ذلك لها فى ذمته أن لها المطالبه به لو أسلمت أو ماتت و كان لها وارث مسلم و لو الإمام عليه السلام، بل مقتضى ما ذكره هو من التأيد أن لها المطالبه به و هى كافره، و لعل التحقيق فى المسأله سقوط مطالبتها به و هى حربيه و عدم وجوب الأداء لها كذلك، و لكن لا يملكه، لأنه فى ذمته، و ليس عينا كى تدخل فى ملكه باغتنامها و حيازتها، فإذا أسلمت هى بعده أو ماتت و كان لها وارث مسلم صحت المطالبه به، لكون المال باقيا على ملكها أو ملك وارثها، و إنما امتنع وجوب الأداء باعتبار كونها حربيه فلا يجب لها على المسلم شىء إما لأنه سبيل، أو لأن المراد من جب الإسلام ما قبله ذلك و نحوه مما هو من التكاليف الشرعيه، بخلاف ما كان بالمعاملات و التجاره عن تراض و ما أشبه ذلك.

و من هنا أمكن الفرق بين عوض المتلفات و الغصب و نحوهما و بين المعاملات إذا فرض كون الحكم اتفاقيا، فلا يجب الوفاء بالأولى بل تبرأ الذمه بالإسلام، لكونه من قبيل التكاليف مثل قضاء الصلاه و الصوم و إن كان له جهه دينيه، إلا أنه ليس من جميع الوجوه، بخلاف ما كان بالمعامله كالقرض و ثمن المبيع و نحو ذلك مما يقع بين المشركين و المسلمين و يحكم بصحته، بخلاف مثل الإلتلاف الذى لو وقع من

المسلم لم يطالب به، لأن مال الحربى و نفسه هدر، فيمكن أن يكون ذلك كذلك حتى لو وقع فيما بينهم، و إن كانوا يلزمون بما أزموا به أنفسهم، فليس فى الحقيقه عليه دين، و إنما هو مجرد تكليف بالإسلام يسقط، و ليس كذلك ثمن المبيع و نحوه، و إن كان لا يجب الأداء عليه بعد الإسلام بالمطالبه بعد فرض كون من له المال حربيا، إلا أنه دين ثابت عليه فى ذمته، و حيثئذ فالمتجه تنزيل عباره المصنف و غيرها ممن أطلق على ما إذا كان الوارث حربيا، بل لعل الظاهر منها ذلك، و أما احتمال الفرق بين المهر و غيره من ثمن المبيع و نحوه كاحتمال جواز تملك من أسلم ما فى ذمته مطلقا فمناف لظاهر كلام الأصحاب بل و لأدله من الاستصحاب و غيره، فتأمل جيدا، فإن منه يظهر لك وجه النظر فيما أطنب فيه فى المسالك بلا حاصل يرجع إليه.

و كيف كان ف لو ماتت الزوجه قبل إسلام الزوج و كان لها وارث مسلم ثم أسلم أو أسلمت هى قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم دون الحربى بلا خلاف بل و لا إشكال، أما فى الأول فلانتقال المهر للوارث المسلم، فلا يسقط بإسلامه، و أما فى الثانى فثبوت الحق للمسلمه و ينتقل منها إلى وارثها، كما هو واضح، و الله العالم

[خاتمه فيها فصلان]

اشاره

خاتمه فيها فصلان،

[الفصل الأول فى التحكيم]

الأول فى التحكيم الذى هو العقد مع الكفار بعد التراضى على أن ينزلوا على حكم حاكم، فيعمل على مقتضى حكمه، و إليه أشار المصنف بقوله. يجوز أن يعقد العهد على حكم الإمام عليه السلام أو غيره ممن نصبه للحكم و إن كان فيه بعض القصور، و على كل حال فلا خلاف فى مشروعيتها، و قد رواه العامه و الخاصه، ف

فى روايه الجمهور(١) «أن النبى صلى الله عليه و آله لما

حاصر بنى قريظه رضوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فأجابهم صلى الله عليه وآله إلى ذلك، فحكم عليهم بقتل رجالهم و سبى ذراريهم، فقال له النبي صلى الله عليه وآله لقد حكمت بما حكم الله تعالى به فوق سبعة أرفعه أى سبع سماوات»

و فى

خبر مسعده بن صدقه(١) عن أبى عبد الله عليه السلام فى وصيه النبي صلى الله عليه وآله لمن يؤمره على سريه «و إذا حصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله تعالى فلا تنزلهم، و لكن أنزلهم على حكمكم، ثم اقض

فيهم بعد بما شئتم، فإنكم إن أنزلتموهم على حكم الله لم تدروا تصيبوا حكم الله فيهم أم لا- و إذا حاصرتم أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على ذمه الله و ذمه رسوله فلا- تنزلهم و لكن أنزلهم على ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم فإنكم إن تخفروا ذممكم و ذمم آبائكم و إخوانكم كان أيسر عليكم يوم القيامة من أن تخفروا ذمه الله و ذمه رسوله»

و نحوه فى روايه الجمهور(٢) و من هنا كان المحكى عن محمد بن الحسن الشيبانى من العامه عدم جواز إنزال الإمام لهم على حكم الله تعالى، بل فى المنتهى الذى رواه علماؤنا المنع، و قال أبو يوسف: يجوز ذلك، لأن حكم الله تعالى معلوم، إذ هو فى حق الكفره المقاتلين القتل و الاسترقاق فى ذراريهم و الاستغنام لأموالهم، قلت: لا ينبغى التأمل فى جواز ذلك للنبي صلى الله عليه وآله و الإمام عليه السلام الذى هو معصوم عن الخطأ، نعم هو غير جائز لأئمتهم، فلا وجه لما يظهر من الفاضل من المنع، خصوصاً بعد

قوله صلى الله عليه وآله لمعاذ «قد حكم الله بذلك فوق سبعة أرفعه»

١- ١ الوسائل - الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٨٤ و كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٧ الرقم ٦٢٨٠.

و ما سمعته من أبى يوسف من الجواز لأن حكم الله معلوم يدفعه أن المراد بالتزول على حكم الله هو تعيين أحد أفراد التخيير المذكوره عند الله تعالى شأنه، ولا ريب فى كونه غير معلوم

لغير النبى صلى الله عليه وآله و الإمام عليه السلام عندنا، كما هو واضح.

و كيف كان ف يراعى فى الحاكم كمال العقل إذ لا عبره بحكم الصبى و المجنون و السكران و نحوهم و الإسلام المستغنى عن ذكره بقوله و العدالة لعدم كون الفاسق محل ائتمان لما هو دون ذلك، بل هو ظالم منهى عن الركون إليه، و حكومه أبى موسى الأشعري المعلوم فسقه أو كفره كعمرو بن العاص لم تكن برضا أمير المؤمنين عليه السلام كما هو معلوم من كتب السير و التواريخ و هل تراعى الذكوره و الحرية؟ قيل نعم لقصور الامراه و العبد عن هذه المرتبه و ظهور

قوله صلى الله عليه وآله «أنزلوهم على حكمكم»

فى غيرهما و لكن فيه تردد من ذلك، و من إطلاق الفتاوى، و انجبار القصور باعتبار العدالة و المعرفه بالمصالح الحاضره و المتأخره، بل و اعتبار المعرفه فى الأحكام الشرعيه كى لا يكون حكمه مخالفا للشرع، هذا، و فى المنتهى «يشترط فى الحاكم شروط سبعة: أن يكون حرا مسلما بالغا عاقلا ذكرا فقيها عدلا» و فيه أن شرط العدالة يغنى عن اشتراط البلوغ و الإسلام و أما الذكوره و الحرية فقد عرفت الكلام فى اشتراطهما، و لعل الأقوى عدمه لما عرفت.

و الظاهر جواز كونه أعمى أو محدودا فى قذف مثلا و تاب أو أسيرا معهم، خلافا لبعض العامه لوجه اعتباريه مدفوعه باعتبار العدالة و المعرفه و الفقاهه.

و لا خلاف فى أنه يجوز المهادنه على حكم من يختاره الإمام عليه السلام بل فى المنتهى الإجماع عليه، لأنه لا يختار إلا الصالح للحكم دون المهادنه على حكم من يختاره أهل الحرب إلا- أن يعينوا رجلا- تجتمع فيه شروط الحاكم كما وقع من بنى قريظه حيث اختاروا سعد بن معاذ فقبل النبى صلى الله عليه وآله منهم و لكن لا يخفى عليك أن هذا ليس مهادنه على اختيارهم، و قد سمعت الأمر بإنزالهم على حكمكم، و فى المنتهى «لو نزلوا على حكم رجل غير معين و أسندوا التعيين إلى ما يختارونه لأنفسهم قبل ذلك منهم ثم ينظر فإن اختاروا من يجوز أن يكون حاكما قبل منهم، و إن اختاروا من لا يجوز تحكيمه كالعبد و الصبى و الفاسق لم يجز اعتبارا للانتهاى بالابتداء و قال الشافعى: لا يجوز إسناد الاختيار إليهم، لأنهم ربما يختارون من لا يصلح لذلك، و الأول مذهب أبى حنيفه، و عندى فيهما تردد» قلت: إن كان الاختيار إليهم فى التعيين من العسكر بعد أن كان الحكم للجيش يتجه الجواز، ضروره كونه من النزول على حكمننا، فيندرج فى الخبر المزبور، و لكن لو فرض اختيارهم غير الصالح منهم فلا- ريب فى عدم قبوله، إلا- أنه هل يقتضى بطلان عقد الهدنه المزبور أو يبقى على مقتضاه فيختارون خيره جديده للصالح وجهان، أقواهما الثانى، كما أن الأقوى بقاء الحكومه للحاكم لو فرض حكمه بخلاف الشرع خطأ، فينفذ حكمه حينئذ بعد ذلك بالمشروع خلافا لأبى حنيفه و هو واضح.

نعم لو مات الحاكم قبل الحكم بطل الأمان و يردون إلى مأمئهم بلا خلاف أجده فيه بل و لا إشكال، ضروره عدم ما اتفقوا عليه من الحاكم الشخصى، و الفرض أنهم نزلوا على حكمه، فهم فى الأمان حتى

يردوا إلى مأمَنهم، نعم لو اتفقوا ثانياً على حاكم آخر جامع للشرائط جاز و نفذ حكمه، لعموم الأدله، و الله العالم.

و يجوز أن يستند الحكم إلى اثنين أو أكثر مع ملاحظه الاجتماع بلا خلاف أجده فيه، بل فى المنتهى الإجماع عليه، و هو الحجه بعد إطلاق الخبر المزبور، فيعتبر حينئذ اتفاقهما على الحكم فلو مات مثلاً- أحدهم أو أحدهما بطل حكم الباقي أو الباقيين كالوصيين المراد كون الوصى مجموعهما إلا مع الاتفاق عليه أو يعينوا غيره، و هل يجوز إسناد الحكم إلى اثنين أو أكثر على أن يكون كل واحد مستقلاً و لكن التخيير بيد المسلمين مع الاختلاف فى المحكوم به أو الكفار؟ وجهان، أقوامهما الجواز للإطلاق، و لا يجوز النزول على حكم اثنين أحدهما كافر كما صرح به فى المنتهى، بل و كذا غيره ممن فقد شرطاً من شرائط الحاكم، ضروره اقتضاء الدليل عدم الفرق بين الاستقلال و الانضمام، و لو نزلوا على حكم حاكم معين فمات قبل الحكم لم يحكم عليهم غيره إلا- إذا اتفقوا، و لو طلبوا غيره ممن لا- يصلح للحكم لم يجابوا إليه، و لكن يردون إلى مأمَنهم، و كذا لو نزلوا على حكم معين فبان أنه غير صالح للحكم، و الظاهر عدم جواز التراضى بين الجميع بحكم غير الصالح، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف بل و لا إشكال بعد مشروعيه التحكيم فى أنه يتبع ما يحكم به الحاكم إلا أن يكون منافياً لوضع الشرع كالحكم بالرد إلى مأمَنهم إلا إذا شرطوا فى عقد الهدنه بأنهم إن لم يحكم فلان مثلاً نرد إلى مأمَنا، فإنه يجوز حينئذ، أو يكون منافياً لمصلحه المسلمين، إذ يجب على الحاكم ملاحظه ما فيه الحظ لهم، و حينئذ ينفذ حكمه كما نفذ حكم سعد بن معاذ فى بنى قريظه بقتل الرجال و سبى

الذريه و اغتنام المال حتى

قال النبي صلى الله عليه و آله: «لقد حكم بحكم الله من فوق سبعة أرفعه»

و كذا لو حكم باسترقاق الرجال و سبي النساء و الذريه و أخذ المال، أو حكم بالمن على الرجال و النساء و الذريه و ترك السبي مطلقا، إذ قد تكون المصلحه فى ذلك، فكما يجوز للإمام عليه السلام المن كذلك يجوز للحاكم بعد فرض مشروعيه حكمه، و ما عن بعض الجمهور من عدم الجواز، لأن الإمام لا يملك ذلك فى الذريه مثلا مع السبي يدفعه الفرق بين ما تحقق فيه السبي المقتضى للتملك و بين ما نحن فيه مما لم يتحقق فيه السبي كما هو واضح، و لو حكم بأن يعقدوا عقد الذمه و يؤدوا الجزيه جاز أيضا و لزمهم أن ينزلوا على حكمه كما عن الشيخ التصريح به، و ما عن الشافعى - من عدم الجواز فى أحد الوجهين، لأن عقد الذمه عقد معاوضه فلا يثبت إلا بالتراضى و لذا لم يجوز أن يجبر الأسير على ذلك يدفعه وضوح الفرق بين المقام المسبوق بالرضا بالحكم الذى منه ذلك و بين الأسير الذى لم يسبق منه التراضى المعتبر فى العقد، و لو حكم بالفداء مضى حكمه، و بالجملة ينفذ حكمه الموافق لما قرره الشرع فيهم مع ملاحظه مصلحه المسلمين، و لو أريد المن على من حكم عليه بالقتل جاز كما يحكى

عن ثابت بن قيس الأنصارى (١) أنه سأل النبي صلى الله عليه و آله أن يهب له الزبير بن باطا اليهودى ففعل بعد حكم سعد عليهم بقتل الرجال،

نعم لو حكم على الكافر منهم مثلا- بالقتل ثم أراد الاسترقاق ففى المنتهى لم يكن له ذلك، لأنه لم يدخل على هذا الشرط، و لكن لا يخلو من نظر، و على كل حال فالظاهر عدم وجوب الحكم على الحاكم و إن كان قد قبل التحكيم للأصل.

و لو حكم بالقتل و السبى و أخذ المال فأسلموا سقط الحكم فى القتل و فى بعض النسخ «خاصه» و فى أخرى «لا فى المال» كما فى القواعد و المنتهى و التذكرة، و هى التى

شرحها ثانى الشهيدين، فقال «لأن الإسلام يحقن الدم بخلاف الاسترقاق و المال، فإنهما يجامعان الإسلام، كما لو أسلم المشرك بعد الأخذ» و نحوه فى فوائد الشرائع للكركى إلا أن المتن فيها «سقط الحكم إلا فى المال» و مقتضاه عدم جواز السبى، لكن لم أجد به قائلاً، بل لا أجد خلافاً فى عدم سقوط السبى و أخذ المال، نعم ليس له استرقاق من حكم عليه بالقتل بعد سقوط القتل عنه بالإسلام، خلافاً لبعض العامة فجوزه، كما لو أسلموا بعد الأسر، و فيه أن الأسير قد ثبت للإمام عليه السلام استرقاقه، بخلاف المفروض الذى قد تعين فيه بحكم الحاكم القتل و لكن قد سقط بالإسلام، ل

قوله صلى الله عليه و آله (١) «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم»

نعم لا يسقط سبى الذرية و النساء لثبوت ذلك عليهم بالحكم قبل الإسلام، و لا ينافيه الإسلام بعده أصاله أو تبعاً، أما لو أسلموا قبل الحكم عصموا أموالهم و دماءهم و ذراريهم من الاستغنام و القتل، ضروره أنهم أسلموا و هم أحرار لم يسترخوا و أموالهم لم تغنم، فلا يجوز استرقاقهم و لا اغتنام أموالهم، لاندراجهم حينئذ فى قاعده من أسلم حقن ماله و دمه، و الفرض عدم تعلق حكم الحاكم به كالسابق.

و لو جعل للمشرك فديه عن أسراء المسلمين لم يجب الوفاء، لأنه لا عوض للحر كما صرح بذلك غير واحد من غير فرق بين الشراء و غيره، نعم لو جعل جعلاً على رفع الأسر عنه ممن يجوز له

الجعالة على ذلك على وجه يدخل في الجعالة الشرعيه وجب الوفاء، و لو دخل الحربى بأمان فقال له الإمام عليه السلام إن رجعت إلى دار الحرب و إلا- حكمت عليك حكم أهل الذمه فأقام سنه ففى المنتهى جاز أن يأخذ منه الجزية، و إن قال له: اخرج إلى دار الحرب فإن أقمت عندنا صيرت نفسك ذميا فأقام سنه ثم قال أقمت لحاجه قبل قوله، و لم يجز أخذ الجزية منه، لأصل البراءه، بل يرد إلى مأمنه، و قال الشيخ: و إن قلنا يصير ذميا كان قويا، لأنه خالف الإمام عليه السلام، و فيه منع المخالفه بعد فرض كون المراد من الإقامه التوطن لا مثل الفرض الذى لم يعلم فيه ذلك بعد قوله: إنى أقمت لحاجه، و هو شىء لا يعلم إلا من قبله.

و يجوز الأمان لمن قال من المشركين: أنا أفتح لكم الحصن مثلا لإطلاق الأدله، و حينئذ لو فتح ثم اشتبه بين أهل الحصن فلا يقتل أحد منهم للمقدمه بل عن الشافعى و لا يسترى لذلك أيضا و عن بعض الجمهور استخراجه بالقرعه ثم يسترى الباقيون، و الاحتياط فى الدم لا يأتى مثله فى الاسترقاق و لكنه كما ترى، و مقتضى المقدمه عدم جوازهما معا، و كذا لو أسلم واحد منهم قبل الفتح فقال: كل واحد منهم أنا هو، و عن الأوزاعى يسعى كل واحد منهم فى قيمه نفسه و يترك له عشر قيمته، و لا دليل عليه، بل مقتضى الدليل خلافه، و الله العالم.

[الفصل الثانى فى الجعالة]

إشاره

الفصل الثانى فى الجعالة، لا- خلاف كما اعترف به الفاضل بل و لا- إشكال فى أنه يجوز لوالى الجيش إماما أو غيره جعل الجعائل لمن يدله على مصلحه من مصالح المسلمين كالتنبيه على عوره القلعه و طريق البلد الخفى أو نحو ذلك، و يستحق المجعول له

الجعل بنفس الفعل كغيره من أفراد الجعالة، سواء كان مسلماً أو كافراً لعموم الأدله، و ليس للجيش الاعتراض و إن كانت الغنيمه لهم، لعموم الولايه، و لفعل النبي صلى الله عليه و آله و قد استوفينا الكلام بحمد الله تعالى فى أحكام الجعالة فى محلها، فلاحظ و إن قال المصنف و غيره هنا إن كانت الجعالة من ماله دينا اشترط كونها معلومه الوصف و القدر، و إن كانت عينا فلا بد أن تكون مشاهده أو موصوفه بما يرتفع به الغرر المنهى عنه و إن كانت من مال الغنيمه جاز أن تكون مجهوله كجاريه و ثوب للحاجه، و لأن النبي صلى الله عليه و آله (١) قد جعل للسريه من الجيش الثلث أو الربع من الغنيمه المجهوله، بل فى المنتهى لا نعلم فيه خلافا، و لكن قد ذكرنا

فى كتاب الجعالة ما يعلم منه تحقيق الحال فى ذلك و غيره، فلاحظ و تأمل.

ثم العمل المجهول له إن كان مما لا يتوقف تحققه على الفتح كالدلاله على الطريق و نحوه استحق المجهول له الجعل بنفس ذلك و إن لم يحصل الفتح، و إن كان مما يتوقف على الفتح كما لو قال من دلنا على ما نفتح به القلعه فله كذا توقف على الفتح، و لعل منه ما لو قال: من دلنا على طريق القلعه فله الجاريه المعينه أو مطلقا منها، لأن جعالة شىء منها يقتضى اعتبار فتحها حكما و إن لم يذكر لفظا.

[تفريع لو كانت الجعالة عينا و فتح البلد على أمان فكانت فى الجمله]

تفريع لو كانت الجعالة عينا كجاريه و نحوها و فتح البلد على أمان فكانت فى الجمله التى تعلق بها الأمان لم يبطل الأمان لإمكان مضيه، خلافا لأبى إسحاق من الشافعيه فأبطله، لاستحقاق المجهول له العين المفروض تعلق الأمان بها، و فيه أن مجرد ذلك لا يقتضى البطلان ف إنه إن اتفق المجهول له و أربابها على بذلها و لو بدفع

العوض لهم أو إمساكها بالعوض له جاز الأمان ولا يبطل، نعم إن تعاسرا فسخت الهدنه كما صرح به الشيخ منا في المحكى عنه، و الشافعي من العامه، لتعذر الإمضاء حينئذ، لسبق تعلق حق الدال المفروض تعذر الجمع بينه وبين الأمان المتأخر عنه و لكن يردون إلى مأمئهم تجنبا عن الغدر بعد فرض نزولهم على الأمان بل لهم تحصيل القلعه كما كانت من غير زياده، و قد يقال بتقديم بقاء الهدنه و استحقاق المجعول له قيمه، كما لو تعذر تسليمها إليه بالإسلام لو كانت جاريه، ترجيحاً لهذه المصلحه على الفسخ المحتمل عدم التمكن من الفتح، أو توقفه على قتل جمله من المسلمين أو نحو ذلك مما يدخل به تحت قاعده الضرر، بل عن الفاضل فى المختلف اختياره، بل مال إليه بعض من تأخر عنه، لكن لا يخفى عليك صعوبه انطباقه على قواعد الإماميه.

و لو كانت الجعاله جاريه فأسلمت قبل الفتح لم تدفع إليه سواء كان مسلماً أو كافراً، لخروجها عن قابليه الاسترقاق و لكن دفعت إليه قيمه عوضاً عنها كما صرح به غير واحد، و لعله لكونه أقرب من استحقاق أجره المثل، و ربما استدلل عليه بأن النبى صلى الله عليه و آله صالح أهل مكه عام الحديبيه على أن من جاء منهم رده إليهم، فلما جاء نساء مسلمات منعه الله تعالى من ردهن إلى أزواجهن و أمره برد مهورهن و فسخ ما وقع من الهدنه و إن كان هو كما ترى و كذا (١١) الكلام لو أسلمت بعد الفتح و كان المجعول له كافراً (١٢) لعدم ملك الكافر المسلم ابتداء، و وجوب نقله عنه استدامه، نعم لو كان المجعول له مسلماً دفعت إليه، لأن الإسلام لا يرفع الملك الحاصل بالفتح، كما لو أسلم المسيبى بعد سبيته و لو ماتت قبل الفتح أو بعده

و لا تفريط بالدفع لم يكن له عوض عنها كما صرح به الشيخ فيما حكى عنه و غيره، بل و الشافعى فى أحد قوليه، لأن حقه فيها ففات بفواتها، خلافا للشافعى فى القول الآخر، فتدفع له قيمه، كما لو تعذر تسليمها بالإسلام، و فيه أن التسليم فى المسلمه ممكن، و لكن منع منه الشرع فجبر بالقيمه جمعا بين الحقين بخلاف الفرض الذى تعذر التسليم فيه عقلا من دون تفريط، و لا دليل على استحقاق غيره، بل الأصل ينفيه، و الله العالم.

[الطرف الرابع فى الأسارى]

إشاره

الطرف الرابع فى الأسارى و هم ذكور و إناث فالإناث من الكفار الأصليين الحربيين غير معتصمين بدمه أو عهد أو أمان يملكن بالسبى و لو كانت الحرب قائمه، و كذا الذرارى أى غير البالغين بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك كما اعترف به فى المنتهى بل عن الغنيه و التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجه مع

ما أرسله فى المنتهى (١) من أن النبى صلى الله عليه و آله نهى عن قتل النساء و الولدان، و كان يسترقهم إذا سباهم،

نعم يعتبر فى التملك تحقق صدق السبى و القهر، لأصالة عدمه مع عدمهما، فلا يكفى مجرد النظر و لا وضع اليد و لا غير ذلك مما لا يتحقق معه صدقهما، نعم لا يعتبر استمرار القهر، فيبقى على الملك لو هرب كالصيد الذى ما نحن فيه نحوه بعد أن أباح الشارع تملكهم بذلك، بل الظاهر عدم اعتبار نية التملك بعد الاستيلاء على الوجه المزبور كما قلناه فى حيازه المباح، بل الظاهر عدم اختصاص التملك بهما بالمسلمين، فلو قهر بعضهم بعضا ملكه كما يملك الصيد باصطياده و قد دلت عليه جمله من النصوص المذكوره فى كتاب البيع من الحيوان

بل عن بعض مشايخنا دعوى الإجماع بقسميه عليه، وإن كان لو لا ذلك لم يخل الحكم من نظر، فلاحظ و تأمل.

قيل: و يلحق الخنثى المشكل و الممسوح البالغان بالنساء فى الاسترقاق للشبهه الدارئه للقتل، و قد يناقش إن لم يكن إجماعاً بأن ذلك لا يقتضى جواز الاسترقاق مطلقاً إلا أن يثبت جواز استرقاقهم على وجه يكون ذلك كالأصل.

و على كل حال ف لو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالإنبات للشعر الخشن على العانه باللمس أو النظر فمن لم يثبت و جهل سنه و لم يحصل العلم بالبلوغ و لو من أمارات متعدده لم ينص الشارع عليها بالخصوص ألحق بالذرارى بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك كما اعترف به بعضهم، بل و لا إشكال، ضروره ثبوت البلوغ بالعلامه المزبوره التى اقتصر عليها هنا، لغلبه عدم معرفه غيرها من السن و نحوه غالباً، و إلا- فلا- فرق بينها و بين غيرها من علامات البلوغ، و إن لم يتحقق شىء منها فالأصل العدم، و فى المنتهى و غيره أن سعد بن معاذ حكم فى بنى قريظه بهذا و أجازة النبى صلى الله عليه و آله، و فى

خبر أبى البخترى (١) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال: «قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله عرضهم يومئذ على العانات، فمن وجده أنبت قتله، و من لم يجده أنبت ألحقه بالذرارى».

و لو ادعى الاحتلام و كان ممكناً فى حقه قبل كما عن بعضهم التصريح به، لعموم ما دل على قبوله فى غيره، و تأمل فيه بعض الناس، لكنه فى غير محله، نعم قد يتأمل فيما عن بعضهم من التصريح بالقبول

لو ادعى استعجال النبات بالدواء للشبهه الدارئة للقتل، و إن نفى عنه البأس بعض الأفاضل، و الله العالم.

و كيف كان ف الذكور البالغون يتعين عليهم القتل إن أسروا و قد كانت الحرب قائمه و لم تضع أوزارها بلا خلاف محقق معتد به أجده فيه و إن حكى عن الإسكافى أنه أطلق التخيير بين الاسترقاق و الفداء بهم و المن عليهم، و مقتضاه عدم القتل، لكنه معلوم البطلان نصا و فتوى، ففى

خبر طلحه بن زيد (١) المنجبر بما عرفت «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان أبى يقول إن للحرب حكمين إذا كانت الحرب قائمه و لم

يثخن أهلها، فكل أسير أخذ فى تلك الحال فإن الإمام فيه بالخيار إن شاء ضرب عنقه، و إن شاء قطع يده و رجله من خلاف بغير حسم، ثم يتركه يتشحط فى دمه حتى يموت و هو قول الله عز و جل (٢) «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَشِيعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» الآية، ألا ترى أن المخير الذى خير الله تعالى الإمام على شىء واحد و هو الكفر - كما فى الكافى، و فى بعض النسخ «القتل» و فى التهذيبين «الكل» - و ليس هو على أشياء مختلفه، فقلت لأبى عبد الله عليه السلام: قول الله عز و جل «أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» قال ذلك الطلب أن تطلبه الخيل حتى يهرب فإن أخذته الخيل حكم عليه ببعض الأحكام التى وصفت لك، و الحكم الآخر إذا وضعت الحرب أوزارها و أثخن أهلها، فكل أسير أخذ على تلك الحال فكان فى أيديهم فالإمام عليه السلام فيه بالخيار، إن شاء

١- ١ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ سورة المائدة - الآية ٣٧.

من عليهم فأرسلهم، و إن شاء فاداهم أنفسهم، و إن شاء استعبدهم فصاروا عبيدا»

و اختلاف النسخ فيما سمعته من الحكم الذى لا مدخلية له فيما نحن فيه مع عدم وضوح معناه لا يقدر فى دلالة على المطلوب كما أن الاستشهاد فيه بالآية التى هى فى المحارب المسلم المشتمله على غير القتل كذلك أيضا، مع احتمال كون المراد بذكرها التشبيه فى

الحكم فى الجملة باعتبار كون الفرض من محاربي الله و رسوله و سعاة الفساد فى الأرض، و لعدم مشروعيه الأسر قبل الإثخان، قال الله تعالى (١) «ما كان لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسِيرٌ حَتَّى يُثَخَّنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَ اتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» و قال تعالى (٢) أيضا «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا» و فى كثر العرفان المنقول عن أهل البيت عليهم السلام أن الأسير إن أخذ و الحرب قائمه تعين قتله إما بضرب عنقه أو قطع يديه و رجله و يترك حتى ينزف و يموت، و إن أخذ بعد انقضاء الحرب تخير الإمام عليه السلام بين المن و الفداء و الاسترقاق و لا يجوز القتل، و لو حصل منه الإسلام فى الحالين منع القتل خاصة و لعله يرجع إليه ما قيل من أن فى الآية تقديمًا و تأخيرًا، تقديره فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، ثم قال: حَتَّى إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً، و هو أولى مما عن الشافعية من أن الإمام مخير مطلقا بين القتل و المن و الفداء و الاسترقاق، بل و ما عن الحنفية

١-١ سورة الأنفال- الآيه ٦٨ و ٦٩ و ٧٠.

٢-٢ سورة محمد صلى الله عليه و آله- الآيه ٤.

من تخيير الإمام بين القتل و الاسترقاق، قيل فعلى قولهم الآية منسوخه أو مخصصه بواقعه بدر، و ظاهر الآية قريب من مذهب الشافعيه، و

فيه أن الآية ظاهره فى منع القتل بعد الإثخان و الأسر، لقوله تعالى:

«فَإِمَّا مَنًّا بَعِيدٌ وَإِمَّا فِدَاءً» بل ظاهرها عدم الاسترقاق و لكن ثبت بالسنة و ربما قيل إن الأسر كان محرما بقوله «ما كانَ لِنَبِيِّ» ثم نسخ بهذه الآية، و لعل تنزيل تلك على الأسر قبل الإثخان أولى من ذلك، كما أن الظاهر توجيه اللوم فيها على من أشار على النبي صلى الله عليه و آله بالفداء فى السبعين أسيرا يوم بدر الذين كان أسرهم قبل الإثخان، ثم تاب الله عليهم، و يمكن أن يراد بعدم الإثخان فيها أنه قبل أن يقوى الإسلام لقله المسلمين يومئذ لا عدم الإثخان فى المحاربه المخصوصه التى هى محل البحث، و لكن على كل حال فيها إشعار بعدم جواز الأسر قبل الإثخان، و الله العالم.

و كيف كان فالحكم المزبور مقيد ب ما لم يسلموا بلا- خلافاً أجده فيه، بل عن التذكرة و المنتهى، الإجماع عليه، بل و لا إشكال، ضروره حقن الدم بالإسلام الذى أمر النبي صلى الله عليه و آله بالقتال عليه حتى يحصل،

قال رسول الله صلى الله عليه و آله (١): «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم»

و فى

خبر الزهرى (٢) عن على بن الحسين عليهما السلام «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا»

كما لا خلاف أجده فى أن له المن عليه حينئذ، بل و لا إشكال، ضروره أولويته بذلك من الأسر بعد تقضى الحرب و لما يسلم، إنما الكلام فى ضم الاسترقاق

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٨٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

و الفداء إليه و عدمه، فعن الشيخ التخيير بين الثلاثة، بل لعله مقتضى إطلاق المصنف الآتي، بل هو خيره ثانى الشهيدين، و لعله للجمع بين الخبر المزبور المقتضى لتعين الاسترقاق، و لكن لا- قائل به، و بين المرسل (١) فى المنتهى و غيره من أنه فادى النبى صلى الله عليه و آله أسيرا أسلم برجلين، و ما سمعته من أولويه ما نحن فيه من الكافر الذى أسر بعد تقضى الحرب، بل قيل و إن كنا لم نعرف القائل بعينه. بتعيينه، لعدم دليل معتد به على جواز الاسترقاق و الفداء بعد عدم جمع الخبرين المزبورين لشرائط الحجية، و بعد منع أولويته بذلك من الأسر بعد تقضى الحرب و قد أسلم، ضروره كون إسلامه بعد تعلق حق الاسترقاق به و لو على التخيير، فلا يسقط بالإسلام، بخلاف الفرض الذى لا حكم له إلا القتل و لو لإهانتة، و قد سقط بالإسلام الذى هو مانع أيضا عن الاسترقاق ابتداء أيضا كالقتل، مضافا إلى أصله الحريه، بل و الفداء أيضا كذلك، إذ هو فرع تعلق حق به يؤخذ الفداء عنه، و المرسل السابق مع عدم الجابر له فيه أنه لا وجه ظاهر لرد المسلم للكفار، اللهم

إلا- أن يكون ذا عشيره تمنعه، أو غير ذلك، نعم لو قلنا بجواز استرقاقه فى تلك الحال أو فدائه أو المن عليه أمكن حينئذ استصحابه، و لكن ظاهرهم عدمه، و منه يظهر لك ما فى استدلال بعض به، اللهم إلا أن يقال: إن الأسر مقتضى للاسترقاق باعتبار كونهم فيئا للمسلمين و مماليك لهم كما يأتى فى بعض (٢) النصوص النافيه للربا بينهم و بين المسلم و إن تعين قتله شرعا، فيصح حينئذ استصحابه بعد سقوط القتل بالإسلام، و يتبعه الفداء و المن، و لعله لا يخلو من قوه

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٧٢ و ٢٢٦ و ج ٦ ص ٣٢٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٧ من أبواب الربا الحديث ٥ من كتاب التجاره.

و لكن الاحتياط بالاعتصار على المن أولى، و الله العالم.

و كيف كان ف الإمام عليه السلام مخير فى كيفية القتل إن شاء ضرب أعناقهم و إن شاء قطع أيديهم و أرجلهم و تركهم ينزفون حتى يموتوا كما صرح به غير واحد، بل هو المشهور بين الأصحاب بل ربما ظهر من بعض عدم الخلاف فيه، بل من آخر دعوى الإجماع عليه للخبر المزبور(١) الذى قد زيد فيه كون القطع من الخلاف و الاستدلال بالآيه المذكور فيها مع ذلك الصلب بل و النفى من الأرض الذى لم أجد به قائلا هنا، و لعله لذا مع ضعف الخبر المزبور و احتمال كون المراد المثال لأفراد القتل كالفتاوى خير القاضى فيما حكى عنه بين أنواع القتل، للإطلاق و معلوميه مشروعيه

الإجهاز عليه كما صرح به غير واحد مع عدم الموت بالتزف، بل إلى ذلك يرجع أيضا ما عن الحلبي من التخيير بين القتل و الصلب، و إلا- فلا- دليل عليه، بل ظاهر ما سمعته من الخبر خلافه، فتخرج المسأله حينئذ عن الخلاف، و هو لا يخلو من قوه، خصوصا بعد ما ذكره غير واحد من كون التخيير هنا تخيير شهوه لا اجتهاد فى المصلحه، لأن المطلوب قتلهم، بخلاف التخيير الآتى فإنه تخيير اجتهاد فيما يراه من المصلحه باعتبار ولايته العامه، و مع ذلك الأحوط اختيار أحد النوعين المذكورين فى النص و الفتوى، و أحوط منه مراعاة المصلحه أيضا فيهما، فإنه ربما يكون القطع أصلح باعتبار الرعب و الرهب المقتضى لاتباع ضعيف العقيدته من الكفار للمسلمين، و ربما يكون ضرب العنق أصلح باعتبار آخر، و الله العالم.

و إن أسروا بعد تقضى الحرب لم يقتلوا، و كان الإمام مخيرا بين المن و الفداء و الاسترقاق كما صرح به غير واحد، بل هو المشهور

نقلا و تحصيلا، بل فى محكى التذكرة و المنتهى نسبته إلى علمائنا أجمع و هو الحجة بعد الخبر المزبور(١)المعتضد بظاهر الآيه فى المن و الفداء الذى قد يستفاد منه الاسترقاق خصوصا بعد ما سمعته سابقا فى خبر الزهرى (٢)المعتضد بما فى غيره من كونهم و ما فى أيديهم فيئا للمسلمين و مملوكين لهم، خلافا

للمحكى عن القاضى من زياده القتل فى أفراد التخيير، و لا- دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، و به يخرج عن إطلاق الأمر بقتلهم، و عن ابن حمزه من التفصيل بين من يقر على دينه بالجزية كالكتابى فالثلاثة و بين غيره كالوثنى الذى لا يقر على دينه فالمن و المفاداه، و يسقط الاسترقاق، بل فى المختلف اختياره بعد أن حكاه عن الشيخ أيضا، و فيه أنه غير مناف للاسترقاق كما فى النساء منهم التى قد عرفت عدم الخلاف فى استرقاقهن، بل الإجماع بقسميه عليه و لذا كان صريح جماعه و ظاهر الباقيين عدم الفرق بين الجميع.

ثم إن ظاهر النص و الفتوى إطلاق التخيير، لكن الفاضل فى المحكى عن جملة من كتبه و ثانى الشهيدين عينا الأصلح من الثلاثة، لكونه الولى للمسلمين المكلف بمراعاة مصالحهم، و مقتضاه عدم التخيير إلا مع التساوى فى المصلحه، فحينئذ يتخير تخيير شهوه، و لا ريب فى كونه أحوط، و إن كان اجتهادا فى مقابله إطلاق التخيير من ولى الجميع الذى هو أعلم بالمصالح، و ليس هو من إطلاق تصرف الولى المنوط بالمصلحه كالوكيل، و مع اختيار الاسترقاق أو المال فداء فلا ريب فى أنه من الغنيمه التى يتعلق بها حق الغانمين كما صرح به الفاضل و الشهيدان و غيرهم، و لا ينافيه تخيير الإمام عليه السلام بين ما يكون

١- ١ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

غنيمة و غيره بعد أن كانوا هم الذين أسروه و قهروه، و أقصى تخيير الإمام أن له المن عليه باعتبار كونه أولى من المؤمنين بأنفسهم، فمع فرض اختياره المالىه بالاسترقاق أو الفداء تعلق به حق الغانمين كأولياء القصاص إذا اختاروا الديه، فإنه يتعلق بها حق الدين و غيره، و الله العالم.

و كيف كان ف لو أسلموا بعد الأسر لم يسقط عنهم هذا الحكم الذى هو التخيير بين الثلاثه بلا خلاف معتد به أجده فيه بل و لا إشكال، للأصل و الإطلاق، نعم فى محكى المبسوط قيل إن أسلم سقط عنه الاسترقاق، لأن عقيلاً أسلم بعد الأسر ففداه النبى صلى الله عليه و آله و لم يسترقه، و فيه أن ذلك حكاية حال، فلا تعم مع كون المفداه أحد الأمور المخير فيها فاختارها لذلك لا- لأصل عدم جواز الاسترقاق ثم إن ظاهر المتن كون الحكم المزبور للأسير بعد انقضاء الحرب و ربما احتتمل عمومه له قبل انقضائها، و قد عرفت البحث فيه مفصلاً كالمحكى عن الإسكافى من مضمون الخبر المزبور لو أسلم الأسير حقن دمه و صار فيئاً، و إلا فهو على إطلاقه، خصوصاً فى مفروض المقام الذى لا قتل عليه فيه قبل الإسلام أيضاً.

و لو عجز الأسير عن المشى لم يجب قتله، لأنه لا- يدرى ما حكم الإمام عليه السلام فيه كما فى المنتهى و محكى التذكرة و غيرها من كتبه، و لعل المراد عدم جواز القتل كما هو ظاهر النهايه و السرائر و النافع و اللمعه و الدروس و الروضه و غيرها على ما حكى عن بعضها، بل هو صريح بعضهم، بل صرح أيضاً بوجوب الإرسال، و الأصل فى ذلك

قول على بن الحسين عليهما السلام في خبر الزهري (١) «إذا أخذت أسيرا فعجز عن المشى و لم يكن معك محمل فأرسله و لا تقتله، فإنك لا تدري ما حكم الإمام فيه»

المنجبر بعمل من عرفت، خصوصا ابن إدريس منهم الذى لا يعمل بالمعتبر من أخبار الأحاد فضلا عن غيره لكن فى الدروس نسبه الأمر بإطلاقه إلى النهاية بعد أن حكم بعدم حل قتله، و كأنه مشعر بتردده فيه، قيل: و لعله لضعف الخبر، و لأن القتل يتعين عليه فلا يجوز للمسلم أن يتركه و ينصرف لما فيه من الإخلال بالواجب و تقويه الكفار، بل ربما يؤدى ذلك إلى الاحتيال فى الخلاص، و رد بأنه اجتهاد فى مقابله النص المعتبر بالعمل ممن عرفت، قلت: إن كان المراد من الأسير فى محل البحث الذى أسر بعد انقضاء الحرب فلا إشكال فى عدم جواز قتله على كل حال، لما سمعته من النص و الفتوى، و لعله هو الظاهر منهما هنا، ضروره كونه الذى لا يعلم حكم الإمام فيه المن أو الفداء أو الاسترقاق، و إن كان المراد الذى أسر قبل انقضاء الحرب على معنى عدم العلم بحكم الإمام فى كيفية قتله، بل ربما فسر به نحو عبارته المتن فقد يقال: إن عدم جواز قتله لكونه من الحد المختص بالإمام عليه السلام كالزانى المحصن و إن كان لا يخلو من نظر أو منع، لكونه مشركا مأمورا بقتله أينما وجد، و ربما يؤيده فى الجملة

خبر على بن جعفر (٢) المروى عن قرب الإسناد عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل اشترى عبدا مشركا و هو فى أرض الشرك فقال العبد:

لا أستطيع المشى، و خاف المسلمون أن يلحق العبد بالعدو، أ يحل قتله؟ قال: إذا خافوا فاقتله»

و نحوه

خبره

١- ١ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

الآخر(١)المروى عن كتاب مسائله لأخيه عليه السلام إلا أنه قال:

«إذا خاف أن يلحق القوم يعنى العدو حل قتله»

بل لعل المفروض أولى بالقتل، لكونه غير مال، هذا، و لكن ذلك كله لا- يكون وجهها لما فى الدروس من التردد فى الأمر بإطلاقه بعد جزمه بحرمة قتله، نعم قد يتردد فى عدم جواز قتله مما سمعت، بل ربما كان ذلك وجهاً لتعبير المصنف بعدم وجوب القتل بناء على كون مراده هذا الفرد من الأسير على معنى أن عدم الوجوب حينئذ للجمع بين ما دل على الأمر بقتل المشركين حيث وجدتموهم و بين ما دل على أن حكم الأسير للإمام عليه السلام، و إن كان التحقيق ما عرفت، بل الظاهر عدم جواز سحب الفرد الأول من الأسير مثلاً- بعنوان الإتيان به إلى الإمام عليه السلام على وجه يؤدي إلى قتله، أما الثانى فلا يبعد جوازه، لكونه متعين القتل و كيف كان ف لو بدر مسلم أو

كافر فقتله أى الأسير بفرديه كان هدرا بلا خلاف أجده فيه بيننا، لعدم احترامه فلا يترتب عليه ديه و لا كفاره، و احتمال استرقاق الإمام عليه السلام الفرد الأول منه أو مفاداته على وجه يكون غنيمه لا يوجب ضمانه قبل ذلك، كما هو واضح.

و يجب أن يطعم الأسير و يسقى و إن أريد قتله فى ذلك الوقت الذى يحتاج فيه إلى الإطعام كما صرح به غير واحد، بل نسب إلى ظاهر الأصحاب، بل نفى الخلاف عنه عدا شاذ من المتأخرين، محتجين عليه ب

صحيح أبى بصير(٢)عن أبى عبد الله عليه السلام «سألته عن

١- ١ الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

قول الله عز و جل (١) «و يُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ» الآية قال: هو الأسير و قال: الأسير يطعم و إن كان يقدم للقتل، و قال: إن عليا عليه السلام كان يطعم من خلد في السجن من بيت مال المسلمين»

و بخير مسعده بن زياد (٢) المروى عن قرب الإسناد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام «قال علي عليه السلام: إطعام الأسير و الإحسان إليه حق واجب و إن قتله من الغد»

و بحسن زراره و صحيحه (٣) عن أبي عبد الله عليه السلام «إطعام الأسير حق علي من أسره و إن كان يراد من الغد قتله، فإنه ينبغي أن يطعم و يسقى و يرفق به كافرا كان أو غيره»

و نحوه أخبار منصور بن حازم (٤) و جراح المدائني (٥) و سليمان بن خالد (٦) عنه عليه السلام أيضا، و لكن الإنصاف انسياق الندب من النصوص المزبوره بملاحظه بعض القرائن فيها، سيما خبر أبي بصير المشتمل على تفسير الآية المساقه للمدح، مضافا إلى معلوميه عدم احترام نفس المشرك الذى هو شر الدواب المؤذيه، بل طلب إتلافها نعم قد يقال بإطعامه لبقاء حياته حتى يصل إلى الإمام عليه السلام، و الله العالم.

و يكره قتله صبورا كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا، لما فى

صحيح الحلبي (٧) عن الصادق عليه السلام «لم يقتل رسول الله صلى الله عليه و آله رجلا صبورا غير عقبه بن أبي معيط و طعن

١- ١ سورة الدهر- الآية ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب ٣٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٧- ٧ الوسائل- الباب ٦٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

ابن أبي خلف فمات بعد ذلك»

ضروره إشعاره بمرجوحيته التي لا ينافيها وقوعه من رسول الله صلى الله عليه وآله المحتمل

رجحانه لمقارنه أمر آخر، على أن الحكم مما يتسامح فيه.

و المراد بالقتل صبيرا أن يقيد يده و رجلاه مثلا حال قتله، و حينئذ فإذا أريد عدم الكراهه أطلقه و قتله، و لعل هذا هو المراد مما فسره به غير واحد، بل نسبه بعض إلى المشهور من أنه الحبس للقتل، و في القاموس و صبر الإنسان و غيره على القتل أن يحبس و يرمى حتى يموت و قد قتله صبيرا و صبره عليه، و أما ما قيل - كما حكاه في المسالك من أنه التعذيب حتى يموت أو القتل جهرا بين الناس أو التهديد بالقتل ثم القتل، و في غيرها القتل و ينظر إليه آخر، أو لا يطعم و لا يسقى حتى يموت بالعطش و الجوع - فلم أجد ما يشهد لها، بل الأخير منها مناف لما سمعته من وجوب الإطعام و السقى و لكن قد نفى بعضهم البأس عن كراهه الكل للتسامح.

و كذا يكره حمل رأسه أى الكافر المقتول من المعركة لكونه تمثيلا أو كالتمثيل، و لا شعار عدم نقل رأس كافر قط إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بمرجوحيته فى الجملة، و للخوف من فعل مثله بالمؤمن، مع أن الحكم مما يتسامح فيه، نعم لو كان فى نقله نكبه للكفار و قوه للمسلمين أمكن زوالها، و لعله لذا حمل رأس أبى جهل، بل فى بعض الأخبار (١) حمل أمير المؤمنين عليه السلام رأس عمرو بن عبد ود. و الله العالم.

و يجب مواره الشهيد و غيره من المؤمنين دون الحربى و غيره من الكفار بلا خلاف و لا إشكال، بل قيل لا يجوز دفنه بلا

إشكال فيه، و إن كان فيه نظر بل منع، للأصل السالم عن معارضه حرمة التشريع بعد أن كان الدفن من المعامله لا من العبادات، فهو حينئذ في الكافر و غيره من الحيوانات حتى الكلب و الخنزير على مقتضى الأصول، و النهى في الصحيح (١) الآتى إنما يراد به في مقام توهم وجوب مواراه الجميع و لو للمقدمه، فيراد منه حينئذ عدم وجوب ذلك إلا من كان كمشا.

و كيف كان ف إن اشتبه يوارى من كان كميش الذكر منهم كما صرح به جماعه منهم الفاضل و الشهيد، بل هو المحكى عن ظاهر الشيخ أيضا، ل

حسن حماد بن عيسى أو صحيحه (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم بدر:

«لا تواروا إلا من كان كميشا يعنى من كان ذكره صغيرا، قال:

و لا يكون ذلك إلا في كرام الناس»

المعتضد

بالمرسل عن على عليه السلام قال: «ينظر موتاهم فمن كان صغير الذكر يدفن»

و المناقشه في الأول بأنه مناف لحرمة النظر إلى العوره و بكونه قضيه في واقعه لا عموم فيها يدفعها إمكان النظر بواسطه جسم شفاف ترسم فيه العوره أو التزام الجواز هنا للضروره إلى التمييز المرجح على الحرمة بالصحيح أو غير ذلك، و ملاحظه التعليل الظاهر في كون ذلك علامه للمؤمن، و حينئذ يتجه كون الصلاه كذلك كما عن المبسوط التصريح به، فإنه بعد أن ذكر مضمون الخبر المزبور قال: «فعلى هذا يصلى على من هذه صفته، و إن قلنا إنه يصلى على كل واحد منهم منفردا بنيه شرط إسلامه

١-١ الوسائل - الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

١-٢ الوسائل - الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

كان احتياطاً، و إن قلنا إنه يصلى عليهم صلاه واحده و ينوى بالصلاه الصلاه على المؤمنين منهم كان قويا» هذا، و لكن فى السرائر بعد نسبة الصحيح المزبور إلى الشذوذ أوجب القرعه فى الدفن، لأنها لكل أمر مشكل، قال: «و أما الصلاه عليهم فالأظهر من أقوال أصحابنا أن يصلى عليهم بنيه الصلاه على المسلمين دون الكفار» و لعله بناء على أصله من عدم العمل بخبر الواحد و إن كان معتبر السند، إلا- أن المتجه مع الإعراض عنه دفن الجميع للمقدمه التى بها يرتفع الإشكال، فينتفى موضوع القرعه، و دعوى تعارض مقدمه الحرام بمقدمه الواجب باعتبار حرمة دفن الكافر يدفعها ما عرفت من عدم دليل على حرمة، و من هنا قال فى التنقيح بعد ذكر الخبر المزبور دليلاً لما فى النافع: و لو قيل بدفن الكل احتياطاً كان حسناً، أما مع التأذى بهم فيدفنون جميعاً كل ذلك مضافاً إلى الإغضاء عما ذكره من الفرق بين الدفن و الصلاه مع أن القرعه كما يكشف بها موضوع الأول يكشف بها موضوع الثانى و الصلاه على كل واحد بنيه أنها على المسلم يأتى مثلها فى الدفن، و احتمال إرادته التعليق فى نيه الصلاه على الإسلام مناف للجزم فى النيه نعم لو جمع الجميع و صلى على المسلمين منهم بنيه واحده و كان على وجه لا فساد فيه من حيث البعد مثلاً اتجه الصحه حينئذ، و بذلك كله ظهر لك ما فى المحكى عن المختلف من العمل بالنص فى الدفن بخلاف الصلاه فاختبار ما سمعته من السرائر، و كيف كان فالأقوى العمل بالخبر المزبور بعد جمعه لشرائط الحجية، و لكن مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط و الله العالم.

و حكم الطفل ذكر أو أنثى تابع لأبويه فى الإسلام و الكفر و ما يتبعهما من الأحكام كالطهاره و النجاسه و غيرهما بلا خلاف أجده

فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى إمكان القطع به من السنه ف

فى الصحيح (١) «عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث قال كفار»

و فى الخبر (٢) «أولاد المشركين مع آبائهم فى النار، و أولاد المسلمين مع آبائهم فى الجنة»

و فى المرسل (٣) «أطفال المؤمنين يلحقون بآبائهم، و أولاد المشركين يلحقون بآبائهم»

مضافا إلى قول الله تعالى (٤) «الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» و إلى خصوص ما ورد فى المواضع المتفرقه كجواز إعطاء أطفال المؤمنين من الزكاه و الكفارات (٥) و جواز العقد عليهم مطلقا (٦) مع اشتراط الإسلام فى جميع ذلك، و إلى تغسيلهم و الصلاه عليهم و غيرهما مما لا يحتاج إلى بيان.

و حيثنذ فالطفل المسبى حكمه حكم أبويه المسيبين معه فإن أسلما أو أسلم أحدهما تبعه الولد بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به بعضهم كحالهم قبل السبى،

قال حفص بن غياث (٧) «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم فى دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك فقال إسلامه إسلام لنفسه و لولده الصغار، و هم أحرار، و ولده و متاعه و رفيقه له، فأما

١-١ البحار- ج ٥ ص ٢٩٥-٢٩٤-٢٩٢ الطبع الحديث.

٢-٢ البحار- ج ٥ ص ٢٩٥-٢٩٤-٢٩٢ الطبع الحديث.

٣-٣ البحار- ج ٥ ص ٢٩٥-٢٩٤-٢٩٢ الطبع الحديث.

٤-٤ سورة الطور- الآيه ٢١.

٥-٥ الوسائل- الباب ٦ من أبواب المستحقين للزكاه و الباب ١٧ من أبواب الكفارات من كتاب الإيلاء و الكفارات.

٦-٦ الوسائل- الباب ١١ و ١٢ من أبواب عقد النكاح من كتاب النكاح.

٧-٧ الوسائل- الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

الولد الكبار فهم في ء للمسلمين إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك، فأما الدور و الأرضون فهي في ء فلا يكون له، لأن الأرض هي أرض جزية لم يجر فيها حكم الإسلام، و ليس بمنزله ما ذكرناه، لأن ذلك يمكن احتيازه و إخراجه إلى دار الإسلام»

مضافا إلى قاعده

(١) «أن الإسلام يعلو و لا يعلو عليه»

و إلى لحوق الولد بأشرف أبويه في الحرية، ففي الإسلام أولى، و حينئذ فهو مسلم و إن سبى مع الكافر منهما مع فرض إسلام الآخر من أبويه و لو في دار الحرب.

و أما إن سبى الطفل منفردا عن أبويه الكافرين قيل و القائل الإسكافي و الشيخ و القاضي فيما حكى عنهم و اختاره الشهيد يتبع السابى في الإسلام كما هو المحكى عن المخالفين أجمع لأن الدين في الأطفال يثبت تبعا، و قد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما و إخراجه عن دارهما، و مصيره إلى دار الإسلام تبعا لسابيه المسلم، فكان تبعا له في الدين، و ل

قوله عليه السلام (٢) «كل مولود يولد على الفطرة، و إنما أبواه يهودانه و ينصرانه و يمجسانه»

أى و هما معه، فإذا انقطع عنهما و زالت المعية انتفى المقتضى لكفره فيرجع إلى

الفطرة، معتصدا ذلك بنفى الحرج و نحوه، و لكنهما معا كما ترى، و لذا كان ظاهر المصنف و غيره التوقف، بل صرح غير واحد بعدم التبعية في الإسلام، للأصل و إطلاق ما سمعته من التبعية التي لا

١- ١ كتر العمال- ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٦ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣ و صحيح مسلم ج ٨ ص ٥٢ المطبوع عام ١٣٣٤.

دليل على انقطاعها بانقطاعه عنهما، وإخراجه عن دارهما ومصيره إلى دار الإسلام، على أن القائل بالتبعيه للسبى لا يعتبر فيها كونه في دار الإسلام، بل لو سباه وبقى معه في دار الكفر لتجاره ونحوها تبعه فيه أيضا، كما أنه لو انفرد ولد الذميين عنهما تبعا لمسلم في دار الإسلام لا يرتفع عنه الكفر إجماعا مع تحقق المفارقة، ودعوى أن العله مركبه من المفارقة وملك المسلم ودار الإسلام لا دليل عليها، والخبر المزبور ظاهر في إرادته أن المولود لو خلى ونفسه لاختار الإسلام عند بلوغه، ولكن أبواه يهودانه وينصرانه بتلقيهما ذلك إياه على وجه يختارهما عند البلوغ، لمكان تعليمهما، وإلا- لو كان المراد أن المولود ولادته على الإسلام بمعنى أنه محكوم بإسلامه لو لا تبعيته لأبويه لانحصر المرتد في الفطرى، ولم يكن مرتد عن مله، اللهم إلا أن يكون الفرق بينهما بالتبعيه المزبوره وعدمها.

و على كل حال فلا- ظهور فيه، بل ربما كان ظاهرا في العكس باعتبار دلالة على التبعيه بمجرد الولاده التي مقتضى الأصل بقاؤها حتى لو انفرد عنهما، ودعوى اشتراطها بكونه معهما لا- دليل عليها، بل مقتضى الإطلاق خلافها، كما أن مقتضى استصحاب التبعيه المزبوره انقطاع أصل الطهاره به، ونفى الحرج في الدين يمكن منع تحقق موضوعه كما في سبى النساء، واستتجار الكافرين ونحو ذلك مما يمكن الانتفاع به وهو على نجاسته.

ومن ذلك يظهر لك ما في القول بتبعيته للسبى في الطهاره خاصه دون باقى أحكام الإسلام كما قربه الفاضل في القواعد و تبعه ولده في الشرح والكركى في حاشيته على الكتاب، وهو المحكى عن ابن إدريس لأصله الطهاره السالمه عن معارضه يقين النجاسه، وللحرج وللقتصار

فى الرخصه على موضع اليقين، إذ لا- يخفى عليك بعد الإحاطه بما ذكرناه ما فى الأولين، و أما الأخير فإن ثبت إجماع عليه فذاك، و إلا كان محلاً للمنع، و دعوى منع شمول إطلاق دليل التبعيه للفرض، و الاستصحاب إنما يكون حجه حيث يسلم عن المعارض، و فى محل البحث ليس بسالم، لمعارضته باستصحاب طهاره الملاقى، يدفعها مضافاً إلى ما سمعت أن التحقيق عندنا تحكيم استصحاب النجاسه على استصحاب طهاره الملاقى كما ذكرناه فى محله، و مع التسليم فهو لا يقتضى الطهاره ضروره كون المتجه حينئذ العمل بهما معاً بتحكيم نجاسه المسببى و طهاره ملاقيه كما التزمه القائل فى مواضع كثيره، و هو غير المدعى من طهاره المسببى، و من الغريب ما ذكره هذا القائل بعد اعترافه بأن المتجه ما ذكرناه بناء على تعارض الاستصحابين، لكن قال: «حيث أن المهم هنا هو طهاره الملاقى أو نجاسته مع عدم وجود الإجماع المركب المقطوع به على تعارض الاستصحابين تعين القول بطهارته فى هذا الفرع» إذ هو كما ترى لا حاصل له، فالعمده حينئذ الإجماع إن تم كما عرفت.

هذا كله مع سببه منفرداً عنهما، أما إذا سبى مع أحدهما فلا- خلاف فى بقاءه على الكفر، بل فى الرياض هو بحكم الكافر قولاً واحداً منا لكن فى المسالك بعد أن نسب البقاء على حكم الكفر إلى صريح الشيخ قال: مع احتمال العدم على مذهبه، لما تقدم من أن الحكم بكفره فى الخبر أى خبر الفطره معلق على الأيوين، فلا- يثبت مع أحدهما إلا- أن دلالة المفهوم ضعيفه، قلت: مع احتمال أو ظهور كون المراد كل منهما لا مجموعهما.

و لو مات الأبوان بعد سببهما معاً فمقتضى دليل الشيخ تبعيته الآن للسببى، لكنه وافق هنا على عدم الحكم بإسلامه محتجاً بأنه مولود

من كافرين، فإذا ماتا أو مات أحدهما لم يحكم بإسلامه كما لو كانا في دار الحرب، و بأنه كافر أصلي فلا يحكم بإسلامه بموت أبويه كالبالغ و لا يخفى عليك جريان هذا بعينه فيما لو انفرد عنهما، و لا فرق في شمول الخبر المزبور لهما.

كما أنه لا يخفى عليك ما يتفرع على القولين في التمسيل و التكفين و الصلاه عليه إن بلغ الست، ضروره جريان حكم المسلم عليه على القول بالتبعيه بخلافه على القول الآخر و إن قلنا بطهاره ملاقيه، و كذا لو بلغ، فإنه على الأول يحكم بإسلامه و إن لم يسمع منه و الاعتراف به كولد المسلم، بخلافه على القول الآخر، بل الظاهر عدم الحكم بطهارته حتى يصف الإسلام بعد بلوغه و إن قلنا بها قبل البلوغ، مع احتمال استصحابها ما لم يعلم عدم الإسلام منه، لكن في المسالك الجزم بعدم الحكم بطهارته بعد البلوغ، إلا أن يظهر الإسلام كغيره من أولاد الكفار، قال: «ينبغي لمن ابتلى بذلك أن يعلمه ما يتحقق معه الإسلام قبل البلوغ، و يستنطقه به عند البلوغ ليتحصل الحكم بالطهاره- ثم قال:- و لو اشتبه سنه و بلوغه بنى على أصاله العدم، فيستصحب الطهاره على القول الثاني، إلا- أن يعلم، و ينبغي مراعاته عند ظهور الأمارات المفيده للظن بالاختبار لعانته و تكرار الإقرار بالشهادتين في مختلف الأوقات» قلت لعل المتجه بناء على ما ذكرناه من الاحتمال عدم تكلف ذلك و إن كان لا يحكم بإسلامه حتى يسمع منه الاعتراف، إلا أنه مستصحب الطهاره حتى يتحقق منه عدم الإسلام، و احتمال الاكتفاء بأصاله عدم وصفه الإسلام محل بحث أو منع.

و لا- يجوز تبعيته لغير المسلم بناء على القول الأول بخلافه على الآخر، و ربما احتتمل العدم أيضا لتشبهه بالإسلام و اتصافه منه ببعض

الأحكام بخلاف الكافر المحض و من هو بحكمه، و بهذا يظهر أن القول بتبعيته فى الطهاره خاصه ليس هو أحوط القولين، بل الحكم بإسلامه أحوط فى الأمر الأول و الأخير، قلت لكن لا يخفى عليك ضعف الاحتمال المزبور.

و لو مات قرينه المسلم و له وارث مسلم فعلى الأول يشاركه إن كان فى درجته، و يختص إن كان أقرب، و على الثانى الإرث للآخر خاصه، و لو فرض أنه بلغ قبل القسمه مع تعدد الوارث و أسلم شارك أو اختص على الثانى، و لو لم يكن لقريبه الميـت وارث سواه اشترى من التركه و ورث على الأول، و كان الميراث للإمام على الثانى إلى غير ذلك من الأحكام التى لا يخفى عليك جريانها بأدنى التفات، و الله العالم.

[تفريع إذا أسر الزوج البالغ لم يفسخ النكاح]

تفريع إذا أسر الزوج البالغ لم يفسخ النكاح للأصل و غيره بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل عن ظاهر المنتهى، الإجماع عليه، بل فى المسالك هو موضع وفاق عندنا، نعم عن أبى حنيفه الانفساخ بناء منه على ملك البالغ بالأسر الذى قد عرفت بطلانه عندنا، و أن الإمام عليه السلام مخير فيه بين المن و الفداء و الاسترقاق إذا كان قد أسر بعد تقضى الحرب و حينئذ ف لو استرق باختيار من الإمام عليه السلام انفسخ النكاح لتجدد الملك الموجب لانفساخ نكاحه بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل لعله إجماع، فيكون هو الحجه و إلا فلا تنافى بين تجديد الملك و بقاء النكاح كما لا ينافيه بعد الملك و كذا لو كان الزوج الأسير طفلاً أو امرأه انفسخ النكاح لتحقق الرق ب مجرد السبى فيهما، و قد عرفت اقتضاءه انفساخ النكاح، بل فى ظاهر المنتهى و محكى التذكرة الإجماع عليه فى الثانى، بل فى الأول منهما دعواه صريحا فيها لو سببت وحدها، بل

قال: و لا نعلم فيه خلافا، و ظاهره بين المسلمين، و هو الحجه بعد قوله تعالى (١) «و الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» بناء على كون المراد منها إلا ما ملكت أيمانكم بالسبى من ذوات الأزواج كما عن ابن عباس، بل

عن أبى سعيد الخدرى (٢) «أنه أصبنا سبائا يوم أوطاس و لهن أزواج فى قومهن فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه و آله فنزلت»

و عن النبى صلى الله عليه و آله (٣) أنه قال: فى سبى أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، و لا حائل حتى تحيض»

و هو ظاهر فى انفساخ النكاح، مؤيدا ذلك كله بأن ملك الرقبه أقوى من ملك النكاح، فإذا طرأ عليه أزاله و غيره، و لا فرق عندنا فى انفساخ نكاح المرأه لو سببت وحدها بين أن يسبى زوجها بعدها بيوم أو بأزيد أو بأنقص، لما سمعته من إطلاق الدليل، خلافا لأبى حنيفه

فلا يفسخ إن سبى زوجها بعدها بيوم، و هو واضح الضعف.

و كذا يفسخ النكاح عندنا كما فى المنتهى و محكى التذكرة لو أسر الزوجان معا لحدوث الملك للزوجه بمجرد السبى، و هو مقتضى لانفساخ النكاح كما عرفت و إن لم يحصل الملك للزوج إذا فرض كونه كبيرا و لم يكن قد اختار الإمام عليه السلام استرقاقه، خلافا لأبى حنيفه و ابن حنبل فلا يفسخ، لأن الرق لا يمنع ابتداء فلا يقطع استدامه كالعق، و هو مصادره بعد ما عرفت من الآيه و الروايه و غيرهما و لا فرق فى ذلك بين أن يسيبهما رجل أو رجلان للإطلاق، لكن فى المنتهى و الوجه أنه إذا سباهما رجل واحد و ملكهما معا أن النكاح باق، و له فسخه، و كذا لو بيعا من واحد، و فيه أنه مناف لما هو

١-١ سورة النساء- الآيه ٢٨.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٢٤.

٣-٣ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٢٤.

كالمجمع عليه باعترافه و اعتراف غيره من انفساخ النكاح بتجدد الملك كما عرفته سابقا فى أفراد المسأله، و كون المالك واحدا لا يقتضى عدمه و هو واضح.

نعم لو كان الزوجان مملوكين لم يفسخ لأنه لم يحدث رق يقتضى انفساخ النكاح، و إنما هو تبديل مالك بمالك آخر كالبيع و نحوه لكن لو قيل بتخير الغانم فى الفسخ و عدمه كان حسنا كما يتخير لو ملكهما بالبيع و نحوه، بل جزم به غير واحد ممن تأخر عن المصنف لعموم ولايه السيد على مملوكه الذى هُوَ كَلُّ عَلَى مَوْلَاهُ و لا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، خلافا للمحكى عن المبسوط و السرائر لما سمعته من التعليل فى المتن، و يمكن أن يريد عدم الانفساخ قهرا كما عرفته فى أقسام المسأله، اللهم إلا أن يكونا قد صرحا بعدم التخيير و لم يحضرنا عبارتهما، هذا، و فى المسالك بعد أن ذكر أن ما حسنه المصنف حسن قال: و ألحق به فى التذكرة ما لو سباهما واحد و ملكهما، فلا يفسخ النكاح إلا بفسخه، و كأنه أراد به ما لو سباهما فى حال الغيبه فيمن يدخل فى إذن الإمام عليه السلام، فإنه يملكهما دفعه و يتخير فى نكاحهما و إلا كانت هى الأولى، لأن مجرد السبى لا مدخل له فى الحكم بالنسبه إلى الغانمين» قلت: الموجود فى التذكرة ما سمعته سابقا من المنتهى فى غير المملوكين، و فيه ما عرفت.

و لو سبيت امرأه مثلا فصولح أهلها على إطلاق أسير فى يد أهل الشرك فأطلق لم يجب إعاده المرأه كما فى القواعد و الإرشاد و غيرهما، بل لا أجد فيه خلافا، لفساد الصلح بحرمة أحد العوضين الذى لا يستحقون أسره و لكن لو اعتقت أى أطلقت بعوض مالى بأن صولح أهلها بمال جاز (١١) لعموم أدله الصلح ما لم يكن

قد استولدها مسلم فلا يجوز له حينئذ نقلها بالصلح، و لعل التعبير في المتن عن الإطلاق بالعتق باعتبار أن ردها إلى الكفار إطلاق لها من الملك فكان كالعق، ثم إن ظاهر المصنف عدم جواز الصلح على ردها متى استولدها مسلم مطلقا و إن لم يكن المالك لها، بل في حاشية الكركي على الإرشاد «متى استولدها مسلم بحال من الأحوال لم ترد» و وجهه حيث تكون أم ولد له ما دل على عدم جواز نقل أمهات الأولاد أما غيرها فلا يخلو من إشكال أو منع ما لم يكن إجماع أو نحوه، خصوصا بعد ما ستعرف من استرقاق الحربيه الحامله من مسلم، لعموم الأدله التي لا يكفى في تخصيصها مجرد احترامها من حيث كونها أم ولد مسلم، و الله العالم.

[و يلحق بهذا الطرف مسألتان]

إشاره

و يلحق بهذا الطرف مسألتان:

[المسأله الأولى إذا أسلم الحربى فى دار الحرب حقن دمه و عصم ماله]

الأولى إذا أسلم الحربى فى دار الحرب حقن دمه و عصم ماله مما ينقل كالذهب و الفضة و الأمتعه دون ما لا ينقل كالأرضين و العقار فإنها فى ء للمسلمين، و لحق به ولده الأصغر و لو كان فيهم حمل بلا خلاف أجده فى شى ء من ذلك كما اعترف به غير واحد، بل و لا إشكال بعد الأصل و العمومات و خصوص

خبر حفص بن غياث (١) المنجبر بما عرفت، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل من أهل الحرب إذا أسلم فى دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك فقال إسلامه إسلام لولده الصغار و هم أحرار، و ولده و متاعه و رقيقه له، فأما الولد الكبار فهم فى ء للمسلمين إلا- أن يكونوا أسلموا قبل ذلك، فأما الدور و الأرضون فهى فى ء و لا يكون له، لأن الأرض هى أرض جزية لم يجر فيها حكم الإسلام، و ليس

بمنزله ما ذكرناه لأن ذلك يمكن احتيازه و إخراجه

بل منه يستفاد تبعيه الولد للوالد في الإسلام و الكفر كما أن منه يستفاد حكم الحمل، ضروره عدم اعتبار التولد في التبعية للوالد، بل لعله أولى.

و حينئذ ف لو سببت أم الحمل كانت رقا دون ولدها منه لما عرفته من تبعيته لوالده دونها، فإنها باقيه على الكفر الأصلي و مندرجه في عموم الأدله و إطلاقها.

و كذا لو كانت الحريه حاملا من مسلم بوطء مباح كوطء الشبهه و نحوها.

و لو أعتق مسلم عبدا ذميا بالنذر بناء على اعتبار النذر في جواز عتق العبد الكافر كما عن الشيخ في النهايه في مقابل القول بالجواز مطلقا و عدمه كذلك، كما أشبعنا الكلام فيه في كتاب العتق.

و على كل حال ف لو لحق بدار الحرب فأسره المسلمون جاز استرقاقه لعموم الأدله، و قيل و القائل الشيخ في محكى المبسوط لا يجوز استرقاقه لتعلق ولاء المسلم به ثم قال: «و لو قلنا يصح و يبطل ولاء المسلم كان قويا» لكن لم يفرضه كما يفرضه المصنف من كونه معتقا بالنذر، و لعله أولى، لعدم ولاء للمعتق بغير التبرع، و من هنا قال في المسالك: «يمكن حمله على ولاء ضمان الجريه بأن يتعاقد المولى و المعتق بعد العتق على ضمانها، فيثبت ولاؤهما» و إن كان هو كما ترى، كتعليل عدم الجواز بالولاء الذى هو غير صالح لتخصيص العموم، ضروره عدم منافاته له على معنى أنه إن مات سائبه يثبت الولاء، و إلا فلا، أو يقال ببطلان الولاء في الفرض المزبور كما سمعته في احتمال المبسوط.

هذا كله لو أعتقه المسلم و أما لو كان المعتق ذميا استرق إجماعا كما في محكى التذكرة و المنتهى، و هو الحجة بعد العموم خلافا للشافعي في أحد وجهيه، فلا يجوز، لتعلق ولاء الذمي به، ورد بأن سيده إذا التحق بدار الحرب جاز استرقاقه، فعقده أولى، و فيه نظر، و العمدة الأول.

[المسألة الثانية إذا أسلم عبد الحرب قبل مولاه ملك نفسه]

المسألة الثانية إذا أسلم عبد الحرب في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط أن يخرج قبل مولاه و لو خرج بعده كان على رقه، و منهم من لم يشترط خروجه، و الأول أصح و أشهر، بل المشهور إذ هو فتوى الشيخ في النهاية و الإسكافي و ابن إدريس و الفاضل و الشهيدين و الكركي و غيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل لم نجد فيه خلافا صريحا نعم قال في محكى المبسوط بعد أن أفتى بما عليه المشهور: «و إن قلنا إنه يصير حرا على كل حال كان قويا، و لعله لعموم نفي السبيل (١) و لأن

الإسلام يعلو و لا يعلو عليه (٢)

و كان قول المصنف في النافع:

«و في اشتراط خروجه تردد» من ذلك، و من ظاهر

قوى السكوني (٣) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام «أن النبي صلى الله عليه و آله حين حاصر أهل الطائف قال: أيما عبد خرج إلينا قبل مولاه فهو حر و أيما عبد خرج إلينا بعد مولاه فهو عبد»

المنجبر بما عرفت و المعتضد

بالمروى من طرق العامه (٤) قضى رسول الله صلى الله عليه و آله في العبد

١- ١ سورة النساء- الآية ١٤٠.

٢- ٢ كنز العمال- ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٦ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٤٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٤- ٤ المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٨٠٩ الرقم ٤٤٠٣.

و سيده بقضيتين، قضى أن العبد إذا خرج من دار الحرب قبل سيده أنه حر، فإن خرج سيده بعده لم يرد عليه، و قضى أن السيد إذا خرج قبل العبد ثم خرج العبد رد على سيده»

و فى

آخر (١) «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعتق العبيد إذا جاءوا قبل مواليتهم»

و بالأصل و قاعده الاقتصار على المتيقن، و ليس هو إلا بعد الخروج، و غير ذلك مما لا يخفى معه قوه القول بالاشتراط الذى لا ينافيه نفي السبيل بعد الإيجابار على البيع أو الاغتنام من سيده بالقهر و الغلبه و غير ذلك مما مر سابقا فى البحث عما لو أسلم العبد فى يد الكافر.

و على كل حال فقد ظهر لك من ذلك كله المفروغيه من حرته مع فرض خروجه قبل سيده نصا و فتوى، بل عن المختلف الإجماع عليه، و حينئذ فله أن يملك سيده لو كان صيبا أو امرأه و يغنم أموالهم هذا، و فى المسالك بعد أن وافق المشهور قال: «للخير و لأن إسلام العبد لا ينافى ملك الكافر له، غايته أنه يجبر على بيعه، و إنما يملك نفسه بالقهر لسيده، و لا يتحقق إلا بالخروج إلينا قبله، و لو أسلم بعده لم يملك نفسه و إن خرج إلينا قبله، مع احتمال لإطلاق الخبر» قلت لا يخفى عليك كون المراد من الخروج إلينا فى الخبر أنه أسلم خارجا إلينا، و لذا قال المصنف: و لو أسلم فى دار الحرب» على أن الحكم مخالف لأصالة بقاء الملك و السلطنة، فالمتجه الاقتصار فيه على المتيقن و ليس هو إلا من أسلم و خرج إلى المسلمين قبل مولاه، أما غيره فيبقى على مقتضى الأصل المزبور، نعم صرح بعضهم بعدم الفرق فى الحكم المزبور بين الأمة و العبد، مع أن ظاهر العبارة و غيرها الاقتصار على العبد، و بالجملة فالمدار فى الخروج عن الأصل المزبور على الدليل المعتمد

[الطرف الخامس في أحكام الغنيمه]

اشاره

الطرف الخامس في أحكام الغنيمه و تمام الكلام يحصل ب النظر في الأقسام و أحكام الأرض المفتوحه و كيفية القسمة،

[الأول في أقسام الغنيمه]

اشاره

أما الأول فالغنيمه هي الفائده المكتسبه سواء اكتسبت برأس مال كأرباح التجارات أو بغيره كما يستفاد من دار الحرب أو ما يحصل من حيازه المباحات أو نحو ذلك مما تقدم في كتاب الخمس الذي يشهد له مضافا إلى اللغه النصوص (١)المفسره لها في الآية (٢)بالفائده، و لذا وجب الخمس عندنا في غير غنائم دار الحرب، خلافا للعامه فخصوه بها بدعوى انسياق ذلك من قوله تعالى «عَنْتُمْ» أو نقلها إليه المردوده على مدعيها خصوصا بعد النص و الفتوى على أنها مطلق الاستفاده بالتكسب و لو بالأعمال.

نعم النظر هنا يتعلق بالقسم الأخير الذي هو ما أخذته الفئه المجاهده بالقهر و الغلبه و الحرب و إيجاف الخيل و الركاب و هي أقسام ثلاثه: ما ينقل كالذهب و الفضة و الأمتعه، و ما لا ينقل كالأرض و العقار، و ما هو سبي كالنساء و الأطفال،

[أما ما ينقل]

اشاره

و الأول ينقسم إلى ما يصح تملكه للمسلم، و ذلك يدخل في الغنيمه، و هذا القسم مختص به الغانمون بعد الخمس و الجعائل التي يجعلها الإمام عليه السلام أو نائبه للمصالح كاللدليل على عوره أو طريق أو غير ذلك مما قرره الإمام عليه السلام أو نائبه من أجره حافظ أو راع أو نحو ذلك فيبدأ بأخذ ذلك منها ثم يقسم الباقي بين الغانمين كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا بل عن الغنيه و المنتهى الإجماع عليه، بل لعله محصل، مضافا إلى ما تقدم

١- ١ الوسائل - الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس.

٢- ٢ سورة الأنفال - الآية ٤٢.

فى الخمس من النصوص (١).

و حينئذ ف لا يجوز لهم التصرف فى شىء منه إلا بعد قسمه و الاختصاص كما عن الشيخ فى النهايه و الحلبي و القاضى و الحلبي منا، و الزهرى عن العامه، كغيره من الأموال المشتركه أو الإذن من ذوى الحق، و فى

النبوى (٢) «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يلبس ثوبا من فىء المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه»

و نزع أمير المؤمنين عليه السلام إياهم حلل اليمن (٣) معلوم و قيل و القائل الشيخ فى المبسوط و الإسكافى و الفاضل و ثانى الشهيدين و غيرهم على ما حكى عن بعضهم يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعليق الدابه و أكل

الطعام من غير ضمان و لو كان غنيا، و المتناول حيوانا للأكل للأصل و ظاهر ما تسمعه من الأدله، و إن احتمله فى المنتهى فى الحيوان، و لكن لا يخفى ضعفه، بل لعله المشهور، بل ربما ظهر من عباره الإسكافى عدم الخلاف فيه، بل فى المنتهى قد أجمع أهل العلم على جواز التصرف فى الطعام و علف الدواب إلا من شذ» و نحوه فى التذكره، ل

خبر مسعده بن صدقه (٤) عن الصادق عليه السلام المتقدم سابقا المشتمل على وصيه النبوى صلى الله عليه و آله «لا تقطعوا شجره مشمره، و لا تحرقوا زرعاً لأنكم لا تدرون لعلكم تحتاجون إليه، و لا تعقروا من البهائم ما يؤكل لحمه إلا ما لا بد لكم من أكله»

و غيره (٥) من النصوص المعتضده

١-١ الوسائل- الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس و الباب ١ من أبواب قسمه الخمس.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٦٢.

٣-٣ سيره ابن هشام- القسم الثانى ص ٦٠٣.

٤-٤ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٥-٥ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢٠.

بقاعده العسر و الحرج، خصوصا العلف و نحوه مما لا يمكن نقله إلى دار الحرب و لا شراؤه و لو لعدم الثمن، و بالمروى فى طرق

العامه عن ابن عمر(١) كنا نصيب العسل و الفواكه فى مغازينا فنأكله و لا نرفعه»

و عن عبد الله بن أبى أوفى (٢) «أصبنا طعاما يوم خبير و كان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف»

بل قيل و بقوله تعالى (٣) «فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» و إن كان فيه ما لا يخفى.

نعم ينبغى الاقتصار فيما خالف قاعده الشركه على المتيقن، فلا يجوز مع عدم الحاجه كما صرح به الفاضل و غيره، مضافا إلى

قوله عليه السلام فى خبر مسعده «لا تعقروا»

إلى آخره، خلافا لبعض العامه، بل ينبغى الاقتصار على ما جرت العاده بتناوله لا ما اتفق احتياجه لبعض الأفراد منهم، كل ذلك لقاعده الاقتصار فيما خالف الأصل على ما اقتضاه الدليل الشرعى، و لذا قال فى المسالك: «يجب الاقتصار على الأكل فى دار الحرب و المفازة التى فى الطريق، أما عمران دار الإسلام التى يمكن الشراء فيها فيجب الإمساك فيها» لكن قال فيها أيضا و تناول الأدوية و نحوها فى حكم الطعام دون غسل الثوب بالصابون و إن احتج إليه، و قد عرفت الإشكال فى الأدوية و نحوها مما لم يكن معتادا تناوله، و يؤيده ما فى المنتهى قال: «الدهن المأكول يجوز استعماله فى الطعام عند الحاجه، لأنه طعام فأشبهه الحنطه و الشعير و لو كان غير مأكول فاحتاج إلى أن يدهن به أو يدهن به دابته لم يكن له ذلك إلا بالقيمه، قاله الشافعى، لأنه مما لا تعم الحاجه إليه و لا

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٥٩.

٢- ٢ تيسير الوصول ج ١ ص ٢٤٩.

٣- ٣ سورة الأنفال- الآيه ٧٠.

هو طعام ولا علف، وقال بعض الجمهور: يجوز استعماله، لأن الحاجة إلى ذلك كالحاجة إلى

الطعام» ولكن فيه أيضا: «يجوز أن يأكل ما يتداوى به أو يشربه كالجلاب والسكنجيين وغيرهما عند الحاجة، لأنه من الطعام، و لأنه محتاج إليه فأشبهه الفواكه» وإن كان هو كما ترى والتحقيق ما عرفت، فلا يجوز استعمال جلد الحيوان الذى ذبحه للأكل بجعله سقاء أو نعل أو فلو فعل وجب عليه رده إلى المغنم، وعليه أجره المثل وأرش ما نقص باستعماله، وليس له ما زاد بفعله، لأنه متعدد هذا، وفي المنتهى «لا- يجوز الانتفاع بجلودهم ولا اتخاذ النعال منها ولا الجورب ولا الخيوط ولا الحبال، و به قال الشافعى، و رخص مالك فى الحبل يتخذ من الشعر، و النعل و الخف يتخذ من جلود البقر، لنا أنه مال مغنوم، فلا يختص به بعض الغانمين كغير الطعام، و لأنه

روى «أن قيس بن أبى حازم، قال: إن رجلا- أتى رسول الله صلى الله بكبه من شعر المغنم فقال يا رسول الله: إنا نعمل الشعر فهبها لى قال: نصيبى منها لك»

و الظاهر أنه لو كان سائغا لما خص النبى صلى الله عليه و آله العطيه بنصيبه، و لأنه مال مغنوم لا تدعو الحاجة العامه إلى أخذه، فلم يجز كالثياب و غيرها» قلت: قد يناقش فى أصل الموضوع بعد الإغضاء عن كثير مما فيه بأن الجلود التى توجد عندهم محكوم بكونها ميتة، فلا تدخل فى الغنيمه، و الله العالم.

و ينقسم أيضا إلى ما لا يصح تملكه كالخمر و الخنزير و نحوهما من كتب الضلال حتى التوراه و الإنجيل المحرفين و هذا لا يدخل فى الغنيمه قطعا بل ينبغى إتلافه كالخنزير أو يجوز إتلافه و يؤخذ طرفه غنيمه أو إبقاؤه للتخليل كالخمر لأنه

ليس مالا- بالفعل، و كتب الضلال إن أمكن الانتفاع بجلودها بل و بورقها بعد الغسل كانت غنيمه، و إلا فلا، و جوارح الصيد كالفهود و البزاه و الكلاب غنيمه، و فى المنتهى «و لو لم يرغب فيها أحد من الغانمين جاز إرسالها و إعطاؤها غير الغانمين، و لو رغب فيها بعض الغانمين دفعت إليه، و لا تحتسب عليه من نصيبه، لأنه لا قيمه لها و إن رغب فيها الجميع قسمت، و لو تعذرت القسمه أو تنازعا فى الجيد منها أقرع بينهم» و لا يخفى عليك ما فيه من الإشكال، ضروره كونها أموالا مقومه فحالها كحال باقى الغنيمه، هذا، و ربما يستفاد من التخيير المزبور أن النجاسه لا تثبت بالقرائن الحاليه ما لم يحصل العلم بها، و إلا لم يظهر خمرهم بالتحليل، لاحتمال نجاسته فى أيديهم بغير الخمرية، و الله العالم.

[فروع]

[الأول إذا باع أحد الغانمين غانما شيئا أو وهبه لم يصح]

الأول إذا باع أحد الغانمين غانما شيئا مما اغتنمه أو وهبه لم يصح سواء قلنا بملك الغانم حصته بمجرد الاغتنام و الاستيلاء جمعوها فى دار الحرب أو الإسلام كما صرح به غير واحد منا، بل هو ظاهر الجميع كما أنه ظاهر الأدله التى منها ما دل (١) على أن الخمس للإمام عليه السلام الظاهر فى ملك غيره الباقي خصوصا بعد مقابلته بملك الإمام عليه السلام الجميع إن لم تكن الغنيمه بإذنه و لأنه كحيازته المباح، و إلا بقى مالا بلا مالك بعد زوال ملك الكافر عنه، أو قلنا بملكه مع الجمع فى دار الإسلام كما عن أبى حنيفه، أو باختيار التملك كما عن أبى إسحاق الشيرازى، أو بالغنيمه بمعنى كونها موجب له أو كاشفه عن حصوله بالاستيلاء، و إن كان ما عدا الأول منها واضح الضعف، و لا ينافيه خروجه عن الملك بالإعراض عنه

قبل القسمة بناء على زواله به في غير المقام من الأموال المملوكة، ولا جواز تخصيص الإمام (ع) كل شخص أو طائفه بنوع من الأموال إجماعاً كما عن المختلف، ضروره كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم على أن له الولايه هنا على هذا الوجه، فيقسم بينهم حينئذ قسمه إجبار لا اختيار ولا عدم وجوب حق على أحد منهم قبل القسمة، لعدم تماميه الملك التي هي شرط في وجوب الزكاه مثلاً كما تقدم الكلام فيه في محله، ولا دخول المدد و المولود بعد الحيازه معهم، ضروره كونه كملك الوقف الذي

يتساوى فيه المتجدد و السابق مع فرض الجميع موقوفا عليهم، و على كل حال فلا يصح البيع و لا الهبه، أما على القول بعدم الملك فظاهر لا اعتباره فيهما، و أما عليه فللجهل بمقداره بل و بعينه، لجواز تخصيص الإمام عليه السلام كلا منهم بعين.

و لكن يمكن أن يقال يصح في قدر حصته بل في المنتهى نسبه إلى القيل، بل لا يخلو من قوه، و إن نوقش بالجهل بقدرها و عدم العلم بالعين، إذ يمكن تخصيص الإمام عليه السلام غيره بها، إلا أنه قد يدفع بعدم اعتبار العلم بالقدر بعد أن كان البيع واقعا على العين المعينه التي يكفى العلم بها، و جواز التخصيص لا- ينافى صحه البيع حال البيع، إذ أقصاه كون المشتري كالبائع في الاستحقاق و إن جاز للإمام عليه السلام التخصيص، و بذلك يظهر لك حال ما في المنتهى و حاشيه الكركى و المسالك و غيرها.

و كيف كان ف يكون الثانى أحق باليد على ما استولى عليه من المبيع أو الموهوب فى قول صرح به الفاضل و ثانى الشهيدين و غيرهما، فلا يجب على المشتري رده على البائع أو الواهب و لا لهما

قهره عليه، ضروره تساويهما في الاستحقاق من حيث الاغتنام و يزداد ذو اليد بها كالبائع قبل البيع، وفيه أنه مناف لاستصحاب أحقيه الأول بعد فساد المعامله التي كان الدفع من البائع بعنوان الصحه المفروض عدمها، هذا، و في المسالك و قول المصنف «و يكون» إلى آخره معطوف على قوله: «لم يصح» لا- على الاحتمال، و المعنى أن البيع و نحوه و إن لم يصح لكن يكون المدفوع إليه أحق بما وصل إليه من الدافع» و فيه أن رجوعه إليهما كما أشرنا إليه في شرح العبارة أولى، ضروره ثبوت الأولويه المزبوره له على التقديرين بناء على ما سمعته من كلامهم و إن كان فيه ما عرفت، بل لعل الأحقيه على الثاني أولى، و الله العالم.

و على كل حال ف لو خرج هذا القابض إلى دار الحرب أعاده إلى المغنم لا إلى دافعه الذي قد عرفت ترجيح القابض عليه، فهو حينئذ كالأمانه عنده لجميع المسلمين، نعم لو دفعه إليه بهذا الاعتبار بعد فرض كونه مأمونا جاز، إذ المراد أنه لا يستحق عليه الدفع إليه باعتبار اليد الأولى التي فرض زوالها باستيلاء الثاني، ثم على القول بعدم جواز البيع لا فرق في الغنيمه بين ما جاز للغنم تناوله للحاجه و غيره، إذ جواز التناول لها لا يجوز له البيع و نحوه مما يعتبر فيه الملك المفروض عدمه، بل هو كتناول الضيف الطعام المباح له أكله الذي من المعلوم عدم جواز البيع له، و من هنا يتجه جواز مبايعه صاع بصاعين، لعدم كونها مبايعه حقيقه، بل هي مجرد مبادله و انتقال من يد إلى يد، و لو أقرض غنم غيره من الغانمين طعاما أو علفا من الغنيمه حيث يجوز له التناول لم يكن قرضا حقيقه، لعدم ملكه إياه، و إنما هو مباح له، فإذا جعله في يد الغير كان حقه ثابتا عليه كالأول و لو فرض رده عليه كان المردود عليه أحق به، لثبوت يده عليه، لا

لأنه وفاء قرض، إلى غير ذلك من الفروع التي أطنب فيها العامه مع اختلاف فيها بينهم، إلا أنها واضحة الحكم على أصولنا. هذا كله إذا كان القابض غانما و أما لو كان القابض من غير الغانمين لم تقر يده عليه بلا خلاف و لا إشكال على تقدير فساد البيع و الهبه مثلا، ضروره عدم حق له فى الغنيمه بخلاف الغانم، كما هو واضح.

[الثانى الأشياء المباحه فى الأصل كالصيد و الأشجار لا يختص بها أحد]

الثانى لا خلاف أجده بيننا فى أن الأشياء المباحه فى الأصل كالصيد و الأشجار و نحوها فى دار الحرب لا يختص بها أحد، و يجوز تملكها لكل مسلم بل و لا إشكال، ضروره بقائها على الإباحه الأصلية، و ليست من الغنيمه فى شىء بعد أن لم تكن مملوكه لأهل الحرب، خلافا لبعض العامه فجعلها منها و هو واضح الفساد، نعم لو كان عليه أثر ملك و هو فى دار الحرب كان غنيمه بناء على الظاهر من كونه ملكا لأهل الحرب نحو ما كان مثله فى بلاد الإسلام كالطير المقصوص و الأشجار المقطوعه و الأخشاب المنجوره و الأحجار المنحوتة بلا خلاف أجده فيه بل و لا إشكال، و الله العالم.

[الثالث لو وجد شىء فى دار الحرب يحتمل أن يكون للمسلمين و لأهل الحرب كالخيمه و السلاح فحكمه حكم اللقطه]

الثالث لو وجد شىء فى دار الحرب يحتمل أن يكون للمسلمين و لأهل الحرب كالخيمه و السلاح و نحوهما فحكمه حكم اللقطه كما صرح به الفاضل و ثانى الشهيدين و غيرهما، لصدق تعريفها بأنها مال ضائع عليه، فيعرف حينئذ سنه، و يتخير الملتقط بين التملك و غيره نحو باقى أفراد اللقطه و (١١) لكن قيل (١٢) و القائل الشيخ فيما حكى عنه يعرف سنه (١٣) لصدق اللقطه ثم يلحق بالغنيمه (١٤) لأنه لو كان له مالك مسلم لظهر و هو (١٥) كما ترى تحكم (١٦) بارد فإن التعريف سنه يقتضى اندراجها فى موضوع اللقطه التى حكمها ما

عرفت نصا و فتوى، و عدم ظهور المالك المسلم لا- يقتضى كونها للحربى و دعوى ظهور وجدانها فى ذلك تقتضى عدم وجوب التعريف سنه الذى هو حكم اللقطه، بل تكون غنيمه كما هو واضح.

[الرابع إذا كان فى الغنيمه من ينعق على بعض الغانمين قيل ينعق نصيبه]

الرابع إذا كان فى الغنيمه من ينعق على بعض الغانمين قيل و القائل الشيخ و الفاضل و غيرهما فيما حكى ينعق نصيبه بل لعله لازم القول بالملك بالاستيلاء و الاغتنام الذى قد عرفت أنه قول أصحابنا ضروره اندراجه فيما دل على الانعتاق و دعوى عدم شموله لمثل هذا الملك لضعفه و إمكان زواله واضحه المنع بعد ترتب الانعتاق بملك العامل نصيبه من الربح الذى يمكن زواله أيضا، نعم لا يجب عليه أن يشتري حصص الباقيين كما عن غير واحد التصريح به، لأن الملك فيه قهرى إذا كان السابى غيره، أما إذا كان هو فالمتجه الانعتاق لكونه مختارا فى سببه كما لو اشتراه، إلا أن القائل أطلق، و يمكن تنزيله على الأول و قيل و لكن لا نعرف القائل بعينه لا ينعق إلا أن يجعله الإمام عليه السلام فى حصته أو فى حصه جماعه هو أحدهم ثم يرضى هو فيلزمه شراء حصص الباقيين إن كان موسرا لعدم الملك قبل ذلك، أو عدم اعتباره على وجه يترتب عليه الانعتاق، لعدم تماميته إلا به، و إن كان فيه منع واضح بعد الإحاطه بما ذكرناه، و لعل اعتبار الرضا ليرتب عليه وجوب شراء حصص الباقيين باعتبار كون الملك حينئذ فيه اختياريا، أما مع عدم رضاه فلا يجب، لكون الملك فيه حينئذ قهريا، لما عرفت من أن الإمام عليه السلام يقسم الغنيمه بينهم قسمه إجبار لا تشهى و اختيار، فالمراد أنه حينئذ إن اتفق كون القسمة برضاه وجب عليه شراء حصص الباقيين، و إلا لم يجب، لا أن رضاه معتبر فى أصل القسمة.

[أما ما لا ينقل]

هذا كله فيما ينقل من الغنيمه، و أما ما لا- ينقل كالأراضى فهو للمسلمين قاطبه بلا خلاف و لا إشكال فيه نصا و فتوى، بل الإجماع

بقسميه عليه، مضافا إلى النصوص (١) و فيه الخمس باعتبار كونه من الغنيمه و لكن الإمام عليه السلام مخير بين إفراز خمس له لأربابه و بين إبقائه و إخراج الخمس من ارتفاعه و حينئذ فمقتضى ذلك ثبوت الخمس فى الأراضى المفتوحه عنوه الآن كما عن الشيخ و غيره التصريح به، لكن قد ذكرنا فى كتاب الخمس أن السيره المستمره فى هذا الزمان على عدم إخراج من تمكن من شىء منها ذلك بل النصوص (٢) التى تعرضت للإخراج و الإذن فيها للشيعة خاليه أيضا عن ذلك، بل فى بعضها (٣) التصريح بكون الأراض و خراجها للمسلمين فيمكن أن يكون حين القسمة جعل الخمس فى غيرها، أو أنه مندرج فى نصوص التحليل (٤) أو غير ذلك، و عن بعض حواشى القواعد تقييد خروج الخمس منها بحال ظهور الإمام عليه السلام، أما حال الغيبه ففى الأخبار أنه لا خمس فيها، و لعله يريد ما ذكرنا من النصوص، و لكن مع ذلك كله لا ريب فى أن احتياط خروجه من ارتفاعها، و تمام الكلام قد تقدم فى كتاب الخمس.

[أما النساء و الذرارى]

و أما السبى ك النساء و الذرارى ف لا خلاف و لا إشكال نصا و فتوى فى أنه من جمله الغنائم و لكن يختص بهم

-
- ١- ١ الوسائل- الباب ٧١-٧٢ من أبواب جهاد العدو و الباب ٢١ من أبواب عقد البيع من كتاب التجاره.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب ٧١-٧٢ من أبواب جهاد العدو و الباب ٢١ من أبواب عقد البيع من كتاب التجاره.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب ٤ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس.

الغانمون و فيهم الخمس لمستحقه كغيرهم من غنائم دار الحرب المنقوله و الله العالم.

[الثانى فى أحكام الأرضين]

إشاره

الثانى فى أحكام الأرضين، كل أرض فتحت عنوه بفتح العين و سكون النون الخضوع، و منه قوله تعالى (١) «وَعَنْتِ الْوُجُوهُ» و المراد هنا القهر و الغلبه بالسيف و كانت محياه حال الفتح فهى للمسلمين قاطبه الحاضرين و الغائبين و المتجددين بولاده و غيرها و الغانمون فى الجمله لا اختصاص لأحد منهم بشىء منها بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك بيننا، و إن توهم من عبارته الكافى فى تفسير الفىء و الأنفال و لعله لذا نسب الحكم إلى المشهور فى الكفايه، لكنه فى غير محله كما لا يخفى على من لاحظها، بل فى الغنيه و المنتهى و قاطعه اللجاج للكركى و الرياض و موضعين من الخلاف بل و التذكرة على ما حكى عن بعضها الإجماع عليه، بل هو محصل، نعم عن بعض العامه اختصاص الغانمين بها كغيرها من الغنائم، مضافا إلى

صحيح الحلبي (٢) «سألت أبا عبد الله عليه السلام السواد ما منزلته؟ قال: هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم و لمن يدخل فى الإسلام بعد اليوم و من لم يخلق بعد، فقلت:

الشراء من الدهاقين قال: لا يصلح إلا أن تشتري منهم على أن تصيرها للمسلمين، فإن

شاء ولى الأمر أن يأخذه فله، قلت: فإن أخذها منه قال: رد إليه رأس ماله، و له ما أكل من غلتها بما عمل»

و صحيح أبى الربيع الشامى (٣) عنه (ع) أيضا «لا تشتري من أرض السواد

١- ١ سورة طه- الآية ١١٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٤ من كتاب التجاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٥ من كتاب التجاره.

شيئا إلا من كان له ذمه، فإنما هي فيء للمسلمين»

و صحيح صفوان (١) قال: «حدثني أبو بردة بن رجاء قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف ترى في شراء أرض الخراج قال: ومن يبيع ذلك و هي أرض المسلمين، قال: قلت: يبيعها الذي هو في يده قال: و يصنع بخراج المسلمين ما ذا؟ ثم قال: لا بأس اشترى حقه منها و تحول حق المسلمين عليه و لعله يكون أقوى عليها و أملى بخراجهم»

و خبر محمد بن شريح (٢) «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء الأرض من أرض الخراج فكرهه، و قال: إنما أرض الخراج للمسلمين»

و مرسل حماد (٣) عن أبي الحسن الأول عليه السلام «الأرض التي أخذت عنوه بخيل و ركاب فهي موقوفه بيدي من يعمرها و يحييها، و يقوم عليها على صلح ما يصلحهم الإمام عليه السلام على قدر طاقتهم من الخراج النصف أو

الثلث أو الثلثان على قدر ما يكون لهم صلحا و لا يضر بهم، فإذا خرج منها نماها فأخرج منه العشر من الجميع مما سقت السماء أو سقى سيجا، و نصف العشر مما سقى بالدوالي و النواضح فأخذه الوالي فوجهه في الوجه الذي وجهه الله له على ثمانية أسهم لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ثمانية أسهم يقسمها بينهم في مواضعهم بقدر ما يستغنون في سنتهم بلا ضيق و لا تقتير، فإن فضل من ذلك شيء رد إلى الوالي، و إن نقص من ذلك شيء لم يكتفوا به كان على الوالي أن يمونها من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا، و يؤخذ بعد ما يبقى من العشر فيقسمه بين الموالى و بين شركائه الذين هم عمال الأرض و أكرتها، فيدفع إليهم أنصباهم على

١-١ الوسائل - الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٩ من كتاب التجاره.

٣-٣ أصول الكافي ج ١ ص ٥٤١.

ما صالحهم عليه، و يأخذ الباقي، فيكون ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين و فى وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه، و ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير»

إلى غير ذلك من النصوص.

و المراد بأرض السواد كما فى المنتهى «الأرض المغنومه من الفرس التى فتحت فى زمن عمر بن الخطاب، و هى سواد العراق، و حده فى العرض من منقطع الجبال بحلوان إلى طرف القادسيه المتصل بعذيب من أرض العرب، و من تخوم موصل طولاً إلى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرقى دجله، فأما الغربى الذى يليه البصره فإنما هو إسلامى قبل شط عثمان بن أبى العاص، و ما والاها كانت سباخا مواتا فأحياها عمر بن العاص، و سميت هذه الأرض سواداً لأن الجيش لما خرجوا من البادية رأوا هذه الأرض و التفاف شجرها سموها السواد لذلك، و هذه الأرض لما فتحت أرسل إليها عمر بن الخطاب ثلاثه أنفس: عمار بن ياسر على صلاتهم أميرا، و ابن مسعود قاضيا و واليا على بيت المال، و عثمان بن حنيف على مساحه الأرض، و فرض لهم فى كل يوم شاه شطرها مع السواقط لعمار، و شطرها للآخرين، و قال: ما أرى قريه يؤخذ منها كل يوم شاه إلا سريع خرابها، و مسح عثمان بن حنيف أرض الخراج فقبل اثنان و ثلاثون ألف ألف جريب، و قيل سته و ثلاثون ألف ألف جريب ثم ضرب على كل جريب نخل عشره دراهم، و على الكرم ثمانيه دراهم، و على جريب الشجر و الرطبه سته دراهم، و على الحنطه أربعه دراهم، و على الشعير درهمين، ثم كتب بذلك إلى عمر فأمضاه» و روى أن ارتفاعها كان فى عهد عمر مائه و ستين ألف ألف درهم، و لما أفضى الأمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام أمضى ذلك، لأنه لم يمكنه المخالفه و الحكم بما

عنده، فلما كان زمن الحجاج رجع إلى ثمانيه عشر ألف ألف درهم فلما ولى عمر بن عبد العزيز رجع إلى ثلاثين ألف ألف درهم فى أول سنه، و فى الثانيه إلى ستين ألف ألف درهم، و قال: لو عشت سنه أخرى لرددتها إلى ما كان فى أيام عمر، فمات تلك السنه.

و ربما أشكل الاستدلال بخبرى السواد بأنه لم يفتح بإذن الإمام عليه السلام فهو من الأنفال لا للمسلمين، فيكون ما فيهما من الحكم بأنها لهم للتقيه، قال الشيخ بعد أن ذكر حكم هذه الأراضى المفتوحه عنوه: و على

الروايه (١) التى رواها أصحابنا «أن كل عسكر أو فرقه غزت بغير أمر الإمام عليه السلام فغنمت تكون الغنيمه للإمام عليه السلام خاصه»

تكون هذه الأرضون و غيرها مما فتحت عنوه بعد الرسول صلى الله عليه و آله إلا ما فتح فى أيام أمير المؤمنين عليه السلام إن صح شىء من ذلك يكون للإمام عليه السلام خاصه، و يكون من جمله الأنفال التى له عليه السلام خاصه لا يشركه فيها غيره، و ربما يؤيد ذلك تعليلهم عليهم السلام لشيعتهم خاصه التصرف فى نحو ذلك لتطيب مواليدهم و ربما دفع بمنع اعتبار إذن الإمام عليه السلام فى خصوص الأراضى ناسبا له إلى الشيخ فى ظاهر المبسوط مستدلا له بإطلاق بعض الأصحاب أن الأرض المفتوحه عنوه للمسلمين، و عددهم أرض العراق و الشام معها مع أنها لم تكن بإذن الإمام كإطلاق بعض النصوص، و لكنه و هم واضح و كأنه لم يلحظ آخر عباره الشيخ التى حكيناها عنه، بل يمكن دعوى القطع باعتبار إذن الإمام عليه السلام فى ذلك من غير فرق بين الأرض

و غيرها، و إطلاقهم مبنى على ما صرحوا به فى المقام و غيره.

نعم قد يقال بصدور الإذن منهم عليهم السلام فى ذلك، ففى قاطعه اللجاج قد سمعنا أن عمر استشار أمير المؤمنين عليه السلام فى ذلك، و مما يدل عليه فعل عمار فإنه من خلفاء أمير المؤمنين عليه السلام و لو لا أمره لما ساغ له الدخول فى أمرها، و فى الكفاية الظاهر أن الفتوح التى وقعت فى زمن عمر كانت بإذن أمير المؤمنين عليه السلام لأن عمر كان يشاور الصحابه خصوصا أمير المؤمنين عليه السلام فى تدبير الحروب و غيرها، و كان لا يصدر إلا عن رأى على عليه السلام، و كان النبى صلى الله عليه و آله قد أخبر بالفتوح و غلبه المسلمين على الفرس و الروم، و قبول سلمان توليه المدائن و عمار إماره العساكر مع ما روى فىهما قرينه على ذلك، و

عن الصدوق أنه روى مرسلًا(١) استشاره عمر عليا عليه السلام فى هذه الأراضى فقال: دعها عدّه للمسلمين،

و عن بعض التواريخ أن عمر لما رأى المغلوبيه فى عسكر الإسلام فى غالب الأسفار و الأوقات استدعى من أمير المؤمنين عليه السلام أن يرسل الحسن عليه السلام إلى محاربه يزدجرد فأجابه و أرسله،

و حكى أنه ورد رى و شهریار، و فى المراجعة ورد قم و ارتحل منها إلى كهنك، و منها إلى

أردستان، و منها إلى قهبان، و منها إلى أصفهان، و صلى فى المسجد الجامع العتيق، و اغتسل فى الحمام الذى كان متصلا بالمسجد، ثم نزل لنبال و صلى فى مسجده،

إلا- أن ذلك كما ترى لا يعول عليه بعد عدم كونه بسند معتبر، و يحتمل بعضه أو جميعه غير صدور الإذن، لكن قد يقال بأن الحكم فى النصوص المعتمره السابقه بكون هذه الأراضى للمسلمين .

١ - ١ الموجود فى كتاب الخراج للقرشى ص ٤٢ و كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٣٦ و كتاب الأموال لأبى عبيد ص ٥٩ أن استشار أصحاب النبى ص فى الفلاحين من أرض السواد فقال على ع: «دعهم يكونوا ماده للمسلمين».

بعد معلوميه اعتبار الإذن فيها شاهد على صدورها منهم عليهم السلام، و لعله أولى من الحمل على التقيه، خصوصا بعد عدم معرفيته بين العامه و إنما يحكى عن مالك منهم و لم يكن مذهبه معروفا كى يتقى منه، خصوصا بعد مخالفه الشافعى و أبى حنيفه له.

و على كل حال فظاهر النصوص و الفتاوى بل صريح بعضها أنها ملك المسلمين برقيتها، و يتبعه ارتفاعها، و ربما ظهر من ثانى الشهيدين سيما فى الروضه عدم كون المراد ملك الرقبه، بل المراد صرف حاصلها فى مصالح المسلمين، بل فى الكفايه أن المراد بكونها للمسلمين أن الإمام يأخذ ارتفاعها و يصرفه فى مصالح المسلمين على حسب ما يراه، لا أن من شاء من المسلمين له التسلط عليها أو على بعضها بلا- خلاف فى ذلك بل عن مجمع البرهان معنى كون هذه الأرض للمسلمين كونها معده لمصالحهم العامه مثل بناء القناطر، ثم قال: «لأنهم ليسوا بمالكين فى الحقيقه، بل هى أرض جعلها الله تعالى كالوقف على مصالح المستأجر و غيره من المسلمين، لا أنها ملك للمسلمين على الشركه» و من هنا جعل بعض الناس المسأله خلافيه، و ذكر فيها قولين، لكن يمكن إرادته الجميع معنى واحدا، و هو عدم الملك على كيفية ملك الشركاء المتعديدين و إنما المراد ملك الجنس نحو ملك الزكاه و غيرها من الوجوه العامه و ملك الأرض الموقوفه على المسلمين إلى يوم القيامه، بناء على أن الموقوف ملك الموقوف عليه، فلا يقدر تخلف بعض أحكام ملك المشخصين.

نعم قد يستفاد من بعض النصوص (١) بل و الفتاوى عدم جواز بيع شىء منها حتى لولى المسلمين لمصلحتهم و إن كان محتملا كما ذكرناه فى غير المقام، إلا أن الظاهر المزبور يقضى بكون ملكيتها على وجه تبقى عينها كالعين الموصى بها و الموقوفه على هذا الوجه، و هو غير بعيد، ثم

إن مقتضى السيره بين الأعوام و العلماء عدم وجوب صرف ما يتفق حصوله من حاصلها في يد أحد من الشيعة من جائر أو غيره في زمان في المصالح العامه، بل له التصرف فيه بمصالحه الخاصه، بل قد يقال بحصول الإذن منهم في ذلك للشيعة من غير حاجه إلى رجوع إلى نائب الغيبه، و إن كان الأحوط إن لم يكن الأقوى

استثذانه، و الظاهر أن له الإذن مجاناً مع حاجه المستأذن، كما أن الظاهر حل تناوله من الجائر بشراء أو اتهاب أو غيرهما، و قد أشبعنا الكلام في ذلك و غيره في كتاب المكاسب من الكتاب.

و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال في أن النظر فيها إلى الإمام عليه السلام حال بسط اليد، لأنه هو المتولى لأمر المسلمين، قال

الرضا عليه السلام في صحيح ابن أبي نصر(١): «و ما أخذ بالسيف فذلك للإمام عليه السلام يقبله بالذى يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه و آله بخبير قبل أرضها و نخلها، و الناس يقولون لا- تصلح قبالة الأرض و النخل إذا كان البياض أكثر من السواد، و قد قبل رسول الله صلى الله عليه و آله خبير عليهم في حصصهم العشر و نصف العشر»

و نحوه مضمرة(٢).

و أما حال الغيبه و نحوها فلا خلاف معتد به بل و لا إشكال في جريان حكم يده بالنسبه إلى براءه ذمه من عليه الخراج، و حل المال بالمقاسمه، و إلى جواز الأخذ بشراء و نحوه على ما كان منها في يد الجائر المتسلط للتقيه، و أما غيره فالمرجع فيه إلى نائب الغيبه كما صرح بذلك جماعه منهم الكركى و ثانى الشهيدين و غيرهما، و هو الذى تقتضيه

١- ١ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

قواعد الشرع، لكن في فوائد الكتاب للأول منهم هنا هذا مع ظهوره و في حال الغيبه يختص بها من كانت في يده بسبب شرعى كالشراء و الإرث و نحوهما، لأنها و إن لم تملك رقبتهما لكونها لجميع المسلمين إلا أنها تملك تبعاً لآثار التصرف، و يجب عليه الخراج و المقاسمه، و يتولاهما الجائر، و لا يجوز جحدهما و لا منعهما و لا التصرف فيهما إلا بإذنه باتفاق الأصحاب، و لو لم يكن عليها يد لأحد ففضيه كلام الأصحاب توقف جواز التصرف فيهما على إذنه حيث حكموا بأن المقاسمه أو الخراج منوط برأيه، و هما كالعوض عن التصرف و إذا كان العوض منوطاً برأيه كان المعوض كذلك، و فيه أنه لم نعرف للأصحاب كلاماً ما في توقف حلها على إذن الجائر مع عدم كون الأرض في يده، و إنما ذكروا حكم ما يأخذه الجائر باسم الخراج و المقاسمه و الزكاه، و هو كالصريح في كون ذلك لما في يده من الأراضى لا غيرها مما يمكن دعوى الضروره على عدم ولايه له عليه و عدم قابليته لذلك، و إنما أجرينا الحكم المزبور على ما في يده للتقيه و تسهيلاً للشيعة في زمن الغيبه، و دعوى أن الزمان زمان تقيه فالأمر إليه فيها حتى على ما لم يكن في يده منها واضحه الفساد، لعدم شاهد عليها، بل ظاهر الأدله خلافها، فالتحقيق الرجوع في كل ما لم يكن في يده إلى نائب الغيبه يصرفه على ما يظهر له من الأدله كغيره مما له ولايه عليه، و الله العالم.

و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال في أنه لا يملكها المتصرف بها على الخصوص، و لا يصح له بيعها و لا هبتها و لا وقفها و لا غير ذلك من التصرفات الموقوفه على الملك، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافاً إلى النصوص (١) بل عن مبسوط الشيخ عدم جواز

مطلق التصرف فيها و لو بنحو من البناء، نعم قد ذكر غير واحد من الأصحاب أنها تباع مثلاً تبعاً لآثار التصرف فيها و قد أشبعنا الكلام في المراد منه و في غير ذلك من الأحكام في محله في كتاب البيع، فلاحظ و تأمل، كما أن المحكى عن تهذيب الشيخ من جواز شرائها محمول على ما لا- ينافي ذلك، و من الغريب ما عن الكفاية من أن الأقرب القول بالجواز للعمل المستمر و للنصوص (١) الكثيره إذ لا- يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطه بفتاوى الأصحاب و نصوص الباب، و العمل المستمر على الوقف مساجد و مدارس و نحوهما محمول على الأرض التي لا يعلم حالها بيد من يجرى عليها حكم الأملاك و له وجوه من الصحة يحمل عليها حتى في المعلوم كونها معموره حال الفتح، إذ يمكن كونها من الخمس و قد باعها الإمام عليه السلام و غير ذلك، و ما ادعاه من النصوص بين ما هو غير صريح في أرض الخراج، و بين ما يراد منه آثار التصرف أو الشراء استنقازاً

للمسلمين، و بين ما هو معارض بأقوى منه من وجوه نعم قد يقال بأحقية المحيي بها بعد موتها من غيره على وجه يترتب عليها الإرث و الصلح و غير ذلك، و أن عليه الخراج و المقاسمه، و قد ذكرنا هناك من النصوص (٢) ما يدل عليه، و ربما كان ظاهر الكركي هنا قال: ما يوجد من هذه الأرض موأتا في هذه الأزمنة إن دلت القرائن على أنه كان معموراً من القديم و مضروباً عليه الخراج ككثير من أرض العراق يلحق بالمعمور وقت الفتح، و حيث أنه لا- أولويه لأحد عليه فمن أحياه كان أحق به، و عليه الخراج و المقاسمه، بل ظاهره المفروغيه من ذلك.

-
- ١- ١ الوسائل- الباب ٧١ و ٧٢ من أبواب جهاد العدو و الباب ٢١ من أبواب عقد البيع.
 ٢- ٢ الوسائل- الباب ٧١ و ٧٢ من أبواب جهاد العدو و الباب ٢١ من أبواب عقد البيع.

و كذا لا إشكال و لا خلاف فى أنه يصرف الإمام عليه السلام حال بسط اليد حاصلها فى المصالح العامه مثل سد الثغور و معونه الغزاه و بناء القناطر و نحو ذلك مما يرجع نفعه إلى عامه المسلمين، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى بعض النصوص (١) و هل تجب مراعاة ذلك لمن يحصل منها فى يده فى زمن الغيبه و لو بإذن نائبها؟ وجهان أحوطهما ذلك و أقواهما العدم لظاهر نصوص الإباحه (٢) و للسيره المستمره فى سائر الأعصار و الأمصار بين العلماء و الأعوام، بل قد تمكن جملة من

علمائنا كالمرتضى و الرضى و العلامه و غيرهم من جملة منها و لم يحك عن أحد منهم التزام الصرف فى نحو ذلك، بل لعل المعلوم خلافه من المعامله معامله غيرها من الأملاك، هذا.

و لكن الكلام فى المفتوح عنوه، و المعروف بين الأصحاب أن مكه منه، بل نسبه غير واحد إليهم، بل فى المبسوط و المنتهى و التذكرة أنه الظاهر من المذهب، و فى

خبر صفوان و محمد بن أحمد (٣) «أن أهل الطائف أسلموا و جعلوا عليهم العشر و نصف العشر، و أن مكه دخلها رسول الله صلى الله عليه و آله عنوه و كان أهلها أسراء فى يده فأعتقهم و قال: اذهبوا أنتم الطلقاء»

و فى بعض أخبار الجمهور (٤) أنه صلى الله عليه و آله قال: لأهل مكه: «ما ترونى صانعا بكم؟ قالوا: أخ كريم و ابن أخ كريم، فقال صلى الله عليه و آله: أقول كما قال أخى

١- ١ الوسائل - الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ عن صفوان و أحمد بن محمد.

٤- ٤ سنن البيهقى ج ٩ ص ١١٨.

يوسف (١) «لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» اذهبوا أنتم الطلقاء»

فما عن الشافعي من أنها فتحت صلحا واضح الفساد، و منه الشام على ما ذكره الكركي ناسبا له إلى الأصحاب و إن كنت لم أتحققه،

نعم عن العلامة في التذكرة ذلك في كتاب إحياء الموات، و لكن لم يذكر أحد حدودها، بل في الكفاية عن بعض المتأخرين و أما بلاد الشام و نواحيه فحكى أن حلب و حمى و حمص و طرابلس فتحت صلحا، و أن دمشق فتحت بالدخول من بعض غفله بعد أن كانوا طلبوا الصلح من غيره، و منه خراسان، بل ربما نسب إلى الأصحاب و أنه من أقصاها إلى كرمان، و إن كنت لم أتحققه، بل عن بعض المتأخرين أن نيشابور من بلاد خراسان فتحت صلحا، و بلخ منها أيضا و هراه و قوسبخ و التوابع فتحت صلحا، و منه العراق كما صرح به في النصوص و الفتاوى، و منه خير كما صرح به بعضهم، و دل عليه أيضا بعض النصوص بل قيل إن منه غالب بلاد الإسلام، و عن بعض المتأخرين أن أهل طبرستان صالحوا و أن أذربيجان فتحت صلحا، و أن أهل أصفهان عقدوا أمانا، و عن ثانی الشهيدین أنه يكفي في ثبوته الاشتهار بين المؤرخين المفيد للظن، و تبعه عليه بعض من تأخر عنه، و لكنه لا يخلو من نظر، كما أن ما صرح به الكركي من ثبوته أيضا بضرب الخراج و المقاسمه و لو من الجائر حملا لفعل المسلم على الصحة حتى يعلم خلافها كذلك أيضا، خصوصا بعد معلوميه كون الجائر آثما في أخذه الخراج من الخراجيه، و بعد تعارف ضرب الخراج على كل أرض معموره و لو بإحياء جديد.

بل صرح بعض مشايخنا بجريان حكم الخراج على ما يضربه على

الموات إذا أحياء المحيي، وإن كان هو كما ترى، و كأنه أخذه من الكركي، قال: «الموات المتعلق بالإمام عليه السلام إذا أحياء محيي في حال الغيبه هل يجب فيه حق الخراج و المقاسمه؟ يحتمل العدم، لظاهر

قوله صلى الله عليه و آله (١) «من أحيأ أرضا ميتة فهي له»

و اللام تفيد الملك و هو يقتضى عدم الثبوت، و يحتمل الثبوت لأنها ملك الإمام عليه السلام و ملك الغير لا يباح مجاناً، و يؤمى إلى هذا قول الأصحاب فى باب الخمس:

و أحل لنا خاصة المساكن و المتاجر و المناكح، فإن أحد التفسيرات للمساكن هو كون المساكن المستثنيات هى المتخذة فى أرض الأنفال، و يحتمل بناء ذلك على أن المحيى لهذه الأراضى يملكها ملكاً ضعيفاً، أو يختص بها مجرد اختصاص، فإن قلنا بالأول لم يجب عليه أحد الأمرين، لأنه لا يجب عليه فى ملكه عوض التصرف، و على الثانى يجب، و لا أعلم فى ذلك كلاماً للأصحاب» قلت: لا يخفى عليك أن ظاهر النص و الفتوى الملك الحقيقى، كما أنه لا يخفى عليك ما فى قوله «و ملك الغير لا يباح مجاناً» بعد معلوميه تسلط الناس على أموالهم، و الفرض ظهور ما ورد عنهم فى ذلك، و ما ذكروه فى كتاب الخمس لا يصلح دليلاً بعد تعدد احتمال المراد منه، كما أشبعنا الكلام فيه فى كتاب الخمس، و كذا ما عن بعضهم أيضاً من الاكتفاء بالظن فى خصوص كل قطعه من الأرض المفتوحه عنوه أنها عامره وقت الفتح فيجب حينئذ الخراج على زارعها و غارسها، ضروره

عدم دليل على الاكتفاء بمطلق الظن فى مثل ذلك، مع أن الأصل يقتضى عدمه فى جملة من أفرادها، و من ذلك يحصل الشك فى جريان حكم المفتوحه

عنوه العامره وقت الفتح فى كثير من الأراضى فى هذا الزمان، مضافا إلى الشك فى أن فتحها لم يتحقق كونه بإذن الإمام عليه السلام على وجه تكون به للمسلمين لا للإمام عليه السلام، إلا أن الاحتياط لا ينبغى تركه حتى فيما كان منها فى يدى من يجرى عليه حكم الملك و لم يعلم فسادة، فإن أصول المذهب تقضى بالحكم بملكيتته كما صرح به غير واحد ما لم يعلم الخلاف.

هذا كله فى العامر من المفتوحه عنوه و أما ما كان مواتا منها وقت الفتح فهو للإمام عليه السلام خاصة بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه مضافا إلى المعتبره المستفيضه الداله على أن موات الأرض مطلقا من الأنفال للإمام عليه السلام بل فى

صحيح الكابلى (١) عن الباقر عليه السلام «وجدنا فى كتاب على عليه السلام إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَ الْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ، أنا و أهل بيتى الذين أورثنا الله الأرض و نحن المتقون الأرض كلها لنا، فمن أحيا أرضا من المسلمين فليعمرها و ليؤد خراجها إلى الإمام من أهل بيتى، و له ما أكل

حتى يظهر القائم عليه السلام من أهل بيتى بالسيف فيحويها كما حواها رسول الله صلى الله عليه و آله، و منعها إلا ما كان فى أيدي شيعتنا، فيقاطعهم على ما فى أيديهم، و يترك الأرض فى أيديهم»

و دعوى أن التعارض بين النصوص من وجه فإن ما دل على أن المفتوحه عنوه للمسلمين شامل للموات منها و العامر، و ما دل على أن الموات للإمام عليه السلام شامل للمفتوحه عنوه و غيرها، يدفعها معلوميه رجحان التخصيص بالأخير و لو للإجماع بقسميه.

و حيثئذ ف لا- يجوز إحيائه إلا بإذنه إن كان موجودا ظاهرا مبسوط اليد بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه مضافا إلى عموم قاعده قبح التصرف في مال الغير بغير إذنه، و خصوصا بعض النصوص (١) هذا، و في المسالك «و يعلم الموات بوجوده الآن مواتا مع عدم سبق أثر العماره القديمه عليه، و عدم القرائن الداله على كونه عامرا قبل ذلك كسواد العراق فإن أكثره كان معمورا وقت الفتح، و بسببه سميت أرض السواد، و ما يوجد منها عامرا الآن يرجع فيه إلى قرائن الأحوال كما مر، قيل و منها ضرب الخراج و أخذ المقاسمه من ارتفاعه، فإن انتفى الجميع فالأصل يقتضى عدم تقدم العماره، فيكون ملكا لمن في يده» قلت. أشار بالقليل إلى ما سمعته من الكركى و

سمعت ما فيه، و أما الأول ففيه أولا أن أثر العماره القديمه لا يجدى حتى يعلم كونه وقت الفتح، مع أن الأصل تأخره، على أن القرائن المزبوره إن كان لم تفد إلا الظن ففي قطع الأصل بها إشكال، مضافا إلى ما سمعته سابقا من الإشكال فى جريان حكم المفتوح عنوه بغير ذلك و الله العالم.

و على كل حال ف لو تصرف فيها أحد من غير إذنه كان غاصبا و عليه أى المتصرف طسقتها و أجرتها للإمام عليه السلام بلا خلاف و لا إشكال على حسب غيرها من الأراضى المغصوبه، نعم يملكها المحيى من الشيعة عند عدم ظهوره عليه السلام و عدم بسط يده من غير إذن خاصه بلا خلاف و لا إشكال، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى المعبره المستفيضه

الداله على الإذن عموما كالصحيح السابق(١)

و صحيح الفضلاء(٢)عن الباقر و الصادق عليهما السلام قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «من أحيا مواتا فهو له»

و غيرهما(٣)بل مقتضاها حصول الإذن حال الظهور، ضروره صدورها من النبي صلى الله عليه و آله إلا أن الأصحاب خصوها بحال الغيبه، و قد أوضحنا ذلك في إحياء الموات، بل و غيره من المسائل التي منها عدم إلحاق الموت الحادث بعد العماره وقت الفتح بموت الأصل، و

منها البحث عن الأرض الموات إذا ملكت بالإحياء ثم ماتت هل تعود على الإباحه الأصلية أو لا، فلاحظ و تأمل.

ثم إن ظاهر إطلاق النص و الفتوى عدم الفرق في المحيي بين المؤمن و المخالف بل و الكافر، بل ربما كان في صحيح الكابلي ظهور في التعميم، بل عن الشهيد التصريح به أيضا، لكن في المسالك احتمال كون الحكم مختصا بالشيعه عملا بظاهر الإذن، و فيه ما لا يخفى، خصوصا مع ملاحظه الإذن من النبي صلى الله عليه و آله و ملاحظه ما سمعته في صحيح الكابلي، و الله العالم.

و كل أرض فتحت صلحا فهي لأربابها حتى الموات في احتمال و في آخر أنه للإمام عليه السلام، و لعله الأقوى إذا لم يكن قد دخل في عقد الصلح صريحا أو ظاهرا و على كل حال فليس عليهم إلا ما صالحهم عليه الإمام عليه السلام أو نائبه به من نصف الحاصل أو ثلثه أو غير ذلك، و ليس عليهم غيره حتى الزكاه بناء على أن الصلح مقتض لإقرارهم على دينهم، و هي غير واجبه عندهم بلا

١- ١ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ٢ مع سقط في الجواهر.

٢- ٢ الوسائل - الباب ١ من كتاب إحياء الموات الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب ١ من كتاب إحياء الموات.

خلاف أجده فيه كما اعترف به بعضهم، بل في ظاهر الغنية الإجماع عليه، لعموم ما دل (١) على مشروعيه الصلح، و خصوص بعض النصوص (٢) التي تسمعا إن شاء الله في أحكام الجزية، بل في النهاية و الغنيه و الوسيله و المنتهى و

التحرير و التذكرة و قاطعه اللجاج و الرياض و غيرها تسميه هذه الأرض بأرض الجزية، بل في الغنيه و الروضه و موضع من النهاية أن أرض الصلح هي أرض أهل الذمه، و لعل المراد أنه الذي وقع من النبي صلى الله عليه و آله و إلا- فالظاهر من المصنف و غيره عدم الفرق بينهم و بين غيرهم، لعموم أدله الصلح، و ليس ذلك من الجزية المختصه بأهل الكتاب، اللهم إلا أن يدعى اختصاص مشروعيه الصلح بهم كالجزية.

و على كل حال فلا خلاف و لا إشكال في أن هذه الأرض تملك على الخصوص و حينئذ ف يصح بيعها و غيره من التصرف فيها بجميع أنواع التصرف لعموم تسلط الناس على أموالها الذي هو مقتضى الصلح أيضا و حينئذ ف لو باعها المالك من مسلم صح و انتقل ما عليها إلى ذمه البائع الكافر كما في النهاية و الغنيه و الجامع و النافع و كتب الفاضل و الدروس و غيرها بل هو المشهور، بل في ظاهر الغنية الإجماع عليه، بل لم يحك الخلاف فيه إلا- من الحلبي، فجعله على المشتري لكونه حقا على الأرض، فيجب على من انتقلت إليه و ل

صحيح ابن مسلم (٣) عن أبي جعفر عليه السلام «عن شراء أرض أهل الذمه فقال: لا بأس، فتكون إذا كان

١- ١ الوسائل - الباب ٣ من كتاب الصلح.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٨.

ذلك بمنزلتهم»

و نحوه

آخر (١) مضمّر «يؤدى كما يؤدون»

و خبر محمد بن شريح (٢) «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء أرض الخراج فكرهه و قال عليه السلام: إنما أرض الخراج للمسلمين، فقال إنه يشتريها الرجل و عليه خراجها، قال: لا بأس إلا أن يستحيى من عيب ذلك»

بناء على أن المراد من أرض الخراج فيه أرض الصلح و لو بقريته قوله عليه السلام: «إلا أن» إلى آخره باعتبار كون ذلك جزية عليهم و إن سمي بالخراج، و لكن قد يناقش بظهوره فى خصوص ما إذا اشترى على هذا الوجه، و لعلنا نلتزمه للعمومات، و ليس هو من الجزية على المسلم، بل يمكن تنزيل الصحيحين الأولين عليه إذا أريد الجزية من الخراج فيهما، كما أنه يمكن منع تعلق الحق بالأرض على وجه يلحقها حتى لو انتقلت منه إلى غيره.

و بذلك يظهر لك أن الوجه عدم الفرق بين المسلم و الكافر إذا اشتراها كما هو مقتضى إطلاق النهاية و النافع و التبصره، و إن كان قد يشعر ما فى المتن و غيره من التقييد بالمسلم بخلافه، بل أوضح من ذلك تعليل الحكم بأن المسلم لا جزية عليه، لكن قد عرفت أن المتجه عدم الفرق لما سمعت، بل منه يتقدح أنه لا وجه للإشكال فى الحكم لو فرض كون عوض الصلح فى الذمه و إن قدر بالثلث و الربع، لكن على معنى تقدير أداء هذا المقدار و لو من غيرها، أما لو فرض كون عوض الصلح شيئاً متعلقاً بمنفعه العين فلا ريب فى تبعيته

حينئذ لها و إن انتقلت إلى غيره، و لعله بذلك يكون النزاع لفظياً، إذ احتمال كون عوض الصلح على البائع مطلقاً حتى فى الأخير محتاج إلى دليل، و ليس

١- ١ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢١ من أبواب عقد البيع الحديث ٩.

إلا ما تسمعه من نصوص (١) الجزية التي هي إن كانت على المال سقطت عن الرءوس، و إن كانت على الرءوس سقطت عن المال، ففي الفرض بناء على أنه من الجزية بعد انتقال المال منه إلى غيره تكون الجزية على رأسه كما لو تلف، بل ينبغي ذلك أيضا حتى لو كان المشتري من أهل الذمة أيضا، إذ كونه ممن يؤدي الجزية لا يقتضى الالتزام بجزية غيره التي كانت على المال دون رأسه، و الفرض انتقاله عنه و على كل حال فالتحقيق ما عليه المشهور، خصوصا بعد ملاحظه الأصل و الإجماع المحكى المعتضد بالشهره العظيمه، مضافا إلى ما ذكرناه الذى يشهد له أيضا ما ذكره المصنف و غيره من كون هذا كله أى بيع الأرض و غيره من تصرف الملاك إذا صولحوا على أن الأرض لهم و فى ملكهم يتصرفون بها تصرف الملاك فى أملاكهم إذ هو كالصريح فى عدم تعلق حق للمسلمين فيها لا فى العين و لا فى المنفعه، و حيثئذ يتجه اشتغال ذمه البائع بعوض الصلح، و أولى بذلك ما لو آجرها من فى يده فإن الأجره له و عوض الصلح عليه، لكن فى التذكرة و التحرير أنه على المستأجر كما عن الحلوى و فيه بعد إلا مع

الشرط كما فى الدروس، بل فيه منع واضح بعد الإحاطه بما ذكرناه أما لو صولحوا على أن الأرض للمسلمين و لهم السكنى و على أعناقهم الجزية كان حكمها حكم الأرض المفتوحه عنوه عامرها للمسلمين و مواتها للإمام عليه السلام بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به بعضهم بل و لا إشكال، لعموم أدله الصلح و خصوص النصوص (٢) الوارده فى خبير بناء على أنها منه، مضافا إلى كون هذا الصلح من الفتح عنوه و بالسيف و قهرا، ضروره تعدد أفراده، و ما فى بعض

١-١ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو.

٢-٢ الوسائل- الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢ و الباب ٧٢ منها الحديث ١ و ٢.

النصوص (١) من عد ما صولحوا عليه من الأنفال محمول على غير الفرض و كيف كان فلا خلاف و لا إشكال فى أن للإمام عليه السلام أن ينقص و يزيد فى الصلح بعد انتهاء مدته على حسب ما يراه من المصلحه بل الظاهر أن ذلك لنائبه أيضا، و الله العالم.

و لو أسلم الذمى الذى صولح على أن الأرض له و عليها كذا و كذا سقط ما ضرب على أرضه و ملكها على الخصوص كما فى الغنيه و القواعد و التبصره و الإرشاد و المنتهى و التحرير و التذكره و غيرها بل لا أجد فيه خلافا، بل هو من معقد إجماع الأول، لأنه كالجزية أو جزية و لا شىء منهما على المسلم اتفاقا نصا و فتوى و لأنه كمن أسلم طوعا و رغبه من غير قتال فإن كل أرض أسلم أهلها عليها طوعا و رغبه

كالمدينه و البحرين و بعض أطراف اليمن على ما قيل فهى لهم على الخصوص، و ليس عليهم فيها سوى الزكاه إذا حصلت شرائطها كما صرح به فى النهايه و السرائر و الجامع و النافع و الإرشاد و التبصره و القواعد و التحرير و التذكره و المختلف و اللمعه و الروضه و المسالك و غيرها، بل لا أجد فيه خلافا و لا إشكالا بعد معلوميه حقن الإسلام الدم و المال،

و فى الصحيح (٢) «ذكرت لأبى الحسن الرضا عليه السلام الخراج و ما سار به أهل بيته فقال: العشر و نصف العشر على من أسلم طوعا، يترك أرضه فى يده و أخذ منه العشر و نصف العشر مما عمر منها، و ما لم يعمر منها أخذته الوالى يقبله ممن يعمره، و كان للمسلمين، و ليس فيما كان أقل من خمسه أو سق شىء»

و نحوه المضممر الآخر (٣) و لعله لذا

-
- ١- ١ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

اشترط في المنتهى و التحرير و التذكرة هنا القيام بعمارتها، بل هو مقتضى ما في النهاية و الغنيه و الجامع و المختلف و الدروس و المسالك و الروضه و غيرها بل في الدروس نسبه إلى الشهره في الروايه، بل هو من معقد إجماع الغنيه، بل في النهايه و التحرير و المسالك أنها حيثئذ للمسلمين كالمحكى عن ابني حمزه و البراج، و عن الشيخ و أبى الصلاح صرف حاصلها في مصالح المسلمين بعد إعطاء صاحب الأرض طسقتها، بل في قاطعه

اللجاج نسبه ذلك إلى الشهره، و مقتضاه بقاؤها على ملك الأول الذى يعطى الأجره.

و لعله هو الذى أشار إليه المصنف بقوله

[خاتمه كل أرض ترك أهلها عمارتها كان للإمام عليه السلام تقبيلها ممن يقوم بها]

خاتمه كل أرض ترك أهلها عمارتها كان للإمام عليه السلام تقبيلها ممن يقوم بها، و عليه طسقتها لأربابها كما في النافع و الإرشاد و التبصره و القواعد و موضع من التذكرة و إن كان عنوان الكليه فيه أعتم من خصوص الأرض التى أسلم عليها أهلها كما هو مقتضى كلام السابقين، و حيثئذ فموضع الاختلاف فى كلامهم مقامان: أحدهما دفع الطسق لأهلها و عدمه، و الآخر عموم الحكم لكل أرض ترك أهلها عمارتها، أو اختصاص ذلك بأرض من أسلم أهلها عليها طوعا، و ليس فى الصحيح المزبور و المرسل ذكر للطسق، بل لا صراحه فيهما فى خصوص العامره التى أعرض أهلها عن الاستداه على تعميرها، فإن قوله عليه السلام: ما لم يعمر منها أخذه الوالى» إلى آخره ظاهر فى فاقد التعمير من أصله، و إن كان قد يشكل ذلك بكونه للإمام عليه السلام لا للمسلمين، ضروره اتفاق النص و الفتوى على أن الموات من الأنفال، و يمكن إرادته خصوص المتروكه منه و لو بمعونه كلام الأصحاب، و فى المسالك فى تفسير عبارته المتن «و ذلك كالأرض المتقدمه التى أسلم أهلها عليها، و أرض الجزيه

و غيرها من المملوكات، و لا تنحصر أجرتها فيما قبل به الإمام عليه السلام بل لهم الأجره و ما زاد من مال التقبيل لبيت المال، لما تقدم من أن حاصلها يصير للمسلمين» و فيه مواضع للنظر تظهر لك إن شاء الله مما يأتي و فى محكى السرائر «فإن تركوا خرابا أخذها إمام المسلمين و قبلها من يعمرها، و أعطى أصحابها طسقتها، و أعطى المتقبل حصته، و ما يبقى فهو متروك لمصالح المسلمين فى بيت ما لهم على ما روى فى الأخبار أورد ذلك شيخنا أبو جعفر رحمه الله، و الأولى عندى ترك العمل بهذه الروايه فإنها تخالف الأصول و الأدله السمعيه، فإن ملك الإنسان لا يجوز لأحد أخذه و التصرف فيه بغير إذنه و اختياره، فلا يرجع عن الأدله بأخبار الآحاد» و هو صريح فى تضمن النصوص الأجره و إن كنا لم نعثر عليها و فى الدروس «لو أسلم قوم على أرضهم طوعا ملكوها، و ليس عليهم فيها سوى الزكاه مع اجتماع الشرائط، و لو تركوا عمارتها فالمشهور فى الروايه أن للإمام عليه السلام تقبيلها بما يراه و يصرف فى مصالح المسلمين» و فى النهايه «يدفع من حاصلها طسقتها لأربابها و الباقي للمسلمين» و ابن إدريس منع من التصرف بغير إذن أربابها، و هو متروك.

و فى الروضه كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا كالمدينه المشرفه و البحرين و أطراف اليمن فهى لهم على الخصوص يتصرفون فيها كيف شاءوا، و ليس عليهم فيها سوى الزكاه مع اجتماع الشرائط المعتمره فيها، هذا إذا قاموا بعمارتها، أما لو تركوها فخربت فإنها تدخل فى عموم قوله: و كل أرض ترك أهلها عمارتها فالمحىي أحق بها منهم لا بمعنى ملكه لها بالإحياء لما سبق من أن ما جرى عليه ملك مسلم لا ينتقل عنه بالموت، فترك العماره التى هى أعم من الموت أولى، بل بمعنى استحقاقه التصرف فيها ما دام قائما بعمارتها و عليه طسقتها أى أجرتها لأربابها الذين تركوا عمارتها، أما عدم خروجها عن ملكهم فقد تقدم، و أما

جواز إحيائها مع القيام بالأجره فلروايه سليمان بن خالد(١)و هي داله على عدم خروج الموات به عن الملك أيضا، لأن نفس الأرض حق صاحبها، إلا أنها مقطوعه السند ضعيفه فلا تصلح للحجيه، و شرط فى الدروس إذن المالك فى الإحياء، فإن تعذر فالحاكم، فإن تعذر جاز الإحياء بغير إذن، و للمالك حينئذ طسقتها، و دليله غير واضح، و الأقوى أنها إن خرجت عن ملكه جاز إحيائها بغير أجره، و إلا امتنع التصرف فيها بغير إذنه و قد تقدم ما يعلم منه خروجها عن ملكه و عدمه، نعم للإمام عليه السلام تقبيل المملوكه الممتنع أهلها من عمارتها بما شاء، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

و فى قاطعه اللجاج «و ثانيها أرض من أسلم أهلها عليها طوعا من غير قتال، و حكمها أن تترك فى أيديهم ملكا لهم يتصرفون فيها بالبيع و الشراء و الوقف و سائر أنواع التصرف إذا قاموا بعمارتها، و يؤخذ منهم العشر أو نصفه زكاه بالشرائط، فإن تركوا عمارتها و تركوها خرابا كانت للمسلمين قاطبه، و جاز للإمام عليه السلام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك، و على المتقبل بعد إخراج حق القبالة و مئونه الأرض مع وجود النصاب العشر أو نصفه، و على الإمام عليه السلام أن يعطى أربابها حق الرقبه من القبالة على المشهور أفتى به الشيخ فى المبسوط و النهايه و أبو الصلاح، و هو الظاهر من عباره المحقق نجم الدين فى الشرائع و اختاره العلامة فى المنتهى و التحرير و التذكرة و المختلف، و ابن حمزه و ابن البراج ذهبوا إلى أنها تصير للمسلمين قاطبه، و أمرها إلى الإمام عليه السلام و كلام شيخنا رحمه الله قريب من كلامهما، و ابن إدريس منع من ذلك كله، و قال

إنها باقية على ملك الأول، و لا يجوز التصرف فيها إلا بإذنه، و هو متروك».

و فى الرياض بعد ذكر حكم الأرض التى أسلم أهلها عليها طوعا و أنها لهم قال: «و لا خلاف فيه إذا قاموا بعمارته، أما لو تركوها فخربت فإنها تدخل فى عموم قوله أى فى النافع: و كل أرض مملوكة ترك أهلها و ملاكها عمارتها فللإمام عليه السلام أو نائبه تسليمها إلى من يعمرها بعد تقبلها منه بحسب ما يراه من نصف أو ثلث أو ربع و عليه أى على الإمام طسقتها أى أجرتها لأربابها الذين تركوا عمارتها على المشهور على الظاهر المصرح به فى الدروس و غيره، بل لا خلاف فيه إلا من الحلّى فممنع من التصرف فيها بغير إذن أربابها مطلقا، و هو كما فى الدروس متروك، و بالخبرين المتقدمين محجوج، و عن ابن حمزه و القاضى فلم يذكر الأجره بل قالا كالباقين إنه يصرف حاصلها فى مصالح المسلمين، كما هو ظاهر الخبرين، لكنهما ليسا نصين فى عدم وجوبها، فلا يخرج بهما عن الأصل المقتضى للزومها، و به تتم الحكمة فى جواز تصرف الإمام عليه السلام فيها بغير إذنهم، نظرا إلى أنه إحسان محض، و ما على المحسنين من سبيل، و به يضعف مستند الحلّى من قبح التصرف فى ملك الغير بغير إذنه، لاختصاص ما دل عليه من العقل و النقل بغير محل الفرض» قلت قد سمعت الصحيح (١) و المضمّر (٢) الواردين فى أرض من أسلم عليها أهلها، و قد سمعت سابقا صحيح الكابلى (٣) المتقدم فى شرح

-
- ١- ١ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.
 ٢- ٢ الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 ٣- ٣ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ٢.

قول المصنف «و ما كان مواتا وقت الفتح فهو للإمام خاصه» و فى

خبر معاويه بن وهب (١)«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول أيما رجل أتى خربه باثره فاستخرجها و كرى أنهارها و عمرها فإن عليه فيها الصدقه، فإن كانت أرضا لرجل قبله فغاب عنها و تركها فأخربها ثم جاء بعد يطلبها فإن الأرض لله و لمن عمرها»

و فى

خبر سليمان بن خالد(٢)«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى الأرض الخربه فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها ما ذا عليه؟ قال الصدقه قلت فإن كان يعرف صاحبها قال: فليؤد إليه حقه»

و نحوه صحيح الحلبي (٣)عنه عليه السلام أيضا، إلى غير ذلك من النصوص الداله على الإذن فى تعمير الأراضى، و خصوصا إذا بلغت حد الموات، و أنه حينئذ يكون أحق بها من غيره، مضافا إلى قاعده الإحسان و إلى أولويه الإمام عليه السلام بالمؤمنين من أنفسهم.

و أما إعطاء الطسق الذى صرح به الفاضلان و ثانى الشهيدين و غيرهم فلعله للجمع بين الحقيقين، و لخبرى الحلبي و سليمان بن خالد اللذين قد يظهر منهما بقاؤها على ملك الأول كما صرح به فى الروضه، بل قد يستفاد منهما و من غيرهما الإذن منهم عليهم السلام فى ذلك لكل أحد و أنه ليس عليه إلا الطسق و الصدقه، و الباقي له، و لعل هذا فى غير الأرض التى أسلم عليها أهلها التى قد سمعت التصريح نضا و فتوى بأن ما زاد على مال القباله أو مع الطسق للمسلمين يصرف فى مصالحهم، بل قد

سمعت ما فى قاطعه اللجاج من كون نفس الأرض للمسلمين بل هو المحكى عن نهايه الشيخ و ابني حمزه و البراج و الفاضل فى التحرير

١- ١ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ٣.

و التذكرة و المنتهى، بل هو ظاهر الخبرين، و إن كان قد يشكل بمنافاته للحكم بدفع الأجره الظاهره فى بقاء الملك لصاحبه كما سمعته من ثانى الشهيدين، و لا ريب فى أنه أوفق بالقواعد الشرعيه، كما أنه قد يشكل الجمع بين دفع الأجره للمالك و دفع حق القباله للمتقبل و ما زاد للمسلمين بأن المتجه استحقاق المالك ما زاد على حق المتقبل المقابل لعمله، إذ هو عوض الأرض المفروض استحقاق المالك طسقتها اللهم إلا أن يقال إن الذى يستحقه ما قابل خصوص الرقبه، و أما ما يحصل بنماء التعمير فهو بين المسلمين و المتقبل.

ثم إنه ربما قيل باعتبار عدم كون الترك غفله أو نسيانا أو خوفا من ظالم أو عجزا عن التعمير نظرا إلى كون المتبادر غير ذلك، و لكن فيه منع واضح، خصوصا الأخير للإطلاق نصا و فتوى، نعم ينبغى أن لا يكون الترك لصالح الأرض كما عن الجامع التصريح به، و لعله مراد الباقيين، و إن توهم من الإطلاق خلافه، كما أن الظاهر عدم اعتبار نهى المالك للإطلاق، و إن احتمله بعض الناس قويا، بل الظاهر من الخبرين و بعض العبارات و جوب التقييل على الإمام (ع) و لو باعتبار ولايته على المسلمين المقتضيه لمراعاة مصلحتهم، بل لعله مراد من عبر بالجواز كابن زهره و الفاضلين و الشهيدين و غيرهما و لو باعتبار أنه متى جاز و جب سياسه و مراعاة لمصلحه المسلمين، و الظاهر أيضا قيام نائب الغيبه مقام الإمام عليه السلام فى ذلك بناء على اختصاص الحكم به لعمومها.

هذا كله فى الأرض المملوكه التى ترك أهلها عمارتها فخربت و لم تصل إلى حد الموات، أما إذا وصلت فقد اندرجت فى الكليه الثانيه المذكوره فى النافع و غيره و هى كل أرض موات سبق إليها سابق فأحيها كان أحق بها، فإن كان لها مالك معروف فعليه طسقتها بلا خلاف

أجده في جواز الإحياء في موات الأصل في زمن الغيبة الذي قد عرفت أنه للإمام عليه السلام من الأنفال، وقد صدر الإذن منه في الإحياء بل ظاهرها تملك المحيي لها مجاناً، وإن كان ظاهر صحيح الكابلي عن الباقر عليه السلام المتقدم سابقاً وجوب الخراج عليه حتى يظهر القوائم عليه السلام، واحتمله الكركي في فوائد الشرائع معللاً له بأنها ملك الغير، وملك الغير لا يباح مجاناً، قال ويؤمى إلى هذا قول الأصحاب في باب الخمس: وأحل لنا خاصة المساكن والمتاجر والمناكح، فإن أحد التفسيرات للمساكن هو كون المساكن المستثنيات هي المتخذة في أرض الأنفال، وفيه أنه لا بأس بإباحه الغير ملكه مجاناً، كما هو ظاهر

قوله صلى الله عليه وآله (١) «من أحيا أرضاً»

إلى آخره ونحوه، وحينئذ يحمل ما دل على أجره في أرض الغير على غير أرض الإمام عليه السلام في زمن الغيبة وخصوصاً بالنسبة إلى الشيعة، ثم قال في الفوائد المزبورة. «و يحتمل بناء ذلك على أن المحيي لهذه الأرض يملكها ملكاً حقيقياً، أو يختص بها مجرد اختصاص، فإن قلنا بالأول لم يجب عليه أحد الأمرين، لأنه لا يجب عليه في ملكه عوض التصرف و على الثاني يجب، ولا أعلم في ذلك كلاماً للأصحاب» قلت: العمدة في ذلك الأدلة، ولا تنافي معها بين الملك واستحقاق الأجره، ولا بين عدم الملك وعدمها أيضاً، ولا ريب في ظهور النصوص و الفتاوى في عدم وجوب شيء على المحيي في زمن الغيبة، و خصوصاً الشيعة، و لول

قولهم عليهم السلام (٢): «ما كان لنا فقد أبحناه لشيعتنا»

و نحوه بل الظاهر ذلك أيضاً في المعموره من الأنفال كالأرض التي انجلى عنها

١- ١ الوسائل - الباب ١ من كتاب إحياء الموات الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس.

أهلها الكفار، لكن في فوائد الشرائع للكركي هل يحل لكل أحد التصرف فيها أم يتوقف على إذن الحاكم أو على إذن سلطان الجور؟

و على كل تقدير فهل يجب فيها عوض التصرف؟ لا أعلم في ذلك كلاماً للأصحاب، وإطلاق النصوص و

كلام الأصحاب ربما اقتضى كونها كالأرض الخراجية أعني المفتوحة عنوه، إلا أنه لا يخفى عليك ما فيه من عدم اقتضاء إطلاق النص و الفتوى ذلك، بل ظاهر نصوص التحليل عدمه، و أما الموات المسبوق بالإحياء ففي الرياض لا خلاف في أنه للمحيي إحياءه مع عدم مالك معروف له، قلت: قد يستفاد أيضاً من بعض النصوص السابقه، بل لعلها من الأنفال المباحه للشيعة أيضاً و لكن مع ذلك الأحوط استئذان الحاكم مع الإمكان، و أحوط منه دفع الأجره إذا كانت الأرض مما لا يزول ملكها بالموات أو لم يعلم حالها بل للحاكم التصديق بعين الأرض كغيرها من مجهول المالك إن لم نقل إنها من الأنفال، و كذا في الرياض أيضاً «لا خلاف في أن للمالك الأجره مع كونه معلوما بعينه، و كان مالكا لها بغير الإحياء» قلت:

لعله للجمع بين الحقين و لما سمعته من خبر سليمان بن خالد و غير ذلك و في فوائد الكتاب للكركي و لقائل أن يقول: كيف جاز التصرف في مال الغير بغير إذنه قلنا في حكم الأرض إذا خربت للأصحاب اختلاف ففي قول أنها و إن بقيت على ملك مالكة إلا أنه يجوز إحيائها لغيره و يستحق مالكةا على المحيي طسقتها، و هو قول للشيخ، و شرط في الدروس إذن المالك، فإن تعذر فإذن الحاكم، فإن تعذر جاز الإحياء بغير إذن و في قول إنها تخرج عن ملك الأول، فيسوغ إحيائها لغيره، و يملكها المحيي، و فصل العلامة في التذكرة فقال: إن الأرض إن ملكت بغير الإحياء كالشراء و الإرث لم تخرج عن ملك المالك بموتها إجماعاً، و إن

ملكته بالإحياء فعرض لها الموات خرجت عن ملكه، و جاز إحيائها مطلقاً، و فى قول إنها على ملك الأول، و لا يجوز لأحد إحيائها بغير إذنه إلا أن تشهد القرائن بأنه قد أعرض عنها و تركها أصلاً و رأساً فإنه حينئذ يباح لمحييها كما يباح التقاط السنبل المتناثره حيث يعلم إعراض المالك عنها، و هذا القول هو الأصح، و اختاره ابن إدريس، و قد كتبنا فى تحقيق ذلك مسأله مفرده، و بينا الدلائل من كل جانب و المذكور هاهنا يتخرج على الأقوال الثلاثة فعلى ما اخترناه ينزل إطلاق الحكم فى المسأله المذكوره على إذن المالك فى الإحياء مع طلب عوض التصرف، و مثله ما لو تجدد العلم بالمالك بعد الإحياء و رضى بالأجره و قال فى المسالك: الأرض الموات لا تخلو إما أن تكون مواتاً من الأصل بحيث لم يجر عليها يد مالك أو لا، و الأولى للإمام عليه السلام لا- يجوز لأحد إحيائها إلا بإذنه فى حال حضوره، و فى حال غيبته يملكها المحيى، و إن جرى عليها يد مالك ثم خربت فلا- يخلو إما أن تكون قد انتقلت إليه بالشراء و نحوه أو بالإحياء، و الأولى لا- يزول ملكه عنها بالخراب إجماعاً، نقله العلامة فى التذكرة عن جميع أهل العلم، و الثانيه و هى التى ملكت بالإحياء لا تخلو إما أن يكون مالكها معيناً أو غير معين، و الثانيه تكون للإمام عليه السلام من جملة الأنفال يملكها المحيى لها فى حال الغيبه أيضاً، فإن تركها حتى خربت زال ملكه عنها و جاز لغيره تملكها، و هكذا، و الأولى و هى التى قد خرجت و لها مالك معروف فقد اختلف الأصحاب فى حكمها، فذهب الشيخ إلى أنها تبقى على ملك مالكها، لكن يجوز إحيائها لغيره، و يكون أحق بها، لكن عليه طسقتها لمالكها، و اختاره المصنف، و ذهب آخرون إلى

أنها تخرج عن ملك الأول، و يسوغ إحيائها لغيره، و يملكها المحيي، و اختاره العلامه، و هو الأقوى، و الأخبار الصحيحه داله عليه، و شرط في الدروس إذن المالك، فإن تعذر فالحاكم، فإن تعذر جاز الإحياء بغير إذن، و دليله غير واضح، و في المسأله قول آخر، و هو عدم جواز إحيائها مطلقا بدون إذن مالكها، و لا تملك بالإحياء كالممتلكه بالشراء و شبهه، و اختاره المحقق الشيخ على، و له شواهد من الأخبار، إلا أن الأول أقوى و أصح سندا و أوضح دلالة، و باقى الأقوال مخرجه».

قلت: قد ذكرنا تحقيق الحال في ذلك في كتاب إحياء الموات، و لكن لا يبعد القول بصحة الكليه المزبوره بملاحظه ما سمعته من النصوص السابقه و غيرها، ك

قول الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم (١) «أيما قوم أحيوا شيئا من الأرض و عمروها فهم أحق بها»

و غيره، بل ظاهر بعضها عدم الفرق بين موات المفتوحه عنوه و غيره، و بين معلومه المالك و غيره، نعم تترتب عليه الأجره في معروفه المالك و لو المسلمين و لعل هذا حكم خاص بالأرضين بخلاف غيرها من الأموال، بل هذه الكليه أولى بالصحة من الكليه السابقه التى هى أيضا من خواص الأراضى و إن لم تصل إلى حد الموات من غير فرق بين أرض من أسلم عليها أهلها و غيرها، و لعله لما سمعته في صحيح ابن وهب (٢) و غيره من أن الأرض لله و من عمرها، فعليك بملاحظه جميع ما جاء في النصوص عنهم عليهم السلام في ذلك كى يظهر لك وجه صحة الكليتين، و وجه النظر في كلام ابن إدريس و الكركى و الشهيد في الدروس و غيرهم، و قد ذكرنا جملة منها في المقام، و أخرى في البيع عند البحث في بيع الأرض

١- ١ الوسائل - الباب ١ من كتاب إحياء الموات الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٣ من كتاب إحياء الموات الحديث ١.

المفتوحه عنوه، و جمله فى إحياء الموات، و جمله فى كتاب الخمس، و الله العالم بحقيقه الحال.

و إذا استأجر مسلم دارا من حربى ثم فتحت تلك الأرض لم تبطل الإجاره و إن ملكها المسلمون بلا خلاف أجده بين من تعرض له كالشيخ و الفاضل و غيرهما، لأصالة بقاء ملك المسلم التى لا ينافيها ملك الرقبه بالاستغنام نحو شراء الأرض المستأجره، و الله العالم.

[الثالث فى قسمه الغنيمه]

إشاره

الثالث فى قسمه الغنيمه، يجب أن يبدأ بما شرطه الإمام (ع) منها كالجعائل التى يجعلها منها لمن يد له على مصلحه كالتنبيه على عوره القلعه و الطريق الخفى لها و نحو ذلك مما تقدم و السلب بفتح اللام إذا شرطه الإمام للقاتل، و لو لم يشترطه لم يختص به بل يكون كباقي مال الغنيمه بلا خلاف أجده فى الأول، لعموم

(١) «المؤمنون»

و لقول رسول الله صلى الله عليه و آله (٢) يوم خير: «من قتل قتيلا فله سلبه»

فقتل أبو طلحه يومئذ عشرين رجلا فأخذ أسلابهم و لاقتضاء صحه الشرط التى لا خلاف فيها ذلك بل و لا إشكال للأصل، و كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، و لما فيه من المصلحه الراجعه للإسلام و المسلمين من الرغبه فى القتال و التحريض عليه، و لغير ذلك، فأخذه حينئذ من دون استئذان جديد من الإمام عليه السلام لكونه مستحقا له بالجعله، و إن استحبه له ذلك على ما فى المنتهى، و على المشهور فى الثانى، بل لا أجده فى خلافا إلا من الإسكافى، لعموم ما دل (٣).

١-١ الوسائل - الباب ٢٠ من أبواب المهور الحديث ٤ من كتاب النكاح.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٠٧ و ٣٠٩ و أما قضيه أبو طلحه فهو فى غزوه حنين كما ذكره البيهقى فى سننه ج ٦ ص ٣٠٦.

٣-٣ الوسائل - الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو.

على قسمه الغنيمه بين المقاتلين الذى لا يخصصه ما يظهر من بعض نصوص الجمهور^(١) من كون ذلك جعلاً من النبى صلى الله عليه وآله لكل قاتل فى كل غزوه بعد عدم ثبوت حجيته، بل إعراض المشهور بل الجميع عداه عنه.

و يشترط فى استحقاق الأول السلب الذى جعل له إذا قتل قتيلاً أن يكون المقتول من المقاتله الذين يجوز قتلهم، فلو قتل صبياً أو امرأة أو شيخاً فانياً غير مقاتلين لم يستحق سلبه للنهي^(٢) عن قتله، فلا يندرج فى الجعالة، نعم لو قتل أحدهم و كان مقاتلاً استحقه، و كذا يعتبر كونه ممتنعاً، فلو قتل أسيراً له أو لغيره أو من أئخذ بالجراح أو عجز عن المقاومه أو نحو ذلك مما لا يندرج فى ظاهر عباره الجعل لم يستحق سلبه، و فى

المروى من طرق الجمهور «أن ابني عفراء أئخذنا أبا جهل يوم بدر، فأجهز عليه عبد الله بن مسعود، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله سلبه لابني عفراء و لم يعط ابن مسعود شيئاً»

و لكنه غير ثابت من طرقنا، بل قد يشكل بعدم استحقاق ابني عفراء أيضاً، لعدم صدق القتل بالائخذان، اللهم إلا أن يكون على وجه يصدق معه القتل عرفاً.

و لو قطع يدى رجل و رجله و قتله آخر فى المنتهى السلب للقاطع دون القاتل، لأنه هو الذى منع عن المسلمين شره، و فيه أنه غير

مندرج فى عباره الجعالة إلا- أن يفرض معها قرائن حال تقتضى بإرادته نحو ذلك، و لو قطع يديه أو رجله ثم قتله آخر فعن الشيخ السلب للقاتل

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ من ص ٣٠٥ إلى ٣٠٩ و ص ٣١٥ و ٣١٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو.

دون القاطع، لأنه لم يصر ممتنعا بالقطع، لإمكان عدوه بالرجلين ومقاتلته باليدين، فيندرج في عبارته الجعالة، و عن بعض الجمهور اختصاص القاطع به، وهو واضح الضعف كوضوح ضعف ما عن آخر منهم من كونه غنيمه، و لو قطع يده و رجله من خلاف ثم قتله آخر ففي المنتهى الوجه التفصيل إن امتنع و اكتفى شره أجمع بقطع العضوين كان السلب للقاطع، و إلا- كان للقاتل، و فيه الإشكال السابق، و لو عاتق رجل رجلا فقتله آخر فالسلب للقاتل، خلافا للأوزاعي، و لو أقبل الكافر على رجل من المسلمين يقاتله فجاءه آخر من ورائه فضربه فقتله فسلبه لقاتله، للصدق و ل

ما رواه الجمهور(١) عن أبي قتاده «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله عام خيبر فلما التقينا كان للمسلمين جوله فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فاستدرت حتى أتيت من ورائه فضربتته على حبل عاتقه ضربه فأقبل على فضمني ضمه وجدت فيها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فرجع الناس فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: من قتل قتيلا له عليه بينه فله سلبه، فقلت: من يشهد لي ثم جلست، ثم قال رسول الله صلى الله عليه و آله

ذلك فقت و قلت من يشهد لي، ثم جلست، ثم قال رسول الله صلى الله عليه و آله ثالثا فقال: ما لك يا أبا قتاده؟ فقصصت عليه القصة فقال: رجل من القوم صدق يا رسول الله صلى الله عليه و آله، و سلب ذلك القتيلا عندي فأرضه منه، فقال أبو بكر لا- ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله و عن رسوله فيعطيك سلبه، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله صدق، فأعطاه إياه».

و لا يلحق بالقتل الأسر و إن قتله الإمام عليه السلام خلافا لمكحول

فقال: من أسر مشركا فله سلبه، و لآخر من العامه إن استبقاه الإمام عليه السلام كان له فداؤه أو رقبته و سلبه، لأنه كفى المسلمين شره و هما معا كما ترى، نعم للإمام عليه أن ينفل شيئا من فعل مصلحه من المصالح فله أن يجعل السلب لمن أسر مشركا، و فى خبر عبد الله بن ميمون (١) «أتى على عليه السلام بأسير يوم صفين فبايعه على أن لا أقتلك إنى أخاف الله رب العالمين فخلى سبيله و أعطى سلبه الذى جاء به»

هذا، و فى المنتهى يشترط فى استحقاق السلب أن يغور القاتل بنفسه فى قتله بأن يبارزه إلى صف المشركين أو إلى مبارزه من يبارزهم، فيكون له السلب، فلو لم يغور بنفسه مثل أن يرمى سهمها فى صف المشركين من صف المسلمين فيقتل مشركا لم يكن له سلبه، لأن القصد منه التحريض على القتال و مبارزه الرجال، و لا يحصل إلا بالتغدير.

و لو حمل جماعه من المسلمين على مشرك فقتلوه فالسلب فى الغنيمه لأنهم باجتماعهم لم يغروا الرجال، و لا يحصل إلا بالتغدير، و فيه ما لا يخفى مع فرض عدم قرائن تقضى بإرادته ذلك من عبارته الجعالة و لو قتله اثنان كان السلب لهما كما عن الشيخ التصريح، به، لتناول العبارة الواحد و الزائد، خلافا لأحمد فى إحدى الروايتين، لعدم التغدير و عدم تشريك النبى صلى الله عليه و آله، و هما معا كما ترى، خصوصا الأخير، إذ لعله لعدم التشريك، و قال فى المنتهى أيضا إنما يستحق السلب بشرط القتل و الحرب قائمه سواء كان مقبلا- أو مدبرا، إذ الحرب فر و كر، أما لو انهزم المشركون فقتله لم يستحق السلب بل كان غنيمه، لعدم التغدير، و لأنه بالهزيمة قد كفى المسلمين شره، و فيه ما لا يخفى بعد الإحاطه بما ذكرناه.

ثم إن الظاهر استحقاق السلب كل من جاء بالعمل و إن لم يكن من ذوى السهم فى الغنيمه، و إنما يرضخ له كالمراه و العبد و الكافر، أما من لم يكن له حق فيها لا سهما و لا رضخا لعصيانه فى القتال لنهى الإمام عليه السلام إياه أو لمنع أبويه و عدم تعيينه عليه أو نهى سيده عنه أو غير ذلك فلا يستحق السلب، لظهور عبارته الجعل فيمن ساغ له القتال، لكن فى المنتهى الوجه استحقاق مولى العبد السلب و إن خرج العبد من غير إذنه، لأن كل ما للعبد فهو لمولاه، ففى حرمانه السلب حرمان سيده، و لم يصدر عنه معصيه، و فيه أنه لا حق للعبد المزبور بعد فرض عدم تناول العبارة له.

ثم لا خلاف بل و لا إشكال فى اندراج الثياب و العمامه و القلنسوه و الدرع و المغفره و البيضه و الجوشن و السلاح كالسيف و الرمح و السكين و نحو ذلك مما يكون معه و له مدخل فى القتال فى السلب، بل فى المنتهى الإجماع عليه، بل لعل الأقوى اندراج ما كان معه من التاج و السوار و الطوق و الخاتم و نحوها مما يتخذها للزينة، و الهميان و نحوه مما يتخذة للنفقه فيه أيضا، وفاقا للفاضل، بل عن الشيخ أنه قواه أيضا للصدق عرفا، خلافا للشافعى.

نعم لا يندرج فيه ما كان منفصلا عنه كالرجل و العبد و الدواب التى عليها أحماله، و السلاح الذى ليس معه، فيبقى حينئذ غنيمه، أما الدابه التى يركبها فهى منه سواء كان راكبا لها أو نازلا عنها و هى بيده للصدق عرفا، خلافا لأحمد فى الثانى، بل يتبعها السرج و اللجام و جميع آلاتها و الحليه و نحو ذلك، نعم لو لم تكن الدابه أو شىء من آلاتها معه لم تدخل فى السلب، و كذا الجنب الذى يساق خلفه، لاحتمال الحاجه إليه على ما ذكره غير واحد، و لو كان فى يده فالمحكى عن ابن

الجنيد أنه من السلب، ولا يخلو من وجه، بل لعل العرف الآن يقتضى اندراجه فيه وإن لم يكن فى يده، بل كان معه معدا لحاجته فيه إن حصلت، و لعله لذا عده فى المسالك مع الأمور المزبوره، ثم قال:

و فى اشتراط كونه مع ذلك محتاجا إليه فى القتال نظر، و عدم الاشتراط لا يخلو من قوه، و هو اختيار الشيخ، و تظهر الفائده فى مثل الهميان الذى للنفقه و المنطقه و الطوق المتخذ للزينه، فتأمل، و السلب يأخذه القاتل و إن أدى إلى كشف العوره، و عن ابن الجنيد عدم اختياره، كما أنه

روى (١) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه لم يأخذ سلبا عند مباشرته للحرب،

و الله العالم.

ثم يبدأ ب ما تحتاج إليه الغنيمه من النفقه مده بقائها حتى تقسم كأجره الحافظ و الراعى و الناقل و نحوهم بلا خلاف بل و لا إشكال، ضروره كونها من مؤنها التى تؤخذ من أصلها و كذا يبدأ أيضا بما يرضخه للنساء و العبيد و الكفار إن قاتلوا بإذن الإمام عليه السلام لأنه لا سهم للثلاثه بلا خلاف أجده فيه، بل فى المنتهى الإجماع عليه فى الأول صريحا، و فى الثالث ظاهرا، بل فى محكى التذكرة الإجماع عليهما أيضا، مضافا إلى

خبر سماعه (٢) عن أحدهما عليهما السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله خرج بالنساء فى

الحرب يداوين الجرحى و لم يسهم لهن من الفىء شيئا، و لكن نفلهن»

مؤيدا بالمروى (٣) من طرق العامه عن ابن عباس من نحو ذلك، و بأن المرأه ضعيفه عن القتال، و لذا لم تخاطب به و بغير ذلك، فما عن الأوزاعى

١- ١ المستدرک- الباب ٦١ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

٣- ٣ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٣٢.

من السهم لهن كالرجال لما رواه من بعض الأخبار الذى لا- وثوق بسنده بل و لا دلالته واضح الضعف بين قومه فضلا عن الإماميه، و أما العبيد فالمعروف بين العامه و الخاصه عدم السهم لهم، بل لم أجد فيه خلافا بيننا إلا من الإسكافى، فجعلهم كالأحرار، ل

خبر محمد بن مسلم (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لما ولى على عليه السلام صعد المنبر فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: أما إني و الله ما أرزؤكم من فيئكم هذا درهما ما قام لى عذق ييثرب، فلتصدقكم أنفسكم، أفترونى مانع نفسى و معطيكم قال: فقام إليه عقيل كرم الله وجهه فقال: فتجعلنى و أسود فى المدينه سواء، فقال: اجلس ما كان هاهنا أحد يتكلم غيرك، و ما فضلك عليه إلا بسابقه أو تقوى»

و خبر حفص (٢) «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: و سئل عن بيت المال فقال: أهل الإسلام هم أبناء الإسلام، أسوى بينهم فى العطاء و

فضائلهم بينهم و بين الله، أ جعلهم كبنى رجل واحد لا يفضل أحد منهم لفضله و صلاحه فى الميراث على آخر ضعيف منقوص، و قال: هذا هو فعل رسول الله صلى الله عليه و آله»

و للمروى من طرق العامه عن الأسود بن يزيد «أنه شهد فتح القادسيه عبيد ف ضرب لهم سهامهم»

و هما غير صريحين، بل و لا- ظاهرين فى قسمه الغنيمه، فلا- حجه فيهما خصوصا بعد الإعراض عنهما، و الثالث غير ثابت، و محتمل لإرادته الرضخ من سهامهم، كل ذلك مع المعارضه

١- ١ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

بالمروى (١) من طرق العامه عن عمر مولى أبى اللحم قال: «شهدت خبير مع سادتى فكلموا فى رسول الله صلى الله عليه وآله و أخبروه أنى مملوك فأمر لى بشىء من حرفى المتاع»

و فى الدعائم (٢) «و عن على عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ليس للعبد من الغنيمه شىء و إن حضر و قاتل عليها، فإن رأى الإمام عليه السلام أو من أقامه الإمام عليه السلام أن يعطيه على بلاء إن كان منه أعطاه من حرفى المتاع ما رآه» مؤيدا بأنه ليس من أهل القتال و ممن يجب عليه الجهاد.

هذا كله فى العبد المأذون، أما غير المأذون فلا سهم له إجماعا محكيا فى المنتهى إن لم

يكن محصلا، بل لا رضى له مع عصيانه فى سفره، و لا فرق فى العبد بين القن و المدبر و المكاتب، نعم لو أعتق قبل تقضى الحرب أسهم له، بل لو قتل مولى المدبر قبل تقضى الحرب و أخرج من الثلث أسهم له أيضا، و المبعض يسهم له بقدر ما فيه من الحرية، و يرضخ له بقدر ما فيه من الرق.

و أما الكافر فإنما يستحق من سهم المؤلفه و الرضى إذا خرج بإذن الإمام، فلو خرج بغير إذنه لم يسهم له و لا يرضخ له بلا خلاف كما اعترف به فى المنتهى، ضروره كونه حيثئذ غير مأون فهو كالمرجف و لو غزا جماعه من الكفار بانفرادهم من غير إذن الإمام عليه السلام كانت الغنيمه للإمام من الأنفال، لعموم النص الدال على ذلك، خلافا لبعض العامه فجعلها لهم، و لا خمس فيها، و لآخر فأوجب الخمس فيها و ظاهر المصنف و غيره بل هو صريح بعض المفروغيه من جواز الاستعانه

١-١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٥٣ عن عمير مولى أبى اللحم.

٢-٢ المستدرک- الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

بالكفار المأمونين مع المصلحه، أما غير المأمون فلا يجوز الاستعانه به إجماعاً محكياً في المنتهى إن لم يكن محصلاً، مضافاً إلى قوله تعالى (١) «وَمَا كُنْتُمْ تُخَدِّعُونَ الْمُؤْمِنِينَ عَضُدًا» و إلى أولويته من المسلم المرجف و المنخذل، بل عن أحمد في إحدى الروايتين عدم جواز الاستعانه بهم مطلقاً لبعض نصوص (٢) مرويه من طرق العامه غير ثابتة عندنا و لا واضحه الدلاله، هذا، و في المنتهى إذا استأجر

الإمام عليه السلام أهل الذمه للقتال جاز و لا تبين المده لأن ذكر المده غرر، وربما زادت مده الحرب أو نقصت، و عفى عن الجهاله هنا لموضع الحاجه، فإن لم يكن قتال لم يستحقوا شيئاً، و إن كان و قاتلوا استحقوا، و إن لم يقاتلوا ففي الاستحقاق تردد ينشأ من أنه منوط بالعمل و لم يوجد، فلا استحقاق و من أنه يستحق بالحضور فإنه بمنزله القتال، و لذا يستحق المسلم به السهم، و الأول أقوى، قلت ينبغى الجزم به، كما أنه ينبغى الجزم بعدم جواز عقد الإجاره المعتبر فيه المعلوميه، إذ دعوى الاغتفار هنا للحاجه لا شاهد لها، بل يمكن جعله من باب الجعاله التي هي أوسع من الإجاره أو من باب الأعمال بالأعواض من دون عقد إجاره، و لو زادت الأجره على سهم الراجل أو الفارس أعطيت لاستحقاقها حينئذ بالعقد لا بالاغتنام، و احتمال العود إلى الرضخ في غايه الضعف، بل هو واضح الفساد.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره بل هو صريح بعض اختصاص الرضخ بالمذكورين، لكن عن الشيخ في المبسوط و النهايه إلحاق الأعراب بهم، و تسمع الكلام فيه إن شاء الله عند تعرض المصنف له.

١- ١ سورة الكهف - الآيه ٤٩.

٢- ٢ سنن البيهقي ج ٩ ص ٣٧.

و كذا يبدأ بصفو المال، فإن للإمام عليه السلام أن يصطفى من الغنيمه لنفسه قبل كمال القسمة من فرس جواد و ثوب مرتفع و جاريه حسناء و سيف قاطع و غير ذلك مما هو صفو المال و لم يضر بالجيش بلا خلاف أجده فيه بيننا، من غير فرق بين النبي صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام عندنا خلافا للعامه، فخصوه بالنبي صلى الله عليه و آله، و لعله لعدم إمام معصوم عندهم، بل فى المنتهى و عن الغنيه و التذكرة و غيرهما الإجماع عليه،

و فى الدعائم (١) «روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام أن رسول الله صلى الله عليه و آله أرسل بعثين إلى اليمن على أحدهما على عليه السلام و على الآخر خالد بن الوليد، و قال:

إذا اجتمعتم فعلى عليه السلام أميركم، و إذا افتقرتم فكل واحد على أصحابه، فأصاب القوم سبايا فاصطفى على عليه السلام جاريه لنفسه، فكتب بذلك خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، و أرسل الكتاب مع بريده، و أمره أن يخبر النبي صلى الله عليه و آله ففعل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: إن عليا منى و أنا منه، و له ما اصطفى، و تبين الغضب فى وجه رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال بريده: هذا مقام العائذ بك يا رسول الله، بعثتنى مع رجل و أمرتنى بطاعته، فبلغت ما أرسلنى به، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله:

إن عليا عليه السلام ليس بظلام، و لم يخلق للظلم، و هو أخى و وصيى و ولى أمركم بعدى»

و فى مرسل حماد (٢) عن العبد الصالح عليه السلام «للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال، صفوها الجاريه الفاراه

١-١ دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٨٢ المطبوع عام ١٣٨٣.

٢-٢ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأنفال الحديث ٤ من كتاب الخمس.

و الدابه الفارहे و الثوب و المتاع مما يحب و يشتهى، و ذلك له قبل القسمة و قبل إخراج الخمس، و له أن يسد بذلك المال جميع ما ينوبه من مثل إعطاء المؤلفه و غير ذلك من أصناف ما ينوبه، فإن بقى بعد ذلك شىء أخرج الخمس منه و قسمه بين أهله، و قسم الباقي على من ولى ذلك، فإن لم يبق بعد سد النوائب شىء فلا شىء لهم»

و الضعف فى الإرسال مجبور بما عرفت، على أن حماد من أصحاب الإجماع، نعم لم أجد من أفتى بما فى ذيله من أن له سد ما ينوبه بجميع المال إلى آخره بالنسبه إلى الغنيمه إلا أبا الصلاح، فإنه قال على ما حكاه عنه فى المختلف له أن يصطفى لنفسه قبل القسمة الفرس و السيف و الدرع و الجارية و أن يبدأ بسد ما ينوبه من خلل فى الإسلام و تقويه مصالح أهله، و لا يجوز أن يعترض عليه إن استغرق جميع المغانم، و فيه أنه كذلك لو فرض وقوعه منه، لعدم جواز الاعتراض عليه لعصمته عليه السلام، و لقوله تعالى (١) «ما آتاكم» و قوله تعالى (٢) «النَّبِيُّ أَوْلَى

بِالْمُؤْمِنِينَ» و غير ذلك مما دل على ولايته، إنما الكلام فى أن مقتضى ما وصل إلينا من الأدله ذلك أولاً، و لا ريب فى ظهور الخبر المزبور فيه، إلا أنه مناف لظاهر غيره منها كتابا و سنه، بل لعل الاصطفاء ظاهر فى التخصيص ببعض، و على كل حال فقد تقدم فى كتاب الخمس أن ذلك من جملة الأنفال.

ثم إن ظاهر النص و الفتوى أن للإمام عليه السلام صفو المال قبل الخمس، لكن فى المنتهى أن البحث فيه بالنسبه إلى تقدمه على الخمس و تأخره كالبحث فى الرضخ إلى آخره، و لا يخلو من نظر، و على

١- ١ سورة الحشر- الآيه ٧.

٢- ٢ سورة الأحزاب- الآيه ٦.

كل حال فلا خمس فيه عليه قطعا، وإنما الكلام فى الجعائل و السلب و الرضخ و المؤن، فلا يخرج الخمس منها كما أشار إليه المصنف بعد أن ذكر البدأه بها بقوله ثم يخرج الخمس كما عن الشيخ فى المبسوط و لكن قيل و القائل الشيخ أيضا فى محكى الخلاف بل يخرج الخمس مقدما عليها عملا- بالآيه و اختاره الشهيدان و غيرهما لصدق الغنيمه و ظاهر المرسل السابق و غير ذلك و لكن الأول أشبه بأصول المذهب و قواعده فى مثل الجعائل إذا كان قد جعلها مقدمه على الخمس صريحا أو ظاهرا، بل و كذا المؤن الذى يمكن استفادتها أيضا من المرسل السابق، و من معقد محكى إجماع الغنيه، و من كونها مؤنه و مصلحه راجعه لأرباب الخمس و غيرهم نحو مؤن الزكاه، أما الرضخ فقد يقوى القول بتقديم الخمس عليه باعتبار كونه كالسهم من الغنيمه و إن كان ناقصا، فإن نقصانه لا يخرج عن اسم الغنيمه التى يخرج خمسها لأربابه، ثم تقسم الأربعة بين أهلها، و منهم من يرضخ لهم منها، و لعله لذا كان المحكى عن الإسكافى و ابن حمزه و غيرهما تقديم الخمس على النفل المراد به هنا زياده الإمام عليه السلام نصيب بعض الغانمين لمصلحه صادرة منه لدلاله و إماره و هجوم على حصن و تجسس و نحو ذلك مما فيه نكايه للكفار و نحو ذلك، و فى

النبوى (١) «لا نفل إلا بعد الخمس»

بل لعل المرسل السابق مشعر بذلك أيضا، نعم قد يقال بوجوب الخمس عليهم من حيث أنه نوع تكسب، فيجب حينئذ عليهم من هذه الجبهه بشرائط وجوبه فى أرباح التجاره المراد بها كلما يستفيده الإنسان بتكسب بعد إخراج مؤنه سنته.

و على كل حال فالرضخ على ما ذكره غير واحد من الأصحاب العطاء اليسير، و المراد به هنا العطاء الذى لا يبلغ سهم الفارس إن كان المرضوخ له فارسا، و لا الرجل إن كان راجلا، قال فى المنتهى «و معنى الرضخ أنه يعطى المرضوخ له شيئا من الغنيمه، و لا يسهم له سهم كامل، و لا تقدير للرضخ، بل هو موكول

إلى نظر الإمام عليه السلام، فإن رأى التسويه بينهم سوى، و إن رأى التفضيل فضل، و هذا مذهب علمائنا أجمع و أكثر أهل العلم» إلى آخره، ثم قال أيضا:

«و ليس له قدر معين، بل هو موكول إلى نظر الإمام عليه السلام، لكن لا يبلغ للفارس سهم فارس، و لا للراجل سهم راجل، كما لا يبلغ بالحد التعزير، و ينبغى أن يفضل بعضهم على بعض بحسب مراتبهم و كثره النفع بهم، فيفضل العبد المقاتل الشديد على من ليس كذلك، و تفضل المرأه المقاتله التى تسقى الماء و تداوى الجرحى و تعتنى بالمجاهدين على من ليست كذلك، و بالجملة يفاوت بينهم بالعطاء بحسب تفاوت النفع بهم و لا يسوى بينهم كما يسوى فى السهام، لأن السهم منصوص غير موكول إلى الاجتهاد فلم يختلف كالحده و الديه، و أما الرضخ فإنه غير مقدر بل مجتهد فيه مردود إلى اجتهاده كالتعزير و قيمه العبد و غير ذلك» و لعل المتجه الجمع بين كلاميه بإرادته رجحان التفاوت بينهم على حسب تفاوت النفع لا وجوبه كى ينافى ما تقدم، و فى الخنثى المشكل فى حكم المرأه فى عدم السهم لعدم العلم بالذكوره التى هى شرط وجوب الجهاد المقتضى للسهم، و فى المسالك عن بعض له نصف سهم و نصف رضخ كالميراث، و هو كما ترى ثم بعد أن يخرج الخمس يقسم الأربعة أخماس بين المقاتله و من حضر القتال و لو لم يقاتل حتى الطفل و لو ولد بعد الحيازه و قبل القسمة بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل عن الغنيه

و المنتهى و التذكرة الإجماع عليه، مضافا إلى

خبر مسعده بن صدقه(١) عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام «أن عليا عليه السلام قال:

إذا ولد المولود فى أرض الحرب قسم له مما أفاء الله عليهم»

و فى آخر(٢) «أسهم له»

و إلى

المروى (٣) من طرق العامه عن النبى صلى الله عليه و آله «أنه أسهم للصبيان بخير»

نعم الظاهر إرادته المصنف و غيره من حضر القتال لأن يقاتل و الطفل الذكر منهم أو من غيرهم من المقاتلين كما عن جماعه التصريح به، فلا سهم لمن حضر لصنعه خاصه أو حرفه كذلك أو نحو ذلك و لم يجاهدوا فضلا عن الطفل منهم، و فى المسالك و إطلاق الفتاوى يقتضى عدم الفرق بين كونه من أولاد المقاتله و غيرهم و بين حضور أبويه و أحدهما و عدمه، و لعله يريد من حضر للقتال من غير المقاتله لا مطلقا، و لو اشتبه الحال فى الحضور للقتال و عدمه فعن الشيخ استحقات الإسهام لأنه يستحق بالحضور، و فيه أنه لم يثبت كون العنوان ذلك، اللهم إلا أن يكون معقد الإجماع، لكن قد عرفت انسياق من حضر للقتال منه، بل قد سمعت ما فى مرسل حماد من القسمة بين من ولى ذلك.

و كذا يشارك أيضا من اتصل بالمقاتله من المدد و لو بعد الحيازه بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل فى المنتهى و عن التذكرة و التحرير الإجماع على ذلك إذا لحقوا قبل تقضى الحرب، بل ظاهر الأول و محكى الأخيرين و الغنيه ذلك أيضا بعد تقضى الحرب قبل

١- ١ الوسائل - الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

٣- ٣ المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٧٨٩ الرقم ٤٣٣٥.

القسمه و فى

خبر حفص بن غياث (١) «كتب إلى بعض إخوانى أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته و كتبت بها إليه فكان فيما سألت أخبرنى عن الجيش إذا غزوا أرض الحرب فغنموا غنيمه، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام و لم يلقوا عدوا حتى يخرجوا إلى دار الإسلام فهل يشاركونهم فيها قال: نعم»

و فى

خبر طلحه بن زيد (٢) عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام «فى الرجل يأتى القوم و قد غنموا و لم يكن ممن شهد القتال قال: فقال:

هؤلاء المحرومون، فأمر أن يقسم لهم»

و لعل المراد المحرومون من ثواب القتال، و عن الشيخ احتمال الحمل على ما لو لحقوهم بعد الخروج إلى دار الإسلام، و الأول يحتمل

التخصيص بحضور القتال، قلت لا داعى إلى ذلك بعد إطلاق الفتاوى، نعم لا خلاف فى عدم المشاركة مع اللحق بعد القسمه، بل فى حاشيه الكركى و عن الكتب الثلاثة الإجماع على ذلك، فينبغى تقييد الخبرين بغيره.

و لو تخلص الأسير المسلم من يد المشركين و لحق بالمسلمين بعد تقضى الحرب و القسمه لم يسهم له إجماعا محكيا إن لم يكن محصلا إذ لا يزيد على المدد، نعم لو لحق قبل انقضائها و قاتل مع المسلمين استحق عندنا كما فى المنتهى لأنه مسلم حضر و قاتل فاستحق السهم كغيره من المجاهدين، بل الظاهر ذلك لو حضر للقتال و لم يقاتل كما عن الشيخ التصريح به، لكونه كغيره ممن عرفت، خلافا للمحكى عن أبى حنيفة و الشافعى فى أحد قوليه.

١-١ الواسائل - الباب ٣٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الواسائل - الباب ٣٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

و لو بعث الأمير لمصلحه الجيش رسولا- أو دليلا- أو طليعه أو جاسوسا لينظر عددهم و ينقل أخبارهم فغنم الجيش قبل رجوعه ففى المنتهى الذى يقتضيه مذهبا أنه يسهم له لأن القتال عندنا ليس شرطا فى استحقاق الغنيمه، بل تقسم على كل من حضر القتال، قلت: لعل الوجه أنهم من الجيش فيشاركون لذلك، و إلا يمكن فرض عدم حضورهم القتال.

و كيف كان يخرج الأربعة أحماس ثم يعطى الراجل سهما بلا خلاف بين العامه و الخاصه، و هو من لم يكن راكبا فرسا و إن ركب بغلا أو حمارا أو غيرهما كما ستعرف و الفارس أى راكب الفرس أو مستصحبها سهمين، و قيل و القائل الإسكافى منا و الأكثر من الجمهور ثلاثه أسهم و الأول أظهر و أشهر، بل المشهور شهره عظيمه، بل عن الغنيه الإجماع عليه، و هو الحجه بعد

خبر حفص بن غياث (١) المنجبر بما عرفت «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير، و فيها كيف تقسم الغنيمه بينهم؟ فقال: للفارس سهمان و للراجل سهم»

المؤيد بخبره الآتى (٢) أيضا و

بالمروى (٣) من طرق الجمهور عن المقداد رضى الله عنه قال: «أعطاني رسول الله صلى الله عليه و آله سهمين سهما لى و سهما لفرسى»

و عن مجمع بن جاريه (٤) «أن رسول الله صلى الله عليه و آله قسم خبير على أهل الحديدية فأعطى

١- ١ الوسائل - الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣- ٣ كتاب نصب الرايه ج ٣ ص ٤١٧.

٤- ٤ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٢٥.

الفارس سهمين، و الراجل سهما»

فما فى

خبر إسحاق بن عمار(١) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام «أن عليا عليه السلام كان يجعل للفارس ثلاثة أسهم و للراجل سهما»

المؤيد ببعض (٢)نصوص الجمهور القاصر عن معارضه ما سمعت من وجوه مطرح أو محمول على التقيه كما يرشد إليه النسبه إلى على عليه السلام و خصوص الراوى، أو على ذى الفرسين فصاعدا.

و ذلك لأن من كان له فرسان فصاعدا أسهم لفرسين دون ما زاد بلا خلاف أجده فيه، بل فى ظاهر الرياض و محكى الغنيه و التذكره و صريح المنتهى الإجماع عليه، و هو الحجه بعد

خبر الحسين بن عبد الله (٣) عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين عليه السلام «إذا كان مع الرجل أفراس فى غزو لم يسهم إلا لفرسين منها»

المنجبر بما عرفت، و المؤيد

بالمروى (٤) من طرق العامه عن النبى صلى الله عليه و آله «كان يسهم للخيل، و كان لا يسهم للرجل فوق فرسين و إن كان معه عشره أفراس».

و لو غزا العبد بإذن مولاه على فرس لسيدته رضخ للعبد و أعطى سهم للفرس، فإن كان معه فرسان أعطى لهما سهمان مع الرضخ له، و الكل للسيد، خلافا للشافعى و أبى حنيفه فلا سهم للفرس، لأنها تحت من لا سهم له، و فيه أن الرضخ قسم من السهم، نعم لو كانت تحت المخذل الذى لا يستحق شيئا بالحضور فضلا عن فرسه اتجه ذلك، كما

١- ١ الوسائل- الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٢٧.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٤- ٤ سنن البيهقى ج ٦ ص ٣٢٨ و كتاب نصب الرايه ج ٣ ص ٤١٨.

أنه يمكن أن يقال إن المتجه أن يرضخ له دون سهم الفارس، مثل ما إذا غزت المرأة و الكافر على فرس لهما، اللهم إلا أن يفرق بأن الفرس لهما، و هما لم يستحقا سهما، ففرسهما أولى فليس إلا الرضخ دون سهم الفارس، بخلاف العبد فإن الفرس لسيدة، و لكن الإنصاف عدم خلوه من النظر، و الله العالم.

و كذا الحكم في كيفية القسمه لو قاتلوا في السفن و إن استغنوا عن الخيل فللفارس سهمان و للراجل سهم و لذى الفرسين فصاعدا ثلاثة أسهم بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به الفاضل في المنتهى بل عن الغنيه الإجماع عليه، و هو الحجة بعد

خبر حفص (١) المنجبر بما سمعت، قال: «كتب إلى بعض إخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير، فسألته و كتبت بها إليه، فكان فيما سألت عن سريه كانوا في سفينه فقاتلوا و غنموا و فيهم من معه الفرس و إنما قاتلوه في السفينه و لم يركب صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمه بينهم، قال: للفارس سهمان، و للراجل سهم، فقلت: لم يركبوا و لم يقاتلوا على أفراسهم فقال: أ رأيت لو كانوا في عسكر فتقدم الرجاله فقاتلوا فغنموا كيف أقسم بينهم، أ لم أجعل للفارس سهمين و للراجل سهما، و هم الذين غنموا دون الفرسان فقلت: فهل يجوز للإمام عليه السلام أن ينفل؟ فقال: له أن ينفل قبل القتال، فأما بعد القتال و الغنيمه فلا يجوز ذلك، لأن الغنيمه قد أحرزت».

و منه يعلم أنه يسهم للخيل مع حضورها الوقعه و إن لم يقاتل عليها و لا- احتيج إليها كما يسهم لها مع الغزو عليها، بل في المنتهى لا

١- ١ ذكر صدره في الوسائل في الباب ٣٧ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ و ذيله في الباب ٣٨ منها الحديث ١.

نعلم فيه خلافا يعتد به، لأنه أحضرها للقتال، وقد يحتاج إليها، وقد لزمه المئونه لها فكان السهم مستحقا كالمقاتل عليها، ولأنها حيوان ذو سهم حضر الوقعه فاستحق السهم بمجرد حضوره كالآدمي، بل الظاهر أن القسمة كذلك لو كانت الغنيمه من فتح مدينه أو حصن، لأن النبي صلى الله عليه وآله قسم غنائم خيبر كذلك، وهي حصون، ولالإطلاق و من ذلك يعلم خطأ الولاه قبل عمر بن عبد العزيز، فإنهم على ما يحكى كانوا يجعلون الناس في فتحها كلهم رجاله حتى ولى عمر بن عبد العزيز فأنكر ذلك، و أمر بإسهامها من فتح الحصون و المدن.

و لو غزا جماعه على فرس واحده على التبادل فالمحكى عن الإسكافى أنه يعطى لكل واحد سهم راجل، ثم يفرق بينهم سهم فرس واحده و استحسنة الفاضل، و قد يقال باختصاص السهم بمن كان راكبا لها عند حيازه الغنيمه بناء على كون المدار فى الفارس على ذلك، كما ستسمعه إن شاء الله، و الله العالم.

و لا- يسهم للإبل و البغال و الحمير و البقر و الفيله و نحوها و إن قامت مقام الخيل فى النفع أو زادت بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل فى المنتهى قاله العلماء، و هو قول عامه أهل العلم، و مذهب الفقهاء فى القديم و الحديث، و حكى عن البصرى أنه قال: يسهم للإبل خاصة و عن أحمد روايتان إحداهما أنه يسهم للبعير سهم واحد، و لصاحبه سهم آخر، الثانیه إن عجز عن ركوب الخيل فركب البعير أسهم له ثلاثه أسهم، سهمان لبعيره، و سهم له، و إن أمكنه الغزو على الفرس لم يسهم لبعيره، قلت كأنه لم يحتفل بهما فلم يستثنهما من العلماء و لا من عامه أهل العلم، و لعله كذلك، ضروره أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله إسهام غير الخيل، مع أنه كان معه يوم بدر سبعون بعيرا

بل لم تنفك غزواته من استصحاب النجب، بل كانت هي الغالب في دوابهم، بل لم ينقل من أحد بعده ذلك أيضا، ولا دلالة في قوله تعالى (١) «فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» على شيء من ذلك وهو واضح.

نعم إنما يسهم للخيل وإن لم تكن عربا بلا خلاف أجده فيه بيننا، فلا فرق بين العتيق الذي أبواه عريبان عريقان كريمان و البرذون الذي أبوه و أمه عجميان و المقرف الذي أبوه برذون و أمه عتيقه و الهجين الذي أبوه عتيق و أمه عجميه، لصدق الفرس و الفارس على ذلك كله و قال ابن الجنيدي منا لا يسهم من الخيل القحم بفتح القاف و سكون الحاء المهمله و هو الكبير المسن الهرم الفانى و الرازح بالراء المهمله ثم الزاء بعد الألف ثم الحاء

المهمله، و هو الذى لا حراك به من الهزال كما فى المنتهى و عن المبسوط و عن الجوهرى الهالك هزالا و الضرع بفتح الضاد المعجمه و الراء المهمله و هو الصغير الذى لا يركب كما عن المبسوط، بل فى المسالك نسبتة إلى تفسير الفقهاء، و فى الصحاح الضرع بالتحريك الضعيف، و فى المنتهى الصغير الضعيف الذى لا يمكن القتال عليه، و الحطم و هو الذى ينكسر من الهزال، و الأءعجف و هو المهزول لعدم الانتفاع بها فى الحرب، و قيل و القائل الشيخ فى المبسوط و الخلاف و الحلّى فيما حكى عنهما يسهم مراعاة للاسم، و هو حسن عند المصنف و الفاضل فى بعض كتبه و ثانى الشهيدين و غيرهم للصدق، و لكن عن المبسوط و الخلاف أن على الإمام عليه السلام أن يتعاهد خيل المجاهدين، و لا يترك أن يدخل دار الحرب نحو هذه الأفراس قال: لأن هذه الأفراس لا يمكن القتال عليها بلا خلاف، و هو مشعر

بعدم الإسهام لها مع إرادته الوجوب، و لعله يريد الندب الذى يشعر به التعبير بلفظ «لا ينبغي» فى المنتهى و محكى التذكرة، و لكن الإنصاف الشك فى اندراج اسم الفارس على راكب هذه الأفراس، خصوصا إذا كان للغزو و للقتال اللذين معظم ما يراد من الفرس فيهما الكر و الفر و دعوى استحقاقهم السهم كالطفل و المدد الذين لم يقاتلوا قياس مستقب و التحقيق الاندراج فى العنوان و عدمه، و لعل أفراده مختلفه، و مع الشك لا سهم، و الله العالم.

و لا- يسهم لل فرس ال مغضوب إذا كان صاحبه غائبا لا لمالكه و لا لراكبه و إن استحق هو سهمه بلا خلاف أجده فيه بيننا للأصل السالم عن معارضه ما تقدم المنساق منه غير الفرض و إن استحق المالك على الغاصب أجره المثل، و لكن إن لم يكن إجماع أمكن المناقشه باستحقاق الراكب سهم الفارس، للصدق مع منع انسياق سهم غيره منه، و لعله لذا كان المحكى عن بعض العامه ذلك و لو كان صاحبه حاضرا فى الحرب كان لصاحبه سهمه كما صرح به الفاضل و غيره بل لا أجد فيه خلافا بين من تعرض له إلا- ما يحكى عن المبسوط و الخلاف و الوسيله و عن بعض العامه من إطلاق عدم السهم للفرس، كما عن مالك إطلاق السهم للمالك، و هما معا كما ترى، و فى المنتهى الاستدلال على التفصيل المزبور بأنه مع الحضور قاتل على فرسه من يستحق السهم فاستحق السهم كما لو كان مع صاحبه، و إذا ثبت أن للفرس سهمها ثبت لمالكه، لأن النبى صلى الله عليه و آله جعل للفرس سهمها و لصاحبه سهمها، و ما كان للفرس كان لمالكه، أما مع الغيبه فإن الغاصب لا يملك منفعه الفرس، و المالك لم يحضر، فلم يستحق سهمها و لا فرسه سهمها، و فيه أن الموجود فى النصوص السابقه سهمان للفرس

و ليس فى شىء سهم منهما للفرس، نعم فى

المروى (١) عن أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم سابقا «إذا كان مع الرجل أفراس فى غزو لم يسهم إلا لفرسين منها»

و المراد السهم للرجل باعتبارها، و إلا لو كان المراد السهم لها على معنى استحقاقها ذلك على وجه يكون لمالكها لم يفرق بين حضوره و غيبته، مع أنه لا يصدق على صاحبها أنه فارس بعد أن غصب منه، بل الصدق متحقق على الغاصب، و من هنا كان المتجه ما سمعته سابقا من استحقاق الغاصب سهمين، و يستحق عليه الأجره، و أما دعوى أنه ليس له إلا سهم الراجل سواء كان المالك حاضرا أو غائبا فلا تقوم به الأدلة، خصوصا بعد معلوميه أن السهم المجعل للفرس ليس من منافعها التى تكون للمالك، و لا من النماء، و إنما هو تبعى للفرس، اللهم إلا أن يكون إجماعا، فيكون هو الحجج، و ربما ظهر من بعض عبارات المنتهى، قال فيه: لو كان الغاصب ممن لا سهم له كالمرجف و المخذل فعندنا أن سهم الفرس للمالك إن كان حاضرا، و إلا فلا شىء له، و قال بعض الجمهور: إن حكم المغصوب حكم فرسه، لأن الفرس يتبع الفارس فى حكمه، فيتبعه إذا كان مغصوبا قياسا على فرسه، و ليس بمعتمد، لأن النقص فى الراكب و الجنايه منه، فاخص المنع به و بتوابعه كفرسه التابعه له، بخلاف المغصوب فإنه لغيره، فلا ينقص سهمه، و كذا البحث لو غزا العبد بغير إذن مولاه على فرس مولاه، و لا يخفى عليك قوه ما حكاه عن بعض الجمهور بعد الإحاطه بما ذكرناه إن لم يكن مراده من قوله «عندنا» الإجماع، و إلا فهذه الاعتبارات لا تصلح مدركا لحكم شرعى، بل المتجه فى العبد أيضا ما أشرنا إليه سابقا من أنه يرضخ له دون سهم الفارس لا دون سهم الراجل، ثم

من المعلوم عدم سقوط الأجره عن الغاصب و إن أخذ المالك السهم بناء عليه كما صرح به غير واحد، و هو واضح، و الله العالم.

و يسهم للمستأجر بالفتح للغزو أو ما يشمله و المستعار كذلك و يكون السهم للمقاتل دون المعير و المستأجر كما صرح به غير واحد، بل فى المنتهى و محكى التذكرة نفى الخلاف فى الأول، بل ظاهرهما ذلك أيضا فى الثانى، بل هو صريح المحكى عن المبسوط، بل لعله لا- إشكال فيه بناء على ما ذكرناه من صدق اسم الفارس على كل منهما، بل لعل الحكم به هنا فى المستعار مؤيد لما قلناه، ضروره عدم ملك المستعير المنفعه كالمستأجر، فليس حينئذ إلا الصدق، و من ذلك يعرف ما فى استدلال المنتهى له بأنه فرس قاتل عليه من يستحق سهمها و هو مالك لنفعه، فاستحق سهم الفرس كالمستأجر، إذ هو كما ترى و لو استأجر أو استعار لغير الغزو فغزا كان بحكم المغصوب الذى قد سمعت الكلام فيه، هذا، و عن ابن الجنيد الأجير الذى لم يمكنه الغزو إلا بإجاره نفسه بمأكله و محمله له سهم، فإن كان مستأجرا بعوض يأخذه و شرط على من استأجره أن له سهمها كان ذلك له، و إلا فهو للمستأجر، و فيه أن السهم يستحقه الحاضر بحضوره، فليس للمستأجر فيه حق، لانتفاء المقتضى، و العوض دفعه المستأجر عن الجهاد لا عن الغنيمه، و لعله لذا قال فى المحكى عنه. إذا استأجر رجل أجيورا و دخلا معا دار الحرب فإنه يسهم للمستأجر و الأجير، سواء كانت الإجاره فى الذمه أو معينه، و يستحق مع ذلك الأجره، نعم قد يقال إذا كانت الأجره على وجه تكون منافعه أجمع للمستأجر حتى لو حاز مباحا اتجه حينئذ كونه للمستأجر، و الله العالم.

و كيف كان ف الاعتبار بكونه فارسا يستحق سهمه عند حيازه الغنيمه لا بدخوله المعركه فلو دخلها فارسا فذهب فرسه و تقضى الحرب و هو راجل لم يستحق إلا سهم راجل كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا كما اعترف به بعض الأفاضل، بل و لا إشكالا كما فى المسالك، و لعله لانسياق غيره من

قوله عليه السلام (١) «للفارس سهمان»

إنما الكلام فى اشتراط كونه على الوصف عند الحيازه كما هو مختار المصنف و الأكثر كما فى المسالك و الرياض، أو يعتبر كونه كذلك عند القسمة كما هو خيره الكركى و ثانى الشهيدين، لأنه محل اعتبار الفارس و الراجل ليدفع إليهما حقهما، مؤيدا بفحوى استحقاق المولود و المدد اللاحق بعد الغنيمه قبل القسمة، فتأمل، أو يكفى أحدهما كما هو محتمل بعض نسخ القواعد، أو يعتبر كونه كذلك من حين الحيازه إلى القسمة كما عن بعض نسخ القواعد أيضا، و ربما بنى الخلاف هنا على الخلاف فى أن الملك بالحيازه أو القسمة، و حينئذ يتجه الأول لظهور الأدله فى الملك بها، خصوصا التعليل فى خبر حفص (٢) السابق لعدم النفل بعد انقضاء القتال بأن الغنيمه قد أحرزت، و أظهر منه ما فى

الدعائم (٣) عن على عليه سلام الله أنه قال: «من مات فى دار الحرب من المسلمين قبل أن تحرز

الغنيمه فلا سهم له فيها، و إن مات بعد أن أحرزت فسهمه ميراث لورثته، و لا قوه إلا بالله»

كل ذلك مع ملاحظه انجباره بالعمل، فإن الأكثر كما عرفت على ذلك بل لم يخالف إلا الكركى و ثانى الشهيدين، و إلحاقه بالمدد و المولود لا

١-١ الوائل - الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الوائل - الباب ٣٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٣-٣ المستدرک - الباب ٣٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

يخرج عن القياس، و دعوى صدق اسم الفارس عندها فيشملة الإطلاق يدفعها انسياق غير ذلك منه، فالأصل عدم استحقاقه السهمين حينئذ، فتأمل.

و كيف كان ف الجيش يشارك السريه في غنيمتها إذا صدرت عنه و بالعكس بلا خلاف أجده فيهما، بل في المسالك هو أى الأ-خير موضع وفاق، و فى المنتهى هو أى الأول قول العلماء كإله إلا-الحسن البصرى، فإنه قال: تنفرد السريه، و لا ريب فى ضعفه، بل هو مخالف

للمروى من طرقهم عن النبى صلى الله عليه و آله «لما غزا هوازن و بعث سريه من الجيش قبل أوطاس فغنمت السريه فأشرك بينهما و بين الجيش»

و بالمروى (١) عنه صلى الله عليه و آله أيضا من طرقهم «أنه صلى الله عليه و آله كان ينفل أى للسريه فى البدأه الربع، و فى الرجعه الثلث»

و هو دليل على الاشتراك فيما سوى ذلك، على أنهم جيش واحد، و كل منهم رداً لصاحبه، فاشتركوا كما لو غنم أحد جانبي الجيش، و كذا الرسول المنفذ من الجيش لمصلحه و الدليل و الطليع و الجاسوس و نحوهم فى الاشتراك.

و كذا لو خرج منه سريتان إلى جهه واحده فغنمتا اشترك الجيش و السريتان بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المنتهى، بل و لا إشكال بعد ما سمعته فى الواحده، بل عن الشيخ الاشتراك أيضا لو بعثهما إلى جهتين، و لعله لما عرفت، و لكن لا يخلو من نظر.

أما لو خرج جيشان من البلد إلى جهتين لم يشرك أحدهما الآخر فى غنيمته بلا خلاف أجده فيه و لا إشكال، نعم لو اجتمعا

كانا جيشا واحدا و كذا لو خرجت السريه من جمله عسكر البلد لم يشركها العسكر بلا خلاف و لا إشكال لأنه ليس بمجاهد و لمعلوماته اختصاص السرايا بما يغنمونه في زمن النبي صلى الله عليه و آله حيث يكون مقيما في المدينة، بل في المنتهى لو بعث الإمام سريه و هو مقيم في بلد الإسلام فغنمت السريه اختصت بالغنيمه، و لا يشاركهم أهل البلد فيها بلا خلاف، و لا الإمام عليه السلام و لا- جيشه، لأنها للمجاهدين و المقيم ببلد الإسلام غير مجاهد، و لكن قد يشكل بأن المتجه مشاركه الجيش لها إذا كانت قد صدرت منه و كان رداء لها و إن بقى في بلد من بلاد الإسلام، اللهم إلا أن يقال إن الأصل عدم الاشتراك، بل ظاهر الأدله الاختصاص بالمقاتله و من في حكمهم من المدد، فلا يدخل فيهم العسكر و غيره، بل ربما قيل لو لا عدم الخلاف في المسأله السابقه لكان اختصاص السريه بما غنمته دون جيشها مطلقا في غايه القوه إذا لم يلحقها، كما هو فرض المسأله، و إلا فمع فرض اللحوق تكون مسأله أخرى تقدمت إليها الإشاره، و لا إشكال في حكمها بعد ما سمعته من النص و الفتوى فيها، و لولاها لكانت محل إشكال أيضا، هذا، و عن الإسكافي إذا دهم المدينة عدو فخرج أهلها يتناصرون فانهزم العدو و غنم أوائل المسلمين كان كل من خرج أو تهيأ للخروج أو أقام بالمدينه لحراستها شركاء في الغنيمه، و كذلك لو جاهدتم العدو فباشر حربيه بعض أهل المدينة إلى أن ظفروا و غنموه إذا كانوا مشتركين في المعونه لهم و الحفظ للمدينه و أهلها، فإن كان الذين هزموا العدو و لقوه على ثمانى فراسخ من المدينة فقاتلوه و غنموه كانت الغنيمه لهم دون من كان في المدينة الذين لم يعاونوهم خارجها، و كأنه لاحظ مسافه القصر و عدمها كما أنه لاحظ في الشركه أولا كونهم جميعا بعضهم رداء للآخر، فيصدق

على الجميع أنهم الغانمون كالجيش الواحد، والله العالم.

و يكره تأخير قسمه الغنيمه فى دار الحرب إلا لعذر كخوف المشركين و نحوه على المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه، بل لم يحك الخلاف فى ذلك إلا من الإسكافى، فجعل الأولى القسمه فى دار الإسلام و إن جازت فى دار الحرب محتجا بأن رسول الله صلى الله عليه و آله قسم غنائم خيبر و الطائف بعد خروجه من ديارهم إلى الجعرانه(١) و هو لا يدل على ما ذكره من الأولويه، ضروره كونه حكايه حال، فيمكن أن يكون ذلك منه لعذر، على أنه معارض ب

ما رواه الشيخ (٢) فى محكى المبسوط من أن رسول الله صلى الله عليه و آله قسم غنائم بدر بشعب من شعاب الصفراء قريب من بدر، و كان ذلك دار حرب،

بل

روى الجمهور(٣) عن أبى إسحاق الفزارى قال: «قلت للأوزاعى: هل قسم رسول الله صلى الله عليه و آله شيئاً من الغنائم بالمدينه؟ قال: لا أعلمه إنما كان الناس يبتغون غنائمهم و يقسمونها فى أرض عدوهم، و لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى غزاه قط أصاب فيها غنيمه إلا خمسه و قسمه قبل أن يتنفل، و من ذلك غزاه بنى المصطلق و هوازن و خيبر»

و لعله لذلك أو غيره قال فى المسالك: و المختار الأول، و مستنده فعل النبى صلى الله عليه و آله فإنه كذلك كان يفعله، رواه عنه العامه و الخاصه إلا أنه كما ترى لا دلالة فيه على الكراهه، بل أقصى ما يقضى به استمرار

فعله الرجحان دونها بعد معلوميه الجواز عندنا بلا خلاف أجده فيه بيننا، للأصل و غيره، بل لعله مقتضى الجمع بين ما سمعته من

١-١ الصحيح هو غنائم حنين و الطائف كما ذكره ابن خلدون فى تاريخه ج ٢ ص ٧٧٧ طبعه بيروت عام ١٩٦٦ و كذلك غيره.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٥٦.

٣-٣ سنن البيهقى ج ٩ ص ٥٦ و ٥٧.

حكاية فعله، خلافاً للحنفيه فلا يجوز إلا في دار الإسلام، لعدم تمامية الملك لهم إلا بالدخول فيها معها، ولأن لكل واحد من الغانمين أن يستبد بالطعام و العلف في دار الحرب، فلا- تجوز القسمة كحاله بقاء الحرب، و هما معا ضعيفان، ضروره تماميه الملك بالحيازه و القهر كضروره الفرق بين حالي الحرب التي لم يثبت للغانمين فيها حق التملك و غيرها مما ثبت فيه الملك بالحيازه و قهر العدو و انقضاء الحرب، بل لعل احتمال عدم جواز التأخير عن دار الحرب مع إرادته الغانمين حقوقهم أقوى من ذلك، بل ربما كان ذلك هو السبب في حكم الأصحاب بالكراهه بل لعله المستفاد مما سمعته من الأوزاعي «إنما كان الناس يبتغون غنائمهم» و لو غزا المشركون المسلمين فهزمهم المسلمون قسموا غنائمهم مكانهم إن اختاروا ذلك قبل إدخالها المدن، و لو كان المشركون أهل باديه مثلاً و لا دار لهم فغنمهم المسلمون كان قسمتها إلى الوالى إن شاء قسمها مكانه، و إن شاء قسم بعضها و آخر بعضها كما قسم رسول الله صلى الله عليه و آله المغنم بخبير، و لعله لذا حكى الأمران من فعله كما سمعته سابقاً، و الأمر سهل و كذا يكره إقامة الحدود فيها كما ذكره الفاضل و غيره، بل في محكى المبسوط في دار الحرب، و آخر حتى يعود إلى دار الإسلام و إن رأى الإمام عليه السلام المصلحه في التقديم جاز، و ظاهره عدم الجواز في الأول، و لكنه واضح الضعف، ضروره عدم دليل يصلح معارضا لما دل على إقامتها، بل لا دليل واضح على الكراهه و إن عللوا بمخافه لحوق المحدود الغيره فيدخل في دار الحرب، إلا- أنه كما ترى سيما مع ملاحظه ما دل (١) على عدم جواز التأخير في الحدود، بل لعل التسامح في الكراهه هنا لا يخلو من إشكال باعتبار المعارضه للدليل

الحرمة، و على كل حال فقد استثنوا من ذلك حق القصاص معللين له أيضا بانتفاء المانع من التقديم، و هو خوف اللحاق بدار الحرب، و هو مع اختصاصه بقصاص النفس يقتضى استثناء جميع الحدود الموجهة للقتل كالرجم و نحوه، و الله العالم.

[مسائل أربع]

إشارة

مسائل أربع:

[المسألة الأولى المرصد للجهاد لا يملك رزقه من بيت المال]

الأولى المرصد للجهاد أى الموقوف له لا يملك رزقه من بيت المال إلا أن يقبضه كما عن

المبسوط و غيره، بل لا أجد فيه خلافا للأصل، و فى المنتهى و محكى المبسوط و التذكرة «أن الغزاه على ضربين: المطوعه، و هم الذين إذا نشطوا غزوا، و إذا لم ينشطوا اشتغلوا بمعاشهم و اكتسابهم، فهؤلاء لهم سهم من الصدقات، و إذا غنموا فى بلاد الحرب شاركوا، و الثانى هم الذين أرسدوا أنفسهم للجهاد، فهؤلاء لهم من الغنيمه الأربعة أخماس، و يجوز عندنا أن يعطوا أيضا من الصدقه من سهم ابن السبيل، لدخولهم تحته، و التخصيص يحتاج إلى دليل» و فيه منع صدق ابن السبيل عليهم، بل الأولى إعطاؤهم من سهم سبيل الله أو من سهم الفقراء أو غير ذلك مما يوجد فى بيت المال مما يصلح مصرفا لهم.

و كيف كان فإن حل وقت العطاء ثم مات قال الشيخ فيما حكى عنه كان لوارثه المطالبه، و فيه تردد ينشأ من أن له المطالبه به فيكون لوارثه ذلك كحق الشفعه و الخيار، و من أنه يملكه بقبضه، فإذا مات قبله امتنع الملك فى حقه، و لعل الأقوى عدم المطالبه وفاقا للكركى و ثانى الشهيدين، إذ الظاهر أن له الارتزاق من بيت المال كغيره ممن يرتزق، فلا يزيد عن كونه مصرفا من مصارفه، و كان كالفقير بالنسبه إلى الزكاه، و لذا كان لا منافاه بين استحقاق المطالبه و عدم الملك، بل عدم استحقاق الوارث حتى لو مات بعد المطالبه،

و دعوى الفرق بينه و بين مستحقى الزكاه و نحوها من الحقوق لا دليل عليها، و كون المرصد شخصا أو جماعه معينه لا يقتضى كون الاستحقاق على نحو استحقاق الشفعه و الخيار.

و ينبغى للإمام عليه السلام اتخاذ ديوان فيه أسماء المرصدين و أسماء القبائل، و يكتب عطاياهم، و يجعل لكل قبيله عريفا، و يجعل لهم علامه بينهم، و يعقد لهم الألويه، بل

روى الزهرى عن النبى صلى الله عليه و آله «أنه عرف عام خبير على كل عشره عريفا، و جعل يوم فتح مكه للمهاجرين شعارا، و للأوس شعارا، و للخزرج شعارا، عملا بقوله تعالى (١) «وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا» ثم إذا أرادوا القسمة قدم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فالأقرب، فيقدم بنى هاشم على بنى المطلب، ثم يقدم بنى عبد شمس أخى هاشم من الأبوين على بنى نوفل أخيه من الأب، ثم يسوى بين عبد العزى و عبد الدار، لأنهما أخوا عبد مناف، فإن استوا فى القرب قدم أقدمهم هجره، فإن تساوا قدم الأسن، فإذا فرغ من عطايا قرابه النبى صلى الله عليه و آله بدأ بالأنصار، و قدمهم على جميع العرب، فإذا فرغ من الأنصار بدأ بالعرب، فإذا فرغ من العرب قسم على العجم»

كذا ذكره فى المنتهى، ثم قال: و هذا على الاستحباب دون الوجوب، قلت و لكن لم أجد له أثرا مخصوصا، بل ربما كان فى المحكى من فعل أمير المؤمنين عليه السلام ما يخالفه، و قد تقدم سابقا، و فى

خبر إسحاق الهمداني المروى (٢) عن كتاب الغارات «أن امرأتين أتتا عليا عليه

١-١ سورة الحجرات- الآيه ١٣.

٢-٢ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤ عن أبى إسحاق الهمداني.

السلام عند القسمة إحداهما من العرب و الأخرى من الموالى فأعطى كل واحد خمسة و عشرين درهما و كرا من طعام، فقالت العربيه يا أمير المؤمنين إني امرأه من العرب و هذه امرأه من العجم، فقال على عليه السلام و الله لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفى ء فضلا على بنى إسحاق»

و قد تضافرت النصوص (١) أنه عليه السلام كان يقسم بين الناس بالسويه حتى صار من أوصافه العدل بالرعيه و القسمة بالسويه، إلا أن المراد على الظاهر عدم زياده أحدهم على الآخر بدينه أو سبق في الإسلام أو نحو ذلك، لا أن المراد التساوى بين قليل العيال و كثيرهم ممن لا عمل له إلا الجهاد و بين من نفقته المعتاده له مائه مثلا منهم و من نفقته المعتاده له ألف،

قال حفص بن غياث (٢) «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول و قد سئل عن بيت المال فقال: أهل الإسلام أبناء الإسلام، أسوى بينهم في العطاء، و فضائلهم بينهم و بين الله، أجعلهم كبنى رجل واحد لا يفضل أحد منهم لفضله و

صلاحه في الميراث على آخر ضعيف منقوص و قال: هذا هو فعل رسول الله صلى الله عليه و آله في بدو أمره و قال غيره: أقدمهم في العطاء بما قد فضلهم الله بسوابقهم في الإسلام إذا كان بالإسلام قد أصابوا ذلك، فأنزلهم على مواريث ذوى الأرحام بعضهم أقرب من بعض و أوفر نصيبا لقرابه الميت، و إنما ورثوا برحمهم و كذلك كان عمر يفعله»

و قال عماره (٣) في المروى عنه عن المجالس

١- ١ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو و المستدرک- الباب ٣٥ منها.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٣٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

«إن طائفه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام مشوا إليه عند تفرق الناس عنه و فرار كثير منهم إلى معاويه فقالوا: يا أمير المؤمنين أعط هذه الأموال، و فضل هؤلاء الأشراف من العرب و قريش على الموالى و العجم و من يخاف عليه من الناس فراره إلى معاويه، فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: أ تأمرونى أن أطلب النصر بالجور، لا و الله ما أفعل ما طلعت شمس و لاح فى السماء نجم، و الله لو كان ما لهم لى لواسيت بينهم، فكيف و إنما هو أموالهم»

، و نحوه خبر أبى مخنف (١) المروى فى الكافى إلى غير ذلك مما يدل على إرادته عدم التفاضل من الجهاد التى كان يلحظها غيره التى كان فعل رسول الله صلى الله عليه و آله على خلافها، و

كذا تظافر عنه التعجيل فى قسمه ما فى بيت المال فى كل أسبوع كالمحكى من فعل رسول الله صلى الله عليه و آله خلافا لعمر، فإنه كان يؤخره إلى سنة، و هو كما ترى مع عدم مصلحته تقتضيه، إذ هو حبس لحق الفقير مع حاجته إليه.

و كذا ينبغى للإمام عليه السلام أن يلحظ ذرية المجاهدين و يدر عليهم النفقه بعد موت آبائهم إلى أن يبلغوا فيكونوا من المرصدين للجهاد أو من غيرهم، فيجرى على كل حكمه.

و لو مرض المرصد للجهاد مرضا يرجى زواله كالحمى و الصداع لم يخرج به عن أهل الجهاد و لا يسقط به عطاؤه، و إن كان مرضا لا يرجى زواله كالفالج و نحوه خرج عن المقاتله، و هل يسقط عطاؤه؟ الأقوى عدم السقوط، و الله العالم.

[المسألة الثانية قيل ليس للأعراب شىء من الغنيمه]

المسألة الثانية قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط و النهايه ليس للأعراب شىء من الغنيمه و إن قاتلوا مع المهاجرين، بل يرضخ

لهم، و نعى بهم من أظهر الإسلام و لم يصفه، و صولح على إعفائه عن المهاجره بترك النصيب و تبعه المصنف فى النافع و الفاضل فى المختلف و الشهيدان فى الدروس و المسالك و غيرهم من المتأخرين، بل فى الأخير أنه المشهور، بل فى الرياض لم ينقل فيه خلاف إلا عن الحلّى فى السرائر حيث شرك بينهم و بين المقاتله مدعىا شذوذ الروايه و مخالفتها لأصول المذهب و الإجماع على أن من قاتل من المسلمين فهو من جمله المقاتله و أن الغنيمه للمقاتله، و رده فى التنقيح بأنه مع الصلح على ذلك يسقط الاستحقاق، و فيه أنه كذلك لو ثبت، و لعله لذا كان ظاهر المصنف هنا كالفاضل فى المنتهى التردد فى المسأله، و كأنه من الإطلاق نصا و فتوى و من

الحسن بل الصحيح (١) عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث طويل أنه قال لعمر بن عبيد: «أ رأيت إن هم أبو الجزيه فقاتلتهم فظهرت عليهم كيف تصنع بالغنيمه قال: أخرج الخمس و أقسم أربعه أحماس بين من قاتل عليه- إلى أن قال له- الأربعه أحماس تقسمها بين جميع من قاتل عليها قال: نعم، قال: قد خالفت رسول الله صلى الله عليه و آله فى سيرته، بينى و بينك فقهاء المدينه و مشيختهم فأسألهم فإنهم لم يختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه و آله صالح الأعراب على أن يدعهم فى ديارهم و لا يهاجروا على أنه إن دهم عدوه أن يستفزههم فيقاتل بهم و ليس لهم فى الغنيمه نصيب، و أنت تقول بين جميعهم فقد خالفت رسول الله صلى الله عليه و آله فى سيرته فى المشركين»

و نحوه المرسل (٢) كالصحيح، و لا ريب فى رجحان العمل بهما فى تخصيص العام و تقييد

١-١ الوسائل- الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣ و فيه «أنه قال لعمر بن عبيد».

٢-٢ الوسائل- الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

المطلق بعد جمعهما شرائط الحجية، و تأيدهما بالمروى (١) من طرق العامه بهذا المضمون، و وضوح دلالتهما على المطلوب، و العمل بهما ممن عرفت، بل قد سمعت نسبه إلى الشهره.

و منه يعلم ما فى دعوى الحلى شذوذ الروايه و مخالفتها لأصول المذهب و الإجماع على اشتراك المقاتله، ضروره عدم الشذوذ كما سمعت، و عدم المخالفه إلا- على وجه التخصيص الذى يكفى فيه أقل من ذلك، و دعوى ضعف الدلاله باعتبار عدم معلوميه المراد من الأعراب المسلمين أو الكفار الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ - و الثانى ليس محلا للنزاع كما عن جماعه التصريح به مضافا إلى ما فيهما من المصالحه على ترك المهاجره المعلوم وجوبها، فيكون من الصلح الباطل، و يمكن خروجهما مخرج التقيه كما هو مقتضى الروايه المرويه عنهم، بل قد سمعت ما فيها من عدم اختلاف فقهاء أهل المدينه فى ذلك- يدفعها ظهور الخبرين فى كون المراد الأعراب المسلمين، و أن سقوط نصيبهم للصلح الذى لا يحتاج إليه فى سقوط السهم للكفار الذين قد عرفت الرضخ لهم، و احتمال كون المراد هنا سقوط الرضخ من النصيب فيهما لخصوص هؤلاء الكفار واضح الفساد، و لعله لم يتوقف فى المنتهى فيهما إلا من جهه السند الذى قد عرفت اعتباره فى نفسه، مضافا إلى انجباره بما سمعت، فلا محيص عن القول بهما، و المناقشه فى صحه الصلح المزبور أشبه شىء بالاجتهاد فى مقابله النص الذى صاحبه أعلم من غيره

بالحكم الشرعى و السياسى، نعم قد يقال إن المراد من الأعراب الذين لم يعضوا على الإسلام بضرر قاطع المشار إليهم بأن يقولوا أسلمنا و لا- يقولوا آمنا، و بأنهم أجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله تعالى، و بغير ذلك من الآيات، بل هم إلى الآن على مثل ذلك

لا الأعراب الذين أحكموا إسلامهم و آمنوا بقلوبهم و لم يكن لهم هم إلا الدين دون الطمع فى الغنيمه و نحوها، و الله العالم.

[المسأله الثالثه لا يستحق أحد سلبا و لا نفلا فى بدأه و لا رجعه إلا أن يشترطه الإمام عليه السلام]

المسأله الثالثه لا- يستحق أحد سلبا و لا نفلا فى بدأه و لا رجعه إلا أن يشترطه الإمام عليه السلام بلا خلاف أجده فيه إلا ما سمعته من الإسكافى فى السلب الذى تقدم الكلام معه فيه، للأصل و عموم الأدله كتابا و سنه، و النفل الجعل الذى يجعله الإمام عليه السلام من الغنيمه مشاعا أو معينا فى مقابل عمل، و البدأه بفتح الباء و سكون الدال ثم الهمزه المفتوحه على ما عن المبسوط السريه الأولى التى يبعثها إلى دار الحرب إذا أراد الخروج إليهم، و الرجعه هى السريه التى يبعثها بعد رجوع الأولى، و قيل إن الرجعه هى السريه التى يبعثها بعد رجوع الإمام عليه السلام إلى دار الحرب، و البدأه لا خلاف فيها، و مقتضاه الاتفاق على معنى البدأه، لكن فى المنتهى و محكى التذكره «قد قيل فى البدأه و الرجعه تأويلان: أحدهما أن البدأه أول سريه، و الرجعه الثانيه، و الثانى أن البدأه سريه عند دخول الجيش إلى دار الحرب، و الرجعه عند قفول الجيش، و هو أظهر الوجهين» و فى المنتهى أيضا و محكى المبسوط و التذكره عن حبيب بن مسلمه الفهرى شهدت رسول الله صلى الله عليه و آله نفل الربع فى البدأه و الثلث فى الرجعه، و لعل الزيادة للمشقه، فإن الجيش فى البدأه رداً للسريه تابع لها، و الجيش مستريح و العدو خائف، و ربما كان غافلا، و فى الرجعه لا رداً للسريه لانصراف الجيش و العدو مستيقظ على حذر، و الظاهر عدم اختصاص النفل بالسريه، بل يجوز النفل لبعض الجيش لبلائه أو لمكروهه يتحملة دون سائر الجيش كما يجوز أيضا بعد الخمس و قبله، و لا فرق بين النبى صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام فى ذلك، فإن جميع ما كان للنبى صلى الله

عليه و آله فهو للإمام عليه السلام لاشتراكهما في العصمة عندنا، بل لا يبعد جوازه أيضا لوألى الجيش من قبلهما إذا كانت ولايته على وجه تشمل ذلك، و الظاهر جوازه أزيد من الثلث، و إن كان الذى وقع الثلث فما دون فى المروى (١) من طرق العامه، إلا أنه يمكن أن يكون لعدم اقتضاء المصلحه أزيد من ذلك، فإن المدار عليها و لا يخص نوعا من المال، فيجوز فى الدراهم و الدنانير و غيرهما، كما يجوز بالمعين و المشاع و فى المعلوم و المجهول كالسهم و اليسير و القليل و الشىء و نحو

ذلك مما يجعله الإمام عليه السلام و للسريه و السريتين و غيرهما، و قبل الغنيمه و بعدها و للعامه خلاف فى جملة مما ذكرنا، و لكنه واضح الضعف.

كما أن كثيرا من الفروع المذكوره هنا تعرف مما ذكروه فى الجعاله إذ معظم أفراد المقام منها و إن كان هو أوسع منها فى المشروعيه، فلو قال: من دخل من باب المدينه فله درهم فاقتم قوم من المسلمين فدخلوها استحق كل واحد منهم الدرهم، لأنه شرط لكل داخل، بخلاف ما لو قال من دخله فله الربع فدخله عشره مثلا، فإنهم يشتركون فيه، لعدم قابليته للتعدد، و لو دخل واحد ثم واحد حال قيام الحرب اشتركوا أيضا فى النفل، و كذا لو قال: من دخله فله جاريه من المغنم فدخلوا و لم يكن فيه إلا جاريه واحده، بخلاف ما لو قال: جاريه مطلقه كان لكل واحد جاريه، فإن لم توجد فقيمتها و لو قال من دخل أولا فله ثلاثه، و من دخل ثانيا فله اثنان، و من دخل ثالثا فله واحد فدخلوا على التعاقب كان لكل مسماه، لجواز التفاوت فى النفل مع التفاوت فى الخوف، و لو دخلوا دفعه واحده ففى المنتهى بطل نفل الأول و الثانى، و كان لهم جميعا نفل الثالث، لأن الأول

هو المتقدم، و الثاني هو من تقدمه واحد و لم يوجد، فيبطل نفلهما، لانعدام الشرط، و هو التفرد و المسابقه فى الدخول، و الثالث إذا سبقه اثنان كان ثالثا، و إذا قارنه اثنان كان ثالثا أيضا، لأن خوف الثالث فيما إذا قارنه اثنان فوق خوفه إذا تقدمه اثنان، فيكون فعله أشق، فاستحقاقه أولى، و فيه نظر، و كذا قوله أيضا و لو دخل اثنان أول مره بطل نفل الأول، و نفل الثاني يكون لهما، لأن صفه الأوليه انعدمت بالمقارنه، بخلاف الثاني، فإنه يصدق بالمسبوقيه و المقارنه، بل و قوله أيضا و لو قال: من دخل هذا الحصن أولا- من المسلمين فله كذا فدخل ذمى ثم مسلم استحق النفل، لأنه جعل النفل موصوفا بهذه الصفه، فلا تمنع أوليه الذمى كالبهيمة لو دخلت، أما لو قال من دخل هذا الحصن من المسلمين أولا من الناس فدخل ذمى ثم مسلم لم يستحق النفل، لأنه ليس أولا من الناس، بل ثانيا من الدخول منهم، و لو قال: من دخل منكم خامسا فله درهم، فدخل خامسه معا استحق كل واحد النفل، لأنه أوجب النفل للخامس، و لكل واحد يصدق عليه أنه خامس، و لو دخلوا على التعاقب فالخامس آخرهم، فاستحق النفل خاصه، و الله العالم.

[المسأله الرابعه الحربى لا يملك مال المسلم بالاستغنام]

المسأله الرابعه الحربى لا يملك مال المسلم بالاستغنام كما يملك هو ماله بلا خلاف فيه بين المسلمين، بل لعله من ضروريات الدين و حيثذ ف لو غنم المشركون أموال المسلمين و ذراريهم ثم رجعت أو ارتجعوها أى ارتجعها المسلمون فالأحرار لا سبيل لأحد عليهم بلا خلاف أجده فيه بل و لا إشكال،

قال هشام بن سالم (١)«سأل الصادق عليه السلام رجل عن الترك يغيرون على

المسلمين فيأخذون أولادهم فيسرقون منهم أ يرد عليهم؟ قال: نعم، و المسلم أخو المسلم، و المسلم أحق بماله أينما وجده»

و قال أيضا في مرسله (١) عنه عليه السلام أيضا: «في السبي يأخذه العدو من المسلمين في القتال من أولاد المسلمين أو من ممالئهم فيحوزونه، ثم إن المسلمين بعد قاتلوهم فظفروا بهم و سبوهم و أخذوا منهم ما أخذوا من ممالئك المسلمين و أولادهم الذين كانوا أخذوهم من المسلمين كيف يصنع بما أخذوه من أولاد المسلمين و ممالئهم؟ فقال: أما أولاد المسلمين فلا يقامون في سهام المسلمين، و لكن يردون إلى أبيهم و أخيهم أو إلى وليهم بشهود، و أما الممالئك فإنهم يقامون في سهام المسلمين فيباعون و تعطى مواليهم قيمه أثمانهم من بيت مال المسلمين»

كل ذلك مضافا إلى معلوميه عدم صيروره المسلم الحر رقاً، بل لعله من ضروريات الدين.

و أما الأموال و العبيد فلأربابها قبل القسمة عند عامه العلماء كما في المنتهى و محكى

التذكرة بدون غرامه شىء للمقاتله، للأصل، و ما تقدم في

خبر هشام «من أن المسلم أحق بماله أينما وجده»

و مرسل جميل (٢) عن الصادق عليه السلام «في رجل كان له عبد فأدخل دار الشرك ثم أخذ سبيا إلى دار الإسلام، فقال: إن وقع عليه قبل القسمة فهو له، و إن جرت عليه القسمة فهو أحق به بالثمن»

و خبر طربال (٣) عن أبي جعفر عليه السلام المروى عن كتاب المشيخه قال: «سئل عن رجل كان له جاريه فأغار عليه المشركون فأخذوها منه ثم إن المسلمين بعد غزوهم فأخذوها فيما غنموا منهم، فقال: إن كانت في الغنائم و أقام البينه أن المشركين أغاروا عليهم فأخذوها منه

١-١ الوسائل - الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الوسائل - الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

ردت عليه، و إن كانت قد اشترت و خرجت من المغنم فأصابها ردت رقبتها و أعطى الذى اشتراها الثمن من المغنم من جميعه، قيل له فإن لم يصبها حتى تفرق الناس و قسموا جميع الغنائم فأصابها بعد قال:

يأخذها من الذى فى يده إذا أقام البيئه، و يرجع الذى فى يده إذا أقام البيئه على أمير الجيش بالثمن»

و غير ذلك، لكن عن الشيخ فى النهايه إطلاق كونها للمقاتله مع غرامه الإمام عليه السلام لأربابها الأثمان من بيت المال، بل عن القاضى نفى البأس عنه، إلا- أنه أفتى أولاً بأن غير الأولاد مع بقاء عينه و ثبوت بنحو البيئه لمدعيه من المسلمين رد إليه، و على كل حال فلا أعرف له دليلاً إلا إطلاق مرسل هشام الذى هو مع أنه مختص بالمماليك و لا جابر له بالنسبه إلى ذلك معارض ب

ما فى خبره من «أن المسلم أحق بماله أينما وجد»

و بغيره مما سمعت، و إلا

صحيح الحلبى (١) عن أبى عبد الله عليه السلام «سألته عن رجل لقيه العدو و أصاب منه مالا أو متاعاً ثم إن المسلمين أصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل؟ فقال: إذا كانوا أصابوه قبل أن يحوزوا متاع الرجل رد عليه، و إن كانوا أصابوه بعد ما حازوه فهو فىء للمسلمين، فهو أحق بالشفعه»

الموافق لما عن الزهرى و عمر بن دينار من العامه المعارض بما سمعت المحتمل مع ذلك إرادته القسمة من الحيازه بناء على أن الحكم كذلك معها، فلا- ريب فى قصوره عن المعارضه بما سمعت من وجوه، و من ذلك يعلم ضعف ما عن الإسكافى من إطلاق كون المماليك للمقاتله من

غير تعرض لغيرهم، بل و ما عن الحلبى من عكس ذلك.

هذا كله قبل القسمة و أما لو عرفت بالبينة و نحوها بعد القسمة ف عن النهايه أنها للمقاتله أيضا نحو ما سبق و لأربابها القيمه من بيت المال و لم أجد له موافقا على ذلك منا، نعم هو محكى عن أبى حنيفه و الثورى و الأوزاعى و مالك و أحمد فى إحدى الروايتين بل نقله الجمهور عن عمرو الليث و عطاء و النخعى و إسحاق، كما أنى لم أجد له دليلا أيضا إلا ما سبق، و قد عرفت الكلام فيه، مضافا إلى قوه احتمال التقيه هنا ممن سمعت و إلى خلو الصحيح عن الغرامه من بيت المال، بل ظاهره ما فى روايه جميل المرسله من أنها تعاد على أربابها بالقيمه الموافقه ل

ما رواه الجمهور^(١) عن ابن عباس «من أن رجلا- وجد بعيرا له كان المشركون أصابوه فقال له النبى صلى الله عليه و آله إن أصبته قبل أن يقسمه فهو لك، و إن أصبته بعد ما قسم أخذته بالقيمه»

إلا أنى لم أجد عاملا بهما منا، و إن أيد بأنه إنما امتنع أخذه له بغير شىء لثلا يفضى إلى حرمان أخذه من الغنيمه أو تضييع الثمن على المشتري، و حقهما ينجر بالثمن، فيرجع صاحب المال فى عين ماله بمنزله مشتري الشقص المشفوع، إلا أنه كما ترى.

و من ذلك كله ظهر لك أن الوجه و التحقيق إعادتها على المالك الذى هو أحق بماله أينما وجده و فاقا للمحكى عن الشيخ فى المبسوط و ابنى زهره و إدريس و الفاضل و الشهيدين و الكركى و المقداد و غيرهم، بل عن الغنيه الإجماع عليه و (١١) لكن يرجع الغانم بقيمتها على الإمام عليه السلام (١٢) كما صرح به غير واحد مطلقين ذلك لخبر طربال^(٢) المنجبر سنده بفتوى من عرفت، بل نسبه بعضهم إلى الشهره

١-١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١١١.

٢-٢ الوسائل- الباب ٣٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

العظيمه، فما عساه يظهر من بعض من عدم رجوعه على أحد في غير محله، خصوصا مع ملاحظه كونه شريكا، نعم قيده المصنف و جماعه ممن تأخر عنه بأنه كذلك مع تفرق الغانمين و إلا أعاد الإمام (ع) القسمة أو رجع على كل واحد منهم بما يخصه، و لا بأس به، ضروره اقتضاء القواعد ذلك كما في غير الفرض مما بان في قسمته مال الغير و لا ينافيه الخبر بعد انسياق غير ذلك منه، على أن الرجوع على الإمام عليه السلام إنما هو على بيت المال المعد لمصالحهم العامه لا خصوص المقاتله، فيقتصر في الرجوع عليه على محل اليقين الذي هو غير المفروض ثم لا يخفى عليك أن ذلك كله لو أخذ مال المسلم من الكافر على وجه الاغتنام بالجهاد، أما إذا أخذ سرقة أو هبه أو شراء أو نحو ذلك فلا إشكال في عوده إلى

مالكه من دون غرامه شىء و إن كان الآخذ جاهلا، لعموم

قوله عليه السلام (١) «المسلم أحق بماله أينما وجدته»

و غيره، و لو علم أمير الجيش بمال المسلم قبل القسمة فقسمه و جب رده و كان صاحبه أحق به بغير شىء، ضروره بطلان القسمة من أصلها، و لو أسلم المشرك الذي في يده مال المسلم أخذ منه بغير قيمه، و لو دخل مسلم دار الحرب فسرقه أو نهبه أو اشتراه ثم أخرجه إلى دار الإسلام فصاحبه أحق به، و لا يلزمه قيمته، و كل تصرف فيه بيع أو عتق أو نحوهما باطل مع عدم الإجازة، و لو غنم المسلمون من المشركين شيئا عليه علامه الإسلام فلم يعلم صاحبه فهو غنيمه، لظاهر اليد مع احتمال صحتها، و لا عبره برسم الكتابه عليه، و لو أقر الغلام أنه غلام مسلم ففي قبوله تردد أو منع بعد أن أخذه من بلاد الشرك و خصوصا إذا كان من يد مشرك، و لا فرق في مطالبه المسلم بماله المأخوذ

من يد المشرك بين كونه مستأجرا لمسلم فغنمه المشرك أو مستعارا أو لم يكن، و لو دخل حربى دار الإسلام بأمان فاشترى عبدا مسلما ثم لحق بدار الحرب فغنمه المسلمون كان باقيا على ملك البائع لفساد الشراء نعم الظاهر وجوب رد الثمن على الكافر، لأنه قد أخذ منه حال الأمان، و لو تلف العبد فى يد الكافر

كان للسيد القيمه، و عليه رد ثمنه، و يترادان الفضل، و لو أبق عبد المسلم إلى دار الحرب فأخذه لم يملكوه بذلك، لما عرفت، خلافا لمالك و أحمد و أبى يوسف و محمد و الله العالم.

[الركن الثالث فى أحكام أهل الذمه]

إشاره

(الركن الثالث فى أحكام أهل الذمه) و النظر فى أمور:

[الأمر الأول من تؤخذ منه الجزية]

الأول من تؤخذ منه الجزية و هى الوظيفة المأخوذه من أهل الكتاب لإقامتهم بدار الإسلام و كف القتال عنهم، و هى فعله من جزى يجرى، يقال: جزيت دينى إذا قضيته، بل لعل منه قوله تعالى (١) «و اتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» * و لا خلاف بين المسلمين فضلا عن المؤمنين فى أنها تؤخذ ممن يقر على دينه، و هم اليهود بأقسامهم و النصارى كذلك، بل لعله من ضروريات المذهب أو الدين، قال الله تعالى (٢) «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ، وَ لَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ»

١- ١ سورة البقره- الآيه ٤٥.

٢- ٢ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

روت الخاصه و العامه (١) أن النبي صلى الله عليه و آله كان يوصى أمراء السرايا بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال، فإن أبوا فإلى الجزية، فإن أبوا قوتلوا

بل و كذا من له شبهه كتاب و هم المجوس بلا- خلاف أجده فيه إلا من ظاهر المحكى عن العمانى فألحقهم بعباد الأوثان و غيرهم ممن لا يقبل منهم إلا الإسلام، و لكن قد سبقه الإجماع بقسميه و لحقه، و تضافرت النصوص (٢) بخلافه، و فى المنتهى «و تعقد الجزية لكل كتابى بالغ عاقل، و نعى بالكتاب من له كتاب حقيقه، و هم اليهود و النصارى و من له شبهه كتاب، و هم المجوس فتؤخذ الجزية من هؤلاء الأصناف الثلاثه بلا- خلاف بين علماء الإسلام فى ذلك فى قديم الوقت و حديثه، فإن الصحابه أجمعوا على ذلك، و عمل به الفقهاء القدماء و من بعدهم إلى زمننا هذا من أهل الحجاز و العراق و الشام و مصر و غيرهم من أهل الأصقاع فى جميع الأزمان» إلى آخره، و فى

مرسل الواسطى (٣) «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المجوس أ كان لهم نبى؟ فقال: نعم، أ ما بلغك كتاب رسول الله صلى الله عليه و آله إلى أهل مكة أسلموا و إلا نابذتكم بحرب، فكتبوا إليه أن خذ منا الجزية و دعنا على عباده الأوثان، فكتب إليهم النبى صلى الله عليه و آله أنى لست آخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، فكتبوا إليه يريدون بذلك تكذيبه زعمت أنك لا تأخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، ثم أخذت الجزية من مجوس

هجر، فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه و آله أن

١- ١ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣ و سنن البيهقى ج ٩ ص ١٨٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

المجوس كان لهم نبى فقتلوه، و كتاب أحرقوه، أتا هم نبهم بكتابهم فى اثنا عشر ألف جلد ثور»

و خبره المروى (١) فى التهذيب قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المجوس فقال: كان لهم نبى فقتلوه، و كتاب أحرقوه، أتا هم نبهم به فى اثنا عشر ألف جلد ثور، و كان يقال له جاماست» و فى الفقيه «المجوس يؤخذ منهم الجزية، لأن النبى صلى الله عليه و آله قال سنوا بهم سنة أهل الكتاب، و كان لهم نبى اسمه داماست و كتاب اسمه جاماست، كان يقع فى اثنا عشر ألف جلد ثور، فحرقوه»

و فى المحكى عن

المحاسن بسنده عن الأصبغ بن نباته (٢) «أن عليا عليه السلام قال على المنبر: سلونى قبل أن تفقدونى فقام إليه الأشعث فقال يا أمير المؤمنين كيف تؤخذ الجزية من المجوس و لم ينزل عليهم كتاب فقال: بلى يا أشعث قد أنزل الله إليهم كتابا و بعث إليهم نبيا»

و فى

المقنعه (٣) عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضا «المجوس إنما ألحقوا باليهود و النصارى فى الجزية و الديات، لأنه قد كان لهم فيما مضى كتاب»

و فى

خبر على بن دعبل (٤) المروى عن المجالس أيضا عن الرضا عن أبيه عن آبائه عن على بن الحسين عليهم السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال سنوا بهم سنة أهل الكتاب يعنى المجوس»

إلى غير ذلك من النصوص المنجبره بما عرفت المرويه من طرق العامه فضلا عن الخاصه، منها

ما رواه الشافعى (٥) بإسناده «أن فروه بن نوفل الأسجعى قال: على ما تؤخذ الجزية من المجوس و ليسوا بأهل كتاب، فقام إليه المستورد فأخذ بتليبيه فقال عدو الله: أ تطعن على أبى بكر

١- ١ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

٥- ٥ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٨٨.

و عمر و على أمير المؤمنين عليه السلام و قد أخذوا منهم الجزية، فذهب به إلى القصر فخرج على عليه السلام فجلسوا في ظل القصر فقال: أنا أعلم الناس بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه، و كتاب يدرسونه، و إن ملكهم سكر فوقع على بنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل

مملكته فلما أضحى جاءوا يقيمون عليه الحد، فامتنع منهم و دعا أهل مملكته، و قال:

تعلمون دينا خيرا من دين أبيكم آدم عليه السلام، و قد ذكر أنه أنكح بنيه بناته و أنا على دين آدم، قال: فتابعه قوم، و قاتلوا الذين يخالفونه حتى قتلوهم، فأصبحوا و قد أسرى بكتابهم و رفع من بين أظهرهم، و ذهب العلم الذي في صدورهم، فهم أهل الكتاب، و قد أخذ رسول الله صلى الله عليه و آله و أبو بكر و أراه قال و رفع عمر منهم الجزية»

و لعل التعبير بشبهه الكتاب لعدم تحقق ما في أيديهم الآن من الكتاب بعد ما سمعت من النصوص أنهم أحرقوه أو رفع من بين أظهرهم، كالعلم الذي كان عندهم، و ربما كان في

قوله صلى الله عليه و آله «سنوا بهم سنه أهل الكتاب»

إشعار بذلك.

و أما الصابئون فعن ابن الجنييد التصريح بأخذ الجزية منهم، و الإقرار على دينهم، و لا بأس به إن كانوا من إحدى الفرق الثلاثة، فعن أحد قولي الشافعي «أنهم من أهل الكتاب و إنما يخالفونهم في فروع المسائل لا في أصولهم» و عن ابن حنبل و جماعه من أهل العراق «أنهم جنس من النصارى» و عنه أيضا «أنهم يسبتون فهم من اليهود» و عن مجاهد «هم من اليهود أو النصارى» و قال السدي: «هم من أهل الكتاب، و كذا السامر» و عن الأوزاعي و مالك «أن كل دين بعد دين الإسلام سوى اليهودية و النصرانية مجوسية، و حكمهم حكم المجوس» و عن عمر بن عبد العزيز «هم مجوس» و عن الشافعي أيضا

و جماعه من أهل العراق «حكمهم حكم المجوس» و حينئذ يتجه قبول الجزية منهم، و لكن قيل عنهم أنهم يقولون إن الفلك حتى ناطق، و إن الكواكب السبعة السياره آلهه، و عن تفسير القمى و غيرهم أنهم ليسوا أهل كتاب، و إنما هم قوم يعبدون النجوم، و عليه يتجه عدم قبولها منهم، و لعله لذا صرح الفاضل فى المختلف بعدم قبول الجزية منهم حاكيا له عن الشيخين، اللهم إلا أن يكون قسم من النصارى يقولون بهذه المقالاه، و إن زعموا أنهم على دين المسيح، إذ الجزية مقبوله من جميعهم يعقوبيه و القسطنطويه و الملكيه و الفرنج و الروم و الأرمن و غيرهم ممن يدين بالإنجيل و ينتسب إلى عيسى عليه السلام، و إن اختلفوا فى الأصول و الفروع، و كذلك اليهود و المجوس، نعم من شك فيه أنه كتابى يتجه عدم قبولها منه، للعمومات الأمره بقتل المشركين المقتصر فى الخروج منها على الكتابيه التى هى شرط قبول الجزية، و عن صريح الغنيه و ظاهر المحكى عن المفيد الإجماع على عدم كونهم من أهل الكتاب، لكن الموجود فى زماننا منهم فى دار الإسلام يعاملون معاملة أهل الكتاب، و إن كان هو من حكام الجور فلا يعتمد عليه فى كشف الأمر الشرعى، و فى المنتهى قد كانت النصرانيه فى الجاهليه فى ربيع و غسان و بعض قضاعه و اليهوديه فى حمير و بنى كنانه و بنى الحرث بن كعب و كنده، و المجوسيه فى بنى تميم، و عباده الأوثان و الزندقه فى قريش و بنى حنيفه.

و كيف كان ف لا يقبل من غيرهم أى اليهود و النصارى و المجوس إلا- الإسلام بلا خلاف أجده فيه، بل عن الغنيه و غيرها الإجماع عليه، بل و لا إشكال بعد قوله تعالى (١) «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»

و قوله تعالى (١) «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ» و غير ذلك من الكتاب و السنه، من غير فرق بين من كان منهم له أحد كتب إبراهيم و آدم و إدريس و داود، و من لم يكن له، ضروره أن المنساق من الكتاب فى القرآن العظيم التوراه و الإنجيل، بل عن المنتهى الإجماع على أن اللام للعهد إليهما فى قوله تعالى (٢) «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ - إِلَى قَوْلِهِ - مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» نعم قد يظهر من النصوص السابقه إلحاق كتاب المجوس بهما، أما غيرهم فلا إشكال فى عدم كونهم من ذوى الكتاب، بل الظاهر عدم إلحاق حكم اليهود و النصارى لمن تهود أو تنصر بعد النسخ، بل عن ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه، و لعل

بنى تغلب بن وائل من العرب من ربيعه بن نزار ممن انتقل فى الجاهليه إلى النصرانيه كما صرح به بعض أصحابنا، بل قال أيضا انتقل أيضا من العرب إلى ذلك قبيلتان أخريان، و هم تنوخ و بهرا، فيتجه حينئذ أخذ الجزية منهم كما هو المحكى عن أمير المؤمنين عليه السلام، لكن المحكى (٣) من فعل عمر عدمها لرأى رآه أو أشير به عليه، و ذلك لما قيل من أنه دعاهم إلى إعطاء الجزية فأبوا و امتنعوا، و قالوا نحن أعراب لا نؤدى الجزية فخذ منا الصدقه كما تأخذ من المسلمين، فامتنع عمر من

١-١ سورة محمد صلى الله عليه و آله- الآيه ٤.

٢-٢ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٣-٣ كنز العمال ج ٢ ص ٣٠٤ الرقم ٦٣٥٦.

ذلك فلحق بعضهم بالروم، فقال له النعمان بن عروه إن القوم لهم بأس و شدة، فلا تعن عدوك بهم، و خذ منهم الجزية باسم الصدقة، فبعث عمر في طلبهم و ردهم و ضعف عليهم الصدقة، و أخذ منهم في كل خمس من الإبل شاتين، و أخذ مكان العشر الخمس، و مكان نصف العشر العشر إلا- أنه لا- يخفى عليك عدم الحجج في فعل عمر، مع أنه لا ينطبق على الجزية الشرعية بالنسبة إلى من لا صدقة عليه، بل و من عليه الصدقة إذا كان لا تبلغها، و لعله لذا روى الجمهور عن عمر بن عبد العزيز أنه لم يقبل من نصارى تغلب إلا الجزية، و قال: لا و الله إلا الجزية و إلا فقد آذنتكم بحرب، نعم عن الإسكافي أنه

قال: لو وجد المسلمون قوه و اجتمعوا على القيام بالحق في بني تغلب لم يقروا على النصرانية، لما روى (١) من تركهم الشرط الذي شرط رسول الله صلى الله عليه و آله عليهم أن لا ينصروا أولادهم، و لما

روى (٢) عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال «لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن مقاتله و لأسين الذرية، فإنى أنا كتبت الكتاب بين النبي صلى الله عليه و آله و بينهم على أن لا- ينصروا أبناءهم، فليست لهم ذمه، و لأنهم قد صبغوا أولادهم و نصروهم»

و رواه في المنتهى، و

أرسل الصدوق (٣) عن الرضا عليه السلام «أن بني تغلب أنفوا من الجزية و سألوا عمر أن يعفيهم فخشى عمر أن يلحقوا بالروم فصالحهم على أن يصرف ذلك عن رءوسهم و يضاعف عليهم الصدقة، فعليهم ما صولحوا عليه و رضوا به إلى أن يظهر الحق»

١- ١ كتر العمال ج ٢ ص ٣٠٤ الرقم ٦٣٥٧.

٢- ٢ كتر العمال ج ٢ ص ٣٢٧ الرقم ٦٦٢٤ إلا أنه سقط ذيله.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

و عن علي عليه السلام (١) أنه قال: «لئن تفرغت لبني تغلب ليكون لى فيهم رأى لأقتلن مقاتليهم ولأسين ذراريهم، فقد نقضوا العهد و برئت منهم الذمه حين نصرروا أولادهم».

و علي كل حال فهو أمر آخر غير ما نحن فيه من عدم الجزية عليهم باعتبار كون تنصرهم بعد النسخ، و إن استدل له فى المختلف بذلك بعد أن اختار ما حكاه عن ابن الجنيد، إلا أنه لم يثبت عندنا مع أنه حكى بعد ذلك عن ابن الجنيد و الشيخ فى الخلاف جواز إقرار من بدل دينه بدين يقر أهله عليه كاليهوديه و النصرانيه، بل عن الخلاف الإجماع على ذلك، بل عن المبسوط نسبتته إلى ظاهر المذهب، بل هو اختاره أيضا، و تسمع إن شاء الله تمام الكلام فيه، و علي كل حال فما عن أبى حنيفه و الشافعى و ابن حنبل من اتباع عمر على فعله فى غير محله بعد مخالفه الكتاب و السنه، كالمحكى عن أبى حنيفه منهم أيضا من قبول الجزية من جميع الكفار إلا العرب، و أحمد بن حنبل من قبولها كذلك إلا عبده الأوثان من العرب، و مالك من قبولها كذلك إلا من مشركى قريش، ضروره مخالفه ذلك كله للكتاب و السنه نعم الفرق الثلاث خاصه إذا التزموا بشرائط الذمه الآتية أقرؤا سواء كانوا عربا أو عجماء بلا خلاف أجده فيه بيننا بل فى المنتهى و المسالك و محكى التذكرة الإجماع عليه، و هو الحججه بعد إطلاق الكتاب و السنه، و أخذ النبى صلى الله عليه و آله من نصارى نجران و قد كانوا عربا، فما عن أبى يوسف من عدم أخذها من العرب واضح الفساد، بل رده غير واحد بالإجماع حتى من فريقه على خلافه، نعم

فى الدعائم (١) عن على عليه السلام «لا تقبل من عربى جزية، و إن لم يسلموا قوتلوا»

إلا أنه مرسل و محتمل إرادته من تنصر من العرب جديدا و غير ذلك، و أما خصوص نصارى تغلب فقد عرفت الكلام فيهم، و دعوى بعض أهل الذمة و هم أهل خيبر سقوط الجزية عنهم بكتاب من النبى صلى الله عليه و آله لم يثبت، بل الثابت خلافها، بل عن أبى العباس بن شريح أنهم طولبوا بذلك فأخرجوا كتابا ذكروا أنه خط معاذ كتبه عن رسول الله صلى الله عليه و آله، و فيه شهادة سعد و معاوية و كان تاريخه بعد موت معاذ و قبل إسلام معاوية فعلم بطلانه.

و لو ادعى أهل حرب أنهم منهم أى الفرق الثلاثة و بذلوا الجزية لم يكلفوا البيئه و أقرروا على ذلك كما صرح به الفاضل و غيره بل لا أجد فيه خلافا، و لعله لكون الدين أمرا قلبيا لا يعرف إلا من قبل صاحبه، و شعاراته الظاهره ليست جزءا منه، بل قد تتعذر إقامة البيئه عليه، بل قيل إنه قد يشعر به أيضا أمر النبى صلى الله عليه و آله (٢) لأمر السرايا بقبول الجزية ممن يبذلها مع أنه لا بينه عادله منهم تشهد على أنهم من أهلها، فليس إلا دعواهم، بل الظاهر أن فعل النبى صلى الله عليه و آله كان كذلك، و إن كان ذلك لا يخلو من مناقشه و العمده ما عرفته أولا مؤيدا بعدم الخلاف فى ذلك، و بمعلوميه جريان حكم كل دين على من أقر بأنه من أهله و غير ذلك.

نعم لو ثبت خلافها بشهادة عدلين و لو منهم بعد الإسلام أو بالإقرار منهم أجمع أو بغير

ذلك انتقض العهد الذى كان بعنوان أنهم من أهله، بل الظاهر عدم احتياج جريان حكم المشركين عليهم

١- ١ المستدرک- الباب ٤٢ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

إلى ردهم إلى مأمَنهم، ضروره عدم الشبهه فى حقهم، لعلمهم بالحال، فلا بأس حينئذ باغتيالهم، و لو أقر البعض دون البعض جرى الحكم على المقر دون غيره، و لا تقبل شهادته بعد أن كان كافرا.

ثم إن إطلاق المصنف و غيره يقتضى قبول دعواهم و إن ظهر من حالهم عدم كونهم منهم و لو باتخاذ شعار غير شعارهم، و لعله لكونه أقوى من ظاهر الحال فى الدلاله على ذلك، إلا- أنه كما ترى لا يخلو من إشكال أو منع، خصوصا بعد تجاهرهم بعباده النار مثلا، و عدم استعمال شعار إحدى الفرق المزبوره، فيمكن كون الدعوى منهم تخلصا من القتل و غيره مما يجرى على غيرهم من الكفار.

و كيف كان ف لا- تؤخذ الجزية من الصبيان و المجانين مطلقا و النساء كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا، بل فى المنتهى و محكى الغنيه و التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجة بعد

خبر حفص (١) الذى رواه المشايخ الثلاثة المنجبر بما سمعت، سئل أبا عبد الله عليه السلام «عن النساء كيف سقطت الجزية عنهن و رفعت عنهن، فقال: لأن رسول الله صلى الله عليه و

آله نهى عن قتل النساء و الولدان فى دار الحرب إلا أن يقاتلن، فإن قاتلن أيضا فأمسك عنهن ما أمكنك، و لم تخف خلافا، فلما نهى عن قتلهن فى دار الحرب كان ذلك فى دار الإسلام أولى، و لو امتنعت أن تؤدى الجزية لم يمكن قتلها فلما لم يمكن قتلها رفعت الجزية عنهن، و لو امتنع الرجال أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم و قتلهم، لأن قتل الرجال مباح فى دار الشرك، و كذلك المقعد و الأعمى و الشيخ الفانى و المرأة و الولدان فى أرض الحرب، فمن أجل ذلك رفعت عنهم الجزية»

مضافا إلى رفع

القلم و

قول الصادق عليه السلام فى خبر طلحه(١)«جرت السنه أن لا تؤخذ الجزيه من المعتوه، و لا من المغلوب على عقله»

و لعل المراد من المعتوه فيه ما عن المبسوط و النهايه و الوسيله و السرائر من زياده الأبله، و إن كان قد فسر هنا بمن لا عقل له، إلا- أن المراد به كما صرح به آخر ضعيف العقل، بل هو المراد مما فى محكى الوسيله من التعبير بالسفيه الذى هو فى العرف عبارته عن الأحمق، لا السفه الشرعى الذى لا أجد خلافا فى عدم سقوط الجزيه عنه لعموم الأدله، أما الأول فلا يبعد سقوطها عنه باعتبار كونه فى الحقيقه قسما من الجنون الذى هو فنون، لعدم

جواز قتله بسبب ضعف عقله، فتسقط عنه الجزيه لما سمعته من التعليل، و قد ذكرنا فى كتاب الطلاق ما يؤكد ذلك، فلاحظ و تأمل.

و هل تسقط أيضا عن الهم أى الشيخ الفانى؟

قيل : و القائل الإسكافى نعم بل زاد المقعد و الأعمى، و تبعه المصنف فى النافع و الفاضل فى القواعد فى الأول دون الأخيرين اللذين لم أجد موافقا له فيهما، بل صرح الشيخ و القاضى و ابن حمزه و الفاضلان و غيرهم بعدم السقوط عنهما، و هو كذلك، لعموم الأدله الذى لا يخصه ما فى الخبر المزبور بعد عدم الجابر له فى ذلك، و بعد تأييده بأنها وضعت للصغار و الإهانه المناسبين للكفر فيهما و أما الأول ف هو و إن كان المروى فى خبر حفص (٢) السابق الذى عمل به من عرفت و مقتضى الأصل أيضا لكنه لم يصل إلى حد الانجبار، و الأصل لا يعارض العموم، و فتوى الأصحاب به فى غير المقام لا يصلح جابرا

١- ١ الوسائل - الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

و لعله لذا قيل لا تسقط عنه، كما أنه منهما كان ظاهر المصنف و الشهيد في الدروس و غيرهما التوقف، و ربما فصل بعضهم بأنه إن كان ذا رأى و قتال أخذت منه، و إلا فلا، و لعله لما تقدم سابقا من عدم قتله إذا لم يكن كذلك، و قتله إذا كان، و هو معيار الجزية في الخبر المزبور و في المحكى من كلام الإسكافي، إلا- أنه لا- جابر للخبر على العموم، فالأقوى عدم السقوط، و الله العالم.

و قيل و القائل الشيخ بل المشهور كما في المنتهى و المختلف تسقط أيضا عن المملوك كما صرح به الفاضل و غيره، للأصل و

النبوى «لا جزية على العبد»

و لأنه مال فلا يستحق عليه مال، و لأنه كلُّ على مَوْلَاهُ لا يَقْدِرُ على شَيْءٍ، و لأنه لا يقتل فلا جزية عليه على ما سمعته في الخبر السابق، و لعله الأقوى و لكن قيل و القائل الصدوق في المحكى عن مقنعه و ظاهر فقيمه لا تسقط، و تبعه الفاضل في محكى التحرير للعموم المخصوص بما عرفت، و ل

خبر أبي الدرداء(١) عن الباقر عليه السلام الذي لا جابر له، قال «سألته عن مملوك نصراني لرجل مسلم عليه جزية قال: نعم، قلت: فيؤدى عنه مولاة المسلم الجزية قال: نعم، إنما هو ماله يفتديه، إذا أخذ يؤدى عنه»

المعتضد بالمروى

من طرق الجمهور عن على عليه السلام أنه قال:

«لا تشتروا رقيق أهل الذمة و لا مما في أيديهم، لأنهم أهل خراج، فيبيع بعضهم بعضا، و لا يقرن أحدكم بالصغار بعد أن أنقذه الله منه»

الظاهر في ثبوت الجزية التي يؤديها سيده عنه، و يلحقه بذلك الصغار،

و بأنه مشرك فلا يستوطن دار الإسلام بغير عوض كالحر، و بأولويته بذلك من سيده، و بأنه من أهل الجهاد فلا تسقط عنه، لأنها عوض حقن الدم، إلا أن الجميع كما ترى بعد ضعف أصل الدليل، لكن مقتضى ذلك عدم الفرق بين كونه لمسلم أو ذمي، خلافا لبعض الجمهور ففرق بينهما محتجا بأخذها حينئذ من المسلم الذى هو مولاه، و فيه أنه لا بأس بها إذا كانت عن حقن دم العبد، مضافا إلى ما سمعته من الباقر عليه السلام و إلى ما تقدم فى أرض الذمي الذى تكون الجزية عليه على أرضه لا على رأسه إذا اشتراها المسلم منه يؤدى ذلك، و إن كان فيه عليه عيب كما أشارت إليه النصوص السابقة، بل مقتضى ما سمعت عدم الفرق بين أفراد العبيد حتى المبعوض منهم، فيؤدى هو قدر ما فيه من الجزية، و مولاه قدر ما فيه من الرقيه، و الله العالم.

و كيف كان فهى تؤخذ ممن عدا هؤلاء و لو كانوا رهبانا أو مقعدين بلا خلاف أجده فيه بيننا إلا ما سمعته من الإسكافى، بل و لا إشكال بعد عموم الأدله كتابا و سنه حتى

قول النبى صلى الله عليه و آله المروى (١) من طرق الجمهور لمعاذ: «خذ من كل حالم ديناراً»

التي مقتضاها أنها تجب على الفقير كما هو صريح الشيخ و الفاضل و غيرهما، و ظاهر ابنى حمزه و زهره و الديلمى و الحلى على ما حكى عن بعضهم، بل هو المشهور كما اعترف به فى المنتهى و غيره، بل هو المحكى عن فعل على

عليه السلام أنه وظف على الفقير ديناراً، لكن عن الإسكافى و المفيد و الشيخ فى الخلاف عدمها، بل فى الأخير الإجماع عليه، للأصل المقطوع بما عرفت، و عدم التكليف بغير الوسع

الذى هو لا ينافى خطاب الوضع و الإجماع الموهون بما عرفت، بل و بمصير حاكيه إلى خلافه، فالتحقيق حينئذ وجوبها عليه من غير فرق بين ذى العاهه و غيره، خلافا لأبى الصلاح فأسقطها عن الفقير ذى العاهه و العموم حجه عليه.

و لكن ينتظر بها حتى يؤسر كما صرح به غير واحد مشعرا بكونها كغيرها من الديون، لكن إن لم يكن إجماع يتجه، لعموم الأدله، و إرادته الهوان به وجوبها عليه مع إمكان الأداء على كل حال و لو بالقرض أو بيع شىء من المستثنيات أو غير ذلك، نعم ينتظر بها مع عدم الإمكان أصلا، و لم يثبت عندنا

ما يروى (١) عن على عليه السلام أنه استعمل رجلا- على عكبرا فقال له: على رءوس الناس لا تدعن لهم درهما من الخراج، و شدد عليه القول، ثم قال له: القنى عند انتصاف النهار، فأتاه فقال: إني كنت قد أمرتك بأمر و إني أتقدم إليك الآن فإن عصيتنى نزعتك، لا تبعن لهم فى خراجهم حمارا و لا بقره و لا كسوه شتاء و لا صيف، ارفق بهم»

على أنه يمكن أن يكون فى غير الجزية التى ستعرف إرادته التشديد بها حتى يتحقق الصغار الذى قد يدعوههم إلى الإسلام.

و لو ضرب عليهم جزية فاشترطوها على النساء مثلا لم يصح الصلح على ذلك كما صرح به غير واحد، لأنه من المحلل للحرام بعد إسقاط الشارع الجزية عنهن مطلقا، و لعل فساد الصلح أجمع لاشتماله على الشرط الفاسد بناء على اقتضائه فساد العقد، أو أن المراد فساد بالنسبه إليهن و إن بقى صحيحا بالنسبه إلى الرجال بعد علمهم

بالحال على وجه يخرج به عن الاغتيال المنهى عنه، فمع الرضا به يصح و لا يحتاج إلى تجديد، نعم لو أردن النساء الصلح على تأديته الجزية منهن دون الرجال بطل الصلح من أصله، و هو واضح.

و لو حاصر المسلمون حصنا من حصون أهل الكتاب ف قتل الرجال قبل عقد الجزية فسأل النساء إقرارهن ببذل الجزية قيل و القائل الشيخ فيما حكى عنه يصح عقد الذمه لهن على أن يجرى عليهن حكم الإسلام، و لا يأخذ منهن شيئا، فإن أخذ منهن شيئا رده عليهن لكنه كما ترى ليس قولاً بالصححة على وجه تثبت به الجزية كما هو ظاهر العبارة، نعم حكاة في المبسوط قولاً لبعض أصحابنا و لم نعرفه.

و قيل لا يصح و هو الأصح كما صرح به الفاضل و غيره لأنه من المحلل للحرام كما عرفت، فيتوصل حينئذ إلى فتح الحصن بما يتمكن، و هل يجوز اغتيالهن بإظهار صورته الصلح لأجل فتح الحصن ثم يسبين باعتبار كونهن أموالاً؟ وجهان، و في المختلف عن المبسوط نسبة أولهما إلى القيل، و أنه لا يعقد لهن الأمان، لكن في حاشية الكركي و المسالك «و لو كن في حصن و لم يمكن فتحه جاز عقد الأمان لهن كما لو طلبن ذلك في دار الحرب، و لا جزية في الموضوعين» و مقتضاه صححة عقد الأمان لهن على وجه لا يجوز سبيهن، لعموم الوفاء بالعهد و العقد (١) و مشروعيه الصلح (٢) و النهى عن الاغتيال (٣)، و الله العالم.

و لو كان بعد عقد الجزية كان الاستصحاب حسناً قال في حاشية الكركي: «المراد بالاستصحاب هنا استصحاب العقد الذي وقع

١- ١ سورة البقره- الآيه ١٧٢ و سورة المائده- الآيه ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣ من كتاب الصلح.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢١ من أبواب جهاد العدو.

مع الرجال، و القول به ضعيف، فالأصح بطلانه» و تبعه في المسالك قال: «المراد بالاستصحاب هنا استصحاب العقد الذي وقع مع الرجال و إثبات الجزية على النساء، و ما حسنه المصنف غير واضح، فإنه كما يمتنع إقرارهن بالجزية ابتداء فكذا استدماه للعقد السابق، فالمنع في الموضوعين أقوى» قلت: لا ينبغي التأمل في فساد ذلك على هذا التقدير بل المصنف أجل من أن ينسب إليه ما لا ينسب إلى أصاغر الطلبة، و لعله لذا قال شارح الترددات: «إن معنى الاستصحاب استدماه الأمان للنساء من غير ضرب جزية عليهن حيث قد ثبت لهن الأمان مع الرجال

ضمننا، فيجب الوفاء» و إن قال في المسالك: هذا التوجيه غريب، فإن السياق إنما هو في بذل الجزية لا في الأمان خاصة، إذ أقصاه قصور العبارة في الجملة عن ذلك، و الله العالم.

و لو أعتق العبد الذمي منع من الإقامة في دار الإسلام إلا بقبول الجزية كما صرح به غير واحد، بل عن التذكرة نفى الخلاف فيه، بل في المنتهى هو مذهب عامه العلماء إلا ما روى عن أحمد بن حنبل من الإقرار بغير جزية، و لا ريب في ضعفه بعد عموم الأدلة الذي مقتضاه أيضا عدم الفرق في المعتقد بين كونه مسلما أو كافرا، خلافا لمالك فلا جزية على الأول، لأن الولاء شعبه من الرق، و هو كما ترى فيلزم حينئذ بالإسلام أو بأداء الجزية، فإن أبي الحق بمأمنه، لأنه قد دخل بشبهه الأمان و لو مع سيده، خلافا للإسكافي فيحبس، لما في إلحاقه من الإعانة على المسلمين و الدلالة على عوراتهم، و هو اجتهاد، و كذا الكلام لو كان من أهل دين لا تقبل منهم الجزية، خلافا له أيضا لما عرفت، و الله العالم.

و المجنون المطبق لا جزية عليه بلا خلاف و لا إشكال كما

عرفته سابقا و إن كان يفوق وقتا و يجن آخر قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط و الخلاف يعمل بالأغلب فتؤخذ الجزية منه إن كانت الإفاهة أغلب، بأن يجن يوما و يفوق يومين مثلا، و تسقط عنه مع العكس، و هو مع عدم نقل الحكم عنه حال التساوى لم نعرف له مستندا ينطبق على مذهب الإماميه، و إن وافقه عليه فى المنتهى و محكى التذكرة و التحرير إذا كان جنونه غير مضبوط، و أما المضبوط مثل أن يجن يوما و يفوق يومين أو أقل من ذلك أو أكثر إلا أنه مضبوط ففى المنتهى فيه احتمالان: أحدهما الاعتبار بالأغلب أيضا، و الثانى تلفيق أيام إفاقته، و فيه احتمالان أيضا: أحدهما تلفيقها حولا و تؤخذ منه لأن أخذها منه قبل أخذ لها قبل الحول، فلم يجز كالصحيح، و الثانى أخذها منه فى آخر كل حول بقدر ما أفاق، قال: و كذا الاحتمالان لو كان يجن ثلث الحول و يفوق ثلثه أو بالعكس، أما لو استوت إفاقته و جنونه مثل أن يجن يوما و يفوق آخر أو يجن نصف حول و يفوق فى الآخر فإن إفاقته تلفق، لتعذر اعتبار الأغلب هنا لعدمه، فيتعين الاحتمال الآخر، ثم قال: و لو جن نصف الحول ثم يفوق إفاقه مستمره أو يفوق نصفه ثم يجن جنونا مستمرا فعليه فى الأول من الجزية بقدر ما أفاق من الحول إذا استمرت الإفاهة بعد الحول، و فى الثانى لا- جزية عليه، لأنه لم يتم الحول مفيقا، و جميعه كما ترى لا يرجع إلى محصل و لا إلى قاعده يركن إليها، على أن الحوليه لم تذكر هنا شرطا على حسب الحول فى الزكاه، و لعله لذا قال فى المسالك الأقوى أن المجنون لا جزية عليه مطلقا إلا أن يتحقق له إفاقه سنه متواليه، لإطلاق النص، و لعل إليه يرجع ما فى فوائد الشرائع من أن الأصح عدم الجزية عليه، و إن كان فيه أنه ليس فى النص إلا سقوطها عن المغلوب على عقله، فمع

فرض انسياق المطبق منه يتجه عدم السقوط في غيره للعموم، بل و كذا مع الشك، و رفع القلم لا ينافي ثبوت خطاب الوضع، و إلا اتجه السقوط مطلقا، و أما اعتبار الإفاقة سنه متواليه فليس في النصوص ما يشهد له خصوصا بعد عدم تضمنها لاعتبار الحول في الإفاقة، و كان اعتبار الأغلب الذى سمعته من الشيخ ترجيحا لإلحاقه بدليل السقوط و عدمه بعد أن كان الحكم ثبوتها على العاقل و سقوطها عن المجنون، فمع الغلبه يترجح اللحق بأحدهما، و مقتضاه الحكم بالبراءه مع عدم الغلبه، و لكن فيه أنه ليس فى الأدله اعتبار العقل، اللهم إلا أن يدعى اقتضاء سقوطها عن المغلوب عليه ذلك، و لكنه شك فى شك، ضروره ظهور الأدله فى وجوبها على الذمى، و أقصى ما سقطت عن المغلوب عليه، فمع فرض الشك يتحقق مقتضى الثبوت، و هو الذميه، و لم يتحقق مقتضى السقوط و هو صدق المغلوب على عقله، و لعله الأقوى.

و كيف كان ف لو أفاق حولا وجبت عليه و لو جن بعد ذلك كما صرح به غير واحد، بل لعله لا خلاف فيه بل و لا إشكال لما عرفته من عموم الأدله الذى مقتضاه أزيد من ذلك كما سمعت.

و كل من بلغ من صبيانهم يؤمر بالإسلام أو بذل الجزيه، فإن امتنع صار حربيا بلا خلاف بل و لا إشكال، لعموم الأدله، و لحوق أولاده به فى الأمان إنما هو ما دام الصغر، فإذا بلغوا احتاجوا إلى عقد جديد، خلافا لأحمد بن حنبل فيدخلون فيه و لا يحتاجون إلى تجديد، و فيه منع واضح، و حينئذ فإن اختار الجزيه عقد معه الإمام عليه السلام على حسب ما يراه، و لا اعتبار بجزيه أبيه، فإذا حال الحول من وقت العقد أخذ منه ما شرط عليه، و لا يدخل حوله فى حوله أبيه فضلا عن غيره، و لو بلغ سفيها على وجه يحجر عليه فى المال

و اختار عقد الجزية ففي المنتهى « كان له ذلك، و ليس للولى المنع، لأن الحجر لا يتعلق بحقن دمه و إباحته- إلى أن قال:- و لو أراد عقد الأمان ببذل جزية كثيره فالوجه عندى أن للولى المنع، لأنه يمكن حقن دمه بالأقل» قلت: بل مقتضى القواعد عدم نفوذ العقد الأول أيضا إلا بإذن الولي، ضروره كونه عقدا بمال، و الفرض الحجر عليه فيه، نعم قد يقال بإلزام الولي لو امتنع باعتبار كون صلاحه بلاد الإسلام، و لو صالح الإمام عليه السلام قوما على أن يؤدوا الجزية عن أولادهم فإن كان المراد الزيادة في جزيتهم على وجه تكون في أموالهم صح، و إلا- كان الصلح باطلا- على نحو ما سمعته في النساء، و على كل حال فإذا اختار الحرب رد إلى مأمنه و لا يجوز اغتياله، لأنه كان داخلا في أمان أبيه.

[الأمر الثاني في كميته الجزية]

الأمر الثاني في كميته الجزية و المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه أنه لا حد لها، بل تقديرها إلى الإمام عليه السلام بحسب الأصلح بل عن الغنيه الإجماع كما عن السرائر نسبته إلى أهل البيت عليهم السلام، بل لم نعرف القائل منا بتقديرها في جانب القله و الكثره و إن أرسله الفاضل و غيره، نعم عن الإسكافي تقديرها في جانب القله بالدينار على معنى أن لا تكون أقل من ذلك، أما جانب الكثره فأمره إلى الإمام عليه السلام، و لم نجد ما يشهد له إلا ما

روى (١) عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال له: «خذ من كل حالم دينارا»

و هو- مع أنه قضيه في واقعه، و لا دلالة فيه على كون الأقل ذلك- لا يصلح معارضا لما سمعته و تسمعه من الأدله، كما أن ما قرره على

عليه السلام على ما أرسله (١) غير واحد منهم المفيد في المقنعه و الفاضل و غيرهما من وضع ثمانيه و أربعين درهما على الغنى، و أربعه و عشرين درهما على المتوسط و اثنا عشر درهما على الفقير، على فرض ثبوتة محمول على اقتضاء المصلحه فى تلك الحال إذ هو قضيه فى واقعه، ففى

خبر مصعب (٢) المروى فى التهذيب قال: «استعملنى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام على أربعه رساتيق المدائن- إلى أن قال:- و أمرنى أن أضع على كل جريب ذرع غليظ درهما و نصفاً، و على كل جريب وسط درهما، و على كل جريب ذرع رقيق ثلثى درهم، و على كل جريب كرم عشره دراهم، و على كل جريب نخل عشره دراهم، و على كل جريب البستان التى تجمع النخل و الشجر عشره دراهم، و أمرنى أن ألقى كل نخل شاذ عن القرى لماره الطريق و ابن السبيل و لا آخذ منه شيئاً، و أمرنى أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين و يتختمون بالذهب على كل رجل منهم ثمانيه و أربعين درهما، و على أوساطهم و التجار منهم على كل رجل منهم أربعه و عشرين درهما، و على سفلتهم و فقرائهم اثنا عشر درهما على كل إنسان منهم قال: فجبيتها ثمانيه عشر ألف ألف درهم فى سنه»

و على كل حال فلا- يصلح معارضا لإطلاق الأدله فضلا عن ما سمعته من الإجماع المحكى المعتضد بالنسبه إلى أهل البيت عليهم السلام فى محكى السرائر و بالشهره العظيمة، و ب

صحيح (٣) زراره «قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما حد الجزيه على أهل الكتاب؟ و هل عليهم فى ذلك شىء موظف لا ينبغى أن يجوز إلى غيره؟ فقال: ذلك إلى الإمام (ع)

١- ١ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ما يطيق، إنما هم قوم فعدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا، فالجزية تؤخذ منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتى يسلموا، فإن الله عز وجل (١) قال:

«حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» و كيف يكون صاغرا و لا يكثر بما يؤخذ منه حتى يجد ذلا لما أخذ منه، فيألم لذلك فيسلم»

بل منه استفاد أن ما وقع (٢) من النبي صلى الله عليه و آله في الدينار و ألفى حله في صلح نصارى نجران و من أمير المؤمنين عليه السلام قد كان لما يراه من المصلحه، بل منه استفاد أنها عوض، فلا يتقدر بقدر كالأجره، بل منه استفاد أيضا أن ذلك هو المناسب للصغار المصرح به في القرآن الكريم كما أوما إليه ابن إدريس في المحكى عنه تبعا للشيخ في محكى الخلاف، قال: اختلف المفسرون في الصغار، و الأظهر أنه التزام أحكامنا عليهم، و أن لا تقدر الجزية فيوطن نفسه عليها، بل تكون بحسب ما يراه الإمام عليه السلام بما يكون معه ذليلا صاغرا خائفا، فلا يزال كذلك غير موطن نفسه على شىء، فحينئذ يتحقق الصغار الذى هو الذل، و لعله لذا قال

المفيد في المحكى عنه: الصغار أن يأخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا، و إلا فكيف يكون صاغرا و هو لا يكثر بما يؤخذ منه فيسلم، بل ذكر غير واحد أن المشهور في تعريفه التزام الجزية بما يراه الإمام عليه السلام من غير أن تكون مقدره، و التزام أحكامنا عليهم، لكن عن الإسكافي الصغار هو أن يشترط عليهم وقت العقد جريان أحكام المسلمين عليهم في الخصومات بينهم إذا تحاكموا إلينا، و فى الخصومات بينهم و بين المسلمين، و أن تؤخذ منهم و هم قيام

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٤ و ١٩٥.

و عن الشيخ فى المبسوط هو التزام أحكامنا و جريانها عليهم، و عن الشافعى هو تطأؤ الرأس عند التسليم، فى أخذ المستوفى بلحيته و يضرب فى لهازمه، و لعل الأولى الجميع، بل و غيره مما يتحقق به، إذ المراد إهانتهم و إذلالهم الذى هو أشد من القتل عند ذوى النفوس العالیه، و لعله لذا كان المحكى عن التذکره فى تفسيره أن تؤخذ منه قائما و المسلم جالس، و أن يخرج الدمى يده من جيبه و يحنى ظهره و يطأؤ رأسه، و يصب ما معه فى كفه الميزان، و يأخذ المستوفى بلحيته و يضرب فى لهزمته، و اللهزمتان فى اللحين مجمع اللحم بين الماضغ و الأذن، و فى كثر العرفان «قيل هو أى الصغار أن يدفع و يقهر بحيث تظهر ذلته، و قيل أن يجىء ماشيا و يسلمها و هو قائم و الآخذ جالس، و يقال له أد الجزیه و أنت صاغر، و يصفع على قفاه صفعه، و قال فقهاؤنا إنه التزام أحكام الإسلام أن تجرى عليهم، و أن لا يقدر الجزیه عليهم فىوطنوا أنفسهم على حال، و قيل أن يأخذهم بما لا يطيقونه حتى يسلموا ثم ذكر الخبر ثم فيه أيضا «اختلف فى معنى عن يد فقيل أن يعطوها نقدا لا نسيه و قيل أن يعطوها بأيديهم لا بنائب، فإنه أنسب بذلتهم، و هو أقرب و قيل عن قدره و قهر لكم عليهم، و قيل اليد هنا النعمه أى عن إنعام لكم عليهم بقبول الجزیه منهم و إقرارهم على دينهم» قلت: لعل المنساق الثانى، و الله العالم.

و كيف كان ف مع ما ظهر لك و تبين من انتفاء ما يقتضى التقدير يكون الأولى إطراحه أى التقدير تحقيقا للصغار الذى قد عرفت تحققه بالتمزام الدمى ما يقترح عليه، فلا يعلم ما يكون عليه فى كل سنه، بخلاف ما إذا كان أمرا يقدر عليه، فإنه ربما

يكون فيهم من لا يكثرث به فلا يصيبه صغار، اللهم إلا أن تقتضى المصلحه ذلك، والله العالم.

و يجوز وضعها على الرءوس أو على الأرض بلا خلاف أجده فيه، بل ولا إشكال بعد الأصل و العمومات كتابا و سنه، و خصوص النصوص (١) المتضمنه لإثبات كل منهما التي مر جملها منها و غيرها، نعم فى محكى الوسيله و يضع الجزيه

على الرءوس أو على الأرض و لا يجمع بينهما و فى محكى النهايه الإمام (ع) مخير بين أن يضعها على رءوسهم أو على أرضهم، فليس له أن يأخذ من رءوسهم شيئا، و نحوه عن السرائر، و ظاهرها عدم جواز الجمع، بل هو ظاهر محكى الغنيه، بل حكاها فى المختلف عن القاضى أيضا و اختاره و لكن قيل و القائل الإسكافى و التقى على ما حكى عنهما بجوازه ابتداء و تبعهما أكثر المتأخرين، بل هو الأشبه بأصول المذهب و قواعد التي منها ما سمعته من عدم موظف للجزيه، و أن تقديرها إلى الإمام عليه السلام كما و كيفا كما هو مقتضى الأصل و غيره، بل هو المناسب للصغار، و لما دل على مشروعيه العقود بالتراضى و لغير ذلك، و لا ينافيه

صحيح ابن مسلم (٢) عن الصادق عليه السلام «قلت له أ رأيت ما يأخذ هؤلاء من الخمس من أرض الجزيه و يأخذون من الدهاقين جزيه رءوسهم أ ما عليهم فى ذلك شىء موظف، قال: كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم، و ليس للإمام عليه السلام أكثر من الجزيه، إن شاء وضع الإمام عليه السلام على رءوسهم، و ليس على أموالهم شىء، و إن شاء فعلى أموالهم، و ليس على رءوسهم شىء، فقلت: هذا الخمس فقال: إنما

١- ١ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

كان هذا شىء صالحهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله»

بعد ظهوره فى كون المراد عدم جواز أخذ الإمام عليه السلام من الرءوس أو الأرض بعد العقد منهم على أحدهما المجمع عليه نقلا و تحصيلا، بل هو مقتضى الوفاء بالعقد و الشرط، ك

خبر محمد بن مسلم (١) الآخر «سألته عن أهل الذمه ما ذا عليهم فيما يحقنون به دماءهم و أموالهم؟ قال: فإن أخذ من رءوسهم الجزية فلا سبيل له على أرضهم، و إن أخذ من أرضهم فلا سبيل على رءوسهم»

بل مقتضى

قوله عليه السلام فى الأول «عليهم ما أجازوا على أنفسهم»

صحة العقد معهم عليهما، مضافا إلى العمومات، بل و

قوله عليه السلام فيه أيضا: «هذا شىء صالحهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله»

بل و خبر مصعب (٢) المتقدم سابقا بناء على إرادته الجزية منه فى الأراضى و الرءوس.

و من ذلك يظهر لك ضعف الاستدلال بهما للأول الذى لم يظهر المراد منه، ففى المختلف بعد أن اختاره و استدلل للقول الآخر بأن الجزية لا حد لها، فجاز أن يضع قسما على أرضهم، قال: و الجواب ليس النزاع فى تقسيط الجزية على الرءوس و الأرض، بل فى وضع جزيتين عليهما، و ظاهره المفروغيه من جواز تقسيط الجزية عليهما، و أن النزاع فى الجزيتين، و لكنه

كلام مجمل أيضا إذ من المعلوم عدم مدخلية النية فى ذلك، كما أن من المعلوم عدم مشروعيه جزية أخرى بعد عقدها على أحدهما، فإن التعدى عما اقتضاه العقد أولا غير جائز إجماعا، و من هنا كان ظاهر المنتهى أن النزاع فى جواز توزيع الجزية على الرءوس و الأرض، قال: «و يتخير الإمام عليه السلام فى وضع الجزية إن شاء

١-١ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢-٢ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

على رءوسهم، و إن شاء على أرضهم، و هل يجوز أن يجمع بينهما فيأخذ منهم عن رءوسهم شيئاً و عن أرضهم شيئاً؟ قال الشيخان و ابن إدريس لا يجوز ذلك، و قال أبو الصلاح: يجوز الجمع بينهما، و هو الأقوى عندى» إلى آخره، و هو كالصريح فى كون النزاع فى توزيع الجزية على الأرض و الرءوس، و إن شئت سميتها جزيتين، لكن على معنى إيقاع العقد عليهما ابتداء بالرضا من الإمام عليه السلام و منهم، لا على وجه التعدى عليهم، و لعل هذا هو المراد من الابتداء فى عبارته المتن، و كأنه لذا قال ابن فهد فى المحكى عن مهذبه: و يظهر لى أن النزاع لفظى، لأن عقد الجزية إن تضمن تعيين أحدهما لم يجز تعديته إلى غيره إجماعاً و إن لم يتضمن التعيين جاز للإمام عليه السلام أن يأخذ منهما و من أحدهما، لعدم المانع، و لأن الجزية إذا لم تكن مقدره لم يكن لقصرها على أحد المذكورين معنى لأنه جاز أن يأخذ من الرءوس بقدر ما يمكن أن يأخذ منهما و يزيد عليه، إذ ليس لها قدر معين لا يجوز تخطيه، و إن كانت عبارته لا تخلو من شىء، ضروره كون المراد بلفظيه النزاع هو أن المانع لم يجوز الأخذ من الآخر بعد تعيينها فى غيره، و المجوز يريد الجواز ابتداء فى عقد الذمه بأن يجعلها على الرءوس و الأراضى، و لا ينبغى التوقف فى جوازه، بل إن شاء جعلها مع ذلك فى المواشى و فى الأشجار و غيرها مما لهم، ضروره كونها على حسب ما يراه الوالى الذى قد عرفت أن له تضعيفها عليهم، بل هو أنسب بالصغار كما عرفته مفصلاً.

و على كل حال فإن أراد المانع عدم الجواز تعبدًا، و أن مشروعيته و لو ابتداء إما على الرءوس أو على الأراضى كان محجوجاً بالأصول

و العمومات و غيرها حتى ما تسمعه من بعض النصوص (١) في بحث ضم الضيافه، مع عدم دليل له على ذلك إلا ما زعمه من دلاله الخبرين التي قد عرفت الحال فيها، و إن أراد عدم الجواز بعد أن كان عقد الذمه على أحدهما كان صحيحا، ضروره كونه مخالفا لمقتضى العقد و أكل مال بالباطل، بل لا يبعد فيما لو فرض عقدها دراهم على الرءوس مثلا عدم جواز أخذ مقدار الدراهم من الأراضى بدون رضاهم و بالعكس إذ هو خلاف مقتضى العقد، بل لو اقترح عليهم الدراهم من الأرض لم يكن له ذلك إلا

برضاهم، لوجوب الوفاء بالعقد على حسب ما وقع و التخيير فى الوفاء لهم كما هو واضح.

و من ذلك يعلم النظر فيما عن التنقيح حيث أنه بعد نقل القولين مع الدليل من الطرفين قال: «و الأقوى أن نقول إذا اتفقوا هم و الإمام على قدر معين فأراد الإمام بعد ذلك تقسيطه على الرءوس و الأموال جاز و أما إذا أراد جعل جزية أخرى على الأراضى فلا يجوز للروايه» قلت لعل تحقيق الحال أن يقال إن عقد الذمه شىء و تقدير الجزية أمر آخر ضروره أن عقد الذمه عباره عن العهد لهم بالأمان و سكنى أراضى المسلمين بالجزية التى يبقى تقديرها إلى الإمام عليه السلام فى كل سنه على حسب ما يراه من المصلحه، و قد سمعت أن قبول الذمى على الإجمال هو الصغار أو من الصغار، و حينئذ فله تقديرها على رءوسهم و على أراضيهم و على غير ذلك، نعم لو فرض تعيين الجزية فى الأراضى خاصه أو على الرءوس خاصه فى ابتداء عقد الذمه معهم اتجه حينئذ عدم جواز تغييره و تبديله، لعموم الوفاء بالعقد و بالشرط، و أما فى الأول فللإمام عليه السلام التصرف فى تعيينها إلى حين استيفائها منهم، إن شاء من

الأراضى، و إن شاء من الرءوس، و إن شاء من غيرهما، و إن شاء من الجميع، لأن الفرض وقوع عقد الذمه على إعطاء الجزية فى كل سنه على حسبما يراه الوالى كما و كيفا، بل يكفى فى ذلك إطلاق عقد الذمه بالجزية من دون تصريح، ضروره بقاء تقديرها و كيفيه أخذها موكولا إليه، هذا، و فى المسالك تبعا لحاشيه الكركى احترز بقوله «ابتداء» عما لو وضعها على رأس بعض منهم و على أرض بعض آخر فانتقلت الأرض التى وضعت عليها إلى من وضعت على رأسه، فإنه يجتمع عليه الأمران، لكن ذلك ليس ابتداء، بل بسبب انتقال الأرض إليه» و فيه- مع أنه مبنى على كون الجزية على من انتقلت إليه الأرض و قد عرفت الكلام فيه سابقا- أن الاحتراز به عن ذلك إنما يتم لو قيد المنع به و ليس كذلك، فإنه قد أطلق المنع أولا ثم نقل قولاً بالجواز بهذا القيد فيفيد المنع فى غيره قولاً واحداً لا الجواز، كما لا يخفى، و من هنا كان ما ذكرناه أولاً أولى، و الله العالم.

و يجوز أن يشترط عليهم مضافاً إلى الجزية ضيافه ماره العساكر بل المسلمين مجاهدين أولاً كما صرح به غير واحد، بل فى المسالك هذا هو المشهور فى الأخبار(١) و الفتاوى، و هو الذى شرطه النبى صلى الله عليه و آله (٢) بل لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به فى المنتهى، بل عن التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجه بعد الأصل و العمومات، و المحكى من (٣) فعل النبى صلى الله عليه و آله فى المنتهى أنه ضرب على نصارى أيله ثلاثمائة دينار، و كانوا ثلاثمائة نفر فى كل سنه، و أن يضيفوا من مر بهم من المسلمين ثلاثه أيام، و شرط على نصارى نجران إقراء

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٦.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٦.

٣- ٣ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٥.

رسله عشرين ليله فما دونها، و عاريه ثلاثين فرسا، و ثلاثين بعيرا، و ثلاثين درعا مضمونه إلى آخره، و غير ذلك.

و لكن يحتاج مع ذلك أن تكون الضيافه معلومه بأن يقدر القوت و الإدام و علف الدواب و جنس كل واحد منهما و وصفه بما يرفع الجهاله و عدد أيام الضيافه كما صرح به غير واحد، بل في المنتهى إذا شرط الضيافه و جب أن تكون معلومه بأن يكون عدد من يطعمونه من المسلمين في كل سنه معلوما، و يكون أكثر الضيافه لكل أحد ثلاثه أيام، لأن

النبي صلى الله عليه و آله (١) قال: «الضيافه ثلاث، و ما زاد صدقه»

و الأقرب عندى جواز الزيادة على ذلك مع الشرط و التراضى، فيقال: يضيفون في كل سنه خمسين يوما أو أقل أو أكثر في كل يوم عشره من المسلمين أو أكثر، و يعين القوت قدرا و جنسا فيقول لكل رجل كذا و كذا رطلا من الخبز، و يعين الإدام من لحم و سمن و زيت و شيرج، و يكون قدره معلوما، و يعين علف الدواب من الشعير و التبن و القوت، لكل دابه شىء معلوم، فإن شرط الشعير قدره بمقدار معين، و إن لم يشترط الشعير بل اشترط العلف فالوجه أنه لا يدخل فيه الشعير، بل التبن و الحشيش، و لا يكلفوا الذبيحه و لا ضيافتهم بأرفع من طعامهم إلا مع الشرط معللين له بما عن المبسوط من عدم صحه العقد على المجهول،

نظرا إلى عموم الأدله على اشتراط التعيين في العقود، و هو كما ترى، ضروره عدم دليل على اعتبار المعلوميه في كل عقد حتى عقد الذمه، بل المحكى من فعل النبي صلى الله عليه و آله خلاف ذلك، بل لا يبعد الاكتفاء بما تقتضيه العاده في المقدار و الجنس و الوصف و غيرهما كما أن الظاهر ابتناء ذلك على طهارتهم، أو قبل

الحكم بنجاستهم، ضروره صعوبه التحرز عنهم مع الضيافه عندهم و الاقتصار على الجامد و المائع الذى لم يعلم مباشرتهم له بما ينجسه، فالمتجه حينئذ مع الحكم بنجاستهم اشتراط الضيافه عليهم بما لا يتجنبه المسلمون من حبوبهم و نحوها.

و كيف كان فقد ذكر المصنف أنه لو اقتصر على الشرط و لم يذكر إضافته إلى الجزية و جب أن يكون زائدا على أقل مراتب الجزية مع فرض كونها مقدره، و إلا و جب أن يكون أزيد من أقل ما تقتضى المصلحه و ضعه عليهم من الجزية، و لا يقتضى الإطلاق كون الضيافه من الجزية، للتأسى بالنبي صلى الله عليه و آله (١) فإنه شرط الضيافه زياده على الدينار على كل نفس على نصارى أيله، و لأنه لو شرط الضيافه من الجزية أو كان الإطلاق يقتضيه و لم يمر بهم أحد خرج الحول بغير جزية، و لأن مصرف الجزية مصرف الغنيمه، بخلاف الضيافه فإنها لا تختص بذلك، بل يجوز اشتراطها لسائر المسلمين، فلا بد معها من جزية، و فى المسالك قد صرح بهذا

التفسير العلامه فى التذكره و غيره قلت: قال فى المنتهى أيضا: «يجب أن تكون الضيافه زائده على أقل ما يجب عليهم من الجزية، و هو أحد قولى الشافعى، و فى القول الثانى أنها تحتسب من الدينار الذى هو قدر الجزية عنده، لنا أن النبي صلى الله عليه و آله شرط على نصارى أيله الضيافه زائده على الدينار، و الدينار عنده مقدار الجزية لا تجوز الزياده عليه و لا النقصان منه، و لأنه لو شرط الضيافه عليهم من الجزية و لم يمر بهم أحد من المسلمين خرج الحول بغير جزية، و هو باطل، و فى حاشيه الكركى «إنما اشترطت الزياده ليتحقق الأمران أى الجزية و الضيافه معا التى هى

مشروطه زائدا على الجزية، و بهذا صرح الشيخ فى المبسوط و المتأخرون لأن مصرفها مختلف» هذا، و فى المسالك «و ربما احتمل فى العبارة و نظائرها معنى آخر، و هو أن يكون المراد أنه مع الاقتصار على شرط الضيافة عليهم من غير أن يذكر الجزية تكون الضيافة قائمه مقام الجزية و يجب حينئذ كونها زائده عن أقل ما يجب فى الجزية لتحقيق الجزية و يجب حينئذ كونها زائده عن أقل ما يجب فى الجزية لتحقيق الجزية فى ضمنها، و يكون فى قوه جزية و ضيافة، و على هذا الاحتمال ينبغى اختصاص ما قابل الجزية من الضيافة بأهل الفى ء، و نظير هذه العبارة فى مقام الاحتمال عبارة القواعد، و الحق أن المراد هو المعنى الأول، و به صرح فى التذكرة محتجا عليه بفعل النبى صلى الله عليه و آله، و استلزام شرط الضيافة من الجزية سقوطها لو لم يمر بهم أحد».

قلت: لا- يخفى عليك ما فى الكلام فى جميع المسألة من الغبار ضروره أنه على المعنى الأول لا يتجه الاقتصار على الشرط من دون عقد الذمه إذ هو شرط فيه، فلا يتصور الاجتزاء بإطلاقه عنه، و مع فرضه فلا بد من الجزية، لما ستعرفه إن شاء الله أنها من أركان عقد الذمه، و حينئذ يسقط اعتبار كونها زائده عن أقل مراتب الجزية، ضروره عدم ارتباط مقتضى كل منهما بالآخر، كما أن المتجه على تقدير احتسابها من الجزية و جوب أدائها لو لم يمر بهم أحد لا- سقوطها فى الحول، بل لم يظهر وجه لاعتبار زيادتها على الأقل على الاحتمال، و يكفى مساواتها لها، و التعليل بأن ذلك لتكون الجزية فى ضمنها و تكون فى قوه جزية و ضيافة لا محصل له على تقدير جواز قيامها مقام الجزية، كما هو واضح كوضوح عدم دلالة ما وقع من النبى صلى الله عليه و آله على اعتبار زياده الضيافة على الجزية، إذ لا إشكال فى جواز اشتراط الضيافة

زياده على قدر الجزية مع التراضى، بل الظاهر جواز جعلها جزية مع المصلحه، و دعوى اختصاص مصرفها مطلقا بأهل الفىء ممنوع و إن كان قد يشهد له

خبر ابن أبى يعفور(١) عن أبى عبد الله عليه السلام «أن أرض الجزية لا ترفع عنهم الجزية، و إنما الجزية عطاء المهاجرين، و الصدقه لأهلها الذين سمى الله فى كتابه، فليس لهم من الجزية شىء، ثم قال: ما أوسع العدل إن الناس يستغنون إذا عدل بينهم، و تنزل السماء رزقها، و تخرج الأرض بركتها بإذن الله تعالى»

و نحوه خبر محمد بن مسلم (٢) عن أبى جعفر عليه السلام، لكن لعل المراد خصوص ما يجمع من الجزية، لا أن المراد ما يشمل ما نحن فيه من جواز جعل الجزية ذلك مع اقتضاء المصلحه، و تسمع إن شاء الله تمام الكلام فى مصرفها، و كان المراد لمن تعرض لذلك الرد على الشافعى القائل بوجوب اعتبار الضيافه منها بناء منه على تقديرها بالدينار من دون زياده و لا نقصان، فلم يحسنوا التأديه عن ذلك، فوقع فى العبارات و فى تفسيرها تشويش.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى تكرار الجزية فى كل حول، و أن حالها حال الزكاه و الخراج الذى على الأرض، بل هو فى أرضهم ضرب منها، بل لعل المنساق منها أنها تجب فى آخر الحول كما صرح به الفاضل فى المنتهى حاكيا له عن الشافعى أيضا خلافا لأبى حنيفه فتجب فى كل حول فى أوله، و هو مخالف لما يستفاد من النصوص (٣) من كونها تجبى

-
- ١- ١ الوسائل - الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو.

كجبايه الخراج، و قد سمعت خبر مصعب (١) بل النصوص (٢) الواردة في الخراج كالصريحه في كون جزية الرءوس على نحو ذلك، بل المفهوم من سيره العمال و قوله تعالى (٣) «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» لا- يقتضى أزيد من استحقاق إعطائها و لو في آخر الحول.

و حينئذ ف إذا أسلم الذمي قبل الحول أو بعده قبل الأداء سقطت الجزية على الأظهر بل لا أجد فيه خلافا في الأول بل في المنتهى و محكى التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجج، مضافا إلى ما تسمعه في الثاني الذى هو المشهور شهره عظيمه، بل عن الغنيه الإجماع عليه، و لعله كذلك، إذ لا أجد فيه خلافا إلا ما عساه يظهر من مفهوم عباره الحلبي المحكيه في المختلف، قال: لو أسلم قبل حلول الحول سقطت عنه نفسه الجزية، و لعله غير مراد له، و إلا كان مخالفا في الأول بالنسبه إلى ما مضى منها، و لم يحكه أحد عنه، نعم هو أحد قولى الشافعى، و على تقديره فهو محجوج بما سمعت من الإجماع و غيره، و إلا ما حكاه الفاضل عن الشيخ في الخلاف، و لم نتحققه، خصوصا بعد أن حكى هو عنه السقوط، و إن كان يحتمل كونه في غير الخلاف، و على تقديره فلا ريب في ضعفه بعد النبويين المستغنيين بشهرتهما نقلا و عملا عن البحث في سنديهما،

أحدهما (٤) «الإسلام يجب ما قبله»

و الآخر (٥) «ليس

١- ١ الوسائل- الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو.

٣- ٣ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٤- ٤ المستدرک- الباب ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٢ و الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩ و كنز العمال ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٣ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.

٥- ٥ المستدرک- الباب ٦١ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣٤.

على المسلم جزية»

المعتضدين بما سمعت من الإجماع

و بالنبوى الثالث (١) «لا ينبغى للمسلم أن يؤدي الخراج يعنى الجزية»

و بقوله تعالى (٢) «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» و بأن وضعها للصغار و الإهانه للربغه فى الإسلام المنزه عنهما المسلم، و بظهور دليل و جوبها فى الإعطاء صاغرا، و من المعلوم عدمه فى المسلم، و بفحوى سقوطها فى الأول الذى قد عرفت الإجماع عليه الصادق على ما قبل الحول و لو بساعه و أقل، و منه يعلم ضعف التمسك بالاستصحاب الذى هو موجود فيهما، فعدم مراعاته فى الأول المجمع عليه يمكن أن يكون لكونه مشروطا بعدم الإسلام قبل حول الحول، لظهور أدله أخذها منه صاغرا فى كونه باقيا على اليهوديه، و هو بعينه آت فى الثانى، ضروره ظهوره فى كونه وقت الأداء الذى هو الإعطاء كذلك أيضا، بل منه يعلم كون المراد عدمها على المسلم الشامل لمحل الفرض، كما أن منه يعلم إرادته ما يشمل المقام من خبر الجب، و دعوى أنها من الديون التى لا- يجبهها الإسلام يدفعها ظهوره فى جب الإسلام ما كان يقتضيه الكفر، و الجزية و إن كانت كالدين إلا أنها من مقتضيات الكفر الذى جبه الإسلام و لو

أغضينا عن ذلك كله و قلنا بحصول الشك من تصادم الاستصحاب و الإجماع المحكى و غير ذلك مما عرفت كان المتجه البراءة لأصالتها و لا يقطعها الاستصحاب الذى فرضناه من أسباب الشك.

نعم لو مات الذمى بعد الحول و هو ذمى لم تسقط و أخذت من تركته كالدين بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به غير واحد بل و لا إشكال، خلافا لأبى حنيفه فتسقط، لأنها عقوبه كالحد

١-١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٣.

٢-٢ سورة الأنفال- الآيه ٣٩.

و هو كما ترى قياس فاسد، بل لو مات فى أثناء الحول أخذ القسط من تركته كما صرح به الفاضل و الإسكافى فيما حكى عنه، و إن كان لو لم يمت لم يطالب بها فى الأثناء على ما صرح به فى المنتهى قال: «و لو لم يمت لم يطالب فى أثناء السنه مع عقد العهد على أخذها فى آخر السنه لأن الالتزام بالشرط واجب» و ظاهره الفرق مع الشرط المزبور بين حالى الموت فى الأثناء و الحياه، و إن كان قد يناقش بأن حق الشرط لا يسقط بالموت، اللهم إلا أن يكون هذا من قبيل الأجل الذى يحل بالموت، و لكن يتجه عليه أخذها جميعا حينئذ منه، ضروره كونها ديناً قد حل أجله لا القسط، و دعوى أنها معاوضه على المكث فى أرض المسلمين فهى كالإجاره فى التقسيط تهجس، إذ يمكن كونها عوضاً عن حقن الدم و نحوه مما يقتضيه الكفر، فتكون حينئذ كغيرها من الديون، و لذا صرح فى المنتهى بضرب الإمام بقدرها كسائر الغرماء لو أفلس أو مات و كانت تركته قاصره.

و لو لم يخلف شيئاً لم يطالب وارثه، كما أنه لو مات قبل الدخول فى الحول لم يؤخذ من تركته شىء بل لو كان قد استسلفها الإمام عليه السلام منه ردها على وارثه، و المراد باستسلافها أخذ الإمام عليه السلام لها قبل زمان حلولها، و قد صرح غير واحد بجواز ذلك، و لكن الظاهر كون المراد مع التراضى، و إلا فللذمى الامتناع عن ذلك، إذ ليس عليه مع أداء الجزية شىء كما صرح به غير واحد، بل هو ظاهر الكتاب و السنه، و لو استسلف الإمام (ع) ثم أسلم فى أثناء الحول ففى المنتهى رد عليه قسط باقى الحول، قال: «و هل يرد لما مضى؟ الأقرب عدمه، و الفرق بين أن يؤخذ منه و أن لا يؤخذ منه ظاهر لتحقق الصغار للمسلم فى الثانى دون الأول» و فيه أن المتجه الرد إن كان المراد

بالاستسلاف الاستقراض إلى وقت استحقاقها، لسقوطها حينئذ بالإسلام فيبقى القرض على حاله، نعم لو أخذت جزية أمكن القول بعدم الرد مع أنه لا يخلو من نظر أو منع بعد ظهور عدم استحقاقها بالإسلام في الأثناء، فتأمل جيدا.

ثم لا فرق فيما ذكرناه من سقوطها بالإسلام بين أن يكون الداعى في إسلامه ذلك أولا، لإطلاق الأدلة المعتضد بحكمه وضعها، خلافا للشيخ في المحكى من تهذيبه فلم يسقطها في الأول، ولا ريب في ضعفه، و فرق واضح بين الفرض و بين إسلام الذمى الزانى بمسلمه، لإسقاط القتل عنه و يجوز أخذ الجزية من أثمان المحرمات كالخمر و الخنزير و غيرها بلا خلاف معتد به أجده فيه، كما عن الحلبي الاعتراف به، بل في المختلف نسبته إلى علمائنا مؤذنا بالإجماع عليه، و إن كان قد حكى فيه و فى الدروس عن الإسكافي عدم الجواز فى خصوص صورته الإحالة على مشتريها منهم، و لعله لعدم اعتنائه به بعد ظهور ضعفه بإطلاق الأدلة المقتضية إقرارهم على ما هم عليه، و منه الاستيفاء منهم من هذه الأمور كالبيع و الشراء معهم بأثمانها، فعليهم وزره و لنا حلال كما ذكره

الصادق عليه السلام فى صحيح ابن مسلم (١) الذى رواه المشايخ الثلاثة «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمه و ما يؤخذ من جزيتهم من ثمن خمورهم و خنازيرهم و ميتتهم، قال: عليهم الجزية فى أموالهم يؤخذ من ثمن لحم الخنزير أو خمر، فكل ما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم، و ثمنه للمسلمين حلال يأخذونه فى جزيتهم»

و فى المقنعه

روى محمد بن مسلم (٢) عن أبى عبد الله عليه السلام أنه

١- ١ الوسائل - الباب ٧٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٧٠ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

سأله «عن خراج أهل الذمه و جزيتهم إذا أدوها من ثمن خمورهم و خنازيرهم و ميتهم أ يحل للإمام عليه السلام أن يأخذها و يطيب ذلك للمسلمين؟ فقال: ذاك للإمام عليه السلام و للمسلمين حلال، و هي على أهل الذمه حرام، و هم المحتملون لوزره»

و فى الدعائم (١) عن جعفر بن محمد عليهما السلام «أنه رخص فى أخذ الجزية من أهل الذمه من ثمن الخمر و الخنازير، لأن أموالهم كذلك أكثرها من الحرام و الربا»

بل من التعليل يستفاد الاستدلال بإطلاق ما دل على أخذها من أموالهم التى هى غالبا كذلك، و لا فرق بين الحوالة به و غيره بعد الإطلاق، نعم لا يجوز أخذ أعيان المحرمات منهم فى الجزية و لا فى غيرها مما تكون المعامله فيه معهم، لإطلاق ما دل على حرمتها على المسلم، كما هو واضح، هذا و قد صرح الفاضل و غيره بأنه يستحق الجزية من يستحق الغنيمه سواء، فهى للمجاهدين، بل فى الدروس أن مصرفها عسكر المجاهدين و قد سمعت صحيح ابن أبى يعفور (٢) و غيره، لكن الظاهر أن ذلك عند بسط اليد، أما اليوم فعن النهايه و السرائر لمن قام مقام المهاجرين فى الدفع عن الإسلام، بل زاد فى محكى السرائر و لمن يراه الإمام عليه السلام من الفقراء و المساكين من سائر المسلمين، و فى القواعد هى للمجاهدين، و مع عدمهم لفقراء المسلمين، و نحوه عن أجوبه المهنا بن سنان له أيضا، و لعله لظهور الأدله فى أن مصرفها الآن مصرف خراج الأرض، بل الظاهر جواز أخذها لنا من يد الجائر على

نحو الخراج كما هو مقتضى السيره المستمره من الأعوام و العلماء، بل هو صريح

١-١ المستدرک- الباب ٥٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب ٦٩ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

النصوص (١) الواردة في ضيافه الرؤوس و الأراضى، بل منها يستفاد جريان حكم الجزية على المأخوذ من يده بعنوانها كالمأخوذ بعنوان الخراج و الزكاة، و حينئذ يكون تقرير الجزية منه. كتقرير الإمام عليه السلام بالنسبة إلى ذلك نحو ضرب الخراج الصادر منه، بل قد سمعت قول الرضا عليه السلام (٢) فيما وقع من صلح عمر لبنى تغلب و أنه يجرى عليه الحكم حتى يظهر الحق، بل يظهر منه بناء على أنه قد كان ذلك من عمر ابتداء أن عقد الذمه من الجائر كعقدها من الإمام عليه السلام و نائبه فضلا عن الجزية الموكولة في عقد الذمه إلى نظر الوالى فى كل سنة على حسبما يراه من المصلحة كى يتحقق بذلك الصغار، كما سمعت الكلام فيه، و ما فى بعض العبارات - من أن عقد الذمه للإمام عليه السلام و نائبه، لأنه مؤبد، فكان النظر إليه فيه، بل فى المنتهى نفى الخلاف فيه - يراد منه عند بسط اليد لا - مطلقا حتى يقتضى بطلان العقد معهم من الجائر و اتباعه، و حرمة أكل الجزية الحاصلة من عقده، فالتحقيق إجراء حكم عقد العادل على عقده، و حل الجزية المضروبه منه فى كل سنة كالخراج، و إن كنت

لم أجد ذلك محررا فى كلامهم نعم عن المجلسى «أن المشهور عدم تقدير جزية أهل الكتاب، بل ما يراه الإمام عليه السلام أو حاكم المسلمين صلاحا يقرره» و تسمع إن شاء الله فيما يأتى عبارته الدروس.

و على كل حال فلو تمكن نائب الغيبه من عقده و من تقرير الجزية صح و جرى عليه حكم عقد الإمام عليه السلام، بل هو أولى من الجائر

١-١ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٦ و الوسائل - الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو و الباب ٥٤ من أبواب ما يكتسب به.

٢-٢ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

بل لعل المراد بالنائب في كلامهم ما يشمله، و ربما تسمع لذلك تتمه إن شاء الله، فمن الغريب بعد ذلك كله توقف الأردبيلي في حل الجزية من الجائر، و أغرب منه احتمال سقوطها عنهم في زمن الغيبة.

و لا تتداخل الجزية، فإذا اجتمعت عليه جزية سنتين مثلا استوفيت منه أجمع للأصل و غيره، خلافا لأبي حنيفة فتتداخل كالحدود و هو كما ترى، و أما المال الذي يقع عليه عقد الجزية فهو على حسب ما يراه الإمام عليه السلام من نقد أو عروض، فقد قبل رسول الله صلى الله عليه و آله (١) من نصارى نجران الحلل، و أمر معاذ (٢) أن يأخذ من كل حالم ديناراً، و

عن علي عليه السلام (٣) «أنه كان يأخذ الجزية من كل ذى صنعه من متاعه، فيأخذ من صاحب الإبر إبرا، و من صاحب المسال مسالا، و من

صاحب الجبال جبالا، ثم يدعو الناس فيعطيهم الذهب و الفضة فيقتسمونه، ثم يقول: خذوا فاققسموا، فيقولون لا حاجة لنا فيه فيقول: أخذتم خياره و تركتم شراره لتحملنه»

و في الدعائم (٤) عن علي عليه السلام «أنه رخص في أخذ العروض مكان الجزية بقيمة ذلك»

و فيها أيضا (٥) عنه عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من وضع عن ذمى جزية أو شفع له في وضعها عنه فقد خان الله و رسوله و جميع المؤمنين»

و الله العالم.

١- ١ سنن البيهقي ج ٩ ص ١٨٧ و ١٩٥.

٢- ٢ سنن البيهقي ج ٩ ص ١٩٣.

٣- ٣ كنز العمال ج ٢ ص ٣٠٢ الرقم ١٣٣٧.

٤- ٤ المستدرک- الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٥- ٥ المستدرک- الباب ٥٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

[الأمر الثالث في شرائط الذمه]**إشارة**

الأمر الثالث في شرائط الذمه، وهى سته على ما ذكرها المصنف هنا، و فى النافع خمسة بترك الثانى، بل عن كثير تركه، و لكن لعله لأنه من مقتضيات العقد، و لذا لم يجب اشتراطه، و الأول فيه كما صرح به فى المنتهى و غيره، و فى الدروس «شرائط الذمه قبول الجزية بحسب ما يراه الإمام عليه السلام على الرءوس أو الأرضين أو عليهما على الأقوى، و التزام أحكام الإسلام، و أن لا يفعلوا ما ينافى الأمان كمعاونه الكفار و إيواء عينهم، و أن لا يتجاهروا بالمحرمات فى شريعته الإسلام كأكل لحم الخنزير و شرب الخمر و أكل الربا و نكاح المحارم، فيخرجون عن الذمه بترك هذه أو بعضها، و أن يعطوا الجزية عن يد و هم

صاغرون- إلى أن قال:- و يمنعون من أن يحدثوا كنيسه أو يبيعه أو يضربوا ناقوسا أو يطيلوا بناء على جارهم المسلم أو يساووه، بل ينخفضون عنه، فرع لو كانت دار جاره سردابا لم يلزم بمثله، و لو كانت داره على نشر لا يمكن الانتفاع بها إلا بالعلو على المسلم فالأقرب جوازه، و يقتصر على أقل من بنیان المسلم، و لو انعكس جاز له أن يقارب دار المسلم فى العلو و إن أدى إلى الإفراط فى الارتفاع» و نحوه فى الشرائط فى اللمعه، و ظاهره أنها أجمع شرائط فى صحه عقد الذمه على معنى عدم جواز عقدها بدون ذلك، و سيظهر لك ما فيه كغيره ممن ذكر نحوه و فى المنتهى «لا يجوز عقد الذمه المؤبد إلا بشرطين أحدهما أن يلتزموا إعطاء الجزية، و الثانى التزام أحكام الإسلام على معنى وجوب القبول لما يحكم به المسلمون من أداء حق أو ترك محرّم- إلى أن قال- و لا نعلم فى ذلك خلافا- ثم قال أيضا:- جملة ما يشترط على أهل الذمه ينقسم سته أقسام أحدها ما يجب شرطه و لا يجوز تركه، و هو أمران: أحدهما ثبوت الجزية عليهم، و الثانى التزام أحكام الإسلام

و لا بد من ذكر هذين الأمرين معا لفظا و نطقا، و لا يجوز الإخلال بهما و لا بأحدهما، فإن أغفل أحدهما لم تنعقد الجزية، و لا نعلم فيه خلافا- إلى أن قال:- الثاني ما لا يجب شرطه؛ لكن الإطلاق يقتضيه، و هو أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان من العزم على حرب المسلمين و إمداد المشركين بالمعاونه لهم على حرب المسلمين، لأن إطلاق الأمان يقتضى ذلك، فإذا فعلوه نقضوا الأمان، لأنهم إذا قاتلونا و جب علينا قتالهم و هو ضد الأمان، و هذان القسمان ينتقض العهد بمخالفتهما سواء شرط ذلك فى العقد أو لم يشترط، الثالث ما ينبغى اشتراطه مما يجب عليهم الكف عنه، و هو سبعة أشياء: ترك الزنا بالمسلمه و عدم إصابتها باسم النكاح، و أن لا يفتنوا مسلما عن دينه، و لا يقطع عليه الطريق، و لا يؤوى للمشركين عينا، و لا يعين على المسلم بدلاله أو بكتبه كتاب إلى أهل الحرب بأخبار المسلمين و يطلعهم على عوراتهم، و لا يقتلوا مسلما و لا مسلمه، فإن فعلوا شيئا من ذلك و كان تركه مشروطا فى العقد نقضوا العهد، و إلا- فلا- إلى أن قال- الرابع ما فيه غضاظه على المسلمين، و هو ذكر ربهم أو كتابهم أو نبيهم أو دينهم بسوء، فلا يخلو إما أن ينالوا بالسب أو بدونه، فإن سبوا الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه و آله و جب قتلهم، و كان ذلك نقضا للعهد، قاله الشيخ رحمه الله و إن ذكروهما بما دون أو ذكروا دين الإسلام أو كتاب الله بما لا ينبغى فإن كان قد شرط عليهم الكف عن ذلك كان ذلك نقضا للعهد، و إلا فلا- إلى أن قال:- الخامس ما يتضمن المنكر و لا ضرر على المشركين فيه، و هو أن لا يحدثوا كنيسه و لا بيعه فى دار الإسلام، و لا يرفعوا أصواتهم بكتبهم، و لا يضربوا الناقوس، و لا يطيلوا أبنيتهم على بناء المسلمين، و أن لا يظهروا الخمر و الخنزير فى دار الإسلام، فهذا كله

يجب عليهم الكف عنه سواء شرط عليهم أو لم يشترط، فإن عقد الذمه يقتضيه، فإن خالفوا ذلك لم يخل إما أن يكون مشروطا عليهم أو لم يكن، فإن كان مشروطا عليهم انتقض ذمامهم، وإن لم يكن مشروطا عليهم لم ينتقض ذمامهم، بل يجب عليهم بما يقابل جنائيتهم من حد أو تعزير، وقال الشيخ رحمه الله لا يكون نقضا للعهد سواء شرط عليهم أو لم يكن، وبه قال الشافعي - إلى أن قال:- السادس التميز عن المسلمين و ينبغي للإمام عليه السلام أن يشترط عليهم في عقد الذمه التميز عن المسلمين في أربعة أشياء: في لباسهم و شعورهم و ركوبهم و كناههم» إلى آخره.

و أما المصنف فبعد أن ذكر أنها ستة و في بعض النسخ سبعة قال:

[الأول قبول الجزية]

الأول قبول الجزية،

[الثاني أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان]

الثاني أن لا- يفعلوا ما ينافي الأمان مثل العزم على حرب المسلمين و إمداد المشركين، و يخرجون عن الذمه بمخالفة هذين الشرطين بلا خلاف أجده فيهما كما سمعت الاعتراف به في أولهما الذي هو مقتضى قوله تعالى (١)«حَتَّى

يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» و وصيه النبي صلى الله عليه و آله (٢)لأمراء السرايا بطلب الجزية منهم، فإن أجابوا و إلا فتابذوهم، و

قول الصادق عليه السلام في خبر غياث (٣)المنجبر بما عرفت «و لو منع الرجال فأبوا أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم و قتلهم»

و أما الثاني فقد سمعت ما في المنتهى من الاستدلال عليه و أنه مقتضى الأمان، و لعله لذا لم يذكره كثير منهم

١- ١ سورة التوبة- الآيه ٢٩.

٢- ٢ سنن البيهقي ج ٩ ص ١٨٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١ عن حفص بن غياث.

المصنف فى النافع كما سمعت الكلام فيه.

[الثالث أن لا يؤذوا المسلمين]

الثالث أن لا يؤذوا المسلمين كالزنا بنسائهم و اللواط بصبيانهم و السرقة لأموالهم و إيواء عين المشركين و التجسس لهم، فإن فعلوا شيئا و كان تركه مشترطا فى الهدنه كان نقضا، و إن لم يكن مشترطا كانوا على عهدهم، و فعل بهم ما تقتضيه جنائتهم من حد أو تعزير كما صرح بذلك غير واحد، بل صرح بعضهم بعدم لزوم ذكر هذا الشرط فى عقد الذمه، و أنه مما ينبغى للإمام عليه السلام اشتراطه، بل قد سمعت تصريح الدروس بانتقاض العهد به و إن لم يشترط كما هو ظاهر اللمعه، بل هو ظاهر النافع أيضا، و فيه أنه ليس فى شىء من الأدله اعتبار ذلك فى عقد الذمه، بل مقتضى الإطلاق خلافه، نعم لو اشترط

فيه نقض بلا خلاف، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه، بل فى بعض الكتب دعواه، و هو إن تم الحجه لا ما قيل من كونه مقتضى الشرطيه التى لم يقع التراضى إلا- عليها، إذ قد يقال إن مقتضى الشرطيه إزامهم به إن لم يفوا به كما فى غيره من العقود لا انتقاض العهد به، إلا- أن الظاهر كون عقد الذمه ليس كغيره من العقود التى لا تقبل التعليق، بل هو ضرب من العهد، فيجوز حينئذ تعليق الأمان و الذمه على ذلك كالوصيه العهديه و الأماره و نحوهما، و حينئذ يتجه الحكم بالنقض مع فرض وقوع العقد على هذا الوجه، و على كل حال لا وجه لذكر ذلك شرطا من شرائط الذمه، إذ هو حينئذ على ما عرفت مما يصح اشتراطه فى عقدها كغيره من الشرائط، لا أنه من شرائط صحه عقدها على معنى عدم جواز عقدها بدونه، و الله العالم.

و لو سبوا النبى صلى الله عليه و آله قتل الساب كغيرهم من الناس بلا خلاف، بل الإجماع بقسميه عليه، بل عن الغنيه دعواه

عليه لكل من سمعه من غير توقف على إذن الإمام عليه السلام، و يشهد له بعض النصوص (١) كما أشبعنا الكلام فيه و في سب باقى الأنبياء و الملائكة و الأئمة عليهم السلام و فاطمه عليها السلام فى كتاب الحدود، فلاحظ، إنما الكلام فى نقض العهد به هنا، فعن المبسوط و غيره النقض و إن لم يشترط فى عقد الذمه، بل

فى محكى الغنيه الإجماع عليه، و هو حسن إن كان المراد به بالنسبه إلى قتله الذى كان مقتضى عقد الذمه خلافه، أما جريان باقى أحكام النقض عليه بالنسبه إلى ماله و ولده مع عدم اشتراطه فهو مشكل إن لم يكن إجماع لعدم الدليل، بل الأصل و الإطلاق يدلان على عدمه، و لعله لذا نسبه فى المنتهى إلى قول الشيخ مشعرا بنوع توقف فيه، و الله العالم.

و لو نالوه بما دونه أى السب عزروا إذا لم يكن شرط عليهم الكف عنه و إلا- انتقض عهدهم كما عن صريح المبسوط عملا بمقتضى الشرط، أما مع عدم الشرط فربما ظهر من بعض الانتقاض أيضا، و فيه الإشكال السابق إن لم يكن إجماع، و كذا الكلام فى غيره مما فيه غضاضه على المسلمين على حسبما سمعته من المنتهى، و على كل حال فظاهرهم أيضا عدم وجوب ذكر هذا الشرط فى عقد الذمه، فلا- يبطل حينئذ بعدمه، للأصل و الإطلاق و غيرهما، و منه ينقدح الإشكال على من ذكره فى جملة الشرائط، و الله العالم.

[الرابع أن لا يتظاهروا بالمناكير]

الرابع أن لا يتظاهروا بالمناكير عندنا كشرب الخمر و الزنا و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات و نحوها و إن كانت جائزه فى شرعهم و لو تظاهروا بذلك نقض العهد و إن لم يذكر اشتراطه فى

عقد الذمه كما هو ظاهر النافع و اللمعه و النهايه و السرائر على ما حكى عن بعضها، بل عن الأخير دعوى الإجماع عليه، بل هو صريح المحكى عن الغنيه، و لعله ل

صحيح زراره(١) عن أبي عبد الله عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الجزية من أهل الجزية على أن لا يأكلوا الربا و لا يأكلوا لحم الخنزير و لا ينكحوا الأخوات و لا بنات الأخ، فمن فعل ذلك منهم برئت ذمه الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وآله منه، و قال أيضا ليست لهم اليوم ذمه»

الظاهر فى اعتبار ذلك فى أصل عقد الذمه، و لذا قال فى محكى الغنيه و السرائر: روى أصحابنا أنهم متى تظاهروا فى شرب الخمر و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات فى شرعنا و الربا نقضوا بذلك العهد.

و لكن مع ذلك قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط و ظاهر الخلاف لا ينقض و إن اشترط عليهم بل عقد الذمه يقتضيه، و لكن يفعل معهم ما يوجهه شرع الإسلام من حد أو تعزير و لا يخفى عليك ضعفه بعد ما عرفت، كضعف ما سمعته من المنتهى من التفصيل بين الاشتراط فينتقض، و عدمه فلا ينتقض، كالمحكى عن التحرير و التذكرة ضروره أنه لو سلم عدم ظهور الصحيح فى غير صورته الشرط كما زعمه بعض الناس فالإجماع المحكى المعتضد بفتوى من عرفت كاف، كما هو واضح.

[الخامس أن لا يحدثوا كنيسة و لا يضربوا ناقوسا و لا يطيلوا بناء و يعزرون لو خالفوا]

الخامس أن لا يحدثوا كنيسة و لا يضربوا ناقوسا و لا يطيلوا بناء و يعزرون لو خالفوا كما صرح بذلك غير واحد، بل يظهر من بعضهم المفروغيه منه، بل عن الغنيه الإجماع على النقض به و إن لم يشترط، فإن تم ذلك كان هو الحججه، و إلا كان مقتضى الأصل و الإطلاق

جواز ما كان جائزا في شرعهم الذي أمرنا بإقرارهم عليه بل عقد الذمه يقتضيه و على كل حال فقد صرح غير واحد بأنه لو كان تركه مشروطا في العهد انتقض و إلا لم ينتقض، و لكن قد سمعت ما عن الغنيه من الإجماع على النقض مطلقا إلا أن قطع الأصل و الإطلاق بمثله- بعد إعراض الأكثر عنه، بل لم نجد من وافقه عليه- مشكل أو ممنوع، نعم يمكن تحصيل الإجماع على النقض في صورته الشرط و إلا كان فيه الإشكال السابق إلا على الوجه الذي ذكرناه، و الله العالم

[السادس أن تجرى عليهم أحكام المسلمين]

السادس أن تجرى عليهم أحكام المسلمين على معنى وجوب قبولهم لما يحكم به المسلمون عليهم من أداء حق أو ترك محرم بلا خلاف أجده كما سمعته من المنتهى، ضروره كونه الصغار أو منه الذي لا إشكال و لا خلاف في اعتباره في الذمه بنص الكتاب (١) و لذا صرح غير واحد بالانتقاض بالمخالفة و إن لم يشترط، بل لا أجده فيه خلافا بينهم، و بذلك كله ظهر لك الحال فيما ينبغي اشتراطه في الذمه، و هو ما استفيد من الآيه من إعطاء الجزية صاغرا، بل ينبغي اعتبار كونها عن يد و إن لم أجده من صرح به، و ما استفيد من صحيح زراره (٢) و ما يقتضيه إطلاق الأمان، و أما غير ذلك فمدار وجوبها و النقض بها على الاشتراط في عقد الذمه على وجه يحصل النقض بعدمه كما قدمنا الكلام فيه، و إلى ذلك يرجع ما في المسالك و حاشية الكركي و إن كان لا يخلو أيضا من شيء، و حيثئذ فالأولان و الرابع و السادس شرائط الذمه، و أما الشرائط فيها فهي على حسب ما يقع من العاقد، و من هنا يشكل الحكم بانتقاض العهد في أهل الذمه الآن بمخالفة بعض الأمور

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

التي لم يعلم اشتراطها عليهم حين العقد معهم على وجه يقتضى النقض اللهم إلا- أن يكون ذلك محفوظا للمسلمين، و لم نتحققه، بل لعل السيره على خلافه، و إن كان يمكن كون ذلك لتقويهم بحكام الجور، إلا أن الإنصاف عدم العلم بكيفيه وقوع العقد معهم، و أنه كان على وجه تبرأ الذمه منهم لو خالفوا شيئا منها أو كان على إرادته الإلزام لهم بهذه الأمور و إن لم ينتقض العهد بالمخالفة، فلا يجوز حينئذ التعرض بإجراء حكم الحرب عليهم

بمجرد الاحتمال بعد معلوميه حصول الذمه، مع أن الأصل عدم الشرط على هذا الوجه، نعم يخرجون عن الذمه بمخالفة تلك الشرائط التي قد عرفت اعتبارها في الذمه دون غيرها، و دعوى استفادته ذلك مما عرفت من أن الأولى للإمام عليه السلام ذكر الشرائط المزبوره بضميمه أن النبي صلى الله عليه و آله و الإمام من بعده لا يتركون الأولى يدفعها أن المصلحه في ذلك الوقت غير معلومه لدينا، فربما تكون تقتضى ذلك، و ربما لا تكون، و ربما كانت في بعضهم كذلك و لكن لم يعرفوا، و منه يعلم الحال فيما في جملة من العبارات من الإجمال حتى المتن.

نعم ينبغي أن يشترط عليهم في عقد الذمه كلما فيه نفع و رفعه للمسلمين وضعه لهم و ما يقتضى دخولهم في الإسلام من جهته رغبه أو رهبه، بل ينبغي للإمام عليه السلام كما سمعته من المنتهى اشتراط التميز عن المسلمين في اللباس و الشعور و الركوب و الكنى، أما اللباس بأن يلبسوا ما يخالف لونه سائر الثياب كالعسلى لليهود و الدكنى للنصارى و لكن يكفي في ذلك ثوب واحد، و بشد الزنار للنصارى، و بخرقه فوق العمامه أو نحوها لغيرهم، و يجوز أن يلبسوا العمامه و الطيلسان، و إن

لبسوا قلانس شدوا في رأسها علما لتخالف قلانس القضاء، و ينبغي أن يختم في رقبته خاتم رصاص أو نحاس أو حديد أو يضع فيه جلجلا أو جرسا ليمتاز به عن المسلمين في الحمام، وكذلك يأمر نساءهم بلبس شىء يفرق بينهن وبين المسلمات من شد الزنار تحت الأزرار و يختم في رقابهن، و تغيير أحد الخفين بأن يكون أحدهما أحمر و الآخر أبيض و لا يمنعون من لبس فاخر الثياب بعد حصول التمييز، و أما الشعور فلا يفرقونها، فإن النبي صلى الله عليه و آله (١) فرق شعره، و يحذفون مقادير الرؤوس، و يجوزون شعورهم، و أما الركوب فلا يركبون الخيل لأنها عز، و يركبون ما سواها بغير سرج، و يركبون عرضا رجلاه إلى جانب و ظهره إلى جانب و يمنعون تقليد السيوف و حمل السلاح و اتخاذه و أما الكنى فلا يتكفون بكنى المسلمين كأبى محمد و أبى عبد الله و أبى القاسم و أبى الحسن و أشباهها، بل ينبغي للإمام عليه السلام أيضا اشتراط عدم علو دورهم على دور المسلمين بل عدم مساواتها.

بل ينبغي له إلزامهم بما ألزم به بعضهم أنفسهم، فقد

روى «أنه كتب أهل الجزيرة من أهل الكتاب في زمن عمر إلى عبد الرحمن بن عتم أنا حين قدمت بلادنا طلبنا إليك الأمان لأنفسنا و أهل ملتنا على أنا شرطنا لك على أنفسنا أن لا نحدث في مدينتنا كنيسة و لا فيما حولها ديرا و لا قلابه و لا صومعه راهب، و لا نجدد ما خرب من كنائسنا، و لا ما كان منها في خطط المسلمين، و لا نمنع كنائسنا من المسلمين أن ينزلوها في الليل و النهار، و أن توسع أبوابها للماره و ابن السبيل، و لا نؤوى فيها و لا في منازلنا جاسوسا، و أن لا

نكتم أمر من غشى المسلمين، و أن لا نضرب نواقيسنا إلا ضرباً خفياً في جوف كنائسنا، و لا نظهر عليها صليبا، و لا نرفع أصواتنا في الصلاة و لا القراءه في كنائسنا فيما يحضره المسلمون، و لا نخرج صليبا و لا كتبنا في سوق المسلمين، و لا نخرج بأعيادنا و لا- سعائنا، و لا- نرفع أصواتنا مع أمواتنا، و لا- نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين، و أن لا- نجاورهم بالخازير، و لا نبيع الخمر، و لا نظهر شركا و لا ترغيبا في ديننا، و لا ندعو إليه أحدا، و لا نتخذ شيئا من الرقيق الذي ضربت عليهم سهام المسلمين، و أن لا نمنع أحدا من أقربائنا إذا أراد الدخول في الإسلام، و أن نلزم زينا حيثما كنا، و أن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوه و لا عمامه و لا نعلين و لا فرق شعر و لا في مراكبهم، و لا نتكلم بكلامهم، و أن لا نتكنى بكناهم، و أن نجزم مقادير رءوسنا، و لا نفرق نواصينا، و نشد الزنانير على أوساطنا، و لا ننقش خواتيمنا بالعرييه، و لا نترك الروح، و لا نتخذ شيئا من السلاح و لا نحمله و لا نتقلد السيوف، و أن نوقر المسلمين في مجالسهم، و نرشد الطريق، و نقوم لهم عن المجالس إذا أرادوا المجالس، و لا نطلع عليهم في منازلهم، و لا نعلم أولادنا القرآن، و لا يشارك أحد منا مسلما في تجاره إلا أن يكون إلى المسلم أمر التجاره، و أن نضيف كل مسلم عابر سبيل ثلاثه أيام و أن نطعمه من أوسط ما نجد ضمنا ذلك على أنفسنا و ذرارينا و أزواجنا و مساكننا، و إن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا و قبلنا الأمان عليه فلا ذمه لنا، و قد حل لك منا ما يحل لأهل المعانده و الشقاق، فكتب بذلك عبد الرحمن بن عتم إلى عمر بن الخطاب، فكتب له عمر أن أمض لهم ما سألوا و ألحق فيه حرفين أشرطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم: أن لا يشتروا من سبايانا شيئا، و من

حارب مسلما عمدا فقد خلع عهده، فأنفذ عبد الرحمن بن عتم ذلك و أقر من أقام من الروم فى مدائن الشام على هذا الشرط.

و عن ابن الجنيد و أختار أن يشترط عليهم عند عقد الذمه لهم أن لا يظهروا سباً لسيدنا رسول الله صلى الله عليه و آله و لا أحد من أنبياء الله و ملائكته و لا سب أحد من المسلمين، و لا يطعنوا فى شىء من الشرائع التى رسمها أحد من الأنبياء، و لا يظهروا شركهم فى عيسى و العزير، و لا يرعون خنزيراً فى شىء من أمصار المسلمين، و لا يمثلوا ببهيمه و لا يذبحوها إلا من حيث نص لهم فى كتبهم على مذبحها، و لا يقربوها لصنم و لا لشىء من المخلوقات، و لا يربوا مسلماً و لا يعاملوه فى بيع و لا إجاره و لا مساقاه و لا مزارعه معامله لا تجوز للمسلمين، و لا يسقوا مسلماً خمراً، و لا يطعموه محرماً، و لا يقاتلوا مسلماً، و لا يعاونوا باغياً و لا ينقلوا أخبار المسلمين إلى أعدائهم، و لا يدلوا على عوراتهم، و لا يحيوا من بلاد المسلمين شيئاً إلا بإذن واليهم، فإن فعلوا كان للوالى إخراجه من أيديهم، و لا ينكحوا مسلمه بعقد و لا غيره، و يشترط عليهم أيضاً كل ما قلنا إنه ليس بجائر لهم فعله، كدخول الحرم و سكنى الحجاز و غيره، ثم يقال فمن فعل شيئاً من ذلك فقد نقض عهده و أحل دمه و ماله و برئت منه ذمه الله و رسوله صلى الله عليه و آله و المؤمنين، و قد سمعت ما عن (١) أمير المؤمنين عليه السلام فى بنى تغلب.

و أنه من جملة الشرائط عليهم أن لا يهودوا أولادهم،

و قال الصادق عليه السلام فى خبر فضل بن عثمان الأعور (٢) «ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه اللذان يهودانه و ينصرانه و يمجسانه،

١-١ كتر العمال ج ٢ ص ٣٠٤ الرقم ٦٣٥٦.

٢-٢ الوسائل - الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

و إنما أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله الذمه و قبل الجزية عن رءوس أولئك بأعيانهم على

أن لا يهودوا أولادهم و لا ينصروا، و أما أولاد أهل الذمه اليوم فلا ذمه لهم»

و عن العلل (١) روايته أيضا إلا أنه قال:

«فأما الأولاد و أهل الذمه اليوم فلا ذمه لهم»

و لكن لم أجد عاملا بما فى ذيله، بل لعل ظاهر نصوص (٢) ضمان الرءوس و السيره على خلافه، هذا، و قد ذكرنا سابقا الكلام فى العاقد للذمه، و قد عرفت أنه فى زمان بسط اليد للإمام عليه السلام و نائبه الخاص، أما فى زمان قصورها فنائب الغيبه، بل و الجائر للسيره، و ما تقدم (٣) عن الرضا عليه السلام من إمضاء صلح عمر لبنى تغلب إلى أن يظهر الحق، و لعله لذا قال فى الدروس و فى زمن الغيبه يجب إقرارهم على ما أقرهم عليه ذو الشوكه من المسلمين كغيرهم، بل مقتضاه صحه ذلك و إن أخل بما هو كالركن لعقد الذمه، و هو الجزية و الصغار و نحوهما مما عرفت، إلا أن الذى يظهر من الأصحاب فساد عقد الذمه بما سمعت لو وقع من أحد من غير فرق بين هذا الزمان و غيره، اللهم إلا أن يكون من الجائر و قلنا باعتبار ما يقع منه و إن خالف الحق كما عساه يظهر مما سمعته من الدروس، إلا أنه كما ترى، نعم هو كذلك من حيث التقيه الضرريه لا الدينيه، فتأمل جيدا، و الله العالم.

[هاهنا مسائل]

إشاره

و كيف كان ف هاهنا مسائل:

[المسأله الأولى إذا خرقوا الذمه فى دار الإسلام كان للإمام عليه السلام ردهم إلى مأمئهم]

الأولى إذا خرقوا الذمه فى دار الإسلام ففى القواعد و محكى المبسوط كان للإمام عليه السلام ردهم إلى مأمئهم بل عن الإيضاح عدم الخلاف فيه و هل له قتلهم

١- ١ الوسائل- الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

و استرقاقهم و مفاداتهم؟ قيل و القائل الشيخ فى محكى المبسوط نعم هو مخير بين ذلك و بين الرد و لكن فيه تردد من الدخول بالأمان المانع من الاغتيال كما سمعته فى كل حربى دخل دار الإسلام بأمان فضلا عن الذمه، و من كون ذلك قد نشأ منهم و الفرض أنه قد تقدم إليهم بذلك متى نفضوا فليس فيه اغتيال و لا خيانه، فيجرى عليهم حينئذ حكم أهل الحرب، و لعله الأقوى كما فى المنتهى و المسالك و حاشيه الكركى و محكى التذكرة، بل عن الغنيه الإجماع عليه، قال:

و متى أخلوا بشىء منها أى الشرائط صارت دماؤهم هدرا و أموالهم و أهاليهم فيئا للمسلمين بدليل الإجماع المشار إليه، و منه حينئذ يشكل الحكم بجواز الرد إلى المأمن الذى قد عرفت دعوى الفخر نفى الخلاف فيه، ضروره اندراجهم فى أهل الحرب المأمورين بقتلهم و سبيهم و نهبهم كتابا و سنه و إجماعا بقسميه، نعم الظاهر اختصاص ذلك بخصوص الخارق دون غيره، بل قد يشكل جريان الحكم على ماله و أهله بناء على ما سمعته سابقا باحترام مال المستأمن و إن لحق بدار الحرب، اللهم إلا أن يقال إن أمان أهله و ذريته و ماله تبع لأمانه، و الفرض انتقاضه على وجه لا يجب معه علينا الرد إلى المأمن، لكون النقص من قبله، و خصوصا إذا كان قد اشترط عليه مع ذلك، فلعل الأقوى حينئذ انتقاض الأمان فى توابعه، فتسبى نساؤه، و تسترق ذريته، و يتخير فيه الإمام عليه السلام بين القتل و المن و الاسترقاق و الفداء على حسبما سمعته فى الأسير بعد وضع الحزب أوزارها، و الله العالم.

[المسأله الثانيه إذا أسلم الذمى بعد خرق الذمه قبل الحكم فيه سقط الجميع]

المسأله الثانيه إذا أسلم الذمى بعد خرق الذمه قبل الحكم فيه سقط الجميع أى القتل و الاسترقاق و المفاداه و غيرها أيضا مما كان عليه حال الكفر عدا القود و الحد مع فعل موجبهما

و استعاده ما أخذه من المال كما فى المنتهى و محكى التذكره، بل عن المبسوط سقوط الأخير من المستثنى، لكن قال: إن أصحابنا رووا أن إسلامه لا يسقط عنه الحد، و ظاهره شهره الروايه أو الإجماع عليها فلا تحتاج حينئذ إلى جابر فى إثبات الحد الذى من فحواه يستفاد حكم الأخيرين أيضا، أو من عدم القول بالفصل، مضافا إلى الأصل المقتضى كونها كالدين الذين لا يسقط بالإسلام، و حينئذ فخير الجب (١)مخصوص بذلك بناء على شموله لها، فتأمل.

و لو أسلم بعد الاسترقاق أو المفاداه لم يرتفع ذلك عنه بلا خلاف أجده فيه، بل و لا إشكال، للأصل، و الله العالم.

[المسأله الثالثه إذا مات الإمام عليه السلام و قد ضرب لما قدره من الجزيه أمدا معينا أو اشترط الدوام و جب على القائم بعده إمضاء ذلك]

المسأله الثالثه إذا مات الإمام عليه السلام و قد ضرب لما قدره من الجزيه أمدا معينا أو اشترط الدوام و جب على الإمام عليه السلام القائم بعده إمضاء ذلك كما صرح به غير واحد، بل فى المنتهى نفى الخلاف فيه عنه، بل فى محكى التذكره الإجماع عليه، و هو كذلك ضروره كون ذلك مقتضى وجوب الطاعه و الامتثال لمن عصمه الله تعالى من الزلل و آمنه من الخطأ و من النطق عن الهوى و جعل أمره أمره و حكمه حكمه و إن أطلق الأول كان للثانى تغييره على حسبما يراه صلاحا بلا خلاف أيضا بل و لا إشكال، ضروره عدم كونه مخالفه للأول، فيبقى حينئذ ما دل على وجوب مراعاته المصلحه على حاله، و لعله لذا ضرب رسول الله صلى الله عليه و آله الجزيه ديناراً (٢).

-
- ١-١ المستدرک- الباب ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٢ و الخصائص الكبرى- ج ١ ص ٢٤٩ و كنز العمال ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٣ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.
٢-٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ١٩٣.

و أمير المؤمنين عليه السلام خمسة و أربعين و أربعة و عشرين و اثنا عشر(١) كما عرفته سابقا، و الله العالم.

و يكره أن يبدأ الذمى بالسلام على المشهور كما فى المسالك للنهى عنه فى

النبوى (٢)المحمول عليها «لا تبدءوا اليهود و النصارى بالسلام و إذا لقيتم أحدهم فى الطريق فاضطروهم إلى أضيقتها»

و فى آخر «إنا غادون غدا فلا تبدءوهم بالسلام، و إن سلموا عليكم فقولوا و عليكم»

و فى الدعائم (٣)عن على عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى أن يبدءوهم بالسلام، فإن بدءوا قيل لهم و عليكم»

لكن عن ظاهر التذكرة التحريم، بل فى المسالك النهى المطلق (٤)فى الأخبار يدل عليه، و هو كذلك لو كان بسند معتبر، و لم تكن شهره على إرادته الكراهه منه، و لو بدأ الذمى به اقتصر فى الجواب على قول و عليكم كما سمعت من النبى صلى الله عليه و آله، و فى محكى التذكرة يرد بغير السلام بأن يقول: هداك الله أو أنعم الله صباحك أو أطال الله بقاءك و لو رد بالسلام اقتصر على قول و عليك، و فيه بحث يعرف من الكلام فى التحية فى كتاب الصلاة، فلاحظ، و منه يعلم الحال فيما لو أكمل الجواب بالسلام الذى استظهر هنا كراهته فى المسالك بناء

١-١ الوسائل - الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥ و ٨ و فيه أنه عليه السلام جعل على المرتبة الأولى ثمانية و أربعين.

٢-٢ كتر العمال - ج ٥ ص ٣٠ الرقم ٧٠٢.

٣-٣ المستدرک - الباب ٤٣ من أبواب أحكام العشرة الحديث ٤ من كتاب الحج.

٤-٤ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب أحكام العشرة.

على عدم القول بتحريمه ابتداءً، وكذا ما فيها أيضا من أنه لو اضطر المسلم إليه لكونه طبييا يحتاج إليه ونحو ذلك لم يكره له السلام عليه ولا الدعاء له، ل

صحيح عبد الرحمن (١) عن الكاظم عليه السلام، وفيه «أنه لا ينفعه دعاؤك»

ثم قال: و أما السلام على باقى الملل و الرد عليهم فلم يتعرضوا له، و الظاهر تحريمه مع عدم الضروره، و ينبغي أن يقول عند ملاقاتهم السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى كما فعله النبي صلى الله عليه و آله (٢) بمشركى قريش، و فيه أيضا بحث يعرف مما هناك أيضا.

و مما سمعته فى النبوى يعلم الوجه فيما ذكره المصنف و غيره من أنه يستحب أن يضطره إلى أضيق الطرق على معنى منعهم عن جاده الطريق إذا اجتمعوا هم و المسلمون فيه و اضطرارهم إلى طرفه الضيق و فى الدروس استحباب التضييق و المنع من الجاده، نعم كما فى المسالك ليكن التضييق عليهم بحيث لا- يقفون به فى وهمه و لا- يصدمون جدارا و لو خلت الطريق من مرور المسلمين فلا بأس بسلوكهم حيث شاءوا، و فى الدروس و يكره مصافحته أيضا، فإن فعل فمن وراء الثياب، و لا بأس به، و الله العالم.

[الأمر الرابع فى حكم الأبنيه]

الأمر الرابع فى حكم الأبنيه و النظر فى الكنائس و المساكن و المساجد، لا- يجوز استئناف أهل الكتاب المعابد ك البيع و الكنائس و الصوامع و بيوت النيران و غيرها فى بلاد الإسلام مع اشتراط ذلك فى ذمتهم، ضروره بطلان عباداتهم، فهى بيوت ضلال حينئذ، بل لعل

١- ١ الوسائل - الباب ٥٣ من أبواب أحكام العشره الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب أحكام العشره الحديث ٨.

فى الإيذن لهم به إعانه على الإيثم و لو استجدت و جب إزالتها على الوالى سواء كان البلد مما استجده المسلمون و أحدثوه كالبصره و بغداد و كوفه و بسرّ من رأى و جملة من بلاد الجزائر و نحوها مما مصرها المسلمون أو فتح عنوه أو صلحا على أن تكون الأرض للمسلمين إذ هى على كل حال ملك للمسلمين، بل فى المنتهى نفى الخلاف عن ذلك فى الأول، بل عن التذكرة و التحرير و غيرهما الإجماع عليه، بل فى محكى السرائر لا يجوز للإمام أن يقرهم على إنشاء البيعه أو الكنيسه أو صومعه الراهب أو مجتمع صلاتهم، و أنهم إن صالحهم على ذلك بطل الصلح بلا خلاف، و هو الحجه بعد ما

فى الدعائم (١) عن على عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن إحداث الكنائس فى دار الإسلام»

و عن ابن عباس (٢) الذى من عاداته الروايه عن النبى صلى الله عليه و آله «أيا مصر مصره

العرب فليس لأحد من أهل الذمه أن يبنى فيه بيعه، و ما كان قبل ذلك فحق على المسلمين أن يقر لهم»

و فى آخر (٣) «أيا مصر مصرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعه و لا يضربوا فيه ناقوسا، و لا يشربوا فيه خمرا، و لا يتخذوا فيه خنزيرا»

إلى غير ذلك مما يدل على الحكم المزبور و لو بضميمه الإجماع المذكور، نعم فى المنتهى و المسالك و محكى التذكرة من غير نقل خلاف أن ما وجد من الكنائس و البيع فى هذه البلاد مثل كنيسه الروم فى بغداد فإنها كانت فى قرى لأهل الذمه أقرت على حالها، و كذا الكلام فى الثانى الذى قد صارت للمسلمين بالفتح أيضا، بل فى المسالك نفى الخلاف

١-١ دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٨١ المطبوعه عام ١٣٨٣.

٢-٢ كتاب الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام ص ٩٧ الرقم ٢٦٩.

٣-٣ الخراج لأبى يوسف يعقوب بن إبراهيم ص ١٤٩.

عن عدم جواز الإحداث فيه و هو الحججه إن أريد به الإجماع بعد الخبر المنجبر بما عرفت، ضروره صدق بلاد الإسلام على مثله.

نعم لا بأس بما كان قبل الفتح و لم يهدمه المسلمون، فإن المشهور كما فى المسالك جواز إقرارهم عليه، كالمحكى عن أحد قولى الشافعى، لما سمعته من المروى عن ابن عباس، بل فى المنتهى الاستدلال عليه

بآخر(١) عنه أيضا «أيما مصر مصرته العجم ففتحها الله على العرب فنزلوه فإن للعجم ما فى عهدهم»

و بأن الصحابه فتحوا كثيرا من البلاد عنوه و لم يهدموا شيئا من الكنائس، و كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن لا تهدموا بيعة و لا- كنيسة و لا- بيت نار، و بحصول الإجماع فإنها موجوده فى بلاد الإسلام من غير تكبير، لكن عن الشيخ عدم جواز إقرارهم عليه، و لعله للإعانة على الإثم، و لا- حجه فى المروى عن ابن عباس، بل لا تصلح الشهره جابره له، على أن الثانى منه لا دلالة فيه، ضروره قوله فيه «فإن للعجم ما فى عهدهم» و هو غير الفرض، و كذا لا حجه فى فعل عمر بن عبد العزيز بل و فعل الصحابه إذا لم يكن فيهم من يتأسى بفعله و معصوم من الخطأ مبسوط اليد، و الإجماع المزبور أقصاه الإقرار على ما نجده الآن فى أيديهم من غير تكبير، و لم نعلم ابتداءه و لعله كان فى ذمتهم و عهدهم، أو كان من فعل سلطان الجور الذى قد أمرنا بامضائه على حاله حتى يظهر الحق، أو غير ذلك، و على كل حال فهو غير الفرض الذى هو الجواز و عدمه واقعا فى ابتداء الأمر بعد ملك المسلمين له عنوه، و لعله لذا كان ظاهر الفاضل فى محكى التذكرة التردد حيث حكى القولين ساكتا عنهما.

و كذا لا بأس أيضا بما استجدوه من المعابد فى

أرض فتحت صلحا على أن تكون الأرض لهم و يؤدون الخراج، فإنه حينئذ يجوز إقرارهم على بيعهم و كنائسهم و بيوت نيرانهم و مجتمع عباداتهم و إحداث ما شاءوا من ذلك منها، و إظهار الخمر و الخنازير و ضرب الناقوس و غير ذلك مما يجوز للمالك فعله في ملكه مع عدم الشرط في متن الصلح عدم ذلك كله أو بعضه كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا بل و لا إشكالا، و أما أرض الصلح التي تكون للمسلمين و هي القسم الثالث في المتن فكذلك لا يجوز لهم إحداث شئ ء فيها بعد أن صارت الأرض للمسلمين أيضا، لعموم النهي و غيره مما عرفت، كما أن في إقرارهم عليها ما سمعت أيضا، نعم إن شرط في الصلح أن تكون السكنى لهم و الإحداث للبيع و الكنائس و غيرها و الإقرار على ما كان فيها كانوا على شرطهم الذي لا إشكال في جوازه للإمام عليه السلام إذا رأى المصلحة، كما يجوز له جعل الأرض كلها لهم فضلا عن بعضها، و ما تقدم عن السرائر من بطلان الصلح نافيا للخلاف فيه واضح المنع إن أراد ما يشمل المقام، على أن المحكى عنه هنا التصريح بالموافقه.

و على كل حال فقد قيل ينبغي أن يعين مواضع البيع و الكنائس و لا بأس به، و إن كان الظاهر عدم وجوبه، أما إذا اشترط عليهم عدم الإحداث و تخريب الموجود منها فهو على شرطه أيضا.

و من ذلك كله ظهر لك أن كل موضع لا يجوز لهم إحداث المعابد فيه ينقض لو أحدثوها فيه، و كل موضع جاز إقرارهم على ما فيه من المعابد لا خلاف في جواز رمها لو انشعب شئ ء منها، بل في المنتهى الاتفاق على جوازه، أما إذا انهدمت فهل يجوز بناؤها و كذا لو هدموها؟ فالمحكى عن الشيخ التردد في ذلك، من عدم صدق كونه إحداثا بل هو استدامه

كما عن الشافعي و أبي حنيفة، و من

النبوى (١) «لا تبني الكنيسة في الإسلام»

كونه كالأحداث كما عن بعض العامة، و لعله الأولى ضروره عدم اقتضاء الإقرار على ما كان منها جواز تجديدها، فيبقى على حرمة التصرف في أرض المسلمين، نعم لو كانت الأرض لهم اتجه حينئذ الجواز.

و إلى ذلك كله أشار المصنف بقوله و إذا انهدمت كنيسة مثلا مما لهم استدامتها جاز لهم إعادتها، و قيل لا يجوز و إن كنا لم نعرف القائل بالأخير منا، بل و الأول قبله، و إن كان قد عرفت أن الأخير منهما لا يخلو من قوه، و الله العالم.

و أما المساكن فكلما يستجده الذمي لا يجوز أن يعلو به على المسلمين من مجاوريه لا غيرهم كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا في الظاهر كما اعترف به في الرياض بل في المسالك «المنع من العلو موضع وفاق بين

المسلمين» و في المنتهى «دور أهل الذمه على أقسام ثلاثه: أحدها دار محدثه، و الثاني دار مبتاعه، و الثالث دار مجدده، فالمحدثه هي أن يشتري عرصه يستأنف فيها بستانا فليس له أن يعلو على بناء المسلمين إجماعا- إلى أن قال:- و أما المجدده فكالمدتته سواء» و نحوه عن التذكرة، و هو الحجج بعد إمكان استفادته من

قوله عليه السلام (٢) «الإسلام يعلو و لا يعلو عليه»

و من قوله تعالى (٣) «وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» و غير ذلك مما دل على رجحان

١- ١ كتاب نصب الرايه ج ٣ ص ٤٥٤.

٢- ٢ كتر العمال ج ١ ص ١٧- الرقم ٢٤٦ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.

٣- ٣ سورة المنافقون- الآية ٨.

رفعه المؤمن و ضعه الكافر فى جميع الأحوال.

بل لعل المستفاد من ذلك خلاف ما ذكره المصنف من أنه يجوز مساواته على الأشبه و إن حكى عن المبسوط نسبتة إلى القيل، بل ربما حكى عن بعض منا، بل هو مقتضى الأصل، إلا أن الشيخ و الحلى و الفاضل و الشهيدين و غيرهم على المنع، بل هو المشهور لما عرفت و به يخص الأصل.

نعم يقر على ما ابتاعه من مسلم على علوه كيف كان كما صرح به فى المنتهى و غيره معللين له بأنه ملكه كذلك، فلا يندرج فى المنع عن العلو على المسلم، و لذا لا يجوز هدمها، و إن كان لا يخلو من نظر ضروره ظهور الخبر المزبور المؤيد بما سمعت فى الأعم من

ذلك و من هنا لو انهدم من أصله أو خصوص ما علا- به لم يجوز أن يعلو به على المسلم إجماعاً كما فى المنتهى و محكى التذكرة بل يقتصر على المساواه على القول بجوازها، و إلا فما دون أما لو انشعب شىء منه و لم ينهدم جاز له رمة و إصلاحه لأنه استدامه و استبقاء لا تجديد، و كذا الكلام فيما لو اشترى المسلم داراً فى جانب دار الذمى من ذمى مثلاً أقصر منها أو بناها كذلك، فإن المتجه فيه على الأول عدم المنع، لعدم كونه علواً من الذمى على المسلم و على ما ذكرناه يمكن القول بالمنع، لأنه علو فى نفسه و إن لم يكن بعمل الذمى، بل الظاهر أن ذلك من أحكام الدين التى لا ينفع فيها رضا الجار بعلوه عليه، بل منه يتقدح المنع عن أن يستجد داراً على نشر من الأرض تكون به أرفع من دار المسلم التى هى فى أرض منخفضة و إن لم يعل ببنائه على بناء المسلم خلافاً للشهيد فى الدروس فجوزه، و احتمله فى المسالك، نعم لا يبعد جواز الإفراط للذمى فى الارتفاع فى

صوره العكس ليقارب دار المسلم كما صرح به في الدروس و نفى عنه البعد في المسالك، قال في الأخير في أصل المسألة: و هل يعتبر في العلو و عدمه نفس البناء أو مجرد الهواء؟ نظر، و تظهر الفائده فيما لو كان بيت الذمي على أرض مرتفعه و دار المسلم في أرض منخفضة، فعلى الأول يجوز للذمي أن يرتفع عنه بحيث لا يبلغ طول حائط المسلم، و على الثاني يعتبر ارتفاع الأرض عن المسلم من جمله البناء، و قطع في الدروس بالأول، و جوز مع انعكاس الحكم أن يرتفع الذمي إلى أن يقارب دار المسلم و إن أدى إلى الإفراط في الارتفاع، و ليس ببعيد، و لا يخفى عليك بعد الإحاطه بما ذكرنا محل النظر، بل منه ينقذح النظر فيما ذكره في الدروس و غيرها من عدم منع الذمي عن الارتفاع لو فرض دار المسلم نحو السرداب، لعدم صدق البناء، و فيه أن المدار على علو الذمي على المسلم، و ليس في شيء من النص البناء كي يكون المدار عليه.

ثم إن ظاهر المتن أو صريحه كغيره اعتبار الجار في الحكم المزبور فلا يمنع حينئذ من العلو على غيره من المسلمين من أهل البلد، إذ المدار على أهل محله بل مجاوريه، و لكن قد يقال بالمنع إذا فرض استئناف بناء للذمي مرتفع على أهل البلد أجمع، بل لعله أولى بالمنع المستفاد من نحو

قوله عليه السلام «الإسلام يعلو و لا يعلى عليه»

هذا و ظاهر المصنف و غيره بل و معقد الإجماع أن ذلك من أحكام الذمي و المسلم لا أنه من أحكام عقد الذمه كي يكون المدار على اشتراطه في عقدها و عدمه كما عساه يظهر من بعض، فتأمل جيدا.

و أما المساجد فلا يجوز أن يدخلوا المسجد الحرام إجماعا من المسلمين محصلا و محكيا مستفيضا، مضافا إلى قوله تعالى (١)

«إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» من غير فرق بين اللبث و عدمه، و لا بين تعدى النجاسه و عدمها و لا غيره من المساجد عندنا كما عن التحرير و كثر العرفان مرادا منه. معشر الإماميه كما صرح بإجماعهم عليه فى المسالك، بل فى المنتهى نسبته إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، و هو الحجج، مضافا إلى ما يستفاد من التفريع فى الآيه المفيد للاشتراك بينه و بين غيره من المساجد أيضا، خصوصا مسجد النبى صلى الله عليه و آله و غيره من المساجد، ضروره اعتبار التعظيم فيها أجمع، بل لو قلنا بجواز كون النجاسه غير المتعديه فيها لم يجز هنا إما للإهانه فى دخولهم أو لغير ذلك، بل ربما كانوا أسوأ من الكلب و الخنزير و العذره اليابسه و نحوها لو قلنا بجواز كونها فيها دونهم و إن كان الأقوى المنع من كل ما اقتضى الإهانه أو التلويث كما حققناه فى محله، بل لو أذن المسلمون لهم فى ذلك لم يصح الإذن لعموم أدله المنع، خلافا

للجمهور الذين رووا فى طرقهم ما يقتضى المفروغيه من عدم دخولهم، قالوا: «دخل أبو موسى الأشعري على عمر و معه كتاب قد كتب فيه حساب عمله، فقال له عمر ادع الذى كتبه ليقرأه فقال: إنه لا يدخل المسجد، قال: و لم لا يدخل المسجد؟ قال لأنه نصرانى، فسكت»

و ما رووه عن النبى صلى الله عليه و آله من إدخال بعض الكفار المسجد و لبثهم فيه غير ثابت أو أنه كان قبل نزول الآيه.

و على كل حال فلا يجوز لهم الدخول لا استيطاناً و مكثاً و لا اجتيازاً و لا امتياراً للطعام بمعنى جلبه أو مطلق البيع و الشراء

ضروره اقتضاء النهى عن قرب المسجد الحرام الذى قد عرفت اشتراكه مع غيره فى هذا الحكم ذلك، و حينئذ فما دل (١) على جواز اجتياز الجنب فى غير المسجدين خاص بالمسلمين دون غيرهم، بل عن الشيخ عدم جواز دخولهم الحرم لا اجتيازاً و لا استيطاناً، و اختاره الفاضل و غيره بل لا أجد خلافاً فيه بينهم معللاً له بأنه المراد من المسجد الحرام فى الآية بقريته قوله (٢) «وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَهُ» إلى آخره و قوله تعالى (٣) «سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» مع أنه أسرى به من بيت أم هانئ، بل لعل قول الأصحاب بعدم جواز الامتياز مشعر بإرادته ذلك، ضروره عدم الامتياز فى نفس المسجد، مضافاً إلى ما دل (٤) على تعظيم الحرم على وجه ينبغى تنزيهه عنهم، و إلى ما فى

الدعائم (٥) عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: «لا يدخل أهل الذمه الحرم و لا دار الهجرة، و يخرجون منها»

و حينئذ فإن قدم ميرته لأهل الحرم منع من الدخول إليه، فإن أراد أهل الحرم الشراء منه خرجوا إليه إلى الحل، و لو جاء رسولا بعث إليه الإمام عليه السلام من يسمع رسالته، و لو أراد المشافهه خرج إليه الإمام عليه السلام من الحرم، و لو دخله عالماً بالحرمه عزر، و جاهلاً أعذر، فإن عاد عزر، فإن مرض

١- ١ الوسائل - الباب ١٥ من أبواب الجنابه.

٢- ٢ سورة التوبه - الآية ٢٨.

٣- ٣ سورة الإسراء - الآية ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب ١٣ من أبواب مقدمات الطواف من كتاب الحج.

٥- ٥ المستدرک - الباب ٤٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

فى الحرم نقله منه، و لو مات فيه لم يدفن فيه، بل عن الشيخ لو دفن نبش، و يحتمل إلحاق حرم الأئمة عليهم السلام بذلك فضلا عن الحضرات المشرفه بل و الصحن، و لكن السيره على دخولهم بلدانهم، و لو صالحهم الإمام عليه السلام على دخول الحرم بعوض فعن الشيخ الجواز، قال:

«و إن كان خليفه الإمام و وافقهم على عوض فاسد بطل المسمى و ثبت أجره المثل» و لكن لا يخفى عليك ما فى ذلك بناء على أن المنع للتعظيم و لعله لذا أبطل الشافعى الصلح على ذلك، إلا أنه قال: «و إن دخلوا الموضع الذى صالحهم عليه لم يرد العوض، لحصول المعوض لهم و لا أجره مثل» و هو كما ترى.

و لا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور بل فى المنتهى و محكى المبسوط و التذكرة

الإجماع عليه، و هو الحجة بعد السيره القطعية التى يمكن استفاده الإجماع أيضا منها، مضافا إلى ما سمعته من خبر الدعائم و إلى خبر ابن الجراح (١) المروى من طرق العامه «أن آخر ما تكلم به النبى صلى الله عليه و آله أن قال: أخرجوا اليهود من الحجاز و أهل نجران من جزيره العرب»

متما بعدم القول بالفصل، بل و إلى ما رواه

ابن عباس (٢) عنه صلى الله عليه و آله أيضا «أنه أوصى بثلاثة أشياء، قال: أخرجوا المشركين من جزيره العرب، و أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزهم، و سكت عن الثالث، أو قال: أنسيته»

و أنه قال: «لا يجتمع ذميان فى جزيره العرب»

و قال (٣) «لأخرجن اليهود و النصارى من جزيره العرب»

بناء على أن المراد

١-١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٠٨.

٢-٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٠٧.

٣-٣ سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٠٧.

من جزيره العرب فى هذه الأخبار الحجاز خاصه كما فى المنتهى و عن المبسوط و التذكره، بل فى الأول «و نعى بالحجاز مكه و المدينه و اليمامه و خير و ينبع و فدك و مخاليفها، و يسمى حجازا لأنه حجز بين نجد و تهامه- إلى أن قال:- و إنما قلنا إن المراد بجزيره

العرب الحجاز خاصه لأنه لو لا ذلك لوجب إخراج أهل الذمه من اليمن، و ليس بواجب، و لم يخرجهم عمر منها، و هى من جزيره العرب، و إنما أوصى النبى صلى الله عليه و آله بإخراج أهل نجران من الجزيره لأنه صالحهم على ترك الربا فنقضوا العهد».

و كيف كان فقد قيل و إن كنت لم أعرف القائل قبل المصنف المراد به أى الحجاز مكه و المدينه نعم هو محكى عن الفاضل فى جملة من كتبه، و لعل الأولى الرجوع إلى ما يسمى الآن حجازا كما فى المسالك، قال: فيدخل فيه البلدان مع الطائف و ما بينهما، و إنما سمي حجازا لحجزه بين نجد و تهامه بكسر التاء بلد وراء مكه، و قد يطلق على مكه تهامه، و الله العالم.

و فى الاجتياز به و الامتياز منه تردد من إطلاق الأمر بالإخراج و من أن المنساق منه منع السكنى، و لعله الأقوى وفاقا لجماعه، بل فى المسالك هو الأشهر، اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن من غير فرق بين إذن الإمام عليه السلام و عدمه، كما عن الشيخ التصريح به خلافا للمحكى عن الفاضل فشرط الإذن و مرجعه إلى المنع و لم أجد دليلا له، كما أنى لم أجد دليلا لما ذكره المصنف من أن من أجازه حده بثلاثة أيام و إن كان ظاهر المصنف اتفاق القائلين بذلك إلا أنى لم أتحققه، فإن كان على وجه يكون إجماعا فذلك، و إلا كان المتجه عدم التحديد، على أن ظاهر المنتهى إقامه الثلاثه فى خصوص

المكان لا- مجموع الحجاز، و سواحل بحر الحجاز بل و جزائره التي هي من الحجاز بحكم بلدانه، أما ركوب بحره فلا يمنعون من الإقامة فيه فضلا عن المرور به لو قلنا بالمنع منه في البر.

و كذا لا- يسكنون أيضا في جزيره العرب بلا- خلاف أجده فيه و لكن قيل المراد بها مكه و المدينه و اليمن و مخاليفها و قد سمعت ما في المنتهى من أن المراد بها في النصوص المزبوره الحجاز، و نحوه عن المبسوط و التذكرة، و حينئذ يتحد المراد بهما و قيل هي من عدن إلى ريف عبادان طولاً، و من تهامه و ما والاها إلى أطراف الشام عرضاً و في المسالك هو الأشهر بين أهل اللغه و عليه العمل، و لعله يرجع إليه ما عن الأصمعي و أبي عبيده من أنها عبارته عن ما بين عدن إلى ريف العراق طولاً، و من جده و السواحل إلى أطراف الشام عرضاً، و ربما قيل إنها من ريف أبي موسى إلى اليمن طولاً، و من رمل تبريز إلى منقطع السماوه عرضاً، و لكن قد يقال إن مرادهم مجرد تفسيرها، و إلا فالسيره على عدم منعهم من جميع ذلك، و على كل حال فقد قيل إنما سميت جزيره العرب لأن بحر الهند و هو بحر الحبشه و بحر فارس و الفرات أحاطت بها، و إنما نسبت إلى العرب لأنها منزلهم و مسكنهم و معدنهم، و عدن بفتح الدال بلد باليمن و الريف الأرض التي فيها زرع و خصب، و الجمع أرياف، و عبادان بفتح العين و تشديد الباء الموحدده جزيره يحيط بها شعبتان من دجله و الفرات و المخاليف الكور، و احدها مخلاف، و في الصحاح و المخلاف أيضا لأهل اليمن واحد المخاليف، و هي كورها، و لكل مخلاف منهما اسم يعرف به، و فيه أيضا الكوره المدينه و الصقع، و الجمع كور، و الله العالم.

[الأمر الخامس في المهادنه]

اشاره

الأمر الخامس في المهادنه التي يراد منها كما في المنتهى

المواعده و المعاهده و هى المعاقده على ترك الحرب مده معينه بعوض و غير عوض كما فى المنتهى و محكى التذكرة و التحرير، و ما فى القواعد و محكى المبسوط من زياده بغير عوض فى التعريف يراد منه عدم اعتبار العوض فيها، لا اعتبار عدم العوض، بل فى المنتهى يجوز مهادنتهم على غير مال إجماعا، لأن النبى صلى الله عليه و آله هادنهم يوم الحديبيه على غير مال، و يجوز على مال يأخذه منهم بلا خلاف، و هو كذلك للأولويه و لأنه شرط سائغ غير مناف لها، بل فيه الجواز أيضا على مال يدفعه إليهم مع الضروره المقتضيه ذلك، و لعل منه

ما رواه الإسكافى من خبر الزهرى الذى رواه العامه أيضا، قال: «أرسل رسول الله صلى الله عليه و آله إلى عيينه بن حصين و هو مع أبى سفيان يوم الأحزاب أ رأيت إن جعلت لك ثلث تمر الأنصار أن ترجع بمن معك من غطفان و تخذل جيش الأحزاب فأرسل إليه عيينه إن جعلت لى الشطر فعلت، فقال سعد بن معاذ و سعد بن عباده: يا رسول الله و الله لقد كانوا يحرسونه فى الجاهليه حول المدينه ما يطيق أن يدخلها، فالآن حيث جاء الله بالإسلام نعطيهم ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله فنعم إذا»

و لو لا جوازه لم يبذله،

كالمرسل من طرفهم أيضا «أن الحرث بن عمرو رئيس غطفان أرسل إلى النبى صلى الله عليه و آله أنك إن جعلت لى شطر ثمار المدينه و إلا ملأتها عليك خيلا و ركابا، فقال النبى صلى الله عليه و آله حتى أشاور السعود يعنى سعد بن عباده و سعد بن معاذ و سعد بن زراره، فشاورهم النبى صلى الله عليه و آله فقالوا يا نبى الله إن كان هذا أمرا من السماء فتسليما لأمر الله، و إن كان رأيك و هواك

اتبعنا رأيك و هواك، و إن لم يكن بأمر من السماء و لا- برأيك و هواك فو الله ما كنا نعطيهم فى الجاهليه بره و لا تمره إلا شراء أو قرى فكيف و قد أعزنا الله تعالى بالإسلام، فقال النبى صلى الله عليه و آله لرسوله:

أو تسمع»

بل لا يبعد الجواز مع المصلحه للإسلام و المسلمين أيضا و أولى بالجواز ما نص عليه فى المنتهى من وضع شىء من حقوق المسلمين فى مال المهادين كما شرط رسول الله صلى الله عليه و آله أن لا يعشروا و أنه لا يهجر عليهم إلا من أحبوا، و لا يؤمن عليهم إلا بعضهم، و حظر صيد واديههم و شجره و سن فيمن فعل ذلك جلدته و نزع ثيابه.

و كيف كان ف هى فى الجملة جائزه و مشروعته إذا تضمنت مصلحه للمسلمين، إما لقلتهم عن المقاومه، أو لما يحصل به الاستظهار و هو زياده القوه أو لرجاء الدخول فى الإسلام مع التبرص أو غير ذلك بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، مضافا إلى قوله تعالى (١) «فَأْتُمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مِدَّتِهِمْ» - «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ (٢)» و إلى المقطوع به من وقوعها من النبى صلى الله عليه و آله فى الجملة كما لا يخفى على من أحاط خبرا بخصوص ما وقع منه مع قريش و أهل مكه و غيرهم مما روى فى طرق العامه و الخاصه و ما عن ابن عباس - من أن آيه السلم منسوخه بقوله تعالى (٣) «فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» إلى آخرها، و الحسن و قتاده و مجاهد من أنها منسوخه بقوله تعالى (٤) «فَاتْلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» - غير ثابت، بل فى الكنز أن آيه «فَاتْلُوا الْمُشْرِكِينَ» نزلت فى سنه تسع

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٤.

٢- ٢ سورة الأنفال- الآيه ٦٣.

٣- ٣ سورة التوبه- الآيه ٢٩.

٤- ٤ سورة التوبه- الآيه ٥.

و بعث بها رسول الله صلى الله عليه وآله إلى مكة، ثم صالح أهل نجران على ألفى حله ألف فى صفر و ألف فى رجب، فلا إشكال حينئذ فى مشروعيتها بل الظاهر عدم الفرق فيها بين أهل الكتاب و غيرهم، لإطلاق الأدله، بل و خصوص ما ورد فى مهاده قريش و غيرهم، و يجب الوفاء لهم بالمده ما داموا هم كذلك بلا خلاف و لا إشكال بعد قوله تعالى (١) «فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ

عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ» و قوله تعالى (٢) «فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ» نعم فى القواعد و غيرها و لو استشعر الإمام خيانه جاز له أن ينبذ العهد إليهم و ينذرهم، و لا يجوز نبذ العهد بمجرد التهمه، و هو كذلك ضروره وجوب الوفاء لهم، بخلاف ما إذا خاف منهم الخيانه لأمر استشعرها منهم، فإنه ينبذ العهد حينئذ لقوله تعالى (٣) «وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ» أى أعلمهم نقض عهدهم حتى تكونون سواء فى ذلك، و ليس كذلك عقد الذمه الذى هو حق لهم، و لهذا يجب على الإمام إجابتهم إليه و إن كان له قوه عليهم، بخلاف عقد الهدنه الذى هو تابع للمصلحه، على أن عقد الذمه بعوض و هو الجزيه، بخلاف عقد الهدنه الذى لم يلزمه العوض، على أنه منقطع بخلاف عقد الذمه فإنه للأبد، و يجب الرد إلى مأمهم إذا فرض صيرورتهم بالهدنه بين المسلمين، أما إذا لم يكونوا كذلك بل كانوا باقين على منعتهم و قوتهم غزاهم بعد الإعلام، و لو نقض بعضهم العقد دون البعض جرى على الناقض حكم الحربى دون غيره، و إذا أراد الإمام غزوهم ميزهم عنهم، و كذا الحكم لو خاف الخيانه من بعض دون آخر نبذ إليه عهده، و لو تاب الناقض فعن

١- ١ سورة التوبه- الآيه ٤.

٢- ٢ سورة التوبه- الآيه ٧.

٣- ٣ سورة الأنفال- الآيه ٦٠.

الإسكافي قبوله، ولا بأس به.

و كيف كان فظاهر المتن أنها جائزه في جميع أحوالها على معنى عدم وجوبها بحال كما هو صريح المنتهى و محكى التحرير و التذكرة جمعا بين ما دل على الأمر بها المؤيد بالنهي عن الإلقاء باليد في التهلكه (١) و بين الأمر بالقتال حتى يلقي الله شهيدا بحمل الأول على الرخصه في ذلك، و منها ما وقع من النبي صلى الله عليه و آله و الحسن عليه السلام، كما أن من الثاني ما وقع من الحسين عليه السلام و من نفر الذين وجههم النبي صلى الله عليه و آله إلى هذيل و كانوا عشره فقاتلوا حتى قتلوا و لم يفلت منهم إلا حبيب، فإنه أسر و قتل بمكة إذ القتل في سبيل الله ليكون من الشهداء الذين هم أحياء عند ربهم يرزقون ليس من الإلقاء في التهلكه، كما سمعته في حرمه الفرار من الزحف، لكن في القواعد يجب على الإمام الهدنه مع حاجه المسلمين إليها، و يمكن إرادته من المتن بحمل الجواز فيه على المعنى الأعم، و هو ما عدا الحرام، فيشمل الواجب حينئذ في الفرض المزبور ترجيحا لما دل على وجوب حفظ النفس و الإسلام من عقل و نقل مقتصر في الخروج منهما على المتيقن كالفرار من الزحف و نحوه، و ما وقع من الحسين عليه السلام مع أنه من الأسرار الربانيه و العلم المخزون يمكن أن يكون لانهصار الطريق في ذلك، علما منه عليه السلام أنهم عازمون على قتله على كل حال كما هو الظاهر من أفعالهم و أحوالهم و كفرهم و عنادهم، و لعل نفر العشره كذلك أيضا، مضافا إلى ما ترتب عليه

من حفظ دين جده صلى الله عليه وآله و شريعته و بيان كفرهم لدى المخالف و المؤلف، على أنه له تكليف خاص قد قدم عليه و بادر إلى إجابته، و معصوم من الخطأ لا- يعترض على فعله و لا قوله، فلا يقاس عليه من كان تكليفه ظاهر الأدلة و الأخذ بعمومها و إطلاقها مرجحاً بينها بالمرجحاة الظنية التي لا ريب في كونها هنا على القول بالوجوب، على أن النهي عن الإلقاء لا يفيد الإباحة، بل يفيد التحريم المقتصر في الخروج منه على المتيقن، و هو حيث لا تكون مصلحه في الهدنه، و حب لقاء الله تعالى و إن كان مستحسناً و لكن حيث يكون مشروعاً، و الكلام فيه في الفرض الذي هو حال الضروره، و المصلحه التي قد ترجح على القتل و لو شهيدا الذي قد يؤدي إلى ذهاب بيضه الإسلام و كفر الذريه و نحو ذلك، و لعله لذا ربما فصل بين الضروره و المصلحه، فأوجبها في الأول، و جوزها في الثاني، و لا بأس به، فإن دعوى الوجوب على كل حال كدعوى الجواز كذلك في غايه البعد، فالتحقيق انقسامها إلى الأحكام الخمسه.

و حينئذ ف متى ارتفع ذلك أى مقتضى الجواز و لو على كراهه كما إذا كان في المسلمين قوه على الخصم و استعداد و فى الكافرين ضعف و وهن على وجه يعلم الاستيلاء عليهم بلا- ضرر على المسلمين لم تجز المهادنه قطعاً، لعموم الأمر بقتلهم مع الإمكان فى الكتاب و السنه على وجه لا يعارضه إطلاق قوله تعالى (١) «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا» المحمول على غير الفرض و لو بملاحظه ما كان يوصى به النبى صلى الله عليه وآله أمراء السرايا من الأمر بالمنابذه

معهم إلا- مع الإسلام أو الجزية من أهلها و غيره في الكتاب و السنه، بل و قوله تعالى (١) «فَإِذَا انشَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» و قوله تعالى (٢) «فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَ أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ، وَ اللَّهُ مَعَكُمْ» و غيرها.

نعم لا- خلاف في أنه تجوز الهدنه إلى أربعة أشهر فما دون مع القوه، بل في المنتهى و المسالك و محكى التذكرة و غيرها الإجماع عليه، مضافا إلى الاستدلال عليه بقوله تعالى (٣) «بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» و كان ذلك عند منصرف رسول الله صلى الله عليه و آله من تبوك في أقوى ما كان، و صالحهم صفوان بعد الفتح أربعة أشهر، و إن كان قد يناقش بأن ذلك إمهال لهم على وجه التهديد و التوعده لخصوص من عاهدوا من المشركين، لأنه عقد هدنه أربعة أشهر، فالعمده حينئذ في إثبات ذلك على جهة العموم الإجماع إن تم، و إلا فالحث على قتلهم و العقود لهم في كل مرصد يقتضى عدمه.

و من هنا لا- تجوز أكثر من سنه على قول مشهور بل لا أجد فيه خلافا كما اعترف به في المسالك، بل في المنتهى و محكى التذكرة الإجماع عليه، بل في محكى المبسوط و لا تجوز إلى سنه و زياده عليها بلا خلاف، و لعله كذلك، لأن الآية تدل على وجوب الجهاد في السنه و هو مناف لجوازها سنه، و لذا قال في الدروس و تنعقد المهادنه بما دون السنه، فيراعى الأصلح، و على كل حال فنسبه المصنف الأكثر من السنه إلى الشهره في غير محله، و في المسالك كان الباعث له على ذلك

١- ١ سورة التوبه- الآية ٥.

٢- ٢ سورة محمد صلى الله عليه و آله- الآية ٣٧.

٣- ٣ سورة التوبه- الآية ١.

استضعاف دليله مع عدم تحقق الإجماع عنده و إن لم يعلم بالمخالف، فإن ذلك لا يكون إجماعاً، و وجه ضعف الدلالة أن الشيخ و الجماعة احتجوا على ذلك بقوله تعالى «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ» إلى آخره و هو يتحقق فى كل سنه مره، و فيه أن الأمر لا- يقتضى التكرار، و لكن ذلك كله كما ترى، خصوصاً بعد إمكان استفاده التكرار من غير ذلك و لو على وجه يكون قرينه على المراد به، فتأمل.

و هل تجوز أكثر من أربعة أشهر و دون السنه قيل و القائل الشيخ فيما حكى عنه لا يجوز لقوله تعالى «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى التَّأْكِيدِ فِي الْمَبَادِرِ إِلَى قَتْلِهِمْ وَالتَّوَصُّلِ إِلَيْهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ يَكُونُ وَ قِيلَ وَ لَكِنْ لَا- أَعْرَفَ الْقَائِلُ بِهِ مِنَّا، وَ إِنَّمَا هُوَ مُحْكَى عَنْ أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ نَعَمْ يَجُوزُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» الَّذِي قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْفَرَضِ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لَيْسَ لِلْفُورِ وَ لَذَا كَانَ الْوَجْهَ كَمَا فِي الْمُنْتَهَى وَ الْمَسَالِكِ وَ حَاشِيَةِ الْكِرْكِيِّ وَ مُحْكَى التَّحْرِيرِ وَ الْقَوَاعِدِ مَرَاعَاهُ الْأَصْلِحَ (١١) كَمَا هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْوَلَايَةِ الَّذِي لَا يَقِيدُهُ الرِّخْصَةُ لَهُمْ فِي سِيَاحَةِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ الْمَحْتَمَلَةِ مُوَافَقَةَ الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، عَلَى أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ كَوْنَهَا تَهْدِيدًا وَ مَهْلَةً بَعْدَ نَقْضِ الْعَهْدِ، وَ كَذَا فِي مَرَاعَاهُ الْأَصْلِحَ الْمَهَادِنَةَ لِلضَّعْفِ فِي الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بَمَدِّهِ مَعِينَهُ كَمَا فِي الْمُنْتَهَى وَ مُحْكَى التَّذَكُّرِ وَ غَيْرِهِمَا، وَ إِن حَكَى عَنِ الْإِسْكَافِيِّ وَ الشَّيْخِ التَّقْدِيرِ بِالْعَشْرِ سَنِينَ كَالْمُحْكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ مُحْتَجًّا عَلَيْهِ بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» إِلَى آخِرِهِ الْمَقْتَصِرِ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ عَلَى الْعَشْرِ سَنِينَ، لِمَصَالِحِهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَرِيشًا قَدَرَهَا، وَ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ

الأدلة الدالة على مشروعيه المهادنه مطلقه، فيرجع فيه إلى نظر الإمام عليه السلام، و وقوع العشر لا يقتضى التقييد بعد احتمال كونه الأصلح في ذلك الوقت، و الله العالم.

و كيف كان ففي المنتهى و محكى المبسوط و التذكرة و التحرير و غيرها أنه لا تصح المهادنه إلى مده مجهوله و لا مطلقا إلا أن يشترط الإمام عليه السلام لنفسه الخيار فى النقض متى شاء بل لا أجد فيه خلافا بينهم فى المستثنى و المستثنى منه الذى هو مقتضى الأصل بعد ظهور المفسده فى ذلك، و قصور الإطلاقات عن تناوله، و اقتضاء الإطلاق التأييد الممنوع فى المهادنه، مضافا إلى معلوميه اعتبار المعلوميه فى كل أجل اشترط فى عقد و إن كان مما يقع على المجهول كالصلح و غيره بل يمكن دعوى الإجماع على ذلك، و من هنا يتجه جعل الاستثناء للأخير خاصه، خلافا للكركى و ثانى الشهيدين فمالا إلى جعله لهما معللين له بانتفاء الجهاله بعد حصول التراضى منهما، فإن ذلك واقع بمشيه الجميع، إلا أنه كما ترى، بل الظاهر جواز اشترط ذلك لنفسه فى المده المعلومه له مطلقا كما عن الإسكافى و الشيخ التصريح به للعمومات و خصوص

النبوى (١) المروى من طرق العامه «أنه لما فتح خيبر عنوه بقى حصن فصالحوه على أن يقرهم ما أقرهم الله، فقال لهم نقركم ما شئنا»

و فى آخر (٢) أنه فعل الأول، خلافا لبعض الجمهور فمنع منه لأنها عقد لازم، فلا يجوز اشترط نقضه، و هو كما ترى، خصوصا بعد جواز اشترط الخيار فى العقود اللازمه، نعم فى المنتهى لا- يجوز اشترط نقضها لمن شاء منهما، لأنه يفضى إلى ضد المقصود، و فيه منع واضح ضروره اقتضاء العمومات الجواز، فىهم ما داموا على العهد، كما

١- ١ سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٢٤.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٩ ص ٢٢٤.

أن ما فيه أيضا- من أن الإمام عليه السلام لو شرط لهم أن يقرهم ما أقرهم الله لم يجز، لانقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وآله-

واضح المنع، ضروره تظافر النصوص (١) بل لعله من قطعيات المذهب في إمكان معرفه ذلك لهم عليهم السلام بطرق متعدده، كما أنها (٢) تظافرت في أنه ينكت في قلوبهم و أن لهم ملكا يقال له الروح أعظم من جبرئيل يأتي لهم، و انقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وآله إنما يراد منه ما يتعلق بالنبوه لا- مطلقا، كما هو مفروغ منه في محله، و كل شرط سائغ وقع في عقد الهدنه من مال أو غيره يجب الوفاء به على حسبما اشترط بلا- خلاف و لا- إشكال، كما أنه يجب حمايتهم من المسلمين و رعايتهم في أنفسهم و أموالهم و غيرها مما اقتضاه العقد نعم لو وقعت الهدنه على ما لا يجوز فعله لم يجب الوفاء به مثل التظاهر بالمناكير و إعادته من يهاجر من النساء المسلمات التي قال الله تعالى (٣): «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» إلى آخره، و في

المروى (٤) من طرق العامه «أن أم كلثوم بنت عقبه بن أبي معيط جاءت مسلمه فجاء أخوها يطلبانها فأنزل الله تعالى الآية»

و قال النبي صلى الله عليه وآله «إن الله منع من الصلح في النساء»

و من هنا لا خلاف أجده كما اعترف به في المنتهى في حرمه ردهن إليهم، فلو

١- ١ أصول الكافي ج ١ ص ٢٦٠.

٢- ٢ أصول الكافي ج ١ ص ٢٦٤ و ٢٧٣.

٣- ٣ سورة الممتحنه- الآية ١٠.

٤- ٤ سيره ابن هشام- القسم الثاني ص ٣٢٥.

وقع الصلح من بعض نواب الإمام عليه السلام على ذلك كان باطلا، بل الظاهر بطلان العقد من أصله لا خصوص الشرط، لكون التراضي قد وقع عليه، كعقد الذمه المشتمل على ما منع الشارع من عقدها عليه نحو عدم الصغار في الجزية أو إظهار المنكرات في شرعنا أو نحو ذلك مما عرفته سابقا، بل ظاهر المصنف هنا اعتبار الأخير في عقد الهدنه وهو مشكل، لعدم الدليل عليه، اللهم إلا أن يستفاد من منعه في عقد الذمه منعه هنا، وهو كما ترى، وفي المنتهى الشروط المذكورة في عقد الهدنه قسما صحيح و فاسد، فصحيح الشروط لازم بلا خلاف، مثل أن يشترط عليهم مالا أو معونه المسلمين عند حاجتهم، و فاسد الشرط يبطل العقد مثل أن يشترط رد النساء أو مهورهن أو رد السلاح المأخوذ منهم أو دفع المال إليهم مع عدم الضرورة الداعية إلى ذلك، أو أن لهم نقض الهدنه متى شاءوا، أو شرط رد الصبيان أو الرجال، فهذه الشروط كلها فاسده يفسد بها عقد الهدنه، كما يفسد عقد الذمه باقتران الشروط الباطله مثل ما لو شرط عدم التزام أحكام المسلمين أو إظهار الخمر و الخنازير أو يأخذ من الجزية أقل، و إن كان هو أيضا لا يخلو بعضه من نظر أو منع.

نعم الظاهر فساد عقد الهدنه باشتماله على ما لا يجوز لنا فعله شرعا كرد النساء المسلمات المهاجرات إليهم و نحوه مما يكون الصلح معه من المحلل للحرام أو بالعكس، أما إظهار المناكير في شرعنا دون شرعهم من شرب الخمر و أكل لحم الخنزير و نحو ذلك فلا دليل على فسادها به ضروره كون ذلك من أفعالهم لا أفعالنا، و الفرض عدم تمام التمكن منهم، بل عن الإسكافي «لو كان بالمسلمين ضروره أباح لهم شرطا في الهدنه فحدث للمسلمين ما لم يكن يجوز معه ذلك الشرط ابتداء لم

يجز عندى فسخ ذلك الشرط، و لا الهدنه لأجل الحادث، لقوله تعالى (١) «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» و لأنه أمر بالوفاء بالعهد، و قد رد النبي صلى الله عليه و آله (٢) أبا بصير إلى المشركين بعد أن رجع إليه، و أمر النبي صلى الله عليه و آله (٣) حذيفه بن اليمان أن يفي للمشركين بما أخذوه عليه من أن لا يقاتل مع النبي صلى الله عليه و آله يوم بدر، قال: و قد

روى فى بعض الحديث عن أبى عبد الله عليه السلام «أن حيا من العرب جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا يا رسول الله نسلم على أن لا ننحنى و لا نركع فقال لهم رسول الله صلى الله عليه و آله نعم و لكم ما للمسلمين و عليكم ما عليهم قالوا نعم، فلما حضرت الصلاة أمرهم بالركوع و السجود فقالوا: أليس قد شرطت لنا أن لا ننحنى و لا نركع؟ فقال صلى الله عليه و آله قد أقررتم بأن لكم ما للمسلمين و عليكم ما عليهم»

- قال:- و هذا إن صح فموجب أن الشرط العام ماض على الخاص، أو الشرط الأخير ناسخ للشرط الأول- ثم قال أيضا:- و لا نختار لأحد إذا كان مختارا غير مضطر أن يشترط فى عقد و لا صلح يعقده ما لا يبيح الدين عقده مما هو محظور، و قد

قال رسول الله صلى الله عليه و آله (٤) «ما كان من شرط ليس فى كتاب الله فهو

١- ١ سورة المائدة- الآية ١.

٢- ٢ سيره ابن هشام- القسم الثانى ص ٣٢٣.

٣- ٣ المنتقى من أخبار المصطفى ج ٢ ص ٨١٨ الرقم ٤٤٣٧.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٣٨ من أبواب المهور الحديث ٢ من كتاب النكاح مع اختلاف يسير.

باطل و لم يجز له و لا عليه»

و قد روى أن ثقيف سألت رسول الله صلى الله عليه و آله أن لا- يركعوا و لا- يسجدوا و أن يتمتعوا باللائت سنه من غير أن يعبدوها فلم يجبههم رسول الله صلى الله عليه و آله إلى ذلك»

قلت. و هو كذلك، لكن لو فرض اقتضاء ضروره لبعض المسلمين الرضا بالشرط الباطل و قلنا بمشروعيه الرضا حينئذ كان المتجه عدم الالتزام به بعد التمكن، و الوفاء بالعقد و العهد لا يشمل به بعد أن كان فاسدا، و رد أبى بصير و نحوه لأن له عشيره تمنعه كما ستعرف الحال فيه، و الأقرب فى المروى عن أبى عبد الله عليه السلام أنه اشتباه من الراوى، على أنه فى الإسلام، و هو غير ما نحن فيه.

و كيف كان فلو عقد الهدنه مطلقا و هاجرت الامراه و تحقق إسلامها بعد مجيئها أو قبله لم تعد إجماعا كما فى المنتهى للآيه (١) و غيرها، و لو جاء أبوها أو غيره من أرحامها يطلب مهرها لم يدفع إليه أيضا بلا خلاف كما فى المنتهى و لا إشكال، لعدم حق له بل لو جاء زوجها أو وكيله مثلا- لم تسلم إليه أيضا و لكن يعاد على زوجها ما سلم إليها من مهر خاصه إذا كان مباحا، و لو كان محرما كالخمر لم يعد لا عينه و لا قيمته بلا خلاف أجده فى شىء مما تقتضيه القيود المزبوره و لا إشكال، لعدم كونه مالا- بل و عدم وجوب غير المهر مما أنفقه فى العرس أو وهبه إياها أو غير ذلك مما هو ليس بمهر بعد أن كان المراد مما أنفقوا فى الآيه (٢) خصوص المهر، بل و عدم وجوب المهر أيضا إذا لم يكن قد سلمه إليها للأصل و ظاهر الآيه و غيرها، كما أنى لا أجد خلافا أيضا فى وجوب دفع المهر المباح

١- ١ سورة الممتحنه- الآيه ١٠.

٢- ٢ سورة الممتحنه- الآيه ١٠.

الذى سلمه إياها، بل فى المنتهى و محكى التذكرة نسبتة إلى علمائنا، لقوله تعالى (١) «وَآتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا» المؤيد باقتضاء عقد الهدنة حرمة مالهم أو كالمال و هو البضع و لو بضميمة رد النبى صلى الله عليه و آله (٢) ذلك فى صلح الحديبية، خلافا لأبى حنيفة و ابن حنبل و المزنى و الشافعى فى أحد قوله فلا

يجب، لعدم كون البضع مالا، و هو كالاتجاه فى مقابل القرآن الذى لم يثبت نسخه.

نعم رد المهر من بيت المال المعد لمصالح المسلمين و إن كانت عينه موجوده عندها، لكن عن الشيخ أن ذلك إذا كان الذى قد منع ردها الإمام عليه السلام أو خليفته، أما إذا كان المانع غير الإمام عليه السلام و غير خليفته من باب الأمر بالمعروف لم يلزم الإمام عليه السلام أن يعطيهم شيئا، لأن الذى يعطيه الإمام عليه السلام من المصالح، و لا تصرف لغير الإمام عليه السلام أو خليفته فيه، و فى المنتهى إذا ثبت هذا فقول الشيخ إنه يدفع إليه من سهم المصالح لأنها قهرت الكفار على ما أخذته فملكته بالقهر، و إنما أوجبنا الرد من سهم المصالح للآيه، و فيه أنه لا يتم فى مال المعاهدين على أنفسهم و أموالهم، كما أنه لا يتم عدم الوجوب لو كان المانع غير الإمام عليه السلام حسبه بعد إطلاق قوله تعالى «وَآتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا» الذى هو خطاب للإمام و نوابه، هذا، و فى حاشيه الكركى و إنما يعاد المهر إذا طلبها زوجها فى العده، فلو كان الطلب من غير الزوج و لم يكن وكيلا أو كان فى غير العده لم يجب شىء، لأن الطلب حق الزوج خاصة، و لا زوجيه بعد

١- ١ سورة الممتحنة- الآيه ١٠.

٢- ٢ سيره ابن هشام- القسم الثانى ص ٣٢٦.

العدة، و حكاها فى المسالك عن بعض الأصحاب مشعرا بتردده فىه، و لعله كذلك، لإطلاق الآيه و الفتاوى.

[فرعان]

إشاره

فرعان:

[الأول إذا قدمت مسلمه فارتدت لم ترد]

الأول إذا قدمت مسلمه فارتدت لم ترد، لأنها بحكم المسلمه بلا خلاف أجده فىه، فتحبس و تضرب أوقات الصلاه حتى تتوب أو تموت عندنا، و لكن يدفع المهر إلى زوجها.

[الثانى لو قدم زوجها و طالب بالمهر فماتت بعد المطالبه دفع إليه مهرها]

الثانى لو قدم زوجها و طالب بالمهر فماتت بعد المطالبه دفع إليه مهرها كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فىه خلافاً، لأن الموت قد كان بعد الحيلولة، و الأمر بالإيتاء حينئذ بحاله، بل لو مات دفع إلى ورثته بلا خلاف و لا إشكال أيضاً، نعم لو ماتت قبل المطالبه لم يدفع إليه شىء كما صرح به الفاضل و الكركى و ثانى الشهيدين و غيرهم، بل لا أجد فىه خلافاً، لأن الحيلولة حصلت بالموت لا بالإسلام و لكن فى المتن فىه تردد من ذلك، و من سبق الإسلام عليه الموجب للحيلولة، فيستحق، مؤيداً بأصالة بقاء الاستحقاق، و إطلاق قوله تعالى «وَأَتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا» و فىه أن المتيقن من الاستحقاق- المخالف للأصل مع المطالبه التى هى مقتضى سؤالهم- ما أنفقوا الذى ينزل عليه إطلاق الأمر بالإيتاء، فالاستصحاب حينئذ فى غير محله، اللهم إلا أن يقال إن كلا من الإطلاق و الأصل يقتضى بقاء حق المطالبه و السؤال له بعد الموت، و لكنه كما ترى، ضروره كون المنساق حال وجود الزوجه الممنوعه بالإسلام عن الرجوع إليه، و منه ينقدح سقوط الرد الذى هو مقتضى الأصل فى كل مقام لم يحصل المطالبه فىه و لو بجنون و نحوه، بل فى قيام وليه مقامه فى ذلك إشكال و الله العالم.

و لو قدمت فطلقها بائنا لم يكن له المطالبه بالمهر كما صرح

به الفاضل وغيره، لأن الحيلولة منه حينئذ بالطلاق لا- بالإسلام، نعم لو طالب به ثم طلقها رد إليه، لاستقراره له بالمطالبة و الحيلولة، و لو طلقها رجعيًا لم يكن له المطالبة بالمهر إلا إذا راجعها في العده حتى يكون الحائل بينهما الإسلام كما صرح به الفاضل أيضا.

و لو أسلم في العده الرجعيه مثلا كان أحق بها و وجب عليه رد مهرها إن كان قد أخذها منها قبل الطلاق، لأن استحقاقه للمهر إنما كان بسبب الحيلولة و قد زالت، و لو أسلم بعد انقضاء عدتها لم يجمع بينهما، لأنها قد بانت منه، و في المنتهى «ثم ينظر، فإن كان قد طالب بالمهر قبل انقضاء عدتها كان له المطالبة لأن الحيلولة حصلت قبل إسلامه، و إن لم يكن طالب قبل انقضاء العده لم يكن له المطالبة بالمهر، لأنه التزم حكم الإسلام، و ليس من حكم الإسلام المطالبة بالمهر بعد البينونه، و لو كان غير مدخول بها و أسلمت ثم أسلم لم يكن له المطالبة بالمهر، لأنه أسلم بعد البينونه، و حكم الإسلام يمنع من وجوب المطالبة في هذا الحال، و لكن لا يخفى عليك ما فيه خصوصا بعد عدم كون الحكم مخصوصا بالذمي الملتزم أحكام الإسلام التي منها هذا، و قد سمعت ما ذكرناه سابقا عن الكركي و النظر فيه.

و لو أنكرت الامراه زوجها المطالب كان القول قولها بيمينها، و لو اعترفت أو قامت بينه على ذلك فأنكرت قبض المهر كان القول قولها أيضا، و كذا لو أنكرت قدر المقبوض، و لو كان الزوج عبدا و طالب بالمهر دفع بيد مولاه، و لو طالب المولى به دون العبد ففي المنتهى لم يدفع إليه، لأنه وجب للحيلولة، فإذا طالب الزوج ثبت المهر لها، فيدفع حينئذ بيد المولى، و لا فرق بين الأمه و الحره في الحكم المزبور فلو جاءت أمه مسلمه و طالب زوجها بالمهر دفع إليه، لإطلاق الآيه

سواء تحررت بالإسلام أو لا، كما أنه لا فرق بين العاقله و المجنونه فى ذلك أيضا إذا كانت قد جنت بعد إسلامها، و لو لم يعلم حالها أنها أسلمت قبل الجنون أو بعده ففى المنتهى لا ترد أيضا، لاحتمال أن تكون قد أسلمت عاقله، و لا يرد مهرها لاحتمال الإسلام بعده، فإن أفاقت فأقرت بالإسلام رد مهرها عليه، و إن أقرت بالكفر ردت عليه و فيه أن النهى عن الإرجاع مشروط بالإتيان مسلمه، و لم يتحقق، و أشكل من ذلك ما فيه أيضا من أنها لو جاءت مجنونه و لم يخبر عنها بشىء لم ترد إليه، لأن الظاهر أنها إنما جاءت إلى دار الإسلام، و لا- يرد مهرها للشك، إلى أن قال فيتوقف فى ردها إلى أن تفيق، فإن ذكرت أنها مسلمه أعطى المهر و منع منها، و إن ذكرت أنها لم تزال كافره ردت إليه، و كذا ما فيه أيضا من أنها لو قدمت صغيره و وصفت الإسلام لم ترد إليه، لثلاثت عند بلوغها عن الإسلام، و هل يجب رد المهر؟ قال الشيخ: لا يجب بل يتوقف عن رده حتى تبلغ، فإن بلغت و أقامت على الإسلام رد المهر، و إن لم تقم ردت هى وحدها، إذ لا يخفى عليك ما فى ذلك كله من المنافاه لظاهر الآيه الناهيه عن إرجاع المؤمنات، كما هو واضح.

ثم إن الظاهر اختصاص هذا الحكم بالمعاهدين و نحوهم دون الحربيين كما صرح به بعضهم، بل لعله ظاهر بملاحظه طلب المهر من كل منهم، فإنه كما يسأل الكافر مهره كذلك يسأل المسلم مهره لو مضت زوجته، كما هو مقتضى الآيه، و الله العالم.

هذا كله فى النساء و أما إعاده الرجال فلا خلاف بل و لا إشكال فى عدم وجوب إعاده أحد منهم جاء إلينا مسلما مع إطلاق الهدنه الذى لا يقتضى أزيد من الأمان على أنفسهم و أموالهم، بل لا

يجوز إعادته أو التمكين من قهره على ذلك بعد أن كان الواجب الهجره من دار الحرب التي لا يتمكن من إقامة شعار الإسلام فيها، و من هنا لو طلبت امرأه أو صبيه مسلمه الخروج من عند الكفار جاز لكل مسلم إخراجها مع الممكنه، بل وجب عليه ذلك، و

في المرسل «أن النبي صلى الله عليه و آله لما خرج من مكه ووقت ابنه حمزه على الطريق فلما مر بها على عليه السلام قالت يا بن عمى إلى من تدعى فتناولها فدفعها إلى فاطمه عليها السلام حتى قدم بها المدينة»

و لعل المستضعف كذلك أيضا.

و على كل حال ف لو أرادوا اشتراط ذلك في عقد الهدنه جاز قبوله لكن بالنسبه إلى من أمن عليه الفتنة بكثرة العشيره و ما مائل ذلك من أسباب القوه التي تمنعه لو أراد إظهار ما عليه من الإسلام، و لا يخشى عليه الذل و لا القتل و لا الأذيه، و حينئذ فإذا اشتراطوا رد مثل ذلك جاز إعادته على معنى التخليه بينهم و بينه و إلا يكون كذلك بل كان مستضعفا يخشى عليه الفتنة و الهوان و الأذيه و نحوها لم يصح اشتراط رده في عقد الهدنه و منعوا منه إن أرادوا رده بلا خلاف أجده في شىء من ذلك بين من تعرض للحكم و إن كنت لم أجد في شىء من نصوصنا ما يدل عليه، نعم

في المنتهى أن النبي صلى الله عليه و آله رد أبا جندل و أبا بصير في صلح الحديبيه(١)

بمعنى أنه لم يمنعهم من أخذه إذا جاءوا في طلبه، و لا- يجبره الإمام عليه السلام على المضى معهم، و له أن يأمره في السر بالهرب منهم و يقاتلهم، فإن

أبا بصير لما جاء إلى النبي صلى الله عليه و آله و جاء

١- ١ سيره ابن هشام- القسم الثاني ص ٣١٨ و ٣٢٣ المطبوعه عام ١٣٧٥ و كامل ابن الأثير- ج ٢ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ المطبوعه عام ١٣٨٥.

الكفار فى طلبه قال له النبى صلى الله عليه وآله: إنه لا- يصلح فى ديننا الغدر، و قد علمت ما عاهدناهم عليه، و لعل الله أن يجعل لك فرجا و مخرجا، فلما رجع مع الرجلين قتل أحدهما فى طريقه ثم رجع إلى النبى صلى الله عليه وآله، فقال يا رسول الله قد أوفى الله ذمتك، قد ردنى الله إليهم، و أنجانى الله منهم، فلم ينكر عليه النبى صلى الله عليه وآله و لم يلمه، بل قال: ويك أمه مسعر حرب لو كان معه رجال، فلما سمع ذلك أبو بصير لحق بساحل البحر و انحاز إليه أبو جندل بن سهيل و من معه من المستضعفين بمكة فجعلوا لا يمر غير لقريش إلا عرضوا لها فأخذوها و قتلوا من معها فأرسلت قريش إلى النبى صلى الله عليه وآله و آله تناشده الله و الرحم أن يضمهم إليه و لا يرد إليهم أحدا جاء ففعل النبى صلى الله عليه وآله (١).

ذلك.

بل يستفاد منه عدم دخول من تجدد إسلامه منهم فى عقد الهدنه فيجوز له السلب و القتل، و لذا لم يؤد النبى صلى الله عليه وآله و آله لهم من قتله أبو بصير و لا ما أخذه هو و أصحابه من غير قريش، و لعله لظهور عقد الهدنه فيمن كان فى قبضه الإمام عليه السلام وقت العقد

دون من كان قد أسلم منهم إلا أن يشترطوا ذلك على وجه يشملهم الصلح.

و قد يشكل صحه الاشتراط فى الأول بأن فى إعادته و قهره على ذلك ظلما له، فلا يجوز قبول اشتراط ما يقتضى الظلم على المؤمن، إذ هو من الصلح المحلل للحرام، و يدفع بإطلاق الإذن بالمسالمة الشامله للفرض إذا اقتضت المصلحه، و نصره المظلوم واجبه مع التمكن المفروض عدمه بالشرط الواجب الوفاء به، إذ لا ضرر على المسلم بالرجوع مع فرض

١- ١ سيره ابن هشام- القسم الثانى ص ٣٢٣ و كامل ابن الأثير ج ٢ ص ٢٠٥.

كونه من ذى القوه المانعه عنه، بل ربما يكون وجوده بينهم أصلح مع هذا الحال، لإمكان رغبه غيره معه فى الإسلام، نعم لو فرض الأذيه عليه و لو من عشيرته فضلا عن خوف القتل اتجه حينئذ عدم جواز اشتراط رده، بل اللازم على الإمام عليه السلام منعهم من قهرهم إياه، كل ذلك بعد كون الحكم مفروغا منه بين من تعرض له على وجه يظهر منه كونه من المسلمات، و لو لا ذلك لأمكن المناقشه فيه بعد من وجوه أخر أيضا، كما أن ما فى المنتهى أيضا كذلك، قال: «لو جاء صبي و وصف الإسلام لم يرد، لأنه لا- يؤمن افتتانه عند بلوغه، و كذا لو قدم مجنون لم يرد، و لو بلغ الصبى و أفاق المجنون فإن وصفا الإسلام كانا مع المسلمين، و إن وصفا الكفر فإن كان كفرا لا يقر أهله عليه ألزماه بالإسلام، أو رددناهما إلى أمنهما، و إن كان مما يقر أهله عليه ألزما بالإسلام أو الجزيه أو الرد إلى أمنهما» و كذا ما فيه أيضا من أنه «لو جاء عبد حكمننا بحريته، لأنه قهر مولاه على نفسه، و قد تقدم و لو جاء سيده لم يرد عليه، لأنه مستضعف لا يؤمن عليه الافتتان، و هل يرد عليه قيمته؟ للشافعى قولان» ثم قال فى مقام آخر: «لو كان القادم عبدا فأسلم صار حرا، فإن جاء سيده بطلبه لم يجب رده و لا رد ثمنه، لأنه صار حرا بالإسلام، و لا دليل على وجوب رد ثمنه» إذ لا- يخفى عليك أن المعاهد حرام المال، و إسلام العبد لا يقتضى أزيد من عدم ملك الكافر المسلم، فيجب استنقاذه من الكافر بدفع ثمنه له.

و كيف كان ف لو شرط فى الهدنه إعاده الرجال مطلقا قيل يبطل الصلح، لأنه كما يتناول من يؤمن افتتانه الذى يصح اشتراط إعادته يتناول من لا يؤمن الذى لا يصح اشتراط إعادته

فيكون الصلح باطلا باعتبار ظهور الإطلاق في الأمرين، و لعل وجه توقف المصنف فيه باعتبار نسبته إلى القيل من ذلك، و من إمكان إرادته الأول من الإطلاق، لأصالة الصلح، أو يقال بالصلح فيه دون الثاني فيكون كبيع ما يصح بيعه و ما لا يصح بيعه، و للمعاهدين الخيار مع عدم علمهم بالحال، و من ذلك يعلم الحال على فرض إرادته عدم التقييد بالرجال من الإطلاق أو التصريح بالإطلاق الشامل لكل منهما، و إن قال في حاشية الكركي: «لم يكن وجه حيثئذ للتوقف» و في المسالك «كان الشرط فاسدا قطعاً، و يتبعه فساد الصلح على الأقوى، و يمكن أن يريد هذا المعنى، و يكون نسبه البطلان إلى القيل بناء على التردد في فساد العقد المشتمل على شرط فاسد، و سيأتي في البيع ما يشعر بتوقف المصنف في ذلك كما هنا» قلت: قد عرفت وجه التوقف أيضا من غير هذه الجهة، بل قد يقال بجواز الاشتراط على الإطلاق، لإطلاق الإذن في الصلح، و ليس في شيء من النصوص المعتبره عدم جواز ذلك شرعا على وجه لا يصح اشتراطه، لكن لا يخفى عليك ما فيه بعد الإحاطة بما ذكرناه، بل و بما ذكره المصنف من موافقه على عدم جواز إعادته من لا قوه له، و الأمر سهل بعد وضوح الحال.

ثم إنه إذا بطل الصلح لم يرد من جاء منهم مسلما رجلا كان أو امرأه كما صرح به في المنتهى، بل قال: «و لا يرد البديل بحال، لأن البديل استحق بشرط، و هو مفقود هنا، كما لو جاءنا من غير هدنه» و فيه أن الآية و إن كانت في خصوص المعاهدين على ما يظهر من الأصحاب لكن قاعده الغرور تقتضى رد البديل مع فرض الجهل منهم بفساد الصلح، كما أن لهم الخيار في فسخه لو علموا بالحال، ثم قال في المنتهى أيضا: «و إذا أريد رد من له عشيره لم نكرههم على الرجوع

لأنه ليس للإمام عليه السلام إخراج مسلم من بلد إلى بلد من بلاد الإسلام، فكيف إلى دار الحرب، بل يمنعه من الرجوع إن اختار ذلك، فيقول لك في الأرض مراغم كثيره و سعه، و لا يمنع منه من جاء لرده و يوصيه بالهرب» و لا يخفى عليك ما فيه بعد فرض فساد الصلح، و الله العالم.

و كل من وجب رده لا يجب حمله و إنما يخلى بينه و بينهم كما سمعته من المنتهى، و لكن ينبغي أن يكون ذلك على حسب ما وقع عليه عقد الهدنه الذي يجب الوفاء به و بكل شرط صحيح مشتمل عليه كما هو واضح و لا يتولى عقد الذمه و لا عقد الهدنه على العموم و لا- لأهل البلد الكبير و لا الصقع أى الناحيه إلا الإمام عليه السلام أو من يقوم مقامه فى ذلك كما صرح به غير واحد، بل فى المنتهى لا- نعلم فيه خلافا، قال: «لأن ذلك يتعلق بنظر الإمام عليه السلام و ما يراه من المصلحه، فلم يكن للرعيه توليه، و لأئذ تجوزيه من غير الإمام عليه السلام يتضمن إبطال الجهاد بالكليه أو إلى تلك الناحيه» بل عنه أيضا «الإجماع على عدم جواز مهاده أحد من الرعيه بلدا أو صقعا» قلت لا كلام فى أن ذلك من وظائف الإمام عليه السلام، إلا أن الظاهر قيام نائب الغيبه مع تمكنه مقامه فى ذلك لعموم ولايته، بل لا يبعد جريان الحكم على ما يقع من سلطان الجور المعد نفسه لمنصب الإمامه كما أوماً إليه الرضا عليه السلام فيما تقدم (١) من أن بنى تغلب على ما صالحهم عليه عمر حتى يظهر الحق، بل قد ذكرنا سابقا استمرار السيره من الأعوام و العلماء فى كل

مصر على تناول الجزية من أيديهم كتناول الخراج، بل يعدون ذلك من الحلال البين، و قد تقدم منا بعض الكلام فى ذلك.

و إذا عقد الإمام عليه السلام الهدنه ثم مات وجب على من بعده من الأئمه عليهم السلام العمل بموجب ما شرط الأول إلى أن تخرج مده الهدنه، بل فى المنتهى لا نعلم فيه خلافا، لأنه معصوم فعل مصلحه فوجب على القائم بعده تقريرها إلى وقت خروج العهد، قلت: و لعل ما يقع من نائبه الخاص بل العام كذلك أيضا، بل يمكن جريانه فيما يقع من الجائر الغاصب لما عرفت، هذا، و لعل التقييد بالعموم و أهل البلد و الصقع للاحتراز عن ذمام آحاد المسلمين لآحاد المشركين بل و للبلد الصغير كما تقدم الكلام فيه سابقا، فإنه يتضمن ترك القتال فى الجملة أيضا، و على كل حال فالظاهر عدم ضمان نفس المعاهد و نحوه كما صرح به بعضهم و إن أثم، لأنه من أهل الحرب الذين لا ضمان لأنفسهم أما ماله فهو مضمون على من أتلفه، و الله العالم.

[و من لواحق هذا الطرف مسائل]

إشاره

و من لواحق هذا الطرف مسائل:

[المسأله الأولى كل ذمى انتقل عن دينه إلى دين لا يقر أهله عليه لا يقبل منه]

الأولى كل ذمى انتقل عن دينه إلى دين لا يقر أهله عليه لا يقبل منه البقاء على ذلك و لا يقر عليه بلا خلاف و لا إشكال، بل فى المنتهى و محكى التذكرة و التحرير الإجماع عليه، و هو كذلك، ضروره عدم قبول دين من انتقل إليهم و عدم إقرارهم عليه، فهو أولى، إنما الكلام فى حكمه حينئذ ففى المسالك و حاشيه الكركى و غيرهما أنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل بل عن الشيخ أنه قواه أيضا، بل هو المحكى عن الإسكافى أيضا لعموم قوله تعالى (١) «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ»

و النبوى (١) «من بدل دينه فاقتلوه»

و لأنه بارتداده عن دينه معترف ببطلانه و معلوميه بطلان غيره ما عدا الإسلام، فصار كالمترد عن الإسلام الذى لا يقبل منه غيره أو القتل، و إن كان قد يناقش فى الأخير بعدم تماميه التشبيه بالمترد الذى هو عنوان مستقل فى النص و الفتوى، بخلاف الفرض فإنه لا يصدق عليه أنه مرتد، بل لعل المراد ذلك من الآية (٢) و الروايه (٣) التى لم تجمع شرائط الحجيه، مضافا إلى معلوميه عدم العمل بإطلاقها فى المترد الملى، بل يمكن كون المراد من الآية عدم قبول غير الإسلام من الأديان و إن أقر بعض أهل غيره بالجزيه، لكن ذلك ليس قبولا، كما هو واضح، و من هنا قيل يقبل منه الرجوع إلى دينه مضافا إلى الإسلام، ضروره صدق أهل تلك المله عليه، فيشملة عموم الأدله، بل قيل يقبل منه الرجوع إلى دين غير دينه الأول إذا كان ممن يقر أهله عليه، و لعله للصدق المزبور بعد ما عرفت من عدم

صراحه الآية بل و لا ظهورها فى ذلك، و عدم جمع الخبر المزبور شرائط الحجيه.

بل من ذلك يظهر لك الحال فيما ذكره المصنف بقوله أما لو انتقل إلى دين يقر أهله عليه كاليهودى ينتقل إلى النصرانيه أو المجوسيه قيل و القائل الإسكافى و الشيخ فيما حكى عنهما يقبل بل جعله الثانى منهما فى المبسوط هو الظاهر من المذهب، بل عنه فى الخلاف الإجماع عليه، و لعله لذا كان هو خيره الفاضل فى المختلف

١- ١ المستدرک- الباب ١ من أبواب حد المترد الحديث ٢.

٢- ٢ سورة آل عمران- الآية ٧٩.

٣- ٣ المستدرک- الباب ١ من أبواب حد المترد الحديث ٢.

و غيره، و حينئذ فالمراد بقوله عليه السلام الكفر مله واحده(١) ما يشمل الفرض و قيل لا يقبل لقوله تعالى وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ و اختاره الكركي و ثاني الشهيدين لذلك و للنبوي(٢) مع القطع بأن الكفر ملل متعددة لا مله واحده، فلا بد أن يراد كالملة الواحدة، فلعل المراد حينئذ بالنسبه إلى العقاب و النجاسه و غيرهما من الأحكام لا ما نحن فيه، خصوصا بعد اقتضاء الآيه و الروايه عدم قبول غير الإسلام منه أو القتل.

بل لعله الظاهر من المصنف أيضا لقوله و إن عاد إلى دينه قيل يقبل لأن الكفر مله واحده و قيل لا يقبل و هو أشبه للآيه و الروايه، فإن ذلك منه يستلزم عدم القبول في الأول

ضروره اقتضاء عدم قبول دينه الأول منه عدم قبول الثاني منه أيضا للآيه و الروايه، و لكن قد سمعت سابقا المفروغيه من عدم قبول الجزيه ممن تهود أو تنصر بعد النسخ، بل حكينا عن ظاهر التذكره و المنتهى الإجماع على ذلك، بل لعل قولهم سابقا إنه لا- يقبل من غير الفرق الثلاثه إلا- الإسلام أو القتل شاهد على ذلك، ضروره أنه لو لم يكن كذلك لقبول منهم الدخول في اليهوديه مثلا مع أداء الجزيه، بل خبر الأسياف(٣) الطويل الذي تسمعه إن شاء الله في الخاتمه كالصريح في ذلك و منه و من غيره يعلم أن المراد من الآيه أنه لا يقبل دين غير دين الإسلام بعد نزول الآيه، نعم الفرق الثلاثه و ما يتولد منهم إذا اختاروا دين

١- ١ الموجود في الشرائع: «قيل؛ يقبل لأن الكفر مله واحده» و المصنف قدس سره أسقط كلمه «لأن».

٢- ٢ المستدرک- الباب ١ من أبواب حد المرتد الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

آبائهم تقبل منهم الجزية، و يقرون على دينهم إلى أن يشاء الله، بل يمكن كون المراد من

قوله صلى الله عليه و آله (١): «من بدل دينه فاقتلوه»

ذلك أيضا، و حينئذ فالوثني لو اختار اليهوديه لا يقر على ذلك، و كذا اليهودى لو اختار النصرانيه، نعم لا يبعد إقراره لو رجع إلى دينه الأول الذى كان مقرا عليه، لتناول العمومات له، و الخبر محمول على من بدل مصرا على البدل، و أما احتمال وجوب قتله

إلى أن يسلم و إن رجع تمسكا بإطلاق التبديل و الابتغاء فى غاية البعد.

و من ذلك كله ظهر لك أن الحكم الآن بتبعيه الأطفال فى الفرق الثلاثة يكفى فى صدق التبديل، فلو بلغ و اختار دينا غير من حكم بتبعيته عليه لم يقبل منه و لا يقر عليه، لأنه ابتغاء غير الإسلام دينا بعد النسخ، قال فى المنتهى و تؤخذ الجزية ممن دخل فى دينهم أى الثلاثة من الكفار إن كانوا قد دخلوا فيه قبل النسخ و التبديل و من نسله و ذراريه و يقرون بالجزية، و لو ولدوا بعد النسخ فإن دخلوا فى دينهم بعد النسخ لم يقبل منهم إلا- الإسلام، و لا- يؤخذ منهم الجزية، ذهب إليه علماؤنا، و نحوه عن التذكرة، ثم استدل بالآيه و الروايه، و قد سمعت الكلام فى بنى تغلب، كما أنه ظهر لك من ذلك الإشكال فيما أطلقه المصنف و غيره فى المسألة من غير إشاره منهم إلى حال النسخ و غيره حتى العلامه فى المنتهى فإنه بعد ذلك ذكر المسألة على حسبما ذكره المصنف هنا، فلاحظ و تأمل، و لعل التحقيق ما ذكرناه، و به تندفع المناقشه السابقه.

و كيف كان ف لو أصر على ما هو عليه و قلنا بقتله أو حيث يكون حكمه ذلك فقتل هل تملك أطفاله قيل و القائل الشيخ

لا، استصحبا لحالهم الأول قال فيما حكى عنه: ما هذا لفظه «و أما أولاده فإن كانوا كبارا أقرؤا على دينهم، و لهم حكم نفوسهم، و إن كانوا صغارا نظر في الأم فإن كانت على دين يقر أهله عليه ببذل الجزية أقر ولده الصغير في دار الإسلام، سواء ماتت الأم أو لم تمت و إن كانت على دين لا يقر أهله عليه كالوثنيه و غيرها فإنهم يقرون أيضا لما سبق لهم من الذمه، و الأم لا يجب عليها القتل» و مرجعه إلى ما ذكره المصنف من الإقرار مطلقا كما هو خيره الكركي و ثاني الشهيدان للأصل، و لكن ظاهر نسبه المصنف له إلى القيل التوقف فيه، و لعله لتبعيه الولد الوالد في الأحكام، و هو حسن إن ثبت العموم، و الله العالم.

[المسألة الثانية إذا فعل أهل الذمه ما هو سائغ في شرعهم و ليس بسائغ في الإسلام لم يتعرضوا]

المسألة الثانية إذا فعل أهل الذمه ما هو سائغ في شرعهم و ليس بسائغ في الإسلام كشرب الخمر و نحوه لم يتعرضوا ما لم يتجاهروا به كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافا بل و لا إشكالا لا بعد إقرارهم على دينهم فيما بينهم بأخذ الجزية منهم و القيام بشرائط الذمه، نعم إن تجاهروا به عمل بهم ما تقتضيه الجنايه بموجب شرع الإسلام لأنهم مكلفون بالفروع، و لم ينقض عقد الذمه إقرارهم عليه مع التجاهر به، فيبقى حينئذ ما دل على الأمر بالمعروف و إقامة الحدود و النهي عن تعطيلها و غير ذلك من العمومات على حاله بل عن المبسوط روى أصحابنا(١) أنه يقيم عليهم الحد، و هو الصحيح، لكن عنه أيضا قبل ذلك أن للإمام عليه السلام منعهم و تأديبهم على إظهاره، بل قيل هو ظاهر المنتهى و التذكرة و التحرير و أنه الموافق

للأصول، و فيه ما لا يخفى، بل الظاهر انتقاض عقد الذمه إذا كان مثل نكاح المحرمات الذي قد عرفت وجوبه فيه و إن لم يشترط كما

أسلفنا الكلام فيه سابقا.

و إن فعلوا ما ليس بسائق فى شرعهم أيضا كالزنا و اللواط فالحكم فىه أيضا كما فى المسلم للعموم كما صرح به غير واحد أيضا بل و بأنه إن شاء الحاكم دفعه إلى أهل نحلته لىقيموا الحد فىه بمقتضى شرعهم و لكن إن كان إجماعا فذاك، و إلا كان مشكلا، و ربما وجه بأن مقتضى عقد الذمه بقاؤهم على أحكامهم و مقتضيات شرعهم، و فىه أن ذلك كذلك مع عدم الاطلاع، أما معه فلا، لعموم الأدله، و خصوصا إذا كان قد تجاهروا به، و فى حاشيه الكركى و المسالك هذا إذا تساوت الملتان فى وجوب المؤاخذه و إن حصل الاختلاف فى الكم و الكيف، أما إذا لم يكن فى ملتهم مؤاخذه على ذلك فإنه يجب إجراء حكم الإسلام، و لا- يجوز تعطيل حد الله، و هو و إن كان جيدا فى الجملة بل هو مقتضى قول المصنف «لىقيموا الحد بمقتضى شرعهم» لكن قد يناقش بصدق التعطيل مع فرض كون الحد فىه عندهم الضرب و عندنا القتل و نحو ذلك.

نعم لو تحاكم إلينا ذمىان مثلا كان الحاكم مخيرا بين الحكم عليهما بحكم الإسلام، لقوله تعالى (١) «وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ» و قوله تعالى (٢) «وَ أَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ» و بين الإعراض عنهم بلا خلاف أجده فىه بيننا، لقوله تعالى (٣) «فَإِنْ جَاؤُكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ» و

خبر أبى بصير (٤) عن أبى جعفر عليه السلام «أن الحاكم إذا أتاه أهل التوراه و أهل الإنجيل يتحاكمون إليه كان ذلك إليه إن شاء حكم بينهم، و إن شاء تركهم»

١- ١ سورة المائده- الآية ٤٦.

٢- ٢ سورة المائده- الآية ٥٤.

٣- ٣ سورة المائده- الآية ٤٦.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٢٧ من أبواب كيفية الحكم الحديث ١ من كتاب القضاء.

خلافًا للشافعي في أحد قوليهِ و المزنى فأوجبا الحكم بينهم، لقوله تعالى (١) «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» المخصص بالآية الأولى بل الظاهر أنه يجوز له أيضا نقض حكمهم الباطل إذا استعداه أحد الخصمين منهما للعمومات، و ل

خبر هارون (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام «قلت: رجلا من أهل الكتاب نصرانيان أو يهوديان كان بينهما خصومه فقضى بينهما حاكم من حكاهما بجور فأبى الذى قضى عليه أن يقبل و سأل أن يرد إلى حكم المسلمين، قال: يرد إلى حكم المسلمين».

و لو ترفع إلينا مستأمنان حربيان من غير أهل الذمه ففى المنتهى «لا يجب على الحاكم الحكم بينهم إجماعا، لأنه لا يجب على الإمام عليه السلام دفع بعضهم عن بعض، بخلاف أهل الذمه، و لأن أهل الذمه أكد حرمة فإنهم يسكنون دار الإسلام على التأييد» قلت: العمده

ما حكاه من الإجماع، و لو ترفع ذمى مع مسلم أو مستأمن مع مسلم و جب على الحاكم أن يحكم بينهم بما أنزل الله، لقوله تعالى «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَ لا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ» و غيره من العمومات الداله على ذلك، و على وجوب دفع الظلم و الأمر بالمعروف و الحكم بالعدل و غير ذلك.

و لو استعدت زوجه ذمى على زوجها فى ظهار مثلا جاز الحكم عليه بحكم الإسلام، فيمنعه حينئذ أن يقربها حتى يكفر، و لكن فى المنتهى «لا يجوز له أن يكفر بالصوم، لافتقاره إلى نيه القربه، و لا بالعتق لتوقفه على ملك المسلم، و هو لا يتحقق فى طرفه إلا أن يسلم فى يده أو

١-١ سورة المائدة- الآية ٥٤.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٧ من أبواب كيفية الحكم الحديث ٢ من كتاب القضاء.

يرثه، بل بالإطعام» وفيه أن ذلك لا- يوافق حكم الإسلام، ضروره الترتب فى كفاره الظهار، فيكلف بالمرتبه الأولى و لو بأن يسلم.

و لو ترفع إلينا ذمى و مسلم فى خمر اشتراه من الذمى أو بالعكس أبطلناه بكل حال تقابضا أو لم يتقابضا، و رددنا الثمن إلى المشتري، فإن كان المسلم استرجع الثمن، و فى المنتهى «و أرقنا الخمر لأننا لا نقضى على المسلم برد الخمر، و جوزنا إراقتها لأن الذمى عصى بإخراجها إلى المسلم فيعاقب بإراقتها عليه» قلت لا يخلو من نظر إن لم يكن إجماعا و إن كان المشتري الذمى رددنا إليه الثمن و لا نأمره برد الخمر بل يريقها لأنها ليست بمال فى حق المسلم، و الله العالم.

[المسألة الثالثة إذا اشترى الكافر مصحفا لم يصح البيع]

المسألة الثالثة إذا اشترى الكافر مصحفا كله أو بعضه لم يصح البيع، و قيل يصح و ترفع يده و الأول أنسب بإعظام الكتاب العزيز، و مثل ذلك كتب أحاديث النبي صلى الله عليه و آله، و قيل يجوز على كراهيه، و هو أشبه عند المصنف بأصول المذهب و قواعده و قد أشبعنا الكلام بحمد الله تعالى فى المسألة و أطرافها فى المكاسب عند ذكر المصنف حكم بيع العبد المسلم على الكافر، فلاحظ و تأمل.

[المسألة الرابعة لو أوصى الذمى ببناء كنيسة أو يبعه لم يجز]

المسألة الرابعة لو أوصى الذمى ببناء كنيسة أو يبعه أو غير ذلك معبدا لهم و محلا لصلاتهم و نحوها من عباداتهم الباطلة و رجع الأمر إلينا لم يجز لنا إنفاذها لأنها معصية و الوصيه فيها غير جائزه إجماعا فى المنتهى و محكى التذكرة و غيرهما، بل هو محصل و كذا لو أوصى بصرف شىء فى كتابه التوراه و الإنجيل و غيرها لأنها محرفة فصارت من كتب الضلال، قال الله تعالى شأنه(١)

«يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ»* و قال (١) «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»

و روى «أن رسول الله صلى الله عليه و آله خرج يوماً من داره فوجد في يد عمر صحيفه فقال: ما هي: فقال: من التوراه، فغضب عليه و رماها من يده، و قال: لو كان موسى و عيسى عليهما السلام حين لما وسعهما إلا اتباعي».

و لو أوصى أن تكتب كتب طب أو حساب أو غيرهما مما لا- حرمه فيه جاز لعموم الأدله من غير فرق بين كون ذلك لهم أو لغيرهم، بل في المنتهى الإجماع عليه، و هو كذلك، إذ الممنوع إنفاذ الوصيه بالمحرم و هو ما عرفت.

و كذا لو أوصى باستئجار الأجير الخاص لخدمه البيع و الكنائس أو شراء مصباح لهما أو أرض توقف عليهما أو غير ذلك مما هو محرم لما عرفت، نعم لو أوصى ببناء ذلك مأوى للماره من أهل الذمه خاصه أو مع المسلمين أو سكانهم أو غير ذلك مما هو ليس معصيه جاز، لعموم الوصيه، هذا، و عن الشهيد «أن هذا ليس على إطلاقه، بل هو في موضع ليس لهم الإحداث فيه» و فيه أن عدم جواز إنفاذنا لها إذا رجع الأمر إلينا باعتبار كونها معصيه في نفسها، و هو المراد من عدم صحتها، فإن لم يرجع الأمر إلينا لم يكن لنا التعرض لهم فيما يقتضيه شرعهم، و إن كان لنا المنع لو أرادوا إحداثها فيما لا يجوز الإحداث فيه، و كذا الكلام في الوصيه بشراء الخمر أو الخنزير أو الوقف عليهما أو غير ذلك من المحرمات، و إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم في غير ذلك و لو أوصى للراهب و القسيس و غيرهما جاز كما تجوز الصدقه عليهم و الهبه و غيرهما بلا خلاف و لا إشكال للعموم، و ضمير

الجمع فى العبارة إما لأن لام الجنس تلحقهما بالمتعدد، أو لأن أقل الجمع اثنان، أو لأن المراد به أهل الذمه، و الأمر سهل، و لو أوصى بالكنيسة مثلاً للماره و الصلاه فى المنتهى «قيل يبطل الوصيه فى الصلاه و تصح فى نزول الماره، فتبنى كنيسه بنصف الثلث لنزول الماره خاصه فإن لم يمكن ذلك بطلت الوصيه، و قيل تبنى الكنيسه بالثلث، و تكون لنزول الماره، و يمنعون من الاجتماع فى الصلاه، و فى الوجهين قوه» قلت: لعل الحكم ببطلان الوصيه أقوى منهما لكونهما من الوصيه بالمحرم و إن اشترك معه غايه محلله، فتأمل.

[المسأله الخامسه يكره للمسلم أجره رم الكنائس و البيع]

المسأله الخامسه يكره للمسلم أجره رم الكنائس و البيع و إصلاحها من بناء و نجاره و غير ذلك و لا يحرم بلا خلاف أجده، بل قد مر ما عن المنتهى من الاتفاق على جواز رم ما انشعب منها، و لعل الوجه فى الكراهه بعد التسامح فيها أنه نوع إعانه لهم على ما يفعلونه، من المحرمات فيها من صلاه و نحوها.

[الركن الرابع فى قتال أهل البغى]

الركن الرابع فى قتال أهل البغى

(الركن الرابع فى قتال أهل البغى) الذى هو لغه مجاوزة الحد و الظلم و الاستعلاء و طلب الشىء، و فى عرف المشرعه الخروج عن طاعه الإمام العادل عليه السلام على الوجه الآتى، و المناسبه بينه و بين الجميع واضحه، و إن كانت هى فى الظلم أتم، و من ذلك و غيره يعلم أن البغاه اسم ذم، خلافا لبعض العامه فأنكره، و قال: المراد بالبغاه المخطئون من أهل الاجتهاد، و هو كما

ترى ناش عن عناد، و على كل حال فخير الأسياف (١) المروى فى التهذيب و الكافى و عمل به الأصحاب و تسمعه إن شاء الله صريح فيما ذكره بعض من أنه نزل فيهم قوله تعالى (٢) «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحِدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» و إن كان قد أشكله بعض بأنها فى المؤمنين، و الفرق الثلاثة عندنا كفار و إن انتحلوا الإسلام، و لفظ البغى فيها أعم من ذلك، إذ يمكن إرادته التعدى من بعض المؤمنين على بعض، و لكن يمكن أن يكون على ضرب من المجاز و لو باعتبار معتقدهم كما ستعرف ذلك.

و على كل حال فقد قيل إنهم استفادوا منها أمورا خمسة: أحدها أن البغاه على الإمام عليه السلام مؤمنون، لأن الله تعالى سماهم مؤمنين و هو لا يوافق أصولنا فى الإمامه، و من هنا حمل على ضرب من المجاز بناء على الظاهر أو على ما كانوا عليه أو على ما يعتقدونه، نحو قوله تعالى (٣) «وَإِنْ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعِيدًا مَا تَبَيَّنَ، كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَ هُمْ يُنظَرُونَ» المعلوم أنه فى المنافقين بل فى المنتهى و هذه صفة المنافقين إجماعا، الثانى و جوب قتالهم، و هو كذلك عندنا كما ستعرف إن شاء الله، الثالث و جوب القتال إلى غايه و هو كذلك أيضا لنص الآية كما ستعرف، الرابع عدم الرجوع على أهل البغى بنفس أو مال بعد الصلح، لعدم ذكر شىء منهما بعده،

١- ١ الوسائل - الباب ٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ سورة الحجرات - الآية ٩.

٣- ٣ سورة الأنفال - الآية ٥ و ٦.

و مناف لما عندنا كما ستعرف، بل و لقوله تعالى فيها «وَ أَفْسِدُوا» المراد به العدل، الخامس دلالتها على جواز قتال كل من منع حقا طوب به فلم يفعل، للعله التي جوزت قتال البغاه، و فيه أنها مستنبطه و ليست حجه عندنا، خصوصا بعد معلوميه تفاوت الحقوق، و أن أعظمها مخالفه الإمام عليه السلام على وجه يترتب عليه الفساد فى الدين، فلا يقاس عليه غيره، كما هو واضح.

و كيف كان فلا- خلاف بين المسلمين فضلا عن المؤمنين فى أنه يجب قتال من خرج على إمام عادل عليه السلام بالسيف و نحوه إذا ندب إليه الإمام عليه السلام عموما أو خصوصا أو من نصبه الإمام لذلك أو ما يشمله، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض كالنصوص (١) من طرق العامه و الخاصه، مضافا إلى ما سمعته من الكتاب بناء على نزوله

فيهم كما تسمع التصريح به فى خبر الأسياف فى الخاتمه المروى فى الكافى و التهذيب و عمل به الأصحاب و منهم الناكثون أصحاب الجمل أعوان الامراء، و القاسطون أهل الشام و المارقون الخوارج الذين هم كلاب أهل النار، و قد مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمي، و لا يتجاوز الإيمان تراقيهم، و قد بشر النبى صلى الله عليه و آله أمير المؤمنين عليه السلام بمباشره قتالهم أجمع من بعده كما تسمعه إن شاء الله فى خبر الأسياف و غيره، و أنه الذى يقاتل على تأويل القرآن كما قاتل هو على تنزيله،

و عن على عليه السلام (٢) أنه قال: «أمرت بقتال الناكثين و القاسطين و المارقين ففعلت ما أمرت»

١- ١ الوسائل- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو و سنن البيهقى ج ٨ ص ١٤٨.

٢- ٢ دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٨٨.

و قال عليه السلام أيضا(١)«و الله ما وجدت إلا قتالهم أو الكفر بما أنزل الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله»

و عن الباقر عليه السلام (٢)أنه ذكر الذين حاربهم على عليه السلام فقال: «أما إنهم أعظم حربا ممن حارب رسول الله صلى الله عليه وآله، قيل له و كيف ذلك يا بن رسول الله؟ قال: لأن أولئك كانوا جاهليه و هؤلاء قرءوا القرآن و عرفوا فضل أهل الفضل، فأتوا ما أتوا بعد البصيره».

و كيف كان ف التأخر عنه كبيره بلا خلاف و لا إشكال، خصوصا بعد أن كان من الجهاد، بل هو من أعظم أفراده، و في

خبر هاشم بن يزيد(٣)قال: «سمعت يزيد بن علي يقول: كان على عليه السلام في حربته أعظم أجرا من قيامه مع رسول الله صلى الله عليه وآله في حربته، قال: قلت: و أى شىء تقول أصلحك الله؟ قال:

فقال لى لأنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله تابعا، و لم يكن له إلا أجر تبعيته، و كان فى هذه متبوعا و كان له أجر كل من تبعه».

و لكن إذا قام به من فيه غنى سقط عن الباقيين ما لم يستنهضه الإمام عليه السلام على التعيين إذ هو واجب كفايه كجهاد المشركين، و حيثئذ فالمراد من ندب الإمام أو منصوبه طلب من تقوم به الكفايه من المسلمين، و إلا- فلو أمرهم على العموم الاستغراقى و جب امتثال أمره، فيكون عينيا من هذه الحثيه، كالذى يستنهضه الإمام عليه السلام بخصوصه، كما هو واضح، و فى

خبر محمد بن عمر بن

١-١ المستدرک- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٢.

٢-٢ المستدرک- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٣.

٣-٣ التهذيب- ج ٦ ص ١٧٠ الرقم ٣٢٦ و فيه «قال: سمعت زيد بن علي» و هو الصحيح.

على عليه السلام (١) عن أبيه عن جده عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله المروى مسندا عن مجالس الحسن بن محمد الطوسي أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الله تعالى قد كتب على المؤمنين الجهاد في الفتنه من بعدى كما كتب عليهم الجهاد مع المشركين معى، فقلت يا رسول الله: و ما الفتنه التى كتب علينا فيها الجهاد؟ قال: فتنه قوم يشهدون أن لا إله إلا الله، و أنى رسول الله، و هم مخالفون لستى و طاعنون فى دينى، فقلت فعلى ما نقاتلهم يا رسول الله و هم يشهدون أن لا إله إلا الله و أنك رسول الله؟ فقال على إحداثهم فى دينهم و فراقهم لأمرى، و استحلالهم دم عترتى»

، و عن على عليه السلام (٢) «أنه حرض الناس على القتال يوم الجمل، فقال: قاتلوا أئمه الكفر إنهم لا أيمان لهم، لعلهم ينتهون، ثم قال: و الله ما رمى أهل هذه الآيه سهم قبل اليوم»

و عنه عليه السلام أيضا (٣) أنه قال يوم صفين:

«اقتلوا بقيه الأحزاب و أولياء الشيطان، اقتلوا من يقول: كذب الله و رسوله، و تقولون صدق الله و رسوله».

و من ذلك و غيره كان الفرار فى حربهم كالفرار فى حرب المشركين و أنه يجب مصابرتهم حتى يفيئوا أو يقتلوا و إن استعاذوا بالمصاحف و الدعوه إلى حكم الكتاب لم يلتفت إلى قولهم إذا كان قد دعوا إليه

فامتنعوا فيقاتلون حينئذ حتى يصرحوا بالفئه على وجه لم يعلم كونه خديعه، و ما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام فى صفين كان مغلوبا عليه من جيشه الذى كان أكثره من المخالفين، و إلا فهو قد

١- ١ الوسائل - الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

٢- ٢ دعائم الإسلام - ج ١ ص ٣٨٩ - ٣٩٠ المطبوعه عام ١٣٨٣.

٣- ٣ دعائم الإسلام - ج ١ ص ٣٨٩ - ٣٩٠ المطبوعه عام ١٣٨٣.

صابرهم أى مصابره، خصوصا ليله الهرير فى وقعه صفين، و عن

عبد الرحمن السلمى (١)قال: «شهدت صفين مع على عليه السلام فنظرت إلى عمار بن ياسر و قد حمل فأبلى و انصرف و قد انثنى سيفه من الضرب، و كان مع على عليه السلام جماعه قد سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه و آله لعمار: يا عمار تقتلك الفئة الباغية، فكان لا يسلك واديا إلا اتبعوه فنظر إلى هاشم بن عتب المرقال صاحب رايه على عليه السلام و قد ركز الرايه و كان هاشم أعور فقال له عمار: يا هاشم عورا و جبنا لا خير فى أعور لا يغشى الناس، فانتزع هاشم الرايه و هو يقول:

أعور يبقى أهله محلا قد عالج الحياه حتى ملا

لا بد أن يفلا أو يفلا

فقال عمار: أقدم يا هاشم- إلى أن قال: فحملا جميعا فما رجعا حتى قتلا»

و عن على عليه السلام (٢)«أنه أعطى الرايه يوم الجمل محمد بن الحنفية و أقامه بين يديه، و قدم الحسن عليه السلام على الميمنه و الحسين عليه السلام على الميسره، و وقف خلف الرايه على بغله رسول الله صلى الله عليه و آله الشهباء، قال ابن الحنفية: فدنا منا القوم و رشقونا بالنبل، و قتلوا رجلا، فالتفت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فرأيته نائما قد استثقل نوما، فقلت يا أمير المؤمنين على مثل هذه الحال تنام و قد فضخونا بالنبل و قتلوا رجلا منا، هللك الناس، فقال على عليه السلام لا أراك إلا تحن حنين العذراء الرايه رايه رسول الله صلى الله عليه و آله، فأخذها فهزها و كانت الريح فى وجوهنا فانقلبت عليهم، فحسر على عليه السلام عن ذراعه و شد عليهم فضرب

١-١ دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٩٢ مع اختلاف يسير.

٢-٢ دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٥٣.

بسيفه حتى صبغ كم قبائه و انحنى سيفه».

و كيف كان فقتال البغاه كقتال المشركين فى الوجوب و كفائيته و كون تركه كبيره، و أن الفرار منه كالفرار منه بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك كما اعترف به فى المنتهى، و النصوص من الطرفين و افيه به كفعل على عليه السلام فى قتال الفرق الثلاثه.

و المقتول مع العادل شهيد لا- يغسل و لا يكفن بل يصلى عليه بلا خلاف أجده فيه، بل ظاهر المنتهى الإجماع عليه، و بالجمله فهم كالمشركين فى أصل القتال و المصابره و نحوهما مما تقدم هناك حتى بالنسبه إلى قتل الوالد و غيره من الأرحام الذى حكى عن الشيخ هنا كراهته بل فى المنتهى نسبه إلى أكثر العلماء، و إن كان فيه أن التعارض مخصوص بالوالد، للأمر (١) بالصحه فى الدنيا معروفًا، و مع فرض التكافؤ من جميع الوجوه يتجه التخيير، أما غير الوالد فهو باق على مقتضى عموم القتل كالمشرك الرحم، بل يمكن منع التكافؤ فى الأول، لقوه دليل وجوب قتلهم المؤيد بإعزاز الدين، و نهى النبى صلى الله عليه و آله أبا بكر و أبا حذيفه عن قتل أبويهما لم يثبت من طرفنا، و الغرض من ذلك بيان اتحاد كيفية قتال المشركين و البغاه من هذا الوجه و نحوه.

نعم من كان من أهل البغى لهم فئه يرجع إليها جاز الإجهاز على جريحهم و إتباع مدبرهم و قتل أسيرهم، و من لم يكن لهم فئه فالقصد بمحاربتهم تفريق كلمتهم، فلا يتبع لهم مدبر و لا يجهز على جريح و لا يقتل لهم مأسور بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، نعم فى الدروس و نقل الحسن أنهم يعرضون على السيف، فمن تاب منهم ترك

و الإقتل، إلا أنه لم نعرف القائل به، بل المعلوم من فعل على عليه السلام فى أهل

الجمال خلافه، و حينئذ فلا خلاف معتد به فيه، بل فى المنتهى و محكى التذكرة نسبتة إلى علمائنا، بل عن الغنية الإجماع عليه صريحا، و هو الحجة بعد

خبر حفص بن غياث (١) «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطائفتين من المؤمنين إحداهما باغية و الأخرى عادله فهزمت عادله الباغية قال: ليس لأهل العدل أن يتبعوا مدبرا و لا يجهزوا على جريح و لا يقتلوا أسيرا، و هذا إذا لم يبق من أهل البغى أحد و لم يكن فئه يرجعون إليها، فإذا كانت لهم فئه يرجعون إليها فإن أسيرهم يقتل، و مدبرهم يتبع، و جريحهم يجهز عليه»

و خبر الحسن بن على بن شعبه المروى عن تحف العقول (٢) عن أبى الحسن الثالث عليه السلام أنه قال فى جواب مسائل يحيى بن أكنم: «و أما قولك إن عليا عليه السلام قتل أهل صفين مقبلين و مدبرين و أجهز على جريحهم، و إنه يوم الجمل لم يتبع موليا، و لم يجهز على جريح، و من ألقى سلاحه أمنه و من دخل داره أمنه، إن أهل الجمل قتل إمامهم و لم تكن لهم فئه يرجعون إليها، و إنما رجع القوم إلى منازلهم غير محاربين و لا مخالفين و لا منابذين، و رضوا بالكف عنهم، فكان الحكم فيهم رفع السيف عنهم، و الكف عن أذاهم إذا لم يطلبوا عليه أعوانا، و أهل صفين كانوا يرجعون إلى فئه مستعده، و إمام يجمع لهم السلاح و الدرود و الرماح و السيوف، و يسنى لهم العطاء، و يهيئ لهم المنازل، و يعود مريضهم، و يجبر كسيرهم، و يداوى جريحهم، و

يحمل راجلهم، و يكسو حاسرهم و يردهم فيرجعون إلى محاربتهم و قتالهم، فلم يساو بين الفريقين فى الحكم

١-١ الوسائل- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

لما عرف من الحكم فى قتال أهل التوحيد، لكنه شرح ذلك لهم، فمن رغب عرض على السيف أو يتوب عن ذلك»

و عن شريك (١) قال:

«لما هزم الناس يوم الجمل قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تتبعوا موليا ولا تجهزوا على جريح، و من أغلق بابه فهو آمن، فلما كان يوم صفين قتل المقبل و المدبر و أجاز على جريح، فقال أبان بن تغلب لعبد الله بن شريك هاتان سيران مختلفتان، فقال: إن أهل الجمل قتل طلحه و الزبير و إن معاويه كان قائما بعينه، و كان قائدهم»

و فى الدعائم (٢) عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: «سار على عليه السلام بالمن و العفو فى عدوه من أجل شيعته، لأنه كان يعلم أنه سيظهر عليهم عدوهم من بعده، فأحب أن يقتدى من جاء بعده به، فيسير فى شيعته بسيرته و لا يجاوز فعله، فيرى الناس أنه قد تعدى و ظلم إذا انهزم أهل البغى و كان لهم فته يلجئون إليها طلبوا و أجهز على جرحاهم و أتبعوا و قتلوا ما أمكن إتباعهم و قتلهم، و كذلك سار

على عليه السلام فى أصحاب صفين، لأن معاويه كان وراءهم، و إذا لم يكن لهم فته لم يطلبوا و لم يجهز على جرحاهم، لأنهم إذا ولوا تفرقوا»

إلى غير ذلك من النصوص التى قد تضافرت فى أنه عليه السلام سار فى أهل الجمل بالمن و العفو.

قال أبو حمزه الثمالى (٣) «قلت لعلى بن الحسين عليهما السلام بما سار على بن أبى طالب عليه السلام فقال: إن أبا اليقظان كان رجلا حادا رحمه الله فقال يا أمير المؤمنين: بم تسير فى هؤلاء غدا؟ فقال

١- ١ الوسائل- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

٢- ٢ ذكر صدره فى المستدرک فى الباب ٢٣ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤ و ذيله فى الباب ٢٢ منها الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

بالمن كما سار رسول الله صلى الله عليه وآله في أهل مكة»

و عن الأصمغ (١) «أن أمير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل لما قتل طلحه و الزبير و قبض على عائشه و انهزم أصحاب الجمل نادى مناديه لا- تجهزوا على جريح، و لا تتبعوا مدبرا، من ألقى سلاحه فهو آمن، ثم دعا ببغله رسول الله صلى الله عليه وآله و آله الشهباء فركبها، ثم قال: تعال يا فلان، و تعال يا فلان حتى جمع إليه زهاء من ستين شيخا، كلهم من همدان قد تنكبوا الترسه و تقلدوا السيوف و لبسوا المغافر، فسار و هم حوله حتى انتهى إلى دار عظيمه فاستفتح ففتح له، فإذا هو بنساء

يبكين بفناء الدار، فلما نظرن إليه صحن صيحه واحده و قلن هذا قاتل الأحبه، فلم يقل لهن شيئا، و سأل عن حجره عائشه ففتح له بابها و سمع بينهما كلام شبيه بالمعاذير لا و الله و بلى و الله، ثم خرج فنظر إلى امرأه أدماء طويله فقال لها يا صفيه فأنته مسرعه، فقال ألا تبعدين هؤلاء الكلبات يزعمن أنى قاتل الأحبه و لو كنت قاتل الأحبه لقتلت من فى هذه الحجره و من فى هذه و أوماً إلى ثلاث حجر، فذهبت إليهن و قالت لهن فما بقيت فى الدار صائحه إلا سكتت و لا قائمه إلا قعدت، قال الأصمغ و كان فى إحدى الحجر عائشه و من معها من خاصتها، و فى الأخرى مروان بن الحكم و شباب من قريش، و فى الأخرى عبد الله بن الزبير و أهله فقيل للأصمغ فهلا- بسطتم أيديكم على هؤلاء فقتلتموهم أليس هؤلاء كانوا أصحاب القرحة فلم استبقيتموهم قال: قد ضربنا و الله بأيدينا إلى قوائم سيوفنا و أحددنا أبصارنا نحوه لكى يأمرنا فيهم بأمر فما فعل و أوسعهم عفوا»

و لعله لهذه النصوص و نحوها قال الشيخ و ابنا إدريس و حمزه فيما حكى عنهم إنه يعتبر فى جريان حكم البغاه كونهم فى منعه و كثره لا

يمكن كفهم و تفريق جمعهم إلا- بالاتفاق و تجهيز الجيوش و القتال، فأما إن كانوا نفرا يسيرا كالواحد و الاثنين و العشره و كيدهم ضعيف لم يجر عليهم حكم أهل البغى، و هو المحكى عن الشافعى، مستدلين عليه بأن

ابن ملجم (١) لما جرح عليا عليه السلام و قبض عليه أوصى أمير المؤمنين عليه السلام بالإحسان إليه، و قال: «إن برئت فأنا أولى بأمرى و إن مت فلا تمثلوا به»

و لكن عن بعض الجمهور جريان حكم البغاه حتى على الواحد إذا خرج بالسيف، بل فى المنتهى و عن التذكرة أنه قوى بل قيل إنه مقتضى إطلاق المتن و القواعد و الإرشاد و غيرها، و إن كان قد يناقش بانسياق غير ذلك من الإطلاق المزبور، خصوصا بعد ذكرهم الفئه و نحوها مما يظهر منه الاجتماع المعتد به، و لا أقل من الشك، فيبقى الأصل حينئذ بحاله، نعم يجرى عليهم حكم المحارب لو فرض إشهاره للسلاح أو غيره مما يندرج فيه.

و حكى عن الشيخ أيضا و ابنى حمزه و إدريس اشتراط الخروج عن قبضه الإمام منفردين عنه فى بلد أو باديه فى جريان حكم البغاه أما لو كانوا معه و فى قبضته فليسوا أهل بغى، و لعله

للمرسل (٢) «أن عليا عليه السلام كان يخطب فقال رجل بباب المسجد لا حكم إلا لله تعريضا بعلى عليه السلام أنه حكم فى دين الله الرجال، فقال على عليه السلام:

كلمه حق أريد بها باطل، لكم علينا ثلاث، لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا اسم الله فيها، و لا نمنعكم الفى ء ما دامت أيديكم معنا و لا نبدؤكم بقتال»

إذ المراد من

قوله عليه السلام «ما دامت أيديكم معنا»

عدم الانفراد، و لكنه مرسل غير جامع لشرائط الحجية، نعم

١- ١ الوسائل- الباب ٦٢ من أبواب القصاص فى النفس الحديث ٤.

٢- ٢ المستدرک- الباب ٢٤ من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

قد يقال إن حكم البغاه لم يعلم إلا من فعل على عليه السلام كما اعترف به الشافعي وغيره، و لم يثبت لنا شىء من فعله فيما عدا الفرق الثلاثة، و قد كانوا كذلك.

و ربما حكى عنهم أيضا اشتراط أن يكونوا على المباينة بتأويل يعتقدونه، و لم نجد لهم ما يدل عليه، بل الواقع من على عليه السلام مع أهل الجمل و صفين خلافه، ضروره عدم شبهه لهم، نعم قد كان ذلك في خصوص الخوارج، ففي

خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام «لما فرغ أمير المؤمنين عليه السلام من أهل النهر قال لا يقاتلهم أحد بعدى إلا من هم أولى بالحق منه»

كما هو المحكى عن خط العلامة بيده، فيكون حينئذ إخبارا لا نهيا،

و في بعض «إلا من هو أولى بالحق منهم»

و في خبره الآخر (٢) عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أيضا قال: «ذكرت الحروريه عند على عليه السلام قال: إن خرجوا على إمام عادل أو

جماعه فقاتلوهم، و إن خرجوا على إمام جائر فلا تقاتلوهم، فإن لهم في ذلك مقالا»

و في خبر جميل بن دراج (٣) قال: «قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام الخوارج شكاك فقال: نعم، قال: فقال بعض أصحابه: كيف و هم يدعون إلى البراز، قال: ذلك مما يجدون في أنفسهم»

و في نهج البلاغه (٤) عن أمير المؤمنين عليه السلام «لا تقاتلوا الخوارج بعدى، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه يعنى معاويه

١-١ الوسائل- الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣ عن ابن المغيرة إلا أن الموجود في علل الشرائع عن السكوني.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

٤-٤ الوسائل- الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١٣.

و الغرض من ذلك تنقيح موضوع البغاه على وجه تجرى عليه أحكامهم، و إلا- فقد يجب قتلهم لكونهم محاربين، أو لأنهم نصاب، و لاستحلالهم دماء المسلمين و تكفيرهم أمير المؤمنين عليه السلام و نحو ذلك مما هو إنكار ضرورى الدين، أو لغير ذلك من موجبات القتل التى هى مذهبهم، فإنهم لم يبقوا على ما كانوا حال خروجهم، بل صارت لهم عقائد ملعونه خرجوا بها عن ربقة الإسلام، و لذا حكم الأصحاب بنجاستهم فى كتاب الطهاره من غير خلاف يعرف فيه بينهم.

و كيف كان فقد عرفت عدم اعتبار الشبهه أيضا فى البغى للقطع بكون أهل الجمل و صفين

منهم، و لا شبهه لهم، كما أن من حكم أهل البصره و النهرو يعلم أيضا عدم اعتبار نصب إمام لأنفسهم كما عن بعض العامه.

نعم الظاهر عدم الخلاف بل و الإشكال فى اعتبار إرشادهم قبل القتل، و ذكر ما يزيح عنهم الشبهه كما فعله أمير المؤمنين عليه السلام فى حربهم بنفسه و برسله حتى ذكر ما ذكر لهم جريا على مذاقهم، و لم يكتف بذلك حتى بدءوه بالحرب ففعله بهم ما فعل، و الله العالم.

[مسائل]

[المسألة الأولى لا يجوز سبى ذرارى البغاه و لا تملك نساؤهم إجماعا]

الأولى لا يجوز سبى ذرارى البغاه و إن تولدوا بعد البغى و لا تملك نساؤهم إجماعا محصلا و محكيا عن التحرير و غيره بل عن المنتهى «نفى الخلاف فيه بين أهل العلم» و عن التذكرة «بين الأمة» لكن فى المختلف و المسالك نسبتة إلى المشهور، و لعله لما فى الدروس، قال: و نقل الحسن أن للإمام عليه السلام ذلك إن شاء، لمفهوم

قول على عليه السلام «إنى مننت على أهل البصره كما من رسول الله (ص) على أهل مكه، و قد كان لرسول الله صلى الله عليه و آله أن يسبى فكذا الإمام عليه السلام»

و هو شاذ، قلت: بل لم نعرفه لأحد

منا، مع احتمال كون مراده أنه قد كان ذلك لأمر المؤمنين عليه السلام لو أراد، إلا- أن التقيه جعلت الحكم كذلك كما استفاضت به النصوص، ففي

خبر عبد الله بن سليمان (١) «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يروون أن عليا عليه السلام قتل أهل البصره و ترك أموالهم، فقال: إن دار الشرك يحل ما فيها، و إن دار الإسلام لا يحل ما فيها، فقال: إن عليا عليه السلام إنما من عليهم كما من رسول الله صلى الله عليه و آله على أهل مكه، و إنما ترك على عليه السلام لأنه كان يعلم أنه سيكون له شيعه، و أن دوله الباطل ستظهر عليهم فأراد أن يقتدى به فى شيعته، و قد رأيتم آثار ذلك هو ذا سائر فى الناس سيره على عليه السلام، و لو قتل على عليه السلام أهل البصره جميعا و اتخذ أموالهم لكان ذلك له حلالا، لكنه من عليهم ليمن على شيعته من بعده»

و خبر زراره (٢) عن أبي جعفر عليه السلام «لو لا أن عليا عليه السلام سار فى أهل حربه

بالكف عن السبى و الغنيمه للقيت شيعته من الناس بلاء عظيما، ثم قال: و الله لسيرته كانت خيرا لكم مما طلعت عليه الشمس»

و خبر أبي بكر الحضرمي (٣) «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لسيره على عليه السلام فى أهل البصره كانت خيرا لشيعته مما طلعت عليه الشمس، إنه علم أن للقوم دوله، فلو سباهم لسببت شيعته، قلت فأخبرني عن القائم عليه السلام يسير بسيرته قال: لا إن عليا سار فيهم باليمن لما علم من دولتهم، و إن القائم عليه السلام يسير فيهم بخلاف تلك السيره، لأنه لا دوله لهم»

و خبر الحسن بن هارون بياع الأنماط (٤) قال: «كنت عند أبي عبد الله

١- ١ الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٨.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٣.

عليه السلام جالسا فسأله معلى بن خنيس أيسير الإمام عليه السلام بخلاف سيره على عليه السلام؟ قال: نعم، وذلك أن عليا سار باليمن والكف لأنه علم أن شيعته سيظهر عليهم، وأن القائم عليه السلام إذا قام سار فيهم بالسيف والسبى لأنه يعلم أن شيعته لن يظهر عليهم من بعده أبدا»

إلى غير ذلك من النصوص المروية في الكافي والتهذيب وغيرهما بل يمكن دعوى القطع بمضمونها إن لم يمكن دعوى تواترها بالمعنى

المصطلح، فلعل القائل المزبور أراد هذا المعنى، لا أن المراد جواز السبى في زمان الهدنه إلى ظهور صاحب الأمر عليه السلام،

قال محمد بن مسلم (١) «سألت أبا جعفر عليه السلام عن القائم عليه السلام إذا قام بأى سيره يسير في الناس فقال بسيره ما سار به رسول الله صلى الله عليه وآله حتى يظهر الإسلام، قلت: وما كانت سيره رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: أبطل ما كان في الجاهلية واستقبل الناس بالعدل، وكذلك القائم عليه السلام إذا قام يبطل ما كان في الهدنه مما كان في أيدي الناس ويستقبل بهم العدل»

و لا ينافى ذلك ما

في جملة من النصوص من جواب على عليه السلام لما سئل عن السبى فقال: «أيكم يأخذ أم المؤمنين في سهمه»

منها

خبر مروان بن الحكم (٢) قال: «لما هزمنا على بالبصرة رد على الناس أموالهم، من أقام بينه أعطاه، ومن لم يقم بينه أحلفه، فقال له قائل يا أمير المؤمنين أقسم الفىء بيننا والسبى، قال: فلما أكثروا قال: أيكم يأخذ أم المؤمنين في سهمه، فكفوا»

و عن الصدوق رحمه الله قد روى (٣) «أن الناس اجتمعوا إلى

١-١ الوسائل- الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٥.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٧.

أمير المؤمنين عليه السلام يوم البصره فقالوا يا أمير المؤمنين أقسم بيننا غنائمهم، قال أيكم يأخذ أم المؤمنين في سهمه»

ضروره كون ذلك منه إسكاتا للخصم، و إلا فالأصل هو ما تضمنته النصوص السابقه الذى لا يمكنه أن يبوح به، فإن أكثر جيشه مخالفون كما صرح عليه السلام به فى بعض خطبه، بل هو من المعلوم من كتب السير و التواريخ، و يكفيك خبر النهى (١) عن الاجتماع فى نافله شهر رمضان المشتمل على صيحه الكوفه من جميع جوانبها و اسنه عمراه فكف عن النهى عن ذلك، فالعمده حينئذ هذا و هو تكليف كالأصلى، بل الأجر فى التعبه به أعظم من الأجر بالعمل بالأول حال عدم التقيه، و إلا ف

قوله عليه السلام «أيكم يأخذ أم المؤمنين»

إلى آخره يمكن الجواب عنه باستثنائها خاصه، إلا أنه عليه السلام أبدى ذلك إسكاتا لهم و جوابا على ما عندهم من الاعتقاد، و به قطع حجه الخوارج لما أنكروا عليه ما فعله بالبصره من سفك الدماء و عدم السبى أو غير ذلك من الحكم التى هو أدرى بها، و لكن الأمر المخزون المكنون هو الذى أبداه أئمه الهدى عليهم السلام، على أنه عليه السلام مع منه عليهم بما من و كانت سيرته معلومه لديهم و قد فعلوا فى كربلاء ما فعلوا.

و مما تضمنته النصوص المزبوره تنكشف الشبهه عن جملة من الأمور، منها نكاح عمر لأم كلثوم، و منها ملاقاتهم بالرطوبه و نحوها و غير ذلك من المعامله معاملة المسلم الحقيقى، و حاصله أن هذا الزمان المسمى فى النصوص بزمان الهدنه يجرى عليهم فيه جميع أحكام المسلمين فى الطهاره و أكل الذبائح و المناكحات و حرمة الأموال و نحو ذلك حتى يظهر

الحق فيجری عليهم حينئذ حكم الكفار الحربيين، و منه

خبر مسعده بن زياد(١)المروى عن قرب الإسناد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام «أن عليا عليه السلام لم يكن ينسب أحدا من أهل البغى إلى الشرك و لا إلى النفاق، و لكن كان يقول: إخواننا بغوا علينا»

و خبر الفضل بن شاذان(٢)عن الرضا عليه السلام المروى مسندا عن العيون فى حديث طويل «فلا يحل قتل أحد من النصاب و الكفار فى دار التقية إلا قاتل أو ساع فى فساد، و ذلك إذا لم تخف على نفسك و أصحابك»

و فى الدعائم(٣)عن على عليه السلام «أنه سئل عن الذين قاتلهم من أهل القبلة أ كافرون هم؟ قال: كفروا بالأحكام و كفروا بالنعم، ليس كفر المشركين الذين دفعوا النبوه و لم

يقروا بالإسلام، و لو كانوا كذلك ما حلت لنا مناكحتهم و لا ذبائحهم و لا مواريتهم»

إلى غير ذلك من النصوص الداله على جريان حكم المسلمين على البغاه من حيث البغى فى زمن الهدنه، فضلا عما هو المعلوم من تتبع كتب السير من مخالطتهم و عدم التجنب عن أسئارهم و غير ذلك من أحكام المسلمين، و إن وجب قتالهم على الوجه الذى ذكرناه، لكن ذلك أعم من الكفر، نعم الخوارج منهم قد اتخذوا بعد ذلك دينا و اعتقدوا اعتقادات صاروا بها كفارا لا من حيث كونهم بغاه، و أما تغسيلهم و دفنهم و الصلاه عليهم فقد فرعه بعضهم على الكفر و عدمه، و لكن قد يقال بعدم وجوب ذلك و إن لم نقل بكفرهم حال حياتهم، و لكن لهم حكمهم بعد موتهم كما سمعته سابقا فى مطلق منكر الإمامه.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب جهاد العدو الحديث ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

٣-٣ المستدرک - الباب - ٢٤- من أبواب جهاد العدو - الحديث ١٤.

[المسأله الثانيه لا يجوز تملك شىء من أموالهم]

و من ذلك يعلم الحال فى المسأله الثانيه التى هى لا- يجوز تملك شىء من أموالهم التى لم يحوها العسكر سواء كانت مما تنقل كالثياب والآلات أو لا- تنقل كالعقارات، لتحقق الإسلام المقتضى لحقن الدم و المال بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل فى المسالك هو موضع وفاق، بل فى صريح المنتهى و الدروس و محكى الغنيه و التحرير الإجماع عليه، بل يمكن دعوى القطع به بملاحظه ما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام فى حرب أهل البصره و النهز بعد الاستيلاء عليهم، مضافا إلى ما سمعته من النصوص السابقه، نعم ما حكاه الحسن بن أبى عقيل مثله يأتى هنا أيضا، و قد سمعت تحقيق الحال فيه على وجه لا يقدح فى محكى الإجماع و لا- محصله، فمن الغريب دعوى بعض الناس الشهره سابقا بالنسبه إلى سبى الذريه و النساء، و الإجماع فى المقام على عدم جواز تملك المال الذى لم يحوه العسكر مع اتحاد المقامين، و لكن الأمر سهل.

و هل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل و يحول كالسلاح و الدواب و غيرهما قيل و القائل المرتضى و ابن إدريس و الفاضل فى جملة من كتبه و الشهيد فى الدروس على ما حكى عن بعضهم لا يؤخذ لما ذكرناه من العله التى قد عرفت دلالة النصوص عليها عموما و خصوصا، بل عن الناصريات لا أعلم خلافا من الفقهاء فيه، و عن السرائر إجماعنا بل المسلمين عليه، و عن التذكرة نسبته إلى كافة العلماء و قيل و القائل العماني و الإسكافي و الشيخ فى محكى الخلاف و النهايه و الجمل و القاضى و الحلبي و ابن حمزه و الفاضل فى المختلف و ثانى الشهيدين و الكركي على ما حكى عن بعضهم نعم يؤخذ عملا بسيره على عليه السلام، و هو الأظهر عند المصنف و فى المختلف نسبته

إلى الأ-كثر، و عن الخلاف ما يحويه عسكر البغاه يجوز أخذه و الانتفاع به، و يكون غنيمه يقسم فى المقاتله، و ما لم يحوه العسكر لا يتعرض له، و استدل على ذلك بإجماع الفرقه و أخبارهم، و هو جيد لو ثبت أن ذلك سيره على عليه السلام، ضروره كونها حينئذ المخصصه للعمومات الداله على حرمه مال المسلم، و دعواها من المصنف و غيره معارضه بدعواها من غيره كالشهيد فى الدروس و غيره على العكس، حتى استدل بها على العدم، قال: و هو الأقرب عملا بسيره على عليه السلام فى أهل البصره، فإنه أمر برد أموالهم، فأخذت حتى القدور، كما أن ما عن العماني من أنه

روى (١) «أن رجلا من عبد القيس قام يوم الجمل فقال يا أمير المؤمنين عليه السلام: ما عدلت حين تقسم بيننا أموالهم و لا تقسم بيننا نساءهم و لا- أبناءهم، فقال له: إن كنت كاذبا فلا أماتك الله حتى تدرك غلام ثقيف، و ذلك أن دار الهجره حرمت ما فيها، و إن دار الشرك أحلت ما فيها، فأيكم يأخذ أمه من سهمه، فقام رجل فقال:

و ما غلام ثقيف يا أمير المؤمنين؟ فقال: عبد لا يدع لله حرمه إلا انتهكها قال: يقتل أو يموت قال: بل يقصمه الله قاصم الجبارين»

و الشيخ فى المبسوط روى أصحابنا(٢) «أن ما يحويه العسكر من الأموال فإنه يقسم»

معارض ب

ما عن المبسوط من أنه روى «أن عليا عليه السلام لما هزم الناس يوم الجمل قالوا له يا أمير المؤمنين ألا نأخذ أموالهم؟

قال: لا لأنهم تحرموا بحرمه الإسلام، فلا تحل أموالهم فى دار الهجره»

وفيه أيضا روى أبو قيس «أن عليا عليه السلام نادى من

١- ١ المستدرک- الباب- ٢٣- من أبواب جهاد العدو- الحديث ١٠ إلا أنه ترك ذيله.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من أبواب جهاد العدو.

وجد ماله فليأخذه، فمر بنا رجل فعرف قدرا نطبخ فيها فسألناه أن يصبر حتى ينضج فلم يفعل فرمى برجله فأخذه»

و بما تقدم من خبر مروان وغيره مما سبق مضافا إلى العله المزبوره، و لعل الجمع بين النصوص أنه عليه السلام قد أذن لهم بأخذ المال الذي عند العسكر ثم بعد أن وضعت الحزب أوزارها غرمه من بيت المال لأهله حتى أنه عليه السلام كان يكتفى من المدعى باليمين.

و أما إجماع الخلاف فمعارض بما سمعته من الإجماع على عكسه، و عداله العماني مع أنه مرسل لا تقتضى صحه الروايه، كقول الشيخ في المبسوط روى أصحابنا خصوصا بعد أن روى في الخلاف ما سمعت فلا أقل من التعارض، فتبقى العمومات حينئذ سليمه، خصوصا بملاحظه ما سمعته من مراعاة على عليه السلام حال شيعته من بعد.

نعم لا يضمن ما تلف من مال الباغي حال الحرب من دابه أو سلاح أو غيرهما و إن كان المباشر لإتلافه تابع العادل، لأن السبب فيه أقوى من المباشر، و لذا لم يضمن لعائشه جملها الذي كان شيطانا حين أمر بعقره، بل الأمر بقتالهم و دفاعهم يستلزم عرفا ذلك، بل عن أبي حنيفه و المرتضى منا جواز الانتفاع بدوابهم و سلاحهم حال الحرب في قتالهم، و هو لا يخلو من وجه، لإطلاق الأمر بقتالهم، خلافا للشافعي فالأظهر حينئذ الأول لا-الثاني، و من ذلك يظهر لك ما في المختلف فإنه أطنب في الاستدلال بأمور ما كنا لنؤثر وقوعها منه، منها أن القائل بالأخذ أكثر فالظن به أقوى، و منها أن المرسل للروايه العماني و هو شيخ من علمائنا تقبل مراسيله، و منها أن البغاه عند بعض علمائنا كفار، و هي كغيرها مما ذكره بعد كما ترى، و الله العالم.

[المسأله الثالثه ما حواه العسكر للمقاتله خاصه يقسم للراجل سهم و للفارس سهمان]

المسأله الثالثه ما حواه العسكر للمقاتله خاصه يقسم للراجل

سهم و للفارس سهمان و لذى الفرسين أو الأفراس ثلاثة بلا خلاف أجده بين القائلين به، و لعله لإلحاق حكم البغاه بحكم أهل الحرب فى ذلك، لما سمعته من بعض النصوص الداله عليه ك

خبر أبى البخترى (١) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عليهم السلام «القتل قتلاّن قتل كفاره و قتل درجه، و القتال قتالان قتال الفئه الباغيه حتى يفيثوا، و قتال الفئه الكافره حتى يسلموا»

و نحوه مما يستفاد منه كونهم كأهل الحرب، و حينئذ يتجه فى غنيمتهم ما سمعته فى قسمه الغنيمه من إخراج الخمس و غيره مما تقدم سابقا، لكن لم يحك من فعل أمير المؤمنين عليه السلام الذى هو الأصل فى حكم البغاه كما اعترف به المؤلف و المخالف مراعاة شىء من ذلك، بل لعل المتحقق خلافه، نعم قد أخذ الناس ما أخذوا و فيهم الأعراب و غيرهم ممن لا معرفه و لا مبالاه له فى هذه الأمور، و لذا نادى مناديه بما سمعت، و غرم للمدعى يمينه، و من ذلك يظهر لك زياده على ما عرفت ضعف القول الثانى المتقدم فى المسأله الثانیه الذى مبنى الحكم هنا عليه، كما هو واضح.

و لو تترسوا بالأطفال و نحوهم ممن هو غير مقاتل و لم يمكن التوصل إليهم إلا بقتلهم قتلوا كما سمعته فى المشركين، ترجيحا لما دل على قتالهم على حرمه قتل النساء و الأطفال، كما أنهم كذلك لو قاتلوا معهم، و لذا رشق اليهودج بالنبال، و إن استؤسروا أطلقوا، لكن عن الشيخ فى الخلاف أنهم يحبسون، و فى الدروس و هو ظاهر ابن الجنيد، و لم نعرف مأخذه، و إذا استؤسر منهم مقاتل ففى الدروس «حبس حتى تنقضى الحرب، لكن

فى بعض الأخبار (٢) أن عمارا جاء

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦- من أبواب جهاد العدو- الحديث ١١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٢١- من أبواب جهاد العدو- الحديث ٢.

لأمير المؤمنين عليه السلام بأسير منهم فقتله،

و الله العالم».

[خاتمه من منع الزكاه لا مستحلا فليس بمرتد]

خاتمه من منع الزكاه لا مستحلا فليس بمرتد قطعاً كمن ترك الصلاة و الصوم، و إطلاق ذلك عليه فى بعض النصوص (١) منزل على إرادته بيان عظم الذنب و عظم العقوبه و لكن يجوز قتاله حتى يدفعها كما صرح به غير واحد، بل لا أجد فيه خلافاً كما اعترف به بعضهم، بل عن المنتهى نسبه إلى قول العلماء، بل فى محكى التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجة بعد

خبر أبان بن تغلب (٢) عن الصادق عليه السلام «دما فى الإسلام حلال من الله تعالى لا يعصى فيهما أحد حتى يبعث الله قائمنا أهل البيت عليهم السلام» - إلى أن قال - الزانى المحصن نرجمه و مانع الزكاه نضرب عنقه»

و إن كان يمكن حمله على مستحل المنع من المسلمين الذى لا - إشكال و لا خلاف فى كفره بإنكاره الضرورى كغيرها من الضروريات، فحكمه حينئذ حكم المرتد أما الأول فليس بمرتد قطعاً، خلافاً للعامة فسموه مرتداً تبعاً لما وقع من أبى بكر فى قوم منعوا الزكاه، فأرسل إليهم خالد بن الوليد لعنه الله فقتل رجالهم و سبى نساءهم حتى دخل بزوجه مالك فى تلك الليلة، و لكن ذلك قد كان لأغراض فاسده، خصوصاً بعد أن كان منعها عليه منهم لعدم

إمامته المقتضيه وجوب طاعتهم له، و هذا هو الذى دعاه إلى ذلك، و إلا فمانع الزكاه عاص يقهر على أخذها منه، فإن لم يمكن إلا بالقتال قوتل، و هل غير الزكاه كذلك لم يحضرنى الآن من تعرض لذلك.

و لكن يقوى فى النظر إلحاق الخراج و نحوه من الحقوق العامه بها

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب ما تجب فيه الزكاه الحديث ٦.

فى ذلك، كما يلوح من

توعد أمير المؤمنين عليه السلام ابن عباس (١) لما أخذ خراج البصره و هرب، بل فيه أنه لو فعل ذلك الحسن و الحسين عليهما السلام لفعت كذا و كذا،

بل لعل الخمس أيضا كذلك، إذ الظاهر كون الوجه منع الناس حقوقها، و هو مشترك بين الجميع، و لكن ذلك كله من وظائف الإمام عليه السلام الذى يجوز له القتال مع كل من خالف أمره فى حق و جب عليه أداؤه كما عساه يشعر به ما صنعه أمير المؤمنين عليه السلام حال قتال الخوارج فإنه قد طالبهم على ما فى بعض الأخبار بالقود عن شخص قتلوه، فقالوا نحن جميعا قتلناه، و أبوا فتابذهم، كما أن كثيرا من الأحكام التى تقدمت مخصوصه به لا يتعدى منه إلى غيره، و الله العالم.

و من سب الإمام العادل و جب قتله بلا خلاف أجده فيه، بل فى ظاهر المنتهى و محكى التذكرة

الإجماع عليه، كما عن صريح جماعه، و هو الحجة بعد

قول النبى (٢) صلى الله عليه و آله و سلم «من سمع أحدا يذكرنى فالواجب عليه أن يقتل من شتمنى، و لا يرفع إلى السلطان، و إذا رفع إليه كان عليه أن يقتل من نال منى»

المتمم بعد القول بالفصل بينه و بين غيره من الأئمة عليهم السلام الذين سبهم سبه أيضا مع

ما فى آخر (٣) «عن سمع يشتم عليا عليه السلام فقال و الله حلال الدم»

بل لعل إطلاق الفتاوى كصريح بعض النصوص عدم التوقف على إذن الإمام عليه السلام كما عن الغنيه الإجماع عليه، بل لا ريب.

١-١ البحار- ج ٤٢ ص ١٨١ الطبع الحديث.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٢٥ من أبواب حد القذف- الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل- الباب ٢٧ من أبواب حد القذف- الحديث ٢.

فى اندراج الساب من المسلمين

فى الناصب الذى ورد فيه (١) أنه حلال الدم و المال،

بل ينبغى القطع بكفر الساب مع فرض استحلاله، إذ هو من منكرو الضروره حيثذ، بل الظاهر كفره و إن لم يكن مستحلا باعتبار كونه فعل ما يقتضى الكفر، كهتك حرمة الكعبه و القرآن، بل الإمام أعظم منهما، و لعله ظاهر المنتهى و غيره، لتعليه القتل بأنه كافر مرتد.

بل الظاهر إلحاق سب فاطمه عليها السلام بهم و كذا باقى الأنبياء عليهم السلام بل و الملائكه، إذ الجميع من شعائر الله تعالى شأنه، فهتكها هتك حرمة الله تعالى شأنه، بل لا يبعد القول بقتل الساب حدا و إن تاب و قلنا بقبول توبته كالمرتد الفطرى و إن لم يكن منه.

نعم لا ينبغى التغير بالفس فى زمان الهدنه إذا سمع العارف السب من بعض المخالفين،

قال الصادق عليه السلام فى خبر إسحاق بن عمار (٢) «لو لا- أنا نخاف عليكم أن يقتل رجل منكم برجل منهم و رجل منكم خير من ألف رجل منهم لأمرناكم بالقتل لهم، و لكن ذلك إلى الإمام عليه السلام»

و قد تقدم خبر الفضل بن شاذان (٣) و عن الريان بن الصلت (٤) «قلت للرضا عليه السلام إن العباسى يسمعى فيك و يذكرك كثيرا و هو كثيرا ما ينام عندى و يقيل فترى أن آخذ عليه و أعصره حتى يموت ثم أقول مات فجاءه فقال و نفص يديه ثلاث مرات لا يا ريان، فقلت: إن الفضل بن سهل هو ذا يوجهنى إلى العراق فى أمواله و العباسى خارج بعدى بأيام إلى العراق فترى أن أقول لمواليك

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب حد القذف الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب جهاد العدو الحديث ٩.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب جهاد العدو الحديث ١٢.

القميين أن يخرج منهم عشرون و ثلاثون رجلا- كأنهم قاطعوا طريق أو صعاليك فإذا اجتاز بهم قتلوه فيقال قتله الصعاليك فسكت فلم يقل نعم و لا لا»

قلت: لعله لعدم وثوقه باستتار الأمر، و إلا فلا إشكال في الجواز بل الوجوب معه، و قد أشبعنا الكلام في المسألة في مقام آخر، و لو عرض بالسب عزر كما في غيره، خلافا لبعض العامه فلم يوجب، لعدم تعزير على عليه السلام من عرض له بنحو ذلك المحتمل وجوها متعددة، و الله العالم.

و إذا قاتل الذمي مع أهل البغي خرق الذمه بلا خلاف أجده فيه بل و لا إشكال بعد أن كان عقدها على خلاف ذلك، فيجوز عليه الحكم الحربى حينئذ، نعم عن التذكرة و المنتهى و غيرهما قبول دعواه لو ادعى الشبهه المحتمل في حقه، فيبقى على ذمته حينئذ، و في الدروس لو ادعوا الجهل أو الإكراه فالأقرب القبول، و لا بأس به.

و للإمام عليه السلام أن يستعين بأهل الذمه مع الضروره في قتال أهل البغي الذين هم كأهل الحرب، و قد استعان رسول الله صلى الله عليه و آله بأهل الذمه عليهم (١) كما تقدم سابقا بلا- خلاف أجده فيه إلا من الشيخ في محكى المبسوط، بل في المنتهى هو خلاف ما عليه الأصحاب، و إنما سار إليه لتخريج من الشافعى، و هو أن أهل الذمه يقتلون أهل البغي مقبلين و مدبرين، و ذلك غير جائز و هو كما ترى، خصوصا بعد أن كان في عسكر على

عليه السلام يوم الجمل مثل من قتل الزبير و هو قائم تحت شجره و قتل محمد بن طلحه

و لم يكن يقاتل بل قيل نهى على عليه السلام عن قتله و غيره ممن لا يعرف هذه الحدود، و يخطر فى البال أن عليا عليه السلام كان يجوز له قتل الجميع إلا خواص شيعته، لأن الناس جميعا قد ارتدوا بعد النبى صلى الله عليه و آله يوم السقيفه إلا أربعه سلمان و أبا ذر و المقداد و عمار، ثم رجع بعد ذلك أشخاص، و الباقون استمروا على كفرهم حتى مضت مده أبى بكر و عمر و عثمان، فاستولى الكفر عليهم أجمع حتى آل الأمر إليه عليه السلام، و لم يكن له طريق إلى إقامة الحق فيهم إلا بضرب بعضهم بعضا، و أيهم قتل كان فى محله إلا خواص الشيعة الذين لم يتمكن من إقامة الحق بهم خاصة، و الله العالم.

و لو أتلف الباغى على العادل أو تابعه و لو ذميا مالا أو نفسا فى حال الحرب فضلا عن غيره ضمنه بلا خلاف أجده فيه بيننا كما اعترف به الفاضل فى محكى التذكرة، بل ظاهره فيها و فى المنتهى الإجماع عليه، و هو كذلك، مضافا إلى عموم الأدلة المقتضية له دون العكس كما عرفته سابقا و حينئذ ف من أتى منهم ما يوجب حدا و اعتصم بدار الحرب فمع الظفر به يقام عليه الحد بلا خلاف أجده فيه، كما هو ظاهر المسالك و غيرها، بل و لا إشكال لما عرفت، و إن لم يكن كذلك فى أهل الحرب لخبر الجب (١) المستفاد من قوله تعالى (٢).

-
- ١- ١ المستدرک- الباب- ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان الحديث ٢ و الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩ و كنز العمال ج ١ ص ١٧ الرقم ٢٤٣ و جامع الصغير ج ١ ص ١٢٣.
٢- ٢ سورة الأنفال الآيه ٣٩.

«قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّهَمُوا يُعْفَرُوا لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ، وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ» فلا يرجع عليهم بما أتلّفوه من نفس أو مال إذا أسلموا، بل في الدروس و كذا جنايه حربى على حربى هدر إذا أسلما، ولا يخلو من بحث و إن كان خبر الجب يقتضيه.

و ليكن فيما ذكرناه من أحكام الجهاد كفايه، فإن كثيرا منها موكوله إلى دوله الحق التى يكون صاحبها أعلم من غيره بها عجل الله فرجه و سهل مخرجه، و لكن لا بأس بختم الكتاب ب

خبر حفص بن غياث (١) المروى فى الكافى و التهذيب عن أبى عبد الله عليه السلام ليكون ختامه مسكا قال: «سأل رجل أبى عن حروب أمير المؤمنين عليه السلام و كان السائل من محبيننا، فقال له أبو جعفر عليه السلام: بعث الله تعالى شأنه محمدا صلى الله عليه و آله بخمسه أسياف ثلاثة منها شاهره فلا- تغمد حيتى تضع الحزب أوزارها، و لن تضع الحرب أوزارها حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت الشمس من مغربها آمن الناس كلهم فى ذلك اليوم، فيومئذ لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا، و سيف منها مكفوف و سيف منها مغمود سله إلى غيرنا و

حكمه إلينا، و أما السيف الثلاثة الشاهره فسيف على مشركى العرب، قال الله تعالى (٢) «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُذُواهُمْ وَ احْصُرُوهُمْ وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا» يعنى آمنوا و أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة فإخوانكم فى الدين ، فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول فى الإسلام و أموالهم و ذراريهم سبى على ما سن رسول الله صلى الله عليه و آله، فإنه سبى و عفى و قبل الفداء، و السيف الثانى

١- ١ الوسائل- الباب ٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٢.

٢- ٢ سورة التوبة الآية ٥.

على أهل الذمه، قال الله تعالى (١) «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» نزلت هذه الآية في أهل الذمه ثم نسخها قوله عز وجل (٢) «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» فمن كان منهم في دار الإسلام فلن يقبل منهم إلا الجزية أو القتل، و مالهم في ء، و ذراريهم سبي، و إذا قبلوا الجزية على أنفسهم حرم علينا سبيهم، و حرمت أموالهم، و حلت لنا مناكحتهم، و من كان منهم في دار الحرب حل لنا سبيهم و أموالهم، و لم تحل لنا مناكحتهم و لم يقبل منهم إلا دخول دار الإسلام أو الجزية أو القتل، و

السيف الثالث سيف على مشركى العجم يعنى الترك و الديلم و الخزر قال الله تعالى فى أول السوره الذين كفروا فقص قصتهم (٣) ثم قال «فَصَرْبِ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخْتُمْهُمُ فَشَدُّوا الوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الحَرْبُ أُوذَارَهَا» فإن قوله «فِيمَا مَنَّا بَعْدُ» يعنى السبى منهم، «وَ إِمَّا فِدَاءً» يعنى المفاذاه بينهم و بين هؤلاء الإسلام، فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول فى الإسلام، و لا يحل لنا مناكحتهم ما داموا فى الحرب، و أما السيف المكفوف فسيف على أهل البغى و التأويل قال الله تعالى (٤) «وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأْضِلْحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ» فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه و آله إن منكم

١- ١ سورة البقره- الآية ٧٧.

٢- ٢ سورة التوبه- الآية ٢٩.

٣- ٣ سورة محمد صلى الله عليه و آله- الآية ٤ و ٥.

٤- ٤ سورة الحجرات- الآية ٩.

من يقاتل بعدى على التأويل كما قاتلت على التنزيل، فسئل النبي صلى الله عليه وآله من هو؟ فقال: خاصف النعل يعنى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال عمار بن ياسر قاتلت بهذه الرايه مع رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثا، وهذه الرابعه، والله لو ضربونا حتى يبلغوا بنا السعفات من هجر لعلمنا أنا على الحق، و

أنهم على الباطل، و كانت السيره فيهم من أمير المؤمنين عليه السلام ما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله فى أهل مكه يوم فتح مكه، فإنه لم يسب لهم ذريه، و قال: من أغلق بابهُ فهو آمن، و من ألقى سلاحه أو دخل دار أبى سفيان فهو آمن، و كذلك قال: أمير المؤمنين عليه السلام يوم البصره نادى فيهم ألا لا تسبوا لهم ذريه، و لا تجهزوا على جريح، و لا تتبعوا مدبرا، و من أغلق بابهُ و ألقى سلاحه فهو آمن، و أما السيف المغمود فالسيف الذى يقام به القصاص، قال الله تعالى (١) «الْأَنْفُسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» فسله إلى أولياء المقتول و حكمه إلينا، فهذه السيوف التى بعث الله تعالى بها محمدا صلى الله عليه وآله، فمن جردها أو جحد واحدا منها أو شيئا من سيرها و أحكامها فقد كفر بما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وآله.

هذا كله فى الجهاد الأصغر، و أما الجهاد الأكبر الذى هو جهاد النفس فقد تكفلت بجميع ما جاء به من رسول الله صلى الله عليه وآله عليه و آله الذى قال الله تعالى شأنه (٢) فيه «وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ» و من أخيه و ابن عمه و وصيه و خليفته و صهره و أبى ذريته أمير المؤمنين و سيد الوصيين عليه السلام الذى هو باب مدينه العلم، و من أولاده الأئمه

١- ١ سورة المائده- الآيه ٤٩.

٢- ٢ سورة القلم- الآيه ٤.

المعصومين الغر الميامين الكتب المصنفة في هذا الفن لأصحابنا وغيرهم،

قال الصادق عليه السلام (١) «إن النبي صلى الله عليه وآله بعث بسريه فلما رجعوا قال: مرحبا بقوم قضوا الجهاد الأصغر وبقى الجهاد الأكبر قيل يا رسول الله: وما الجهاد الأكبر قال: جهاد النفس»

نسأل الله تعالى شأنه التوفيق له، و الحمد لله تعالى شأنه أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا، و الشكر له، و الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على سيدنا محمد و أهل بيته الطيبين الطاهرين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ بِهِ نَسْتَعِينُ

[كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

[كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

(كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي قال الله عز وجل في بيانه (١) «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّهٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وقال تعالى (٢) «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» وقال تعالى (٣) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ لَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ» إلى غير ذلك مما ذكره تعالى في كتابه العزيز،

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله (٤)

«إذا أمتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله تعالى»

وقال صلى الله عليه وآله أيضا (٥): «كيف بكم إذا فسدت نساؤكم، وفسق شبانكم و لم تأمروا بالمعروف، و لم تنهوا عن المنكر، فليل له و يكون ذلك يا رسول الله فقال: نعم و شر من ذلك، فكيف بكم إذا أمرتم بالمنكر و نهيتم عن المعروف فليل له يا رسول الله و يكون ذلك فقال: نعم و شر

١-١ سورة آل عمران- الآيه ١٠٠-١٠٦.

٢-٢ سورة آل عمران- الآيه ١٠٠-١٠٦.

٣-٣ سورة الحج- الآيه ٤٢.

٤-٤ الوسائل- الباب ١ من أبواب الأمر والنهي الحديث ٥.

٥-٥ الوسائل- الباب ١ من أبواب الأمر والنهي الحديث ١٢.

من ذلك، كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكرا و المنكر معروفا»

و قال صلى الله عليه و آله أيضا(١) «إن الله عز و جل ليبغض المؤمن الضعيف الذى لا دين له فقيل له و ما المؤمن الذى لا دين له؟ قال: الذى لا ينهى عن المنكر»

و قال أيضا(٢) «لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و تعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك نزلت منهم

البركات، و سلط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر فى الأرض و لا فى السماء»

«و جاء رجل من خثعم (٣) فقال يا رسول الله: أخبرنى ما أفضل الإسلام؟ قال:

الإيمان بالله، قال: ثم ما ذا؟ قال: صله الرحم، قال: ثم ما ذا؟

قال: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فقال الرجل: فأى الأعمال أبغض إلى الله تعالى عز و جل؟ قال: الشرك بالله، قال: ثم ما ذا؟

قال: قطيعه الرحم، قال: ثم ما ذا؟ قال: النهى عن المعروف و الأمر بالمنكر»

و قال أمير المؤمنين عليه السلام (٤): «من ترك إنكار المنكر بقلبه و يده و لسانه فهو ميت بين الأحياء»

و خطب عليه السلام يوما(٥) فحمد الله و أثنى عليه، و قال: «أما بعد فإنه إنما هلك من كان قبلكم حيث ما عملوا من المعاصى، و لم ينههم الربانيون و الأحبار عن ذلك، و إنهم لما تمادوا فى المعاصى و لم ينههم الربانيون و الأحبار عن ذلك نزلت بهم العقوبات، فأمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر، و اعلموا أن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لن يقربا أجلا

١-١ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٣.

٢-٢ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٨ - ١١ - ٧ إلا أنه ترك ذيل الأخير و ذكر تمامه فى الكافى ج ٥ ص ٥٧.

٣-٣ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٨ - ١١ - ٧ إلا أنه ترك ذيل الأخير و ذكر تمامه فى الكافى ج ٥ ص ٥٧.

٤-٤ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٤.

٥-٥ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٨ - ١١ - ٧ إلا أنه ترك ذيل الأخير و ذكر تمامه فى الكافى ج ٥ ص ٥٧.

و لن يقطعوا رزقا، إن الأمر ينزل من السماء إلى الأرض كقطر المطر إلى كل نفس بما قدر الله لها من زياده أو نقصان»
إلى آخره،

و قال أيضا (١) «اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أوليائه من سوء ثنائه على الأخبار إذ يقول (٢) «لَوْ لَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّائِيُونَ وَ الْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ» و قال (٣) «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» و إنما عاب الله تعالى ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمه الذين بين أظهرهم المنكر و الفساد، فلا- ينهونهم عن ذلك رغبه فيما كانوا ينالون منهم، و رهبه مما يحذرون، و الله يقول (٤) «فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَ اخْشَوُا اللَّهَ» و قال (٥) «الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» فبدأ الله تعالى بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنها إذا أدت و أقيمت استقامت الفرائض كلها هينها و صعبها، و ذلك أن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع رد المظالم و مخالفه الظالم، و قسمه الفى ء و الغنائم، و أخذ الصدقات من مواضعها و وضعها فى حقها»

إلى آخره،

و قال الباقر عليه السلام (٦) «يكون فى آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مرءون يتقرءون و يتنسكون حدثاء و سفهاء

١- ١ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٩.

٢- ٢ سورة المائدة- الآية ٦٨.

٣- ٣ سورة المائدة- الآية ٨٢.

٤- ٤ سورة المائدة- الآية ٤٨.

٥- ٥ سورة التوبه- الآية ٧٢.

٦- ٦ ذكره فى الوسائل مقطعا فى الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٦ و الباب ١ منها الحديث ٦ و الباب ٣ منها الحديث

١ و تمامه فى الكافى ج ٥ ص ٥٥ و التهذيب ج ٦ ص ١٨٠ الرقم ٣٧٢.

لا- يوجبون أمرا بمعروف و لا- نهيا عن منكر إلا- إذا آمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير، يتبعون زلات العلماء و فساد علمهم، يقبلون على الصلاة و الصيام، و ما لا يكلمهم فى نفس و لا مال و لو أضرت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم و أبدانهم لرفضوها كما رفضوا أسمى الفرائض و أشرفها، إن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه عظيمه بها تقام الفرائض، هنالك يتم غضب الله عليهم، فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار فى دار الفجار، و الصغار فى دار الكبار، إن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر سبيل الأنبياء، و منهاج الصالحين، فريضه عظيمه بها تقام الفرائض، و تأمن المذاهب، و تحل المكاسب، و ترد المظالم، و تعمر الأرض، و ينتصف من الأعداء، و يستقيم الأمر، فأنكروا بقلوبكم و الفطوا بألستكم و صكوا بها جباههم، و لا تخافوا فى الله لومه لائم، فإن اتعظوا و إلى

الحق رجعوا فلا- سبيل عليهم «إِنَّمَا السَّبِيلُ (١) عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، و أبغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطانا، و لا باغين مالا، و لا مريرين بالظلم ظفرا حتى يفيثوا إلى أمر الله و يمضوا على طاعته»

قال أبو جعفر عليه السلام (٢) «أوحى الله تعالى إلى شعيب (ع) أنى معذب من قومك مائه ألف أربعين ألفا من شرارهم و ستين ألفا من خيارهم، فقال: يا رب هؤلاء الأشرار فما بال الأخيار؟ فأوحى الله عز و جل إليه أنهم داهنوا أهل المعاصى، و لم يغضبوا لغضبى»

و قال أبو جعفر عليه السلام (٣) «بئس

١- ١ سورة الشورى- الآيه ٤٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٨ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٢.

القوم قوم يعيرون الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر»

و قال هو أيضا و الصادق عليهما السلام (١) «ويل لقوم لا يدينون الله بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر»

و قال الصادق عليه السلام أيضا (٢): «الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر خلقان من خلق

الله، فمن نصرهما أعزه الله، و من خذلهما خذله الله تعالى»

و قال الباقر عليه السلام أيضا (٣): «من مشى إلى سلطان جائر فأمره بتقوى الله و وعظه و خوفه كان له مثل أجر الثقلين: الجن و

الإنس، و مثل أعمالهم إلا الإمام عليه السلام»

و قال الصادق عليه السلام (٤): «ما أقر قوم بالمنكر بين أظهرهم لا يغيرونه إلا أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده»

إلى غير ذلك من النصوص.

[الأول في تعريف المعروف]

إشارة

و كيف كان ف المعروف على ما فى المنتهى و محكى التحرير و التذكرة هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه إذا عرف فاعله ذلك أو دل عليه، و المنكر كل فعل قبيح عرف فاعله قبحه أو دل عليه فالأول بمنزلة الجنس، ضروره كون المراد بالحسن الجائر بالمعنى الأعم الشامل لما عدا الحرام فإنه على ما عرفوه بما للقادر عليه العالم بحاله أن يفعله، أو بما لم يكن على صفه تؤثر فى استحقاق الذم و يقابله القبيح، و الاختصاص بوصف إلى آخره بمنزلة الفصل لإخراج المباح الذى لا وصف فيه زائدا على حسنه المراد به جواز فعله، و يتبعه

١-١ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١ - ٢٠ و الثانى عن الباقر عليه السلام إلا أن الموجود فى التهذيب ج ٦ ص ١٧٧ الرقم ٣٥٧ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

٢-٢ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١ - ٢٠ و الثانى عن الباقر عليه السلام إلا أن الموجود فى التهذيب ج ٦ ص ١٧٧ الرقم ٣٥٧ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

٣-٣ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١١ و ليس فى ذيله «إلا الإمام».

٤-٤ الوسائل - الباب ٤ من أبواب الأمر و النهى الحديث

المكروه و إن دخل فى تعريفى الحسن بالأولويّه، أو لأنه لا- وصف فيه زائدا على حسنه بمعنى الجواز بناء على كون المراد الزيادة فى الحسن كالندبيه و الوجوبيه، فلا- تدخل المرجوحيه فى الفعل حينئذ فيه، و قد يطلق الحسن على ما له مدخله فى استحقاق المدح، فيختص حينئذ بالواجب و المندوب، و يخرج عنه المباح و المكروه، لكن لا يحمل المتن عليه، ضروره أنه لو كان المراد به ذلك لم يحتج إلى قيد الاختصاص بوصف زائد فى إخراجهما بعد خروجهما عنه بالحسن، و أما المنكر فليس إلا القبيح الذى هو الحرام كما سمعته من مفاد التعريفين، بل و الثالث المقابل للحسن بالمعنى الأخير: أى ما كان على صفه تؤثر فى استحقاق الذم، و حينئذ فالمباح و المكروه فضلا عن ترك المندوب ليسا من المعروف و لا من المنكر، فلا يؤمر بهما و لا ينهى عنهما، و ربما حكى عن بعض إدراج المكروه فى المنكر على معنى ما كان فيه صفه تقتضى رجحان تركه، و حينئذ يكون النهى على قسمين: واجب و مستحب كالأمر بالمعروف، إلا- أنه خلاف المعروف فى المراد منه، و فى المسالك يمكن دخوله فى المندوب باعتبار استحباب تركه، فإذا كان تركه مندوبا تعلق الأمر به، و هذا هو الأولى، و فيه ما لا يخفى، و لكن الأمر سهل بعد معلوميه رجحان النهى عن فعل المكروه، كمعلوميه رجحانه أيضا عن ترك المندوب، و لذا صرح باستحباب الأول أبو الصلاح و ابن حمزه و الشهيدان و السيورى على ما حكى، اندرج فى عنوان معروف و منكر أو لم يندرج، و على كل حال فالمراد بالتقييد بقوله «إذا» إلى آخره من حيث يؤمر به و ينهى عنه لا فى حد ذاته إذ العلم به غير شرط فى كونه حسنا و معروفا و قبيحا، كما أن الظاهر إرادته الإشارة إلى العلم بالاجتهاد و التقليد مثلا من قوله «عرفه أو دل

عليه» و هو واضح.

و كيف كان ف الأمر بالمعروف الواجب و النهى عن المنكر واجبان إجماعا من المسلمين بقسميه عليه، مضافا إلى ما تقدم من الكتاب و السنه و غيره، بل عن الشيخ و الفاضل و الشهيدين و المقداد أن العقل مما يستقل بذلك من غير حاجه إلى ورود الشرع، نعم هو مؤكد، و إن كان الأظهر أن وجوبهما من حيث كونهما كذلك سمعى كما عن السيد و الحلبي و الحلبي و الخواجنا نصير الدين الطوسى و الكركى و فخر المحققين و والده فى بعض كتبه، بل عن المختلف نسبته إلى الأ-كثر بل عن السرائر نسبته إلى جمهور المتكلمين و المحصلين من الفقهاء، ضروره عدم وصول العقل إلى قبح ترك الأمر بذلك على وجه يترتب عليه العقاب بدون ملاحظه الشرع، و دعوى أن إيجابهما من اللطف الذى يصل العقل إلى وجوبه عليه جل شأنه واضحه المنع، كوضوح الاكتفاء من الله تعالى بالترغيب و الترهيب و نحوهما مما يقرب معه العبد إلى الطاعه و يبعد عن المعصيه دون الإلجاء فى فعل الواجب و ترك المحرم بل فى المنتهى «لو وجبا بالعقل لما ارتفع معروف و لما وقع منكر، أو كان الله تعالى شأنه مخلا- بالواجب، و التالى بقسميه باطل، فالمقدم مثله بيان الشرطيه أن الأمر بالمعروف هو الحمل على فعل المعروف، و النهى عن المنكر هو المنع منه، فلو كانا واجبين بالعقل لكانا واجبين على الله تعالى، لأن كل واجب عقلى يجب على كل من حصل فيه وجه الوجوب و لو وجبا على الله تعالى لزم أحد الأمرين، و أما بطلانهما فظاهر، أما الثانى فلأنه حكيم لا يجوز عليه الإخلال بالواجب، و أما الأول فلأنه يلزم الإلجاء و هو ينافى التكليف، لا يقال: إن هذا وارد عليكم فى وجوبهما على المكلف، لأن الأمر هو الحمل، و النهى هو المنع، و لا

فرق في اقتضاء الحمل و المنع الإلجاء بين ما إذا صدرا من المكلف أو من الله تعالى، و ذلك قول بإبطال التكليف، لأننا نقول: لا نسلم أنه يلزم الإلجاء، لأن منع المكلف لا يقتضى الامتناع، أقصى ما في الباب أن يكون مقربا، و يجرى مجرى الحدود في اللطفيه، و لهذا تقع القبائح مع حصول الإنكار و إقامة الحدود» و إن كان لا يخفى عليك ما في ذلك كله، و العمده الوجدان، ضروره عدم وصول العقل إلى ذلك على وجه يترتب عليه الذم و العقاب، نعم يمكن دعوى وصوله إلى الرجحان في الجملة لا على الوجه المزبور، و الأمر سهل بعد ما عرفت من ثبوته بالشرع كتابا و سنه و إجماعا.

و وجوبهما على الكفايه و حينئذ ف يسقط بقيام من فيه غناء و كفايه كما هو خيره السيد و الحلبي و القاضي و الحلبي و الفاضل و الشهيدين و المحقق الطوسي في التجريد و الأردبيلي و الخراساني و غيرهم على ما حكى عن بعضهم و قيل و القائل الشيخ و ابن حمزه و فخر الإسلام و الشهيد في غايه المراد و السيوري على ما حكى عن بعضهم بل هو على الأعيان بل ربما حكى عن الحلبي بل عن الشيخ حكايته عن قوم من أصحابنا و هو أشبه عند المصنف بأصول المذهب و قواعده التي منها أصله العينيه في الوجوب، مضافا إلى الأمر بهما على جهه العموم في جملة من النصوص منها بعض ما تقدم سابقا، و منها

النبوى (١) «لتأمرن بالمعروف و لتنهن عن المنكر أو ليعمكم عذاب الله»

و في آخر (٢) «مروا بالمعروف و إن لم تعملوا به كله، و انهوا عن المنكر و إن لم تنتهوا عنه كله»

إلى غير ذلك.

١-١ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١٢.

٢-٢ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١٠.

لكن لا يخفى عليك انقطاع الأصل بمعلومية كون الغرض منهما حصول ذلك في الخارج لا أنهما مرادان من كل شخص بعينه، بل يمكن دعوى عدم تعقل إرادته الحمل على المعروف باليد مثلا- من الجميع، كما أنه يمكن القطع بكون المراد من هذه العمومات مثل ما ورد منها في تغسيل

الميت ودفنه و نحوه مما هو متعلق بالجميع على معنى الاجتزاء به من أى شخص منهم و العقاب على الجميع مع الترك أصلا، لا أن المراد فعله من كل واحد الذى لا يمكن تصوره باعتبار معلومية عدم إرادته التكرار كمعلومية عدم إمكان الاشتراك، كما هو واضح، هذا كله مضافا إلى الاستدلال عليه أيضا بظاهر قوله تعالى (١) «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ» إلى آخره المراد منه التبعض، خصوصا بعد استدلال الصادق عليه السلام،

قال مسعده بن صدقه (٢) «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر أ واجب هو على الأمة جميعا؟ فقال: لا، فقيل و لم؟ قال إنما هو على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر لا على الضعفه الذين لا يهتدون سبيلا- إلى أن قال- و الدليل على ذلك كتاب الله عز و جل «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ» إلى آخرها، فهذا خاص غير عام، كما قال الله عز و جل (٣) «وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ» و لم يقل على أمه موسى و لا على كل قوم، و هم يومئذ أمم مختلفه، و الأمة واحد فصاعدا

١- ١ سورة آل عمران- الآية ١٠٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.

٣- ٣ سورة الأعراف- الآية ١٥٩.

كما قال الله عز وجل (١) «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ» يقول مطيعاً لله عز وجل، وليس على من يعلم ذلك في هذه الهدنة من حرج إذا كان لا قوه له ولا عدد ولا طاعه»

وقال مسعده (٢) «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: وسئل عن الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله أن أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر ما معناه؟

قال: هذا على أن يأمره بعد معرفته، وهو مع ذلك يقبل منه، وإلا فلا».

ولكن يمكن كون المراد من الخبر المفسر للآية الإمام العادل، بل كاد يكون صريح

قوله عليه السلام «و الأمة واحد»

إلى آخره، بل يمكن القطع به بناء على ما هو المعروف عندنا من تعلق الواجب الكفائي بالجميع من حيث الخطاب وإن سقط بفعل البعض، مع أن الآية ظاهره في الوجوب على معنى أمه من المؤمنين لا جميعهم فضلاً عن الناس، وهو إنما يوافق ما ذهب إليه غيرنا من أن المخاطب في الكفائي البعض المبهم، نحو ما قالوه في الواجب المخير بالنسبة إلى المكلف به، وقد أبطلناه في محله، وحينئذ فالمقصود أنه مع بسط يده الواجب عليه جميع أفراد الأمر بالمعروف التي منها الجهاد و قتال البغاه وإقامه الحدود والتعزيرات و رد المظالم العامه و الخاصه و غير ذلك مما لا يقوم به إلا الإمام عليه السلام، فهو خارج عما نحن فيه من بعض أفراد الأمر بالمعروف،

فالعمده حينئذ ما ذكرناه أولاً- لكن ينبغي أن يعلم أن القائل بالعينيه موافق على السقوط مع حصول المطلوب بترك العاصي الإصرار على معصيته، ضروره امتناع التكليف حينئذ به بامتناع متعلقه

١- ١ سورة النحل- الآية ١٢١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١.

و إنما يظهر فائده القولين في وجوب قيام الكل به قبل حصول الغرض و إن قام به من فيه كفايه على الوجوب العيني، و سقوط الوجوب عن زاد على ما فيه الكفايه من القائمين على القول الآخر، و حينئذ فلو أمر أو نهى بعض و تخلف بعض كان آثما و إن حصل المطلوب بالبعض الآخر.

و يمكن أن يقال بعينه الإنكار القلبي على كل مكلف، و دونه في الاحتمال الأمر اللساني، و أما الحمل عليه بضرب و نحوه فيمكن القطع بعدم عينيه فيه، فيكفي حينئذ وقوعه من البعض فيسقط عن الآخر و لا- إثم عليه و إن كان قادرا على ما وقع من غيره أيضا، كما أنه يمكن القطع بملاحظه السير المستمره في سائر الأعصار و الأمصار بعدم الوجوب العيني فيهما، و لذا يكتفى ذو القدره عليهما بإرسال من يقوم بهما عن مضيه بنفسه و عن مضى غيرهم ممن هو مشترك معهم في التكليف كما هو واضح.

و على كل حال فلا- إشكال في سقوط الوجوب بامتنال المأمور على القولين و إن اختلفت الجهة على التقديرين، كما أنه لا إشكال في سقوط المبادره على الكفائيه مع القطع بقيام الغير، حتى لو بان بعد ذلك فساد القطع و لم يكن محل بعد للتكليف لم يكن آثما، للسيره المستمره في سائر الأعصار و الأمصار على عدم المبادره بمجرد العلم بموت زيد مثلا لتغسيه مع القطع بقيام الغير به و إن ظهر بعد ذلك فساد القطع بل لا يبعد الاكتفاء بالظن الغالب المتآخم للعلم لها أيضا، بل ربما احتمل الاكتفاء بمطلق الظن و إن كان فيه نظر أو منع، للأصل السالم عن المعارض، و على كل حال فهو بحث في حكم الكفائي من حيث كونه كذلك لا مدخله لخصوص المقام فيه، و قد ذكرنا الكلام فيه و في باقى

أحكامه فى مطاوى المباحث.

و على كل حال فقد ظهر لك مما ذكرنا سابقا أن المعروف ينقسم إلى الواجب و الندب ضروره كون كل منهما معروفا، بل قد سمعت احتمال اندراج ترك المكروه فى الثانى منهما أيضا، و حيثئذ ف المدح و الثناء فى الكتاب و السنه على الأمرين بالمعروف شامل لهما، نعم الأمر بالواجب واجب، و بالمندوب مندوب كما صرح به الحلبي و الديلمي و الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل عن المفاتيح الإجماع عليه، مضافا إلى ما قيل من عدم زياده الفرع على أصله و إلى ما جاء به من النصوص ك

قوله عليه السلام(١): «الدال على خير كفاعله»

و «من أمر بمعروف و نهى عن منكر أو دل على خير أو أشار به فهو شريك (٢)»

و «لا يتكلم الرجل بكلمه حق يؤخذ بها إلا كان له مثل أجر من أخذ بها(٣)»

إلى غير ذلك مما جاء من الحث على الأمر بالخير بل جميع ما فى الكتاب و السنه من المدح على الأمر بالمعروف شامل لهما و لو على إرادته مطلق الرجحان من صيغته الأمر، اللهم إلا أن يقال إن مجاز التخصيص أولى من ذلك، و لكن فى رجحانه عليه هنا بحث، لقوه إرادته ما يشملهما من المعروف، بل لو لا الإجماع الذى قد عرفت أمكن القول بوجوب الأمر بالمعروف الشامل لهما و إن لم يجب المنسوب على المأمور، أو نقول بأن المراد بوجوب الأمر بالمعروف كل على حاله نحو ما قيل فى آيه(٤) «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» على تقدير

١- ١ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٢١.

٣- ٣ الوسائل - الباب ١٦ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٤.

٤- ٤ سورة المائدة - الآية ١.

تناولها للجائر، فيكون المراد حينئذ من الوفاء بها إعطاء كل منها ما يقتضيه، وإن كان ذلك كله لا يخلو من بحث، ولكن الأمر سهل بعد معلوميه الحال.

نعم ينبغي الرفق في ذلك،

قال عمار بن أبي الأحوص (١) «قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن عندنا قوما يقولون بأمر المؤمنين و يفضلونه على الناس كلهم، وليس يصفون ما نصف من فضلكم، أئتولاهم؟

فقال لي نعم في الجملة، أليس عند الله ما لم يكن عند رسول الله صلى الله عليه وآله، و لرسول

الله صلى الله عليه وآله ما ليس عندنا، و عندنا ما ليس عندكم، و عندكم ما ليس عند غيركم، إن الله وضع الإسلام على سبعة أسهم: على الصبر و الصدق و اليقين و الرضا و الوفاء و الحلم، ثم قسم ذلك بين الناس، فمن جعل فيه هذه السبعة الأسهم فهو كامل محتمل، ثم قسم لبعض الناس السهم، و لبعضهم السهمين، و لبعضهم الثلاثة الأسهم، و لبعض الأربعة الأسهم، و لبعض الخمسة الأسهم، و لبعض الستة الأسهم، و لبعض السبعة الأسهم، فلا- تحملوا على صاحب السهم سهمين، و لا على صاحب السهمين ثلاثة أسهم، و لا على صاحب الثلاثة أربعة أسهم، و لا على صاحب الأربعة خمسة أسهم، و لا على صاحب الخمسة ستة أسهم، و لا على صاحب الستة سبعة أسهم، فتثقلوهم و تنفروهم، و لكن ترفقوا بهم و سهلوا لهم المدخل، و سأضرب لك مثلاً- تعتبر به، إنه كان رجل مسلم و كان له جار كافر، و كان الكافر يرافق المؤمن، فلم يزل يزين له الإسلام حتى أسلم، فغدا عليه المؤمن فاستخرجه من منزله فذهب به إلى المسجد ليصلى معه إلى الفجر جماعه فلما صلى قال: لو قعدنا نذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس فقعد معه

فقال له: لو تعلمت القرآن إلى أن تزول الشمس و صمت اليوم كان أفضل فقعد معه و صام حتى صلى الظهر و العصر، فقال له لو صبرت حتى تصلى المغرب و العشاء الآخرة كان أفضل فقعد معه حتى صلى المغرب و العشاء الآخرة، ثم نهضا و قد بلغ مجهوده و حمل عليه ما لا يطيق، فلما كان من الغد غدا عليه و هو يريد مثل ما صنع بالأمس فمدق عليه بابه ثم قال: اخرج حتى نذهب إلى المسجد فأجابه أن انصرف عنى إن هذا دين شديد لا أطيقه، فلا تخرقوا بهم، أ ما علمت أن إماره بنى أميه كانت بالسيف و العنف و الجور، و إن إمامتنا بالرفق و التأليف و الوقار و التقية و حسن الخلطه و الورع و الاجتهاد، فرغبوا الناس فى دينكم و فيما أنتم فيه».

و أما المنكر ف لا ينقسم إذ ليس هو إلا القبيح المحرم كما عن الشيخ التصريح به، لما عرفته من عدم كون المكروه منكرا، و حينئذ فالنهي عنه كله واجب كما صرح به غير واحد و كأنه اصطلاح، و إلا فيمكن قسمته إليهما أيضا على معنى وجوب النهي عن الحرام و استحباب النهي عن المكروه، فيكون حينئذ قسمين كالمعروف و لعله لذا قال ابن حمزه فيما حكى عنه «النهي عن المنكر يتبع المنكر، فإن كان المنكر محظورا كان النهي عنه واجبا، و إن كان مكروها كان النهي عنه مندوبا» و إن كان فيه أن إطلاق المنكر على المكروه غير معروف، و فى المختلف استجود هنا عبارته أبى الصلاح، قال: الأمر و النهي كل منهما واجب و مندوب، فما وجب فعله عقلا أو سمعا الأمر به واجب، و ما ندب إليه فالأمر به مندوب، و ما قبح عقلا أو سمعا النهي عنه واجب، و ما كره منهما النهي عنه مندوب» و لا بأس به و الله العالم.

[الثانى فى شروط النهى عن المنكر]

و كيف كان ف لا يجب النهى عن المنكر و لا الأمر بالمعروف الواجب ما لم يكمل شروط أربعه كما صرح بذلك الفاضل و الشهداء و غيرهم، و لعل اقتصار المصنف على الأول لإرادته الأعم من ترك الحرام و فعل الواجب عن المنكر على أن يكون المراد بالنهى عن الثانى هو الأمر بالفعل الذى هو المعروف، أو لوضوح أنها شرائط فيهما، أو لغير ذلك.

و على كل حال ف

[الأول أن يعلمه معروفا و منكرا ليأمن من الغلط]

الأول أن يعلمه معروفا و منكرا ليأمن من الغلط فى التعريف و الإنكار كما صرح به الحلى و الفاضل و الشهداء و المقداد و غيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل عن المنتهى نفى الخلاف فيه، و مقتضاه كون ذلك شرطا للوجوب كالأستطاعه للحج و حينئذ فالجاهل معذور، لكن فى حاشيه الكركى و المسالك النظر فى ذلك، قال فى الأول: «و لقائل أن يقول: إن فى اشتراط الوجوب به نظرا، فإن من علم أن زيدا قد صدر منه فعل منكر أو ترك معروفا فى الجملة بنحو شهادة العدلين و لا يعلم المعروف و المنكر ينبغى أن يتعلق به وجوب الأمر و النهى، و يجب عليه تعلم ما يصح معه الأمر و النهى، كما يتعلق بالمحدث و وجوب الصلاه، و يجب عليه تحصيل شروطها، و الأصل فى ذلك أنه لا دليل يدل على اشتراط الوجوب بهذا الأمر، فإن الأمر بهما ورد مطلقا، و تقييده يتوقف على الدليل، و هو منتف، و ظاهر تعليلهم يرشد إلى ذلك فإنه كما هو ظاهر لا يستلزم ما ادعوه، لأننا على ذلك الاحتمال نوجب عليه - بعد الإحاطه بترك المعروف فى الجملة - التعلم ثم الأمر» و قال فى الثانى منهما: «و قد يناقش بأن عدم العلم بالمعروف و المنكر لا - ينافى تعلق الوجوب بمن لم يعلم، و إنما ينافيه نفس الأمر و النهى حذرا من الوقوع فى الأمر بالمنكر

و النهى عن المعروف، و حيثئذ فيجب على من علم بوقوع المنكر أو ترك المعروف من شخص معين فى الجملة بنحو شهاده العدلين أن يتعلم ما يصح معه النهى و الأمر ثم يأمر أو ينهى، كما يتعلق بالمحدث وجوب الصلاه و يجب عليه تحصيل شروطها، و حيثئذ فلا منافاه بين عدم جواز أمر الجاهل و نهيه حال الجهل و بين وجوبها عليه كما تجب الصلاه على المحدث و الكافر، و لا- تصح منهما على تلك الحال» و فيه- مع أنه مناف لما سمعته من الأصحاب من دون خلاف فيه بينهم كما اعترف به فى المنتهى- أنه مناف أيضا لما فى خبر مسعده(١) السابق الذى حصر الوجوب فيه على القوى المطاع العالم بالمعروف من المنكر، بل يمكن دعوى أن المنساق من إطلاق الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر هو ما علمه المكلف من الأحكام من حيث كونه مكلفا بها، لا أنه يجب أن يتعلم المعروف من المنكر زائدا على ذلك مقدمه لأمر الغير و نهيه اللذين يمكن عدم

وقوعهما ممن يعلمه من الأشخاص، و أما ما ذكره من المثال فهو خارج عما نحن فيه، ضروره العلم حيثئذ بتحقق موضوع الخطاب بخلاف من فعل أمرا أو ترك شيئا و لم نعلم حرمه ما فعله و لا وجوب ما تركه، فإنه لا يجب تعرف ذلك مقدمه للأمر و النهى لو فرضنا كونهما منه، بل أصل البراءه محكم، و هو مراد الأصحاب بكونه شرطا للوجوب، و الله العالم.

[الثانى أن يجوز تأثير إنكاره]

و الثانى أن يجوز تأثير إنكاره، فلو غلب على ظنه أو علم أنه لا يؤثر لم يجب بلا خلاف أجده فى الأخير، بل فى ظاهر المنتهى الإجماع عليه، لكن قد يشكل بالنسبه إلى المرتبه الأولى منه، و هو الإنكار القلبى الذى ستعرف وجوبه على الإطلاق، اللهم إلا أن يقال

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعقل كونهما بالقلب وحده، ضروره عدم كون ذلك أمرا ونهيا، كضروره عدم كون المعرف والمنكر بالقلب أمرا وناهيا، وإنما هو من توابع الإيمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله، فلا بد من اعتبار أمر آخر في المرتبه الأولى به تعدد في الأمر والنهي، وهو إظهار عدم الرضا بضرب من الإعراض وإظهار الكراهه ونحو ذلك، والأمر في ذلك سهل.

إنما الكلام فيما ذكره المصنف وجماعه، بل ربما نسب إلى الأكثر من السقوط أيضا بغلبه الظن بعدم التأثير، مع أن الأوامر مطلقه، ومقتضاها الوجوب على الإطلاق حتى في صوره العلم بعدم التأثير، إلا أنه للإجماع وغيره سقط في خصوصها، أما غيرها فباق على مقتضى الإطلاق من الوجوب، ولعله لذا كان ظاهر جماعه بل صريح آخرين الاكتفاء بالتجويز الذى معناه الإمكان الذى يخرج عنه الامتناع خاصه، بل هو مقتضى عنوان المتن أولا، وإن كان قد فرع عليه غلبه الظن، ودعوى انصراف الإطلاق إلى غير ذلك فيبقى أصل البراءه سليما ممنوعه، كما أن

قول الصادق عليه السلام فى خبر مسعده (١) المتقدم لما سئل عما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله: «أن أفضل الجهاد كلمه عدل عند إمام جائر»: «هذا على أن يأمره بعد معرفته، ومع ذلك يقبل منه، وإلا فلا»

كقوله عليه السلام فى خبر يحيى (٢) «إنما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن متيقظ أو جاهل متعلم، و أما

١-١ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر والنهي الحديث ١.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر والنهي الحديث ٢ مع اختلاف فى اللفظ.

و فى

خبر داود الرقى (١) «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قيل له و كيف ذلك؟ قال: يتعرض لما لا يطيق»

و فى

خبر حرث (٢) «ما يمنعكم إذا بلغكم عن الرجل ما تكرهون و ما يدخل علينا به الأذى أن تؤتوه فتؤنبوه و تعذروه و تقولوا له قولا بليغا، قلت جعلت فداك إذا لا يقبلون منا، قال: اهجروهم و اجتنبوا مجالسهم»

و فى

خبر أبان (٣) «كان المسيح عليه السلام يقول: إن التارك شفاء المجروح من جرحه شريك جارحه لا- محاله- إلى أن قال- فكذلك لا- تحدثوا بالحكمه غير أهلها فتجهلوا، و لا- تمنعوا أهلها فتأثموا و ليكن أحدكم بمنزله الطيب المداوى إن رأى موضعا لدوائه، و إلا أمسك»

- لا- دلالة فيه على السقوط مع الظن كما زعمه بعض الأفاضل خصوصا فيما عدا الأول، بل يمكن ظهوره خصوصا الأخير فى عكسه فإن الطيب قد يعطى الدواء مع احتمال الشفاء، و أما الأول فلا دلالة فيه على العلم بالقبول، مع أن الخصم لا يقوله أيضا، ضروره الوجوب عنده مع تساوى الطرفين، و يمكن حمل عبارته المصنف و نحوها على أن المراد بغلبه الظن الطمأنينه العاديه التى لا- يراعى معها الاحتمال لكونه من الأوهام فيها، لا أن المراد عدم وجوبه مع الاحتمال المعتد به عند العقلاء الذى هو مقتضى إطلاق الأدله، خصوصا بعد تصريح غير

واحد بأن الساقط مع العلم بعدم التأثير الوجوب دون الجواز، بل عن بعض الأصحاب استحبابه، و الله العالم.

[الثالث أن يكون الفاعل له]

و الثالث أن يكون الفاعل له أى المنكر و لو ترك الواجب

١- ١ الوسائل- الباب ١٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٥.

مصرا على الاستمرار، فلو لاح منه أماره الامتناع عن ذلك سقط الإنكار بلا خلاف مع فرض استفاده القطع من الأماره بل و لا إشكال ضروره عدم موضوع لهما، بل هما محرمان حينئذ كما صرح به غير واحد، كما أنه لا إشكال فى عدم السقوط بعد العلم بإصراره، إنما الإشكال فى السقوط بالأماره الظنيه بامتناعه كما هو مقتضى المتن و غيره باعتبار إطلاق الأدله و استصحاب الوجوب الثابت اللهم إلا أن يريد الظن الغالب الذى يكون معه الاحتمال و هما لا يعتد به عند العقلاء كما سمعته آنفا، بل قد يقال بوجوبهما فى حال عدم العلم بالإصرار، للحكم بفسقه ما لم تعلم توبته، فيجرى عليه حينئذ جميع الأحكام التى منها أمره بالمعروف و نهيه عن المنكر ما لم تتحقق التوبه و لو بالطريق الذى يتحقق به مثلها من إظهار الندم و نحوه، و من ذلك ينقدح الإشكال فيما عن السرائر و الإشاره و الجامع من كون شرط وجوبهما ظهور أماره الاستمرار، بل و فيما عن جماعه من كون الشرط الإصرار، و لعل الأولى جعل الشرط عدم ظهور أماره الإقلاع، بل لا بد من تقييد الأماره بما يكتفى بمثلها فى تحقق التوبه، بل لعل هذا هو المراد مما فى الدروس من القطع بالسقوط لو لاح منه أماره الندم، و لذا قال فى الكفايه بعد حكايته عنه: و هو حسن إن أفادت الأماره غلبه الظن، و حينئذ فلو شك فى امتناعه و عدمه اتجه الوجوب كما صرح به فى المسالك، قال فيها فى شرح العبارة: لا إشكال فى الوجوب مع الإصرار، و إنما الكلام فى سقوطه بمجرد ظهور أماره الامتناع، فإن الأماره علامه ضعيفه يشكل معها سقوط الواجب المعلوم، و فى الدروس أنه مع ظهور الأماره يسقط قطعاً، و يلحق بعلم الإصرار اشتباه الحال فيجب الإنكار و إن لم يتحقق الشرط الذى هو الإصرار، و مثله القول

فى الأمر بالمعروف، و هو موافق لكثير مما ذكرناه، خلافا لما سمعته من ظاهر السرائر و الجامع و الإشاره من اعتبار ظهور أماره الاستمرار فى الوجوب، بل و ظاهر من اعتبار الإصرار فى الوجوب أيضا، ضروره مخالفه ذلك كله لإطلاق الأدله، و هل يكفى مجرد الامتناع أو لا بد من التوبه؟ استظهر بعض الناس من أكثر الأصحاب السقوط بالأول، ثم قال: نعم إن ظهر استمراره على ترك التوبه كان اللانزم أمره بها، و لكن هذا غير الأمر بالمعروف الذى وجب عليه التوبه بتركه، و فى الكفايه قالوا: لو ظهر الإقلاع سقط، و لا- ريب فيه إن كان المراد بالإقلاع الندم، و لو كان مجرد الترك ففيه تردد، قلت: لا- ريب فى أولويه مراعاة التوبه كما أشرنا إليه سابقا، و الله العالم.

[الرابع أن لا يكون فى الإنكار مفسده]

و الرابع أن لا يكون فى الإنكار مفسده، فلو علم أو ظن توجه الضرر إليه أو إلى ماله أو إلى عرضه أو إلى أحد من المسلمين فى الحال أو المال سقط الوجوب بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به بعضهم، لنفى الضرر و الضرار و الحرج فى الدين، و سهوله المله و سماحتها، و إرادته الله اليسر دون العسر و

قول الرضا عليه السلام فى الخبر المروى (١) عن العيون: «و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجبان على من أمكنه ذلك و لم يخف على نفسه»

كقول الصادق عليه السلام فى حديث شرائع الدين (٢) مع زياده «و لا على أصحابه»

و قوله عليه السلام أيضا فى خبر مسعده (٣) السابق: «و ليس ذلك فى

١- ١ الوسائل- الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٢٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٢٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١ مع اختلاف يسير.

هذه الهدنه إذا كان لا قوه له ولا مال ولا عدد ولا طاعه»

بل وقوله عليه السلام فى خبر يحيى (١) الطويل السابق، بل و

قوله عليه السلام أيضا فى خبر مفضل بن زيد (٢): «من تعرض لسلطان جائر فأصابته بليه لم يؤجر عليها و لم يرزق الصبر عليها»

و غير ذلك من النصوص السابقه و غيرها.

و المناقشه بأن التعارض بينها و بين ما دل على الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر من وجه يدفعها أولا أن مورد جملة منها فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، نعم هو كذلك بالنسبه إلى نحو

قوله (ص) (٣) «لا ضرر و لا ضرار»

و قوله تعالى (٤) «ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» و نحوهما، و من التخصيص فى السابقه يعلم الرجحان حينئذ فى هذه العمومات، خصوصا بعد ملاحظه غير المقام من التكاليف التى تسقط مع الضرر كالصوم و نحوه، و

قول الباقر عليه السلام فى الخبر (٥) السابق: «يكون فى آخر الزمان قوم مرءون يتقرءون- إلى أن قال:- لا يوجبون أمرا بمعروف و لا نهيا عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر، يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير»

محمول على أناس مخصوصين موصوفين بهذه الصفات، أو على إرادته فوات النفع من الضرر، بل فى الوسائل أو على وجوب تحمل الضرر

اليسير، أو على استحباب تحمل الضرر العظيم، و إن كان لا يخلو من نظر بل منع فى الأخير ضروره

١-١ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل- الباب ١٢ من كتاب إحياء الموات.

٤-٤ سورة الحج- الآيه ٧٧.

٥-٥ الوسائل- الباب ٢ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٦.

ثبوت الحرمة حيثُذ كما صرح به الشهيدان و السيوري، و ما وقع من خصوص مؤمن آل فرعون و أبي ذر و غيرهما في بعض المقامات فلأمور خاصه لا يقاس عليها غيرها.

ثم إن ظاهر الأصحاب اعتبار العلم أو الظن بالضرر، و يقوى إلحاق الخوف المعتد به عند العقلاء، هذا، و عن البهائي رحمه الله في أربعينه عن بعض العلماء زياده أنه لا- يجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر إلا- بعد كون الأمر و الناهي متجنباً عن المحرمات و عدلاً، لقوله تعالى (١) «أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَ تَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ» و قوله تعالى (٢):

«لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ» و قوله تعالى (٣) «كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ» و

قول الصادق عليه السلام في خبر محمد بن عمر (٤) المروى عن الخصال و عن روضه الواعظين: «إنما يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر من كانت فيه ثلاث خصال: عامل بما يأمر به، تارك لما ينهى عنه»

و قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغه (٥): «و أمروا بالمعروف و ائتمروا به، و انهوا عن المنكر و انتهوا عنه، و إنما أمرنا بالنهي بعد التناهي»

و في الخبر «و لا يأمر بالمعروف من قد أمر أن يؤمر به، و لا ينهى عن المنكر من قد أمر أن ينهى عنه»

على أن هدايه الغير فرع الاهتداء، و الإقامه بعد الاستقامه، و فيه أن الأول

١- ١ سورة البقره- الآيه ٤١.

٢- ٢ سورة الصف- الآيه ٢.

٣- ٣ سورة الصف- الآيه ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٣ عن محمد بن أبي عمير رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام و الباب ٢ منها الحديث ١٠.

٥- ٥ الوسائل- الباب ١٠ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٨.

إنما يدل على ذم غير العامل بما يأمر به لا على عدم الوجوب عليه، و احتمال الثانى اللوم على قول فعلنا أو ما يدل على ذلك و لا-فعل، و الثالث الإشاره إلى الإمام القائم بجميع أفراد الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و التعريض بأئمه الجور المتلبسين بلباس أئمه العدل، كل ذلك لإطلاق ما دل على الأمر بهما كتابا و سنه و إجماعا من غير اشتراط للعداله، بل ظاهر حصرهم الشرائط فى الأربعه عدم اشتراط غيرها، بل عن السيورى و البهائى و الكاشانى التصريح بعدم اعتبار العداله، نعم يعتبر فى الأمر التكليف، كما أنه يعتبر فى المأمور و المنهى، و منع الصبى و المجنون عن إضرار الغير ليس من الأمر بالمعروف، بل هو كمنع الدابه المؤذيه، فما فى كثر العرفان- من أنه لا يشترط فى

المأمور و المنهى أن يكون مكلفا، فإن غير المكلف إذا علم إضراره للغير منع من ذلك و كذا الصبى ينهى عن المحرمات لثلا يتعودها، و يؤمر بالطاعات ليتمر عليها- واضح الفساد بعد ما عرفت من أن المنكر المحرم و المعروف الواجب، و لا واجب و لا محرم بالنسبه إلى غير المكلف.

[الثالث فى مراتب الإنكار]

و كيف كان ف مراتب الإنكار ثلاث بلا خلاف أجده فيه بين الأصحاب: الأولى الإنكار بالقلب كما سمعته سابقا فى

الخبر(١) المروى عن الباقر عليه السلام «فأنكروا بقلوبكم، و الفظوا بألسنتكم و صكوا بها جباههم، و لا تخافوا فى الله لومه لائم- إلى أن قال- فجاهدوهم بأبدانكم و أبغضوهم بقلوبكم»

إلى آخره، و فى

المروى (٢) عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضا «من ترك إنكار المنكر بقلبه و يده و لسانه فهو ميت فى الأحياء»

و فى الآخر المروى (٣) عنه عليه السلام

-
- ١- ١ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٤.
 - ٣- ٣ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٠ مع اختلاف يسير.

أيضا «إن أول ما تقبلون عليه من الجهاد الجهاد بأبدانكم ثم بألسنتكم ثم بقلوبكم، فمن لم يعرف معروفا و لم ينكر منكرا قلب فجعل أعلاه أسفله»

و فى المروى (١) عن العسكرى (ع) عن النبى صلى الله عليه و آله «من رأى منكرا فلينكر بيده إن استطاع، فإن لم يستطع فبقلمه، فحسبه أن يعلم الله من قلبه أنه لذلك كاره»

إلى غير ذلك من النصوص لكن عن النهايه تفسيره باعتقاد الوجوب و الحرمة، بل فى المسالك هو الظاهر من الإطلاق، و جعل فى القواعد ذلك الاعتقاد مع عدم الرضا بالمعصيه أول مراتب الإنكار القلبى، و عن التنقيح تفسيره بذلك أيضا مع الابتهاال إلى الله تعالى فى إهداء العاصى، و فى الكفايه بعدم الرضا بالفعل، و لعله لاستفاضه النصوص (٢) بأن الراضى بالحرام كفاعله، بل به علل (٣) قتل ذرارى قتله الحسين عليه السلام، و عن المفاتيح تفسيره بالبغض فى الله، و لعله لبعض الأخبار، و ظاهر المنتهى و ما تسمعه من المتن أنه إظهار الكراهيه، و لعله ل

قول أمير المؤمنين عليه السلام (٤): «أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله أن نلقى أهل المعاصى بوجوه مكفهرة»

و الصادق عليه السلام (٥): «قد حق لى أن آخذ البرىء منكم بذب السقيم، و كيف لا يحق ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح فلا

تتكرون عليه و لا تنهرونه و لا تؤذونه حتى يترك»

و قوله عليه السلام أيضا (٦): «لو أنكم إذا بلغكم عن الرجل شىء

١- ١ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٥ من أبواب جهاد العدو.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٥ من أبواب جهاد العدو الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٦ من أبواب جهاد العدو الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٤.

٦- ٦ الوسائل- الباب ٧ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٥.

تمشيتم إليه فقلتم يا هذا إما أن تعزلنا أو تتجنبنا، وإما أن تكف عن هذا، فإن فعل، وإلا فاجتنبوه»

وقوله عليه السلام أيضا (١): «إن الله عز وجل بعث ملكين إلى أهل مدينه ليقلباها على أهلها فلما انتهيا إلى المدينه فوجدا فيها رجلا- يدعو و يتضرع- إلى أن قال- فعاد أحدهما إلى الله تعالى فقال: يا رب إنى انتهيت إلى المدينه فوجدت عبدك فلانا يدعوك و يتضرع إليك، فقال: امض إلى ما أمرتك، فإن ذا رجل لم يتمر- أى يتغير- وجهه غضبا لى»

إلى غير ذلك من النصوص التى تقدم بعضها الأمره بهجرانهم و هجران مجالسهم.

لكن لا يخفى عليك ما فى جملة من هذه التفاسير، إذ الأول كما ذكرنا سابقا ليس من الأمر بالمعروف و لا من النهى عن المنكر لغه و لا عرفا، وإنما هو من أحكام الإيمان حال وجود موضوعهما و عدمه و كذا زياده عدم الرضا بالمعصيه معه، فإن الرضا و إن كان محرما فى نفسه لكن عدمه ليس أمرا و لا نهيا،

و كذا البغض ما لم يظهر، و أغرب من ذلك زياده الابتهاال الذى لا- مدخليه له فى الأمر بالمعروف، بل لا قائل بوجوبه، نعم إظهار الكراهه و الهجر و نحوهما دالان على طلب الفعل أو الترك، و من هنا قلنا سابقا إنه لا بد من ضميمه فى الإنكار بالقلب يكون بها داخلا فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، إلا أنه بهذا المعنى مشروط أيضا بتجويز التأثير و بعدم الضرر.

فلا يتم قول المصنف بل و العلامه فى المحكى عن جميع كتبه:

و هو أى الإنكار بالقلب يجب وجوبا مطلقا على معنى أنه لا يتوقف على التجويز و لا على أمن الضرر كما صرح به غير واحد،

و بالجمله الإنكار القلبي بمعنى الاعتقاد و نحوه ليس من الأمر بالمعروف بل و كذا عدم الرضا أو البغض أو نحو ذلك مما هو في القلب من دون إظهار منه و إن قلنا بوجوبه في نفسه لبعض النصوص، و أما الإظهار و نحوه فهو منه، لدلالته على طلب الفعل أو الترك، إلا أن ذلك ليس واجبا مطلقا بل هو مشروط بما عرفت.

و من هنا كان المتجه للمصنف و الفاضل تفسيره بذلك مع ترك إطلاق وجوبه، و ذلك لكونه حينئذ كالمرتبه الثانيه و الثالثه و هي الإنكار باللسان و باليد اللتين لا خلاف في اشتراطهما بما سمعت كما لا خلاف في وجوبهما أيضا لما سمعته من النصوص السابقه، مضافا إلى

خبر (١) يحيى الطويل عن أبي عبد الله عليه السلام «ما جعل الله بسط اللسان و كف اليد، و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفان معا»

و غيره أيضا، نعم يستفاد منها أيضا خصوصا خبر العسكري (ع) السابق عن النبي صلى الله عليه و آله (٢) الإنكار القلبي المحض، ل

قوله صلى الله عليه و آله: «من رأى منكرا فلينكر بيده إن استطاع، فإن لم يستطع فبقلمه، فحسبه أن يعلم الله من قلبه أنه لذلك كاره»

و خبر يحيى (٣) الطويل صاحب المقرئ عن الصادق عليه السلام «حسب المؤمن عزا إذا رأى منكرا أن يعلم الله عز و جل من قلبه إنكاره»

مع زياده المقت و البغض كما يستفاد من غيرها (٤) و لكنه ليس من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، ضروره عدم دلالاته على الطلب من المأمور

١- ١ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب ٥ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب ٣ من أبواب الأمر و النهي الحديث ١.

و المنهى بوجه من الوجوه مع فرض عدم أماره تدل على ذلك حتى تغير الوجه و نحوه.

و كيف كان فقد صرح الفاضل و ابن سعيد و السيورى و الشهيدان و غيرهم على ما حكى عن

بعضهم بوجوب مراعاة الأيسر فالأيسر فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، بل نسبه بعض الأفاضل إلى الشهره بل لم أجد من حكى الخلاف فى ذلك، و إليه أشار المصنف بقوله:

و يجب دفع المنكر بالقلب أولاً- كما إذا عرف أن فاعله ينزجر بإظهار الكراهيه، و كذا إذا عرف أن ذلك لا- يكفى و عرف الاكتفاء بضرب من الإعراض و الهجر و جب، و اقتصر عليه مراعياً للأيسر فالأيسر، و لو عرف أن ذلك لا يرفعه انتقل إلى الإنكار باللسان مرتباً للأيسر من القول فالأيسر، و لو لم يرتفع إلا باليد مثل الضرب و ما شابهه من فرك الأذن و الحبس و نحوهما جاز و دعوى أن إطلاق الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر يقتضى خلاف الترتيب المزبور- بل قد سمعت ما فى بعض الأخبار السابقه من التزام ارتكاب الأثقل من الإنكار- يدفعها ما يستفاد من غيرها من مراعاة الترتيب مضافاً إلى قاعده حرمة إيذاء المؤمن و إضراره المقتصر فى الخروج منها على مقدار ما ترتفع به الضروره، بل لعل قوله تعالى (١) «فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» إلى آخره ظاهر فى ذلك باعتبار تقديم الصلح أولاً، على أن التعارض بين إطلاق الأمر بالمعروف و بين النهى عن الإضرار بالمؤمن و الإيذاء له من وجه، و المعلوم من تخصيص الأخير بالأول حال الترتيب الذى ذكرناه، و حينئذ فالمتجه الاقتصار فيهما على أول مراتب الإنكار

بالقلب على وجه يظهر للمأمور والمنهى ذلك، ثم المرتبة الأخرى منه الأيسر فالأيسر إلى أن تنتهى مراتبه بأقسام الهجر و تغير الوجه و نحوهما فإن لم يجد استعمال اللسان أيضا بمراتبه الأيسر فالأيسر، فإن لم يجد استعمال اليد أيضا بمراتبها.

و لكن ذلك كله مع فرض ترتبها فى الإيذاء، و إلا- فلو فرض أن الهجر أشد إيذاء من بعض القول و جب الثانى، و لو علم من أول الأمر أنه لا يجرى إلا المرتبة الأخيره من المراتب استعمالها من غير تدرج، إذ هو فى مجهول الحال، لكن عن الشيخ و ابن حمزه «يجب أولا باللسان ثم باليد ثم بالقلب» و عن سلا ر «باليد أولا، فإن لم يمكن فاللسان، فإن لم يمكن فالقلب» و عن الحلبي فى الإشارة «يجب باليد و اللسان، فإن فقدت قدره أو تعذر الجمع فيه بين ذلك فباللسان و القلب خاصة، فإن لم يمكن الجمع فيه بينهما لأحد الأسباب المانعه فلا بد منه باللسان، و لا يسقط الإنكار به شىء».

و لا- يخفى عليك ما فى الجميع، خصوصا الأخير، ضروره سقوط الإنكار باللسان مع الضرر و الخوف و عدم تجويز التأثير، و ربما يكون المراد من الاختلاف بيان مراتب سقوط الإنكار بالنسبه إلى التمكن و عدمه على معنى سقوطه باليد عند الحاجه إليه مع عدم التمكن، و لكن لا يسقط باللسان مع التمكن و لو بالنسبه إلى غير الفرد الذى يتوقف إنكاره على الضرب باليد، فإن لم يتمكن منه أيضا باللسان بالنسبه إلى بعض الأشخاص اقتصر على القلب بالطريق الذى ذكرناه، و هكذا، و على ذلك فلا يكون خلافا فى المسأله، و حينئذ فالسقوط مترتب أيضا كالثبوت، و لعل هذا أولى مما فى المختلف، فإنه بعد أن حكى بعض ما ذكرناه من الاختلاف قال: «و لا أرى فى ذلك كثير بحث، و التحقيق أن النزاع

لفظي، فإن القائل بوجوبه باللسان أولاً ثم باليد أشار إلى أنه يعد فاعل المعروف بالخير، و يعظه بالقول، و يزجره على الترك، فإن أفاد و إلا- ضربه و أدبه، فإن خاف و عجز عن ذلك كله اعتقد وجوب الأمر بالمعروف و تحريم المنكر، و ذلك مرتبه القلب، و القائل بتقديم القلب يريد أنه يعتقد الوجوب و يغضب في قلبه غضبا يظهر على وجهه الكراهه و الإيعراض، و القائل بتقديم اليد يريد أنه يفعل المعروف و يتجنب المنكر بحيث يتأسى الناس به، فإن لم ينجع وعظ و خوف باللسان، فإن لم ينجع اقتصر على الإنكار القلبي» و هو كما ترى، و لعله لذا قال في محكى التنقيح: «أنه مجرد تخمين لا دليل عليه».

و على كل حال فمما ذكرنا يعلم وجوب مراعاة الأيسر فالأيسر في المراتب كلها، كما يعلم منه أيضا أن المراد بالجواز في المتن الوجوب بل و يعلم أيضا التخيير في الأفراد مع فرض تساويها مرتبه، و لو كان المنكر مثلا يرتفع بالقول الغليظ و الضرب الخفيف اقتصر على الأول بناء على ما ذكرنا من الترتيب بين اللسان و اليد، مع احتمال التخيير مع فرض التساوى في الإيذاء، و إلا وجب الأسهل، لما سمعته من القاعده السابقه التي منها يعلم الحال في أفراد المراتب، فرب إيعراض و هجر من بعض الأشخاص بالنسبه إلى بعض الأشخاص يكون أشد إيذاء من بعض الكلام و بالجمله الميزان ما عرفت، و هو مع أنه أحوط به تجتمع النصوص.

ثم إن ظاهر المصنف و غيره الإجماع على عدم توقف الضرب الخالي عن الجرح على إذن الإمام عليه السلام أو القائم مقامه، لكن في محكى نهايه الشيخ «الأمر بالمعروف يكون باليد و اللسان، فأما اليد فهو أن يفعل المعروف و يتجنب المنكر على وجه يتأسى به الناس، و أما باللسان فهو أن يدعو الناس إلى المعروف، و يعدهم على فعله المدح و الثواب،

و يزرهم و يحذرهم عن الإخلال به من العقاب، فإن لم يتمكن من هذين النوعين بأن يخاف ضررا عليه أو على غيره اقتصر على اعتقاد وجوب الأمر بالمعروف بالقلب، و ليس عليه أكثر من ذلك، و قد يكون الأمر بالمعروف باليد بأن يحمل الناس على ذلك بالتأديب و الردع و قتل النفوس و ضرب من الجراحات، إلا أن هذا الضرب لا يجب فعله إلا بإذن سلطان الوقت المنصوب للرئاسه العامه، فإن فقد الإذن من جهته اقتصر على الأنواع التي ذكرناها، و إنكار المنكر يكون بالأنواع الثلاثه التي ذكرناها، فأما اليد فهو أن يؤدب فاعله بضرب من التأديب، إما الجراح أو الألم أو الضرب، غير أن ذلك مشروط بالإذن من جهه السلطان حسبما قدمناه» و فيه نظر من وجوه، و أغرب من ذلك ما فى مجمع البرهان «أنه لو لم يكن جوازهما بالضرب إجماعيا لكان القول بجواز مطلق الضرب بمجرد أدلتها مشكلا».

إذ لا- يخفى على من أحاط بما ذكرناه من النصوص و غيرها أن المراد بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر الحمل على ذلك بإيجاد المعروف و التجنب من المنكر لا- مجرد القول، و إن كان يقتضيه ظاهر لفظ الأمر و النهى، بل و بعض النصوص الوارده فى تفسير قوله تعالى (١) «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْجِبَارَةُ» المشتمله على الاكتفاء بالقول للأهل افعلوا كذا و اتركوا كذا»

قال الصادق عليه السلام فى خبر عبد الأعلى مولى آل سام (٢): «لما نزلت هذه الآية «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَاراً» جلس رجل من المسلمين يبكى و قال: أنا عمزت عن نفسى و كلفت أهلى، فقال رسول الله صلى الله

١- ١ سورة التحريم- الآية ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٩ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.

عليه وآله: حسبك أن تأمرهم بما تأمر به نفسك، و تنهاهم عما تنهى عنه نفسك»

و خبر أبي بصير(١) في الآية «قلت كيف أقيهم؟ قال:

تأمرهم بما أمر الله، و تنهاهم عما نهاهم الله، فإن أطاعوك فقد وقيتهم و إن عصوك كنت قد قضيت ما عليك»

و في خبره الآخر(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام في الآية أيضا «كيف نقي أهلنا؟ قال تأمروهم و تنهونهم»

لكن ما سمعته من النصوص و الفتاوى الداله على أنهما يكونان بالقلب و اللسان و اليد صريح في إرادته حمل الناس عليهما بذلك كله، بل هو معنى

قوله عليه السلام: «ما جعل الله بسط اللسان و كف اليد و لكن جعلهما يبسطان معا و يكفان معا»

فيمكن إرادته ما يشمل الضرب و نحوه من أمر الأهل و نهيمهم، كما أنه صرح في النصوص أيضا بالهجر و تغير الوجه و غيرهما مما يراد منه الطلب بواسطة هذه الأمور لا مجرد القول كما هو واضح بأدنى تأمل و نظر، بل منه يعلم أن المراد حينئذ من إطلاق الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في الكتاب و السنه حمل تارك المعروف و فاعل المنكر على الفعل و الترك بالقلب على الوجه الذي ذكرناه، و باللسان و باليد كذلك، بل قد سمعت دعوى الإجماع من الأردبيلي على الأخير فضلا عن الأولين.

نعم من أعظم أفراد الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و أعلاها و أتقنها و أشدها تأثيرا خصوصا بالنسبه إلى رؤساء الدين أن يلبس رداء المعروف واجبه و مندوبه، و ينزع رداء المنكر محرمه و مكروهه، و يستكمل نفسه بالأخلاق الكريمه و ينزهها عن الأخلاق الذميمة، فإن ذلك منه سبب تام لفعل الناس المعروف، و نزعهم المنكر و خصوصا إذا أكمل ذلك بالمواعظ الحسنه المرغبه و المرهبه، فإن لكل مقام مقالا، و لكل

١-١ الوسائل - الباب ٩ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل - الباب ٩ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٣.

داء دواء، و طب النفوس و العقول أشد من طب الأبدان بمراتب كثيره و حينئذ يكون قد جاء بأعلى أفراد الأمر بالمعروف، نسأل الله التوفيق لهذه المراتب.

و كيف كان ف لو افتقر إلى الجراح أو القتل هل يجب؟

قيل و القائل السيد و الشيخ فى التبيان و الحلبى و العجلى و الفاضل فى جملة من كتبه و يحيى بن سعيد و الشهيد فى النكت على ما حكى عن بعضهم نعم يجب و قيل و القائل الشيخ و الديلمى و القاضى و فخر الإسلام و الشهيد و المقداد و الكركى على ما حكى عن بعضهم لا- يجوز إلا- بإذن الإمام عليه السلام بل فى المسالك هو أشهر، بل فى مجمع البرهان هو المشهور بل عن الاقتصاد الظاهر من شيوخنا الإمامية أن هذا الجنس من الإنكار لا- يكون إلا للأئمة عليهم السلام أو لمن يأذن له الإمام عليه السلام فيه و هو الأظهر للأصل السالم عن معارضة الإطلاق المنصرف إلى غير ذلك، خصوصا بعد ما سمعت من اشتراط الوجوب بتجوز التأثير المشعر ببقاء المأمور و المنهى، بل لعل ذلك هو مقتضى الأمر و النهى الواجبين، ضروره عدم موضوعهما مع القتل، و دعوى كون المراد منهما حمل الشخص على ترك المنكر و لو ترك الواجب الذى يحصل بقتله عدم وقوع المنكر منه كما ترى مجاز لا قرينه عليه بل لعلها على العكس موجوده، كل ذلك مضافا إلى ما فى جواز ذلك لسائر الناس عدولهم و فساقهم من الفساد العظيم و الهرج و المرج المعلوم عدمه فى الشريعة، خصوصا فى مثل هذا الزمان الذى غلب النفاق فيه على الناس، و بالجملة لا يكاد ينكر اقتضاء تجوز ذلك لسائر الناس على مقتضى إطلاق وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فساد النظام، فدعوى اقتضاء إطلاق ما دل على وجوبهما خصوصا ما

دل منه على وجوبهما باللسان و اليد الشامله للجرح و القتل واضحه الفساد كدعوى اقتضاء وجوبهما على النبي صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام على هذا الوجه الوجوب على الناس أيضا كذلك للتأسي و لأصالة الاشتراط، و أوضح منهما فسادا الاستدلال على ذلك بأنهما إنما وجبا لمصلحه العالم فلا يقفان على شرط كغيرهما من المصالح بعد ما عرفت من اقتضاء وجوبهما على هذا الوجه فساد نظام العالم، و كذا ما قيل من أن إذن الإمام عليه السلام شرط فيما إذا كان الضرر مقصودا، و أما إذا كان المقصود أمرا آخر غيره فلا و إن حصل منه الضرر، و محل البحث فيه الأخير، إذ هو شبه المدافعه و الممانعه اللذين قد يتولد منهما ضرر غير مقصود.

نعم في

المروى (١) عن تاريخ الطبرى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: «إنى سمعت عليا عليه السلام يوم لقينا أهل الشام يقول:

أيها المؤمنون إنه من رأى عدوانا يعمل به و منكرا يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم، و من أنكره بلسانه فقد أوجر، و هو أفضل من صاحبه و من أنكره بالسيف لتكون كلمه الله العليا و كلمه الظالمين السفلى فذلك أصاب سبيل الهدى و قام على الطريق و نور فى قلبه اليقين»

كقول الباقر عليه السلام (٢): «فأنكروا بقلوبكم، و الفظوا بألسنتكم و صكوا بها جباههم، و لا تخافوا فى الله لومه لائم، فإن اتعظوا و إلى الحق رجعوا فلا- سبيل عليهم، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ، وَ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، هنالك فجاهدوهم بأبدانكم

١- ١ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣ من أبواب الأمر و النهى الحديث ١.

و أبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطانا، و لا- باغين به مالا، و لا- يريدون بالظلم ظفرا حتى يفيئوا إلى أمر الله و يمشوا على طاعته»

إلى غير ذلك من النصوص.

و لكن من المعلوم أنه أشار بذلك إلى نفسه و من يقوم مقامه من أولاده عليهم السلام لا سائر الناس كخطابات الحدود و قتال البغاه و جهاد الكفار و نحو ذلك، على أنه ظاهر في الجواز دون الوجوب الذي هو مقتضى الأمر بالمعروف، و نحو

قوله عليه السلام أيضا (١) الذي رواه عنه الرضى «فمنهم المنكر للمنكر بقلبه و يده و لسانه، فذلك المستكمل لخصال الخير، و منهم المنكر بلسانه و قلبه التارك بيده فذلك متمسك بخصلتين من خصال الخير، و مضيع خصله، و منهم المنكر بقلبه التارك بيده و لسانه فذلك الذي ضيع أشرف الخصلتين من الثلاث و تمسك بواحدة، و منهم تارك لإنكار المنكر بلسانه و قلبه و يده فذلك ميت الأحياء»

، و كأنه لبعض ما ذكرنا فصل ثانى الشهيدين بين الجرح و القتل فجوز الأول و منع الثانى، و هو مع أنه خرق للإجماع على الظاهر فيه الفساد الذى ذكرناه، ضروره عدم انحصار الجريح فى غير المؤدى للقتل، بل قد سمعت عن الشيخ سابقا ما يقتضى عدم جواز الضرب إلا بإذن الإمام عليه السلام و إن كان فيه ما عرفت، فلا ريب فى أن القول بعدم الجواز مطلقا أقوى، نعم فى جوازه لنائب الغيبه- مع فرض حصول شرائطه أجمع التى منها أمن الضرر

و الفتنة و الفساد لعموم ولايته عنهم عليهم السلام- قوه، خصوصا مع القول بجواز إقامه الحدود له، و إن كان ذلك فرض نادر بل معدوم فى مثل هذا الزمان.

[الرابع فى المقيم للحد]

هذا و لعله لبعض ما ذكرنا من لزوم الفساد بإيكال ذلك

إلى عامه الناس لا يجوز لأحد إقامة الحدود إلا الإمام عليه السلام مع وجوده و بسط يده أو من نصبه الإمام لإقامتها خاصة أو لما يشملها و إن كان ربما فرق بينهما بأن الحد مطلوب شرعا لذاته من حيث أنه حكم شرعى متعلق بمنصب الإمامه فلا بد من إذن الإمام عليه السلام، و أما الجرح و القتل فإنهما مطلوبان لامثال الأمر و النهى لا لذاتهما، فلا يشترطان بإذن الإمام عليه السلام كالدفاع، و لذا وقع الخلاف فى الأول دون الثانى، لكن فيه أن الكلام فى جواز ذلك مقدمه للأمر و النهى، و على كل حال فلا خلاف أجده فى الحكم هنا، بل عن الغنيه و السرائر الإجماع عليه، بل فى المحكى عن الثانى دعواه من المسلمين، قال: «و الإجماع حاصل منعقد من أصحابنا و من المسلمين جميعا أنه لا يجوز إقامة الحدود، و لا المخاطب بها إلا الأئمه عليهم السلام، و الحكام القائمون بإذنه فى ذلك، و أما غيرهم فلا يجوز التعرض لها على حال، فلا يرجع عن هذا الإجماع بأخبار الآحاد، بل بإجماع مثله أو كتاب الله أو سنه متواتره مقطوع بها» إلى آخره كل ذلك مضافا إلى النصوص الداله على ذلك المذكوره فى كتاب الحدود و غيره التى منها يعلم التقييد فى الخطابات العامه الأمره بإقامه الحدود نحو غيرها من خطابات الجهاد و غيرها المعلوم كون المراد منها مباشره الإمام أو من نصبه لذلك.

نعم مع عدم ظهوره «ع» و عدم بسط يده يجوز للمولى و إن لم يكن مجتهدا إقامة الحد على مملوكه وفاقا للمشهور نقلا و تحصيلا بل كاد يكون إجماعا كما اعترف به بعضهم، بل فى المسالك لم يخالف فيه إلا الشاذ النادر، و لعله كذلك، إذ لم يحك الخلاف فيه إلا من المفيد و الديلمى، بل عن الغنيه الإجماع عليه، بل مقتضى جواز الحلى

له بعد ما سمعته منه سابقا كونه مجمعا عليه أو أن النصوص به متواتره، بل المحكى عنه الاستدلال عليه بما ورد من الأخبار المستفيضه بين العامه و الخاصه و إن كان لا يحضرني شىء منها- مضافا إلى عموم ما دل على تسلط السيد على عبده، و مضافا إلى ما عن الكركي من أنه ذكر أصحابنا أنه قد ورد بذلك رخصه- إلا خصوص

النبوى (١) المروى فى بعض كتب الفروع «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم»

و خبر عنبسه بن مصعب (٢) «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جاريه لى زنت أحدها قال: نعم، و ليكن فى سر، فإنى أخاف عليك السلطان»

و خبر على بن جعفر (٣) عن أخيه موسى عليهم السلام «سأله عن رجل هل يصلح له أن يضرب مملوكه فى الذنب يذنبه قال: يضربه على قدر ذنبه، و إن زنى جلده، و إن كان غير ذلك فعلى قدر ذنبه السوط أو السوطين و شبهه، و لا يفرط فى العقوبه»

بل يمكن دعوى القطع من السيريه بجواز التعزيرات له التى هى قسم من الحدود أيضا و المناقشه باحتمال الإذن الخاصه من الإمام عليه السلام و اضحه الفساد فى غير خبر عنبسه الحمول على غيره، و بذلك كله يقيد حينئذ ما دل على أن الحد للإمام عليه السلام أو لمن يأذن له، مع إمكان كون ذلك إذنا منه على جهه العموم، فيتساوى حينئذ الإذن فى الحكم.

ثم إن مقتضى إطلاق النص و الفتوى عدم الفرق فى المولى بين العدل و الفاسق و الذكر و الأنثى، بل و المملوك كما إذا كان مكاتبا و غيره، بل عن الشيخ التعبير بالإنسان الشامل للذكر و الأنثى، لكن فى الدروس

١- ١ المستدرک- الباب ٢٧ من أبواب مقدمات الحدود الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٣٠ من أبواب مقدمات الحدود الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٣٠ من أبواب مقدمات الحدود الحديث ٨.

«فى جواز إقامه المرأه الحد على رقيقها و المكاتب على رقيقه و الفاسق مطلقا نظر» و لعله مما سمعت، و من الشك فى التناول، و عدم استثمان الفاسق على مثل ذلك، و الأصل

عدم الجواز، و لو اشترك المولىان اجتماعا فى الاستيفاء، و لا يجوز لأحدهما الاستقلال، كما لا يجوز إقامته على البعض، بل فى الدروس و المكاتب و إن كان لا يخلو من نظر إذا لم يتحرر بعضه، و كذا لا فرق فى الحد بين الجلد و الرجم و القتل نعم يعتبر مشاهدته لمقتضى الحد أو إقرار المولى على وجه يترتب عليه ذلك، أما الثبوت بالبينه ففى المسالك يتوقف على الحاكم الشرعى، و فيه نظر بناء على جواز العمل بها لغيره من باب الأمر بالمعروف، و كذا يعتبر معرفته لمقدار الحد و باقى ما يعتبر فيه، و مع ذلك الأحوط عدم التعرض له مع فرض كون الحكم رخصه كما هو مقتضى المحكى عن الشيخ و غيره، لا عزيمه لعموم النهى عن تعطيل الحد لمن كان له إقامته، و أحوط من ذلك مباشرة نائب الغيبه له بإذن السيد بناء على جواز إقامه الحدود له فيها.

و كيف كان ف هل يجوز أن يقيم الرجل الحد على ولده و زوجته كما عن الشيخ و القاضى و اختاره أول الشهيدين أو لا يجوز كما عن المفيد و ابنى زهره و إدريس و الطبرسى و غيرهم، و اختاره الكركى و ثانى الشهيدين، بل لعله المشهور كما استظهره بعض الأفاضل فيه تردد كما فى النافع و القواعد من دعوى الشيخ وجود الرخصه فى ذلك، و ليس ما يحكيه إلا- كما يرويه مؤيده بما دل (١)على كمال سلطنه الوالد و الزوج على الولد و الزوجه، و السيره المستمره

١- ١ الوسائل - الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به و الباب ٧٩ و ٩١ من أبواب مقدمات النكاح.

على تأديبهما و تعزيرهما الذى هو قسم من الحدود، و خصوص ما دل على تأديب الزوجه بالضرب و الهجر مع التقصير فى حقوق الزوجيه كتابا(١) و سنه و إجماعا، مضافا إلى عموم الأمر بإقامه الحدود و من عدم صلاحيه ذلك كله لتخصيص ما دل على أن إقامه الحد للإمام عليه السلام من

خبر حفص (٢) «سألت أبا عبد الله عليه السلام من يقيم الحدود السلطان أو القاضى فقال: إقامه الحدود إلى من إليه الحكم»

و غيره، مضافا إلى ما سمعته من إجماع السرائر المقتصر فى الخروج منه على السيد، بل فى محكى الغنيه و يجوز للسيد إقامه الحد على من ملكت يمينه بغير إذن الإمام عليه السلام، و لا- يجوز لغير السيد ذلك إلا بإذنه، كل ذلك بدليل إجماع الطائفه عليه، و من ذلك و غيره يعلم أن المراد بالعموم ما سمعته سابقا من الإمام و من أذن له فى ذلك فالأقوى حينئذ عدم الجواز.

و على الأول فقد صرح فى الدروس بأن المراد بالولد و إن نزل، كما أنه صرح فيها و فى غيرها بعدم الفرق بين التزويج الدائم و المنقطع بل صرح فيها أيضا بأنه لا فرق فى الزوج و الزوجه بين الحرين و العبدین أو أحدهما فتجتمع حينئذ على الأمه و لايه الزوج و السيد، و هل يتوقف إقامته حينئذ عليهما أو

لكل منهما إقامته، و صرح فيها أيضا بأنه لا فرق بين المدخول بها و غيرها، و أنه لا فرق بين الجلد و الرجم قال:

لما

روى (٣) أنه لو وجد رجلا يزنى بامرأته فله قتلها،

و منع الفاضل

١- ١ سورة النساء- الآيه ٣٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٤٥ من أبواب حد الزنا الحديث ٢.

من الرجم و القطع بالسرقه، و لا يخفى عليك ما فى استدلاله بالروايه المزبوره المعلوم كون ما فيها من غير الحدود، بل للغيره و نحوها، و لذا لم يعتبر فى الرجل كونه محصنا، على أن الحد فيه الرجم لا القتل كما أوضحنا ذلك فى كتاب الحدود، و منه يعلم ما فى الاستدلال بنحو ذلك للقول الأول الذى قد بان لك ضعفه، هذا، و فى المسالك و يظهر من المختلف أن موضعه ما لو كان الأب و الزوج بل المولى فقيها، و حينئذ يتجه الجواز لما سيأتى من جواز ذلك لهم فى حال الغيبه، قلت: عبارته فى المختلف فى غايه التشويش، و ربما حكى عنه جواز ذلك لهم و إن لم نقل بجوازه للفقيه فى غير ذلك زمن الغيبه، و لكنه فى غير محله، كما أن دعوى كون النزاع فى خصوص ذلك كذلك، ضروره ظهور كلام الأصحاب أو صريحه فى كون ذلك من حيث كونه مولى و أبا و زوجا،

و الأمر سهل بعد أن عرفت التحقيق فى المسأله، و الله العالم.

و لو ولى وال من الشيعة من قبل الجائر و كان قادرا على إقامة الحدود بلا ضرر عليه هل له إقامتها؟ قيل و القائل المفيد فى محكى المقنعه و الشيخ فى محكى النهايه نعم له ذلك بعد أن يعتقد أنه يفعل ذلك بإذن الإمام الحق عليه السلام قال فى الأخير: «و من استخلفه سلطان ظالم على قوم و جعل إليه إقامة الحدود جاز له أن يقيمها عليهم على الكمال، و يعتقد أنه إنما يفعل ذلك بإذن سلطان الجور، و يجب على المؤمنين معاونته و تمكينه من ذلك ما لم يتعد الحق فى ذلك و ما هو مشروع فى شريعه الإسلام، فإن تعدى ما جعل الله الحق لم يجز له القيام به، و لا لأحد معاونته على ذلك، اللهم إلا أن يخاف فى ذلك على نفسه، فإنه يجوز له حينئذ أن يفعل فى حال التقية ما لم يبلغ قتل النفوس، و أما قتل النفوس

فلا- يجوز فيه التقيه على حال» و في المنتهى قد روى أن من استخلفه سلطان إلى قوله في النهايه: «اللَّهِمَّ» ثم قال: أورد هذه الروايه شيخنا أبو جعفر في نهايته، و في محكى السرائر أنه أوردها إيرادا من طريق الخبر لا اعتقادا من جهه الفتيا و النظر.

و من هنا قيل و القائل الحلى و الفاضل و الشهيدان و غيرهم، بل المشهور لا يجوز له ذلك و هو أحوط بل و أقوى بل ينبغي القطع به، ضروره ظهور كلام الأصحاب بل صريح بعضهم كما اعترف به في المسالك أن هذا المتولى غير فقيه شرعى، بل و ليس مضطرا كما يؤمى إليه ذكر حكم الاضطرار بعد ذلك، و قد عرفت الإجماع بقسميه و النصوص على عدم جواز إقامتها لغير الإمام عليه السلام و من أذن له في ذلك، و الروايه المزبوره بعد عدم جامعيتها لشرائط الحجيه و إعراض المشهور بل الجميع عدا من عرفت عنها لا تصلح لإثبات ذلك قطعا.

نعم لو اضطره السلطان إلى إقامة الحد جاز حينئذ إجابتة ما لم يكن قتلا ظلما فإنه لا تقيه في الدماء بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في المنتهى و محكى السرائر، بل في مجمع البرهان الظاهر الإجماع على جواز الإجابة في ذلك على الوجه المزبور، كل ذلك مضافا إلى عموم أدله التقيه (١) المؤيده بما دل (٢) على جواز تناول غير الباغى و العادى الميَّته و غيرها من المحرمات عند الاضطرار، لكن في إلحاق الجرح بالقتل كما هو مقتضى التعليل و عدمه خلاف، و عن الشيخ القطع بالأول، و في المسالك ألحق به الشيخ رحمه الله الجرح، و هو مناسب

١- ١ الوسائل - الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ١٦٨.

لتعليل المصنف، فإن التقيه المنفيه في الدماء نكره في سياق النفي، فتعم، و في بعض العبارات لا تقيه في قتل النفوس، فيخرج

الجرح الذي لا يفضى إليه، و لا يحضرني مستند يترتب عليه الحكم، قلت:

يمكن إرادته النفوس من دماء في المرسل فيتحد حينئذ مع ما في محكى السرائر قال: إن خاف الإنسان من ترك إقامه الحدود فإنه يجوز له أن يفعل ذلك في حال التقيه ما لم يبلغ قتل النفوس، فإنه لا يجوز التقيه فيه عند أصحابنا بلا خلاف فيه، بل هو المراد من

قول الصادق عليه السلام في خبر الثمالي (١): «لم تبق الأمراض إلا- و فيها منا عالم يعرف الحق من الباطل، قال: إنما جعلت التقيه ليحققن بها الدم فإذا بلغت التقيه الدم فلا تقيه، و ايم الله لو دعيتم لتنصرونا لقلتم لا نفعل إنما نتقى، و لكنت التقيه أحب إليكم من آبائكم و أمهاتكم و لو قد قام القائم عليه السلام ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك، و لا قام في كثير منكم من أهل النفاق حد الله تعالى»

بل هو مقتضى ما تسمعه من المتن أيضا، بل يمكن القطع بملاحظه ما يأتي من المتن و ما هنا بإرادته النفوس من الدماء لا مطلق الجرح، و خصوصا المعلوم عدم تأديته إلى القتل، لا أقل من الشك، فيبقى عموم الجواز للتقيه في محله، بل ينبغي القطع به فيما إذا كان المجروح من غير الشيعة، بل قد يقال بجواز القتل فيه إذا كان الإ-كراه بالقتل، بل و إذا كان يخافه، خصوصا بعد ما ورد (٢) من عدم مساواه الألف منهم لواحد من الشيعة، و أنهم مستحقون للقتل عند ظهور صاحب

١-١ الوسائل- الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهي الحديث ٢.

٢-٢ الوسائل- الباب ٢٦ من أبواب جهاد العدو- الحديث ٢.

روحي له الفداء، و أن إجراء حكم الإسلام عليهم للتقيه الزمانيه و للهدنه ما دامت دوله الحق مستوره، بل قد يقال أيضا إن من كان عليه الحد مخالفا و كان حده القتل في مذهبهم يجوز قتله و إن لم يصل إلى حد الإكراه، لقاعده إزامهم بما ألزموا به أنفسهم و غيرها.

فتحصل من جميع ما ذكرنا أنه يجوز لغير الفقيه إقامه الحد الثابت شرعا و لو قتلا إذا كان مجبورا على ذلك، لعموم أدله التقيه، و لا- يجوز مع عدم الجبر، و هل يعتبر في حال الجواز نيه كونه عن الإمام عليه السلام؟ ظاهر المرسل المزبور ذلك، لكن قد عرفت قصوره عن إثبات نحو ذلك و إن كان لا ريب في أنه أحوط، أما إذا كان القتل ظلما و كان المقتول من الشيعة فلا يجوز قطعاً لما عرفت، و في إلحاق الجرح الغير المؤدى إلى القتل قول، و لكن الأقوى خلافه، بل يقوى جوازه في غير معلوم التأديه، و لو كان من غير الشيعة و لو مخالفاً فالأقوى جواز قتله فضلا عن الجرح، خصوصا إذا كان ذلك مقتضى مذهب، و خصوصا إذا علم قتل الجائر له إن لم يقتله، هذا، و ربما احتمل في عبارته المصنف أن المراد بالوالى الفقيه في زمن الغيبه، و فيه أنه لا وجه حينئذ لإفراجه عن المسأله الآتيه، اللهم إلا- أن يقال إنه باعتبار صورته النيابة عن الجائر يتوهم المنع و إن جاز هناك، و هو كما ترى، أو يقال إنه و إن لم نقل بالجواز في تلك المسأله يجوز هنا باعتبار كونه واليا عن الجائر، فلا- يخاف عليه حينئذ من السلطان، بخلاف ما إذا لم يكن، أو غير ذلك، و الأمر سهل بعد ما عرفت و تعرف أن الحكم جائز له على كل تقدير.

و كيف كان فقد قيل و القائل الإسكافي و الشيخان و الديلمي و الفاضل و الشهيدان و المقداد و ابن فهد و الكركي و السبزواري

و الكاشاني و غيرهم على ما حكى عن بعضهم يجوز للفقهاء العارفين بالأحكام الشرعيه عن أدلتها التفصيليه العدول إقامه الحدود فى حال غيبه الإمام عليه السلام كما لهم الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر سلطان الوقت، و يجب على الناس مساعدتهم على ذلك كما يجب مساعده الإمام عليه السلام عليه، بل هو المشهور، بل لا أجد فيه خلافا إلا ما يحكى عن ظاهر ابنى زهره و إدريس، و لم نتحققه، بل لعل المتحقق خلافه، إذ قد سمعت سابقا معقد إجماع الثانى منهما الذى يمكن اندراج الفقيه فى الأحكام عنهم منه، فىكون حينئذ إجماعه عليه لا- على خلافه، كما أن ما فى التنقيح من الحكاياه عن سلار أنه جوز الإقامه ما لم يكن قتلا- أو جرحا كذلك أيضا، فإن عبارته فى المراسم عامه للجميع، قال فيها: فقد فوضوا عليهم السلام إلى الفقهاء إقامه الحدود و الأحكام بين الناس بعد أن لا يتعدوا واجبا، و لا يتجاوزوا حدا، و أمروا عامه الشيعة بمعاونه الفقهاء على ذلك ما استقاموا على الطريقه.

فمن الغريب بعد ذلك ظهور التوقف فيه من المصنف و بعض كتب الفاضل سيما بعد وضوح دليله الذى هو

قول الصادق عليه السلام فى مقبول عمر بن حنظله(١)«انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فلترضوا به حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف، و علينا رد، و الراد علينا راد على الله تعالى، و هو على حد الشرك بالله عز و جل»

و فى مقبول أبى خديجه(٢)«إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل

١- ١ الوسائل- الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٥.

الجور، لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم، فإنى قد جعلته قاضياً، فتحاكموا إليه»

وقول صاحب الزمان روى له الفداء و عجل الله فرجه فى التوقيع (١) المنقول عنه: «و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواه حديثنا، فإنهم حجتي عليكم و أنا حجه الله» و عن بعض الكتب روايته «فإنهم خليفتي عليكم»

إلى آخره إما بدعوى أن إقامة الحد من الحكم سيما فى مثل حد القذف مع الترافع إليه، و ثبوته عنده، و حكمه بثبوت الحد على القاذف، فإن المراد من الحكم عليه إنفاذ ما حكم به لا مجرد الحكم من دون إنفاذ، أو لظهور

قوله عليه السلام: «فإنى قد جعلته عليكم حاكماً»

فى إرادته الولاية العامة نحو المنصب الخاص كذلك إلى أهل الأطراف الذى لا إشكال فى ظهور إرادته الولاية العامة فى جميع أمور المنصب عليهم فيه، بل

قوله عليه السلام: «فإنهم حجتي عليكم و أنا حجه الله»

أشد ظهوراً فى إرادته كونه حجه فيما أنا فيه حجه الله عليكم، و منها إقامة الحدود، بل ما عن بعض الكتب «خليفتي عليكم» أشد ظهوراً، ضروره معلوميه كون المراد من الخليفه عموم الولاية عرفاً، نحو قوله تعالى (٢) «يا داودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ» أو لما سمعته من

قول الصادق عليه السلام (٣) «إقامة الحدود إلى من إليه الحكم»

جواب من سأله من يقيم الحدود السلطان أو القاضى، كل ذلك مضافاً إلى التأييد بما (٤) دل على أنهم ورثه

١- ١ الوسائل- الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث ١٠.

٢- ٢ سورة ص- الآيه ٢٥.

٣- ٣ الوسائل- الباب ٢٨ من أبواب مقدمات الحدود الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٨ من أبواب صفات القاضى الحديث ٢ و المستدرک الباب ١١ منها الحديث ٣٠.

الأنبياء، و أنهم كأنبياء بنى إسرائيل، و أنه لولاهم لما عرف الحق من الباطل، و بنحو

قول أمير المؤمنين عليه السلام (١) «اللهم إنك قلت لنبيك صلواتك عليه و آله فيما أخبر به: من عطل حدا من حدودى فقد عاندنى و طلب بذلك مضادتى»

الظاهر فى العموم لكل زمان، و الإجماع بقسميه على عدم خطاب غيرهم بذلك، فانحصر الخطاب بهم و لو لما عرفت من نصبهم إياهم على ذلك و نحوه.

بل منه ينقدح التأييد بعموم الأمر بالجلد للزانى و القطع للسارق و نحوهما فيه، و بأن تعطيل الحدود يفوضى ارتكاب المحارم و انتشار المفساد، و ذلك مطلوب الترك فى نظر الشرع، و بأن المقتضى لإقامه الحد قائم فى صورتى حضور الإمام و غيبته، و ليست الحكمة عائده إلى مقيمته قطعاً، فتكون عائده إلى مستحقه، أو إلى نوع من المكلفين و على التقديرين لا- بد من إقامته مطلقاً، بثبوت النيابة لهم فى كثير من المواضع على وجه يظهر منه عدم الفرق بين مناصب الإمام أجمع، بل يمكن دعوى المفروغية منه بين الأصحاب، فإن كتبهم مملوءة بالرجوع إلى الحاكم المراد به نائب الغيبه فى سائر المواضع، قال الكركى فى المحكى من رسالته التى ألفتها فى صلاه الجمعة: «اتفق أصحابنا على أن الفقيه العادل الأمين الجامع لشرائط الفتوى المعبر

عنه بالمجتهد فى الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة الهدى عليهم السلام فى حال الغيبه فى جميع ما للنيابه فيه مدخل، و ربما استثنى الأصحاب القتل و الحدود» و لعل مقصوده ببعض الأصحاب مشيراً به إلى ابنى زهره و إدريس اللذين قد عرفت عدم ظهور المحكى عن الثانى منهما، بل ظاهره العكس، بل ينبغى الجزم بإرادته ذلك، خصوصاً بعد فتواه نفسه فى غيرها من كتبه

بالجواز، و حكايته له عن غيره، و بفحوى ما سمعته من جواز إقامه السيد الحد و الوالد و الزوج على القول بهما مع أمن الضرر، بل القطع بأولويه الفقيه منهما فى ذلك بعد أن جعله الإمام عليه السلام حاكما و خليفه، و بأن الضروره قاضيه بذلك فى قبض الحقوق العامه و الولايات و نحوها بعد تشديدهم فى النهى عن الرجوع إلى قضاءه الجور و علمائهم و حكاهمهم، بعد علمهم بكثرة شيعتهم فى جميع الأطراف طول الزمان، و بغير ذلك مما يظهر بأدنى تأمل فى النصوص و ملاحظتهم حال الشيعة، و خصوصا علمائهم فى زمن الغيبه، و كفى بالتوقيع (١) الذى جاء للمفيد من الناحيه المقدسه، و ما اشتمل عليه من التبجيل و التعظيم، بل لو لا عموم الولايه لبقى كثير من الأمور المتعلقة بشيعتهم معطله.

فمن الغريب و سوسه بعض الناس فى ذلك، بل كأنه ما ذاق من طعم الفقه شيئا، و لا فهم من لحن قولهم و رموزهم أمراء، و لا تأمل المراد من قولهم إنى جعلته عليكم حاكما و قاضيا و حجه و خليفه و نحو ذلك مما يظهر منه إرادته نظم زمان الغيبه لشيعتهم فى كثير من الأمور الراجعه إليهم، و لذا جزم فيما سمعته من المراسم بتفويضهم عليهم السلام لهم فى ذلك، نعم لم يأذنوا لهم فى زمن الغيبه ببعض الأمور التى يعلمون عدم حاجتهم إليها، كجهاد الدعوه المحتاج إلى سلطان و جيوش و أمراء و نحو ذلك مما يعلمون قصور اليد فيها عن ذلك و نحوه و إلا لظهرت دوله الحق كما أوماً إليه

الصادق عليه السلام بقوله:

«لو أن لى عدد هذه الشويبهات و كانت أربعين لخرجت»

و بالجمله فالمسأله من الواضحات التى لا تحتاج إلى أدله.

و أغرب من ذلك كله استدلال من حلت الوسوسه فى قلبه بعد

حكم أساطين المذهب بالأصل المقطوع، وإجماع ابني زهره وإدريس اللذين قد عرفت حالهما، و ببعض النصوص الداله على أن الحدود للإمام عليه السلام خصوصا

المروى عن كتاب الأشعثيات لمحمد بن محمد بن الأشعث (١) بإسناده عن الصادق عن أبيه عن آباءه عن علي عليهم السلام «لا يصلح الحكم ولا الحدود ولا الجمعه إلا بإمام»

الضعيف سندا، بل الكتاب المزبور على ما حكى عن بعض الأفاضل ليس من الأصول المشهوره بل ولا المعتره، و لم يحكم أحد بصحته من أصحابنا، بل لم تتواتر نسبته إلى مصنفه، بل و لم تصح على وجه تظمن النفس بها، و لذا لم ينقل عنه الحر في الوسائل ولا المجلسى في البحار مع شدة حرصهما، خصوصا الثاني على كتب الحديث، و من البعيد عدم عثورهما عليه، و الشيخ و النجاشى و إن ذكرا أن مصنفه من أصحاب الكتب إلا أنهما لم يذكر الكتاب المزبور بعبارته تشعر بتعيينه، و مع ذلك فإن تتبعه و تتبع كتب الأصول يعطيان أنه ليس جاريا على منوالها فإن أكثره بخلافها، و إنما تطابق روايته في الأكثرية روايه العامه إلى آخره، كل ذلك مع اشتغال الخبر المزبور على الحكم الذى يرجع إليه فيه بالضرورة من المذهب، و أما الجمعه ففيها البحث المعروف، و لا يبعد كون المراد منه بيان أنها من مناصب الإمامه و إن أذنوا فيها لفقهاء شيعتهم، و حينئذ فلا إشكال كما لا خلاف فى وجوب مساعدته الناس لهم على ذلك نحو مساعدتهم للإمام عليه السلام، ضروره كونه من السياسات الدينيه التى لا يقوم الواحد بها، و من البر و التقوى اللذين أمر بالتعاون عليهما، و حينئذ لا يبعد وجوب الإقامه عليه مع أمن

١- ١ لم نعر عليه و إنما رواه فى المستدرک عن دعائم الإسلام فى الباب ٥ من أبواب صلاه الجمعه الحديث ٤.

ضرر السلطان عليه أو على غيره من الشيعة و لو بقبول الولايه من قبله و إظهارها عنه، و إن كان مقتضى خبر حفص (١) و كثير من عبارات الأصحاب أو جميعها ثبوت الرخصه فى ذلك، إلا- أنه يمكن كون المقام من المواضع التى متى جاز فيها الحكم و جب، و لعل تعبير الأصحاب بالجواز لكون المهم بيان أصل جوازه فى مقابل احتمال الحرمة بعد معلوميه كون ذلك من مناصب الإمامه، و من هنا كان لا إشكال و لا خلاف فى وجوب الحكم عليه بين المتخاصمين مع طلب ذى الحق له، فالمتجه حينئذ كونه عظيمه، خصوصا بعد ما سمعت من الأدله التى مقتضاها ذلك، مضافا إلى التشديد فى تعطيل الحد، و الظاهر كونه فيمن له إقامته، و الله العالم.

و كيف كان ف لا- يجوز أن يتعرض لإقامه الحدود غير من سمعته من السيد و الوالد و الزوج فى قول عرفت الحال فيه و لا للحكم بين الناس و لا للفتوى و لا لغير ذلك مما هو مختص بالإمام عليه السلام و نائبه إلا عارف بالأحكام الشرعيه جميعها و لو ملكه مطلع على مأخذها و عارف بكيفيه استنباطها منها و ب إيقاعهما أى الحكم و الحدود على الوجوه الشرعيه و بالجمله المجتهد المطلق الجامع للشرائط المفروغ من تعدادها و تفصيلها فى محله، إذ هو المتيقن من النصوص و الإجماع بقسميه، بل الضروره من المذهب نيابته فى زمن الغيبه عنهم عليهم السلام على ذلك و نحوه، و فى

المسالك فى شرح العباره «المراد بالعارف المذكور الفقيه المجتهد، و هو العالم بأحكام الشرعيه بالأدله التفصيليه، و جمله شرائطه مفصله فى مظانها و هذا الحكم و هو عدم جواز الحكم لغير المذكور موضع وفاق بين أصحابنا

وقد صرحوا فيه بكونه إجماعياً إلى آخره، وحينئذ فلا يجوز لغيره حتى المتجزئ بناء على ثبوته و صحه عمله بظنه، ضروره عدم اندراجہ فی مقبولہ ابن حنظلہ السابقہ التي هي العمده في الباب و إليها ترجع مقبولہ أبي خديجه و التوقيع عن صاحب الأمر روي له الفداء، بل و

صحيح أبي بصير(١) عن الصادق عليه السلام «أيما رجل كان بينه و بين أخ له مماراه في حق فدعاه إلى رجل من إخوانكم ليحكم بينه و بينه فأبى إلا أن يرافعه إلى هؤلاء كان بمنزله الذين قال الله عز و جل (٢) «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ»

على أن الأخير إنما هو في بيان عدم جواز الترافع إلى قضاة المخالفين، لا أن المراد منه مطلق الأخ و إن لم يكن عدلا عارفا بالأحكام، و في

خبره الآخر(٣) «قلت لأبي عبد الله عليه السلام قول الله عز و جل في كتابه (٤) «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَ تَدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ، فقال: يا أبا بصير إن الله عز و جل قد علم أن في الأمة حكاما يجورون، أما إنه لم يعن حكام العدل، و لكنه عنى حكام الجور، يا أبا محمد إنه لو كان لك على رجل حق فدعوته إلى حكم أهل العدل فأبى عليك إلا أن يرافعك إلى حكام أهل الجور ليقضوا له كان ممن حاكم إلى الطاغوت، و هو قول

١- ١ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٢.

٢- ٢ سورة النساء- الآية ٦٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضي الحديث ٣.

٤- ٤ سورة البقره- الآية ١٨٤.

اللَّهِ عز و جل أَلَمْ تَرَ إِلَى آخِرِهِ»

كما أن المراد بما فى

التوقيع (١) «من رواه حديثنا»

الإشارة إلى الفقيه المزبور لا مطلق الراوى لحديثهم و إن لم يكن فقيها ذا بصيره فيها عارف عامها و خاصها و مطلقها و مقيدها و ناسخها و منسوخها و غير ذلك مما أشاروا (ع) إليه فى كلامهم كذا ما فى مقبول أبى (٢) خديجه، لا أن المراد منه مطلق العالم بشىء من قضاياهم و لو المسأله الواحده فى الطهاره أو الصلاه، خصوصا بعد ما

ورد (٣) عنهم عليهم السلام «أنه لا يكون الفقيه فقيها حتى نلحن له بالقول فيعرف ما نلحن له»

و خصوصا بعد عدم الجابر لسندها بالنسبه إلى ذلك، بل الموهن متحقق، فإنى لم أجد من أثبت جميع أحكام المطلق للمتجزئ عدا ما يحكى عن الأردبيلي مستدلا بخبر أبى خديجه و صحيح أبى بصير و نحوهما مما عرفت المراد به و لو بقريته الشهره العظيمة بل الإجماع بقسميه على اختصاص الأحكام المزبوره بالمجتهد المطلق دون غيره.

نعم قد احتملنا فى كتاب القضاء إن لم يكن إجماع جواز القضاء لمقلد المجتهد المطلق بفتوى مجتهدة، و جوازه أيضا بالمعلوم من أحكام أهل البيت عليهم السلام، و يدل عليه

قوله عليه السلام (٤) فى تعداد القضاء: «رجل قضى بالحق و هو يعلم فهو فى الجنة»

بل حكينا ذلك عن بعض، و خصوصا مع عدم المجتهد المطلق، أو عدم إمكان الوصول

١-١ الوسائل- الباب ١١ من أبواب صفات القاضى الحديث ١٠.

٢-٢ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٥.

٣-٣ المستدرک- الباب ١٥ من أبواب صفات القاضى الحديث ٥ مع اختلاف يسير.

٤-٤ الوسائل- الباب ٤ من أبواب صفات القاضى الحديث ٦.

إليه، و عدم إمكان رفع النزاع و القتال بالصلح و نحوه، فلاحظ، فإنه قد ذكرنا هناك أيضا جملة من المسائل المتعلقة بالقضاء و بالفتوى و غيرهما مضافا إلى المسائل المذكورة في مظانها.

منها تقليد الميت الذى أظن فيه الكركى هنا فى حاشيته على الكتاب، مع أن عدم جوازه ابتداء مفروغ منه بين أصحابنا، و قد حكى الإجماع عليه غير واحد، إنما الكلام فى جواز بقائه على ما قلده فيه زمن حياته و عدمه، فبين قائل بوجوبه، و قائل بحرمة، و التحقيق التخيير كما هو ظاهر الكركى فى الجعفريه و غيره، بل الظاهر ذلك أيضا بالنسبة إلى المجتهد الحى، اللهم إلا أن يكون إجماعا و لم أتحققه و إن حكاه بعض الناس، إلا أن الظاهر كون المسلم منه عدم الرجوع فيما عمل به من فتواه فى الزمان الماضى، أما المتجدد من الزمان فهو مخير فيه بينه و بين غيره، كما كان مخيرا فى ابتداء التقليد مع فرض التساوى فى الفضيله و غيرها مما هو معتبر فى التقليد، و إن كان التحقيق عندنا جواز تقديم المفضول مع وجود الفاضل من غير فرق بين العلم بالخلاف و عدمه، نعم لا طريق للعامى الذى لا أهليه له للنظر فى أمثال هذه المسائل إلا الرجوع إلى الأفضل من أول الأمر، لأنه المتيقن له فى زمن الغيبه المعلوم عدم سقوط التكليف فيه، ثم العمل بقوله حتى فى أمثال هذه المسائل التى لا قابليه له للاجتهاد فيها. للخرج المنفى كتابا و سنه و إجماعا، و السيره المعلومه التى تزيد على الإجماع، بل تقرب من الضروره، و بالجمله فهذه المسائل و غيرها مما يتعلق بالاجتهاد و التقليد محرره فى محالها.

ثم من المعلوم أنه كما لا يجوز الحكم إلا لمن عرفت كذلك لا

تجوز الفتوى إلا- له، ضروره اشتراطهما معا بالاجتهاد، و الفرق بينهما أن الحكم إنشاء قول فى حكم شرعى متعلق بواقعه مخصوصه، كالحكم بأن الدار ملك لزيد، و أن هلال شهر رمضان سنه كذا قد حصل و نحو ذلك مما هو فى قضايا شخصيه، و الفتوى حكم شرعى على وجه كلى، كقوله: المعاطاه جائزه، أو شخصى يرجع إلى كلى، كقوله لزيد إن صلاتك باطله، لأنك تكلمت فيها مثلا، إذ مرجعه إلى بطلان صلاه من تكلم فى صلاته، و زيد منهم، و حكايه الفتوى عن الغير أو إطلاقها مع القرائن الداله على ذلك ليست فتوى من الحاكي، و إنما هو راو يجوز العمل بقوله مع عدالته.

و كيف كان ف مع اتصاف المتعرض للحكم بذلك أى الاجتهاد الجامع للشرائط يجوز الترافع إليه للحكم و الفصل بل يجب على الخصم إجابته خصمه إذا دعاه للتحاكم عنده كما يجب القبول على من حكم له و عليه منهما بلا خلاف أجده فى شىء منهما، لما سمعته من قول الصادق عليه السلام فى مقبولى ابن حنظله و أبى خديجه و صاحب الزمان روحى له الفداء فى التوقيع المعتضد بالإجماع بقسميه عليه.

نعم قد يظهر من بعض عدم الوجوب بمجرد طلب الخصم ذلك، بل يتوقف على طلب الحاكم له، و لكن ظاهر النصوص وجوب الإجابة عليه بمجرد طلب خصمه ذلك، كما أن الظاهر كون التعيين مع التعدد بيد المدعى الذى له حق الدعوى، و يجب عليه الحكم و الإفتاء كفايه مع عدم المانع، لقوله تعالى (١) «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا

أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ»

و قال تعالى (١) «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ» و غير ذلك من الكتاب و السنه و الإجماع بقسميه، كما يجب تحصيل المرتبه المزبوره كذلك أيضا على المشهور، لتوقف النظام عليها، بل قيل بوجوب تحصيلها عينا، و إن كان هو واضح الضعف نعم قد يصير الواجب الكفائي عينا بعدم قيام الناس به، فإنه حينئذ يجب عليهم جميعا التحصيل حتى يوجد من فيه الكفايه، بل لا يكفي ظن وصول الناهض إلى ذلك للأصل و غيره.

و على كل حال ف لو امتنع الخصم و آثر المضى إلى قضاء الجور كان مرتكبا للمنكر لأن ذلك كبيره عندنا كما فى المسالك، و قد عرفت وجوب النهى عن المنكر على الناس كفايه، و

قال الصادق عليه السلام (٢) «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَدِمَ مُؤْمِنًا فِي خِصْمِهِ إِلَى قَاضٍ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَفَضَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَكْمِ اللَّهِ فَقَدْ شَرِكَ فِي الْإِثْمِ»

بل قد سمعت ما فى

خبرى أبى بصير (٣) عنه عليه السلام أيضا من كونه من أهل آيه «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَ مَا نُزِّلَ مِنْ

قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ»

بل

قال (ع) فى مقبوله ابن حنظله (٤): «من تحاكم إلى طاغوت فحكم له فإنما يأخذ سحتا و إن كان حقه ثابتا»

إلى غير ذلك من النصوص المعترضه بالإجماع بقسميه.

١- ١ سورة التوبه- الآيه ١٢٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٢ و ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٤ مع اختلاف يسير.

نعم لو توقف تحصيل الحق على ذلك أمكن اختصاص الممتنع بالإثم دون الآخر، و لا ينافيه ما سمعته في المقبوله المحموله على كون ذلك بالاختيار لا في نحو الفرض.

هذا كله في المرافعه لإرادته الفصل و الحكم، أما المرافعه للإصلاح و نحوه فلا بأس بها عند الغير الجامع للشرائط للأصل و عموم الأمر بالصلح بين المتخاصمين، و الحث عليه كتاباً(١) و سنه(٢) بل قد يقال بجواز طلب البيئه له أيضاً، و الأمر على مقتضى قيامها من باب الأمر بالمعروف لا- من القضاء و الفصل بناء على عدم اختصاص العمل بها بالحاكم، بل قد يقال بجواز الصلح عن إسقاط الدعوى بيمين المنكر مثلاً، فإن القضاء فيه من خواص الحاكم لا ما إذا اندرج في معاملة لا فرق فيها بين الحاكم و غيره، فجائز كالصلح بمال و نحوه و إن كان لا يخلو من نظر فيما لو علم المدعى

عمد المنكر على اليمين الكاذبه، و جواز تحليفه في مجلس الحكومه و إن علم بعمده إلى الكذب في اليمين للأدله على ذلك، و على سقوط الدعوى بها حينئذ، و أنها ذهبت بما فيها حتى لو استعمل التوريه عند فعله، فإن المدار على قصد من له اليمين دونه كما حررناه في محله.

و من ذلك يظهر لك النظر فيما قيل من أن للناس بطريق الاحتياط و طريق الصلح غنى عن المجتهد في أغلب الفتاوى و الأحكام، و يسهل الخطب على من لم يبلغ رتبه الاجتهاد من عالم و حاكم عادل أو ظالم إذا شهدت عنده البيئه العادله بثبوت الحق، فإن له الحكم على المشهود عليه بالتسليم كما لو علم من باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

١- ١ سورة الحجرات- الآيه ١٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب ١ من كتاب الصلح.

بل لو لم تكن بينه و طلب المدعى اليمين أو رده المنكر عليه أمكن ذلك أيضا لغيره بإيقاع الصلح بين المنكر و المدعى بإسقاط الدعوى باليمين أو ثبوتها بيمين الرد، فتخرج المسألة عن حكم المرافعات التى يختص ثبوت الدعوى أو سقوطها فيها باليمين عند الحاكم، و تدخل فى قسم المعاملات التى يستوى فيها الخواص و العوام، و دعوى أن ذلك داخل فى الصلح على الحرام فلا يصح مردوده بأن ذلك مسدود فى باب الأحكام و إلا لم يجز لمدع يعلم ثبوت حقه على المنكر تحليفه، و لا للمنكر الرد مع علمه بكذب المدعى، إذ لا- يخفى عليك ما فى الأ-خير بعد ما عرفت بل لا يخلو اتكال الاكتفاء بالبينه إلى الظلمه و الفساق و أهل الأغراض الفاسده- مع عدم معرفتهم العدالة و عدم معرفتهم معنى الشهاده و كيفيتها و معنى الجرح و غير ذلك من الأمور التى لا يحسنها إلا الماهر- من فساد عظيم، بل قد يثول إلى الأمر بالمنكر و النهى عن المعروف.

نعم لا- بأس بما يجوز منه للعارف و إن لم يصل إلى رتبة الاجتهاد كل ذلك بعد الإغضاء عن الإشكال فى كون الدعوى من الحقوق التى تقابل إثباتا و إسقاطا بمال، و إنما هى من قبيل الأحكام و أن لا تسقط بالإسقاط، و اشتها الصلح عن إسقاطها بمال مرجعه إلى الصلح على المدعى به بزعم المدعى، لا عن إسقاطها، و لذا يحرم عليه المال لو كان عالما بعدم مال له مثلا عند المنكر و لكن يكون الصلح قاطعا للدعوى على زعم المدعى نحو شراء من اعترف بحريه عبد من يدعى ملكيته، فإن فائدته تمحض العبد للحريه و قطع دعوى الملكيه، و احتمال التزام القائل فى الفرض بأنه صلح أيضا عن مال المدعى بزعمه الذى هو عند المنكر بأن يحلف بالله كذبا أنه ليس له كما ترى لا- يرجع إلى محصل، خصوصا إذا فرض فى غير حال الدعوى بأن يصالحه على

مال معلوم أنه له بالحلف بالله كذبا على قيام زيد مثلا، و دعوى اغتفار نحو ذلك فى خصوص الدعوى مسلم بالنسبه إلى أحكامها كيمين الإنكار و الرد فى مجلس الحكومه لا فى مثل عقد الصلح الذى يراد به إخراجها عن حكم الدعوى و اندراجها فى حكم العقود التى لا فرق فيها بين المجتهد و غيره، و الله العالم.

و لو نصب الجائر مؤمنا قاضيا لم يكن له رتبه الاجتهاد مكرها له على ذلك بما يتحقق معه مسمى الإكراه الذى أشبعنا الكلام فيه فى كتاب الطلاق جاز له الدخول معه بل قد يجب دفعا لضرره، لكن عليه اعتماد الحق و العمل به ما استطاع بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك، بل و لا إشكال بعد ما دل من الكتاب (١) و السنه (٢) على رفع الإثم عن المكره، خصوصا الأخير الذى قال الله تعالى (٣) فيه «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» و

قال الصادق عليه السلام فى خبر أبى بصير (٤) «من حكم فى درهم بغير ما أنزل الله عز و جل فهو كافر بالله العظيم»

و خبر السكونى (٥) عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام «أنه اشتكى عينه فعاده رسول الله صلى الله عليه و آله فإذا على عليه السلام يصيح فقال له النبى صلى الله عليه و آله أجزعا أم وجعا يا على؟ فقال يا رسول الله: ما وجعت وجعا أشد منه قال يا على: إن ملك الموت

١- ١ سورة النور- الآيه ٣٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

٣- ٣ سورة المائدة- الآيه ٤٨.

٤- ٤ الوسائل- الباب ٥ من أبواب صفات القاضى الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب ١٢ من أبواب آداب القاضى الحديث ١.

إذا نزل بقبض روح الفاجر أنزل معه سفودا من نار فيقبض روحه به فتصيح جهنم، فاستوى على عليه السلام جالسا فقال يا رسول الله: أعد على حديثك فقد أنساني وجعي ما قلت، فهل يصيب ذلك أحدا من أمتك؟ فقال: نعم حكاما جائرين و آكل مال اليتيم و شاهد الزور»

إلى غير ذلك.

نعم الظاهر كما صرح به غير واحد عدم اعتبار الإكراه في جواز قبول ذلك لمن جمع شرائط الاجتهاد و تمكن معها من إجراء الأحكام الشرعية على وجهها و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، بل قد يجب عليه القبول، بل يجوز أو يجب عليه التعرض لها مع علمه بعدم التعدي عن الواجب و عدم ارتكاب القبيح، و أنه متمكن من وضع الأشياء مواضعها، و من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و إغاثة المظلوم و نحو ذلك، و لعل منه ما كان من على بن يقطين (١) و ابن بزيع (٢) و غيرهما ممن أمرهم الأئمة عليهم السلام بذلك و وعدوهم على ذلك بالثواب الجزيل حتى

في بعضها «أن بيوت هؤلاء تضيء لأهل السماء كما تضيء النجوم لأهل الأرض، فكن يا محمد أنت منهم»

بل قد يقال إنه يكفي ظنه الغالب بذلك، و إن قال في المنتهى: لا يجوز لأحد أن يعرض نفسه للتولى من قبل الظالمين إلا أن يقطع و يعلم علما يقينا أنه لا يتعدى الواجب و لا يرتكب القبيح، و يتمكن من وضع الأشياء مواضعها و من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فإن علم أنه يخل بواجب أو يرتكب قبيحا أو غلب على ظنه ذلك فلا يجوز له التعرض بحال من الأحوال

١-١ الوسائل - الباب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به الحديث ١٦.

٢-٢ تنقيح المقال - ترجمه محمد بن إسماعيل بن بزيع.

مع الاختيار، فإن أكره على الدخول فيه و اضطرته التقيه جاز له حينئذ ذلك، و يجتهد و يتحرز لنفسه من المظالم حسبما أمكن، لكن يمكن إرادته أيضا ما ذكرناه بملا-حظه المفهوم فى صوره المنع، بل إن لم يكن إجماع أو ظاهر نصوص فى عدم قبول ذلك منهم أمكن القول بالجواز مع عدم العلم بارتكاب محرم مطلقا، ضروره عدم وجوب التحرز من احتمال الحرمة التى يمكن رفع الإ-ثم عنها مع فرض الإكراه عليها و إن كان قد حصل بقبوله الولايه اختيارا و تسمع تمام الكلام فى قبول الولايه من الجائر فى المكاسب.

و منه يعلم اعتبار الإكراه فى جواز قبول الولايه المستلزمه لظلم الغير و نحوه من المحرمات، فلا يجزى حينئذ مجرد الخوف على النفس أو العرض أو المال فى جواز ظلم الغير لنفى الضرر مع احتمال له إذا كان ذلك هو الداعى للجائر على ظلمه و إن لم يتوعده به، بل و بما كان ذلك من الإكراه أيضا، نعم ليس له دفع الضرر عن نفسه بإضرار غيره قطعاً.

كما أن منه يعلم الحال فى كثير من المسائل المتعلقة فى المقام الذى هو فرد أيضا من المسأله الآ-تية حتى يتحقق موضوع الإ-كراه، و إن كان تسمع إن شاء الله تمام الكلام فيه فى كتاب الطلاق، و منه يعلم عدم كون المسأله من التقيه الدينيه، و إنما هى الإكراه و لو من غير المخالفين.

كما لا- فرق فى المكروه على ذلك بين الفقيه و غيره، بل و لا- بين الإ-كراه على العمل بمذهب المخالفين أو غيرهم، ضروره اشتراط الجميع مع الإكراه عليها فى الجواز المعلوم نقلا بل عقلا مع فرض عدم تمكنه من التخلص على وجه يكون به غير مكروه، و إلا كان ظالما آثما ضامنا

لجميع ما يباشره من إتلاف مال الغير، لأن عليه اتباع الحق و التجنب عن الباطل على حسب إمكانه، بخلافه في الحال الأول، فإنه لا ضمان عليه و إن باشر، لقوه السبب على المباشر كما أوضحناه في محله إلا في الدماء على الوجه الذي عرفته سابقاً، و إلى ذلك كله أشار المصنف رحمه الله بقوله و إن اضطر إلى العمل بمذهب أهل الخلاف جاز إذا لم يمكن التخلص من ذلك ما لم يكن قتلاً لغير مستحق، و عليه تتبع الحق ما أمكن هذا، و في المسالك و يجب عليه أى في حال الاضطرار إلى مذاهب أهل الخلاف التعلق بالأقرب فالأقرب إلى الحق إذا أمكن و لا ريب في رجحانه، أما الوجوب فلم يحضرنى دليل له عدا الاعتبار الذي لا يصلح دليلاً كما أن من المعلوم عدم اعتبار خصوص الإكراه في أصل العمل بأحكامهم تقيه، لعموم أدلتها و شدة الحث و التأكيد في مراعاتها،

قال على بن الحسين عليه السلام (١): «إذا كنتم في أئمة جور فامضوا أحكامهم و لا تشهروا أنفسكم فتقتلوا»

و الله هو العالم بحقائق أحكامه، و الحمد لله أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً، و له الشكر على إفضاله علينا بالنعم الجسام و المنن العظام التي لا تعد و لا تحصى، و كان الفراغ من ذلك يوم السبت سادس و عشرين من جمادى الثاني سنة الألف و المائتين و سبعة و خمسين من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف صلاة و تحية، القسم الثاني في العقود (٢).

١-١ الوسائل - الباب ١ من أبواب صفات القاضى الحديث ٧.

٢-٢ و في النسخة الأصلية «هذا آخر صورته ما كتبه المصنف سلمه الله تعالى و كان هذا المجلد آخر ما صنّفه سلمه الله تعالى فكمّل بكماله شرح جميع شرائع الإسلام جعله الله عوناً له و لنا في جميع المهام في الدنيا و يوم القيام و الحمد لله رب العالمين.

تم الجزء الحادى والعشرون من كتاب جواهر الكلام بحمد الله و منه، و قد احتوى على كتاب الجهاد و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و قد بذلنا الجهد غاية فى تصحيحه و مقابله للنسخه الأصلية المخطوطه المصححه بقلم المصنف نور الله ضريحه، و قد خرج بعون

الله و لطفه خاليا عن الأغلاط إلا نذرا زهيدا زاغ عنه البصر عباس القوچانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩